جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد

بحث لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد بعنوان :

اقتصاد السوق الاجتماعي

كأحد خيارات تطوير الأداء الاقتصادي في سورية

الطالبة الباحثة

سماح غانم عبد الكريم

بإشراف

الأستاذ الدكتور الدكتور

معتز نعيم عدنان غانم (مشرفاً مشاركاً)

دمشق (2010 م)

شكر و تقدير

أتقدم بشكري وتقديري أولاً إلى كلٍّ من الأستاذ الدكتور القدير : معتز نعيم على صدره الرحب واهتمامه الكبيــر و سهره في قراءة وتنقيح هذه العمل .والدكتور عدنان غانم على تقديد

ولا يسعني إلَّا التَّقدم بالشُّكر لكلٍّ مِنْ :

الدكتور شفيق عربش _ مدير المكتب المركزي للإحصاء

والسيدة هنادي شرف – مديرة قسم الحسابات القومية في المكتب المركزي للإحصاء

على تعاونهما الكبير في تسهيل العمل وتقديم معلومــات و بيانات قيمة أغنت الموضوع.

الإهداء

إلى الإصرار الّذي لا يلين...و الحقيقة الوحيدة...................والديّ

إلى عطري ....زوجي

إلى الرّبيع و الخريف ....إخوتي

إلى النكهة الصباحية المميزة...و العاطفة التي لا تخب........ أعزائي

الملخَّص

يَحتَل موضوع الإصلاح الاقتصاديّ موقع الصَّدارة في الجَّدل و النِّقاش الدَّائريين على الصَّعيدين الاقتصاديِّ و السِّياسيِّ في سوريا ، و عليه فإنَّ هذه الدِّراسة تهدف إلى معرفة مدى إمكانية إجراء إصلاحٍ اقتصاديٍّ بالتَّحول نحو " اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ" ، و ذلك مِنْ خلال تعريف اقتصاد السُّوق الاجتماعيُّ ضِمْنَ الخصوصيَّة السُّورية ، و استعراض المراحل الَّتي مرَّت بها عمليَّة الإصلاح الاقتصاديِّ في سوريا ، و أيضاً استعراض بعض التَّجارب العالميَّة في اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ ، و إمكانية الاستفادة مِنْها ، إضافةً إلى مُبرراتِ اعتماد " اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ " ، و شروط و متطلَّبات و تحدِّيات تطبيقه في سوريا.

و قد توصلت هذه الدِّراسة إلى أنَّ نظام " اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ " يَحْمِل المُتناقِضَين و نقصد بهما السُّوق و ربحه ، و المُجتمَع و تنميته ، و تحقيق التَّوازن المطلوب بينهما في الوقت نفسه يستند بدايةً إلى عوامل داخليَّة ، مثل : (تطور مستوى الصِّناعة و التِّكنولوجيا المستخدمة ، و مستوى الإنتاجيَّة و إنتاجيَّة العامل ، و وجود الاستثمارات ، و تطور البنية التَّحتيَّة ، و تطور التَّعليم ، و أنظمة التَّأمينات الاجتماعيَّة ، و الضَّمان الصحيِّ ، و النِّظام القضائيِّ ، و الكوادر الإداريَّة ، وغيرها الكثير) ، إضافةً إلى وجود دولةٍ قويةٍ تَكُوْن بمثابة حارسٍ للحمايةِ الاجتماعيَّة و التَّفاوض الحرِّ مع الشُّركاء الاجتماعيِّين.

وأظهرت النتائج أنَّ الانتقال إلى " اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ " يَفْتَرِض بلوغ أعلى مُعدَّل نموٍّ اقتصاديٍّ مُمكِنٍ ، لتحقيق الاستقرار الاقتصاديِّ و الاجتماعيِّ و السِّياسيِّ و هذا يتطلَّب الانتقال مِنَ الاعتماد على القِطَاعات الرَّيعيَّة ذات القيمة المُضافة المُتدنيَّة ، إلى قِطَاع الصِّناعة التَّحويليَّة القادرة على توليد قيمة مُضافة عالية و تطويره . و الاهتمام بقِطَاع الخدمات ، و مَنْعُ الاحتكار مِنْ أيِّ جهةٍ كانت ، فالاحتكار يؤدي إلى تعطيل استخدام كلِّ الطَّاقات الكامنة .

إنَّ نجاح خيار اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ الَّذي تبنته القيادة السِّياسيَّة في سوريا يتطلـــب تحقيـــق الشُّروط الآنفة الذكر ، على أرض الواقع ، وهذا ليس بالأمر الـــسَّهل فـــأيُّ خطـــأ يـــؤدِّي إلـــى الإنحراف عن المفهوم وعن الهدف.

إنَّ المقومات الَّتي تمتلكها سوريا قادرة على جعل اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ الطَّريق السَّليم نحـــو تحقيق التَّنمية المستدامة ، إلَّا أنَّ الأمر مرهون بأسلوب مواجهة التَّحديات الَّتي تعترض تطبيقه ، وهي كثيرة .

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

مُعدَّل نُموُّ الصِّناعة الاستخراجيَّة والصِّناعة التَّحويليَّة بأسعار 2000 الثَّابتة	2−3	
تطور عدد السكان في سورية	3−3	
نسبة عجز الموازنو العامة للدولة مِنَ النَّاتج المَحلِّيِّ	4−3	
مُعدَّل نُموِّ الصَّادرات و الواردات و عجْزِ الميزانِ التِّجاريِّ ودرجة الانكشاف التِّجاريِّ:	5−3	

قائمة الأشكال

أولاً : المراجع باللغة العربية :

1. الكتب باللغة العربية :

1. د. الحامض ، خالد ، الاقتصاد السياسي ، منشورات جامعة حلب ، سورية ، 1989 .
2. د.عبد الله الكفري ، مصطفى ، الاقتصاد السياسي ، منشورات جامعة دمشق ، 2001 .
3. محمود ، عبد المولى ، تطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي عبر العصور ، الشركة التونسية للتوزيع ، تونس .
4. عبيدات ، ذوقان ، و ، عدس ، عبد الرحمن ، و ، عبد الحق ، كايد ، البحث العلمي (مفهومه ، أساليبه ، أدواته) ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، الرياض ،2002.
5. معجم المنجد في اللغة ، دار الشروق ، الطبعة (26) ، 1960.
6. ببلاوي ، حازم ، التغير من أجل الاستقرار ، دار الشروق ، مهرجان القراءة للجميع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1998 .
7. د. غسان ، إبراهيم ، اقتصاد السوق الاجتماعي (مقدمات نظرية) ، الجندي للطباعة والنشر ، دمشق ، 2006 .
8. د.شيحة ، مصطفى رشدي ، علم الاقتصاد ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1985.
9. العسال ، أحمد محمد ، و ، عبد الكريم ، فتحي ، النظام الاقتصادي في الإسلام (مبادئه وأهدافه)، مكتبة وهبة، القاهرة، 1985 .
10. الصدر ، محمد باقر ، اقتصادنا ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، 1983.

11. ولعو ، فتح الله ، الاقتصاد السياسي ، دار الحداثة ، بيروت، 1981 .
12. كاظم ، محسن ، مبادئ الاقتصاد بَيْنَ النظرية والتطبيق ، دار المعرفة للطباعة والنشر و الإعلان ، الكويت، 1986.
13. د. سليمان ، عدنان
14. د.عبيد الناصر ، عبيد ، سياسات الإصلاح الاقتصاديِّ و برامج التَّثبيت والتَّكييف الهيكليِّ ، حالة مصر العربيَّة ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 2001 .
15. علام ، سمير ، إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة ، منشورات جامعة القاهرة ، 2001 .
16. مقدمه سعد الدين ابراهيم لكتاب حيدر ابراهيم، المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في السودان، القاهرة ،1995.
17. مجموعة باحثين ، سوريا [illegible](دراسة عامة حول الجمهورية العربية السورية) ، مركز المعلومات القومي ، دمشق ، [illegible].

2. الكتب المترجمة :

1. لانكه ، أوسكار ، الاقتصاد السياسي ، مفاهيم وقضايا ، الجزء الأول ، ترجمة د. محمد سلمان حسن ، دار الطليعة ، بيروت ، 1967 .
2. ماركس ، كارل ، و ، أنجلس ، فريدرك ، المؤلفات المختارة ، المجلد الثالث ، ترجمة دار التقدم ، دار التقدم ، موسكو ، 1976 .
3. سام ويلسون ، بول سام ، و ، دنورد هاوس ، ويليام ، الاقتصاد ، ترجمة هشام عبد الله ، الطبعة الخامسة عشر ،الأهلية للطباعة والنشر ، عمان ، 2001.
4. المعجم الفلسفي المختصر ، دار التقدم ، موسكو ، ترجمة توفيق سلوم ، 1986 .
5. ماركس، كارل ، و ، فريدرك ، أنجلز ، دراسة بيان الحزب الشيوعي ،الطبعة الأولى ، ترجمة الدكتور عصام أمين ،1987 .
6. أنجليس ، فريدرك ، أصل الأسرة والملكية الخاصة والدولة ، ترجمة أديب يوسف ، منشورات دار الفارابي ، المطبعة التعاونية ، دمشق ، 1958 .
7. كارل ماركس ، رأس المال ، الجزء الثالث ، ترجمة دار التقدم ، درا التقدم ، موسكو ،1985.

8. ليونتييف ، موجز الاقتصاد السياسي ، ترجمة دار التقدم ، دار التقدم ، موسكو ، 1975 .
9. ريتشارد شاخت، الاغتراب، ترجمة كامل يوسف حسين ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، 1980 .
10. لينين ، فلاديمير إيليتش ، مختارات ، الجزء الثاني ،المجلد الأول ، ترجمة دار التقدم ، مؤسسة العصر الحديث ، مصر ، 1976 .

الأبحاث و الندوات :

1. د. العيسوي ، إبراهيم ، بحث : التحرير الاقتصادي و أثره على النمو والفقر و البطالة ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الواحدة و العشرين ، حول قضايا اقتصادية راهنة ، جمعية العلوم الاقتصادية ، دمشق ، 2006/5/23 .
2. خطاب ، عبدا لله شحاتة ، بحث : دور الدولة والنظرية الاقتصادية: الدروس المستفادة للحالة المصرية ، مركز أبحاث فقه المعلومات الإسلامية، القاهرة، 2007 .
3. نهرا، فؤاد ، بحث : النموذج التعاوني – دراسة مقارنة : النموذج الدولوي الفرنسي و النموذج التعاوني الألماني ، ندوة فكرية حول دولة الرفاهية الاجتماعية ، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالاسكندرية ، 2006 .
4. نهرا، فؤاد ، بحث : النموذج التعاوني – دراسة مقارنة : النموذج الدولوي الفرنسي و النموذج التعاوني الألماني ، ندوة فكرية حول دولة الرفاهية الاجتماعية ، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالاسكندرية ، 2006 .
5. هادي ، حسن ، بحث: النموذج الاجتماعي الديمقراطي – دراسة مقارنة بَيْنَ السويد والنرويج والدنمارك وفنلندا– ، ندوة الرفاهية الاجتماعية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، المعهد السويدي بالإسكندرية ، مصر ، 2005 .
6. د. شعلان ، عبد الشكور ، بحث:تحديات واستراتجيات التصحيح أمام البلدان العربية ، ضمن كتاب : التصحيح والتنمية في البلدان العربية ، تحرير : سعيد النجار ، ندوة مشتركة تحت إشراف صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، 1987 .
7. د. خضور ، رسلان ، بحث: منعكسات تخفيض سعر صرف الليرة السُّورية على الصَّادرات والواردات وإعادة توزيع الدَّخل ، بحوث اقتصاديَّة وعربيَّة ، الجمعية العربيَّة للبحوث الاقتصاديَّة في مصر ، العدد (21) ، 2000.

8. د. العبد الله ، مصطفى ، ورقة قدمت لبحث : الاصلاحات الاقتصاديَّة وسياسات الخوصصة في البلدان العربيَّة ، مركز دراسات الوحدة العربيَّة ، بيروت ، 1999.
9. ناصر، ربيع ، بحث : رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا ،ندوة الثلاثاء الاقتصادية، رؤية شبابية للاقتصاد السوري ،30\7\2005 .
10. د. سكر ، نبيل ، بحث : الإصلاح الاقتصاديّ في سوريا ، ندوة الثُّلاثاء الاقتصاديّة الثَّالثة عشرة حول التَّنمية الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة في سوريا ، (الاقتصاد السوريُّ على عتبة القرن الحادي والعشرين .... قضايا تَنْتَظِر الحل) ، 22\3\2000 .
11.نبيل مرزوق ، الفقر والبطالة في سوريا ، ندوة الثَّلاثاء الاقتصاديَّة ، جمعية العلوم الاقتصاديَّة ، عام 1997 .
12.التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية للألفية في الجمهورية العربية السورية ، رئاسة مجلس الوزراء ، هيئة تخطيط الدولة ، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، أيلول 2005.
13.التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، صندوق النقد العربي ، الفصل الثاني (التطورات الاقتصادية و الاجتماعية)، 2008.
14.تقرير التَّنمية العالميّ 2005، مُناخ استثماريّ أفضل لكلّ فرد ، البنك الدُّولي .
15.تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، المؤسسة العربيَّة لضَّمان الاستثمار وائتمان الصَّادرات ، 2008 .
16. تقرير مناخ الاستثمار في الدُّول العربية 2008، المؤسسة العربية لضَّمان الاستثمار وائتمان الصَّادرات ، الكويت .
17.صن ، أمارتينا ،التَّنمية حرّيّة، ترجمة : شوقي جلال ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 303، الكويت ، أيار 2004.
18. مسوح السكان الناشطين اقتصادياً، العمالة والبطالة ، مكتب العمل الدولي ، جينيف ، 1996.
19.المصبح ، عماد الدين ، بحث :العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية، دراسة تطبيقية باستخدام منهجية التكامل المشترك ،المعهد العربي للتخطيط ، بالكويت ،ضمن أعمال المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية ، آذار 2008، القاهرة ، جمهورية مصر العربية.

20.د. العماش ، حسين ، بحث : حزمة الأمان الاجتماعي ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الحادية والعشرين (حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا)، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ،11\3\2008.
21.الدردي ،عبد الله ، الخطة الخمسية العاشرة (الحصيلة والتوقعات)، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرين ،(حول بعض تداعيات الأزمة الاقتصاد العالمية الراهنة)، 3\2\2009.
22.د. حبيب ، مطانيوس ، بحث : الشراكة السورية الأوروبية وقطاع الصناعة (الآثار والمهام)، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشر(حول اقتصاد السوق الاجتماعي) ، جمعية العلوم الاقتصادية ، 16\5\2006 .
23.د. سكر ، نبيل الإصلاح الاقتصادي في سوريا ، رياض الريس للكتب والنشر ، بيروت ، 2000.
24.د.قنوع ، نزار ، بحث :(إضاءات على بعض جوانب عملية الإصلاح الاقتصادي في سوريا ، التحديات و إمكانية الاستفادة من تجارب دول أخرى ، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد (27)، العدد (1)،2005 .
25.د. شومان ، عدنان شوكت ، بحث : التجارب الاشتراكية في سوريا و آثار تحولها إلى اقتصاد السوق و أثر العولمة و إعادة الهيكلة ، ضمن ندوة :(دولة الرفاهية الاجتماعية)، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي في الإسكندرية، الاسكندرية ، مصر ، 28\11\2005.
26.الكنج ، عزت ، بحث : دور النقابات والعمال في اقتصاد السوق الاجتماعي ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشر (حول اقتصاد السوق الاجتماعي) ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، 3\1\2006.
27.د. الحلبي ، محمد سعيد، بحث: دور القطاع الأهلي في اقتصاد السوق الاجتماعي ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشر (حول اقتصاد السوق الاجتماعي) ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، 27\12\2005 .
28.مجموعة باحثين ، تقرير عن التنمية في العالم (العمال في عالم يزداد تكاملاً) ، البنك الدولي ، الأهرام ، القاهرة ، 1995.

29. تقييم سياسات و استراتجيات الإقلال مِنَ الفقر في عينة مِنَ الدُّول العربيَّة ، المُعهد العربيِّ للتَّخطيط ، الكويت .
30.الدكتور محمد رياض الأبرش ، بحث: هوامش على متون السياسات ندوة الثلاثاء الاقتصادية ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، دمشق ، 25\3\2008 .
31.القلاع ، غسان ، بحث : دور القطاع الخاص في اقتصاد السوق الاجتماعي ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشر (حول اقتصاد السوق الاجتماعي) ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ،20\12\2005 .
32.د. الحمش ، منير ، بحث : القطاع العام واقتصاد السوق الاجتماعي ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشر (حول اقتصاد السوق الاجتماعي) ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، 24\1\2006 .
33.تقرير "الأهداف الرئيسية لحزب التجمع الألماني الديموقراطي المسيحي" في المؤتمر الواحد والعشرين ، هانوفر ، 3-4\12\2007 .
34.د. خضور ، رسلان ، المؤسسات الرائدة ودورها في الإصلاح الاقتصادي ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون (حول بعض تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، 12\5\2009.
35.نصر ،ربيع ، بحث : النمو الاقتصادي المحابي للفقراء ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون (حول بعض تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة) ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، 26\5\2009 .
36.د. سعيفان ، سمير ، بحث : تحديات الاقتصاد السوري ومخاطر تجاهلها ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون (حول بعض تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة) ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2\6\2009.
37.أ.د هيمر ريمبرت ، هانس ، بحث: التخطيط في اقتصاد السوق الاجتماعي ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون (حول بعض تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة) ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، 5\7\ 2009 .
38.د. مرزوق ، نبيل ، بحث : دور آليات السوق وتدخل الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشر (حول اقتصاد السوق الاجتماعي) ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، 6\12\2005 .

39.د. الزعيم ، عصام ، بحث : اقتصاد السوق الاجتماعي إزاء التحديات الاقتصادية و الدولية ،ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشر (حول اقتصاد السوق الاجتماعي) ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، 22\11\2005.
40.صندوق ، عفيف عبد الكريم صندوق ، دور السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي (دراسة حالة الجمهورية العربية السورية)، بحث معد لنيل درجة الكتوراه في الاقتصاد المالي ، جامعة دمشق ، 2005.

المراجع باللغة الإنكليزية :

1. Books:
1. Eucken, W., A Policy for Establishing a System of Free Enterprise", 1952 , in Ludwig-Erhard-Stiftung (Hg) (1982). *Standard Texts on the Social Market Economy* , Stuttgart , New York , Gustav Fisher.
2. Easy guide to social market economy , pocket book ,Friedrich Ebert Stiftung , FES Indonesia,2006.
3. Ludwig-Erhard-Stiftung (Hg) , *Standard Texts on the Social Market Economy*, Stuttgart, New York, Gustav Fisher, 1982 .
4. RAY, H.N , public Enter prises and Development in the Arab world, New York , 2003 ، p(11)

2. Reports :
1. Tanzi ، V. "The Role of the State and the Quality of the Public Sector", IMF, Working Paper , No. WP/00/36 , (2000).
2. Stiglitz , J. "Redefining the Role of the State: What should it do, How should it Do it and How should these decisions be made?", Paper presented on the Tenth Anniversary of MITI Research Institute, Tokyo, the World Bank , 1998 .
3. Tanzi, V. (1998). "Corruption Around the World Causes, Consequences, Scope, and Cures", IMF Staff Papers , Vol. 45 , No. 4.
4. Faculte , miachel , The philosophy of social market economy, analysis of Ordoliberalism , Walter Euken institut , Freiburg Discussionpapers on Constitutional Economics, Goethestr,2007 .

5. Boeri, T. *Let Social Policy Models Compete and Europe Will Win*, paper presented at a conference hosted by the Kennedy School of Government, Harvard University,11-12\04\2002 .
6. Ph . D . Professor John , Klaus Dieter , German Social market economy still a model for the European union?, Chemnitz Technical University, Germany , 2006.
7. Human Development report 2007/2008, nations development progmme ,new york , 10017, USA.
8. Wennemo , Irene *, Sharing the Costs of Children,* Swedish Institute for Social Research , Stockholm , 1994.
9. Kangas, Olli and Joakim Palme , Statism Eroded ? Labor Market Benefits and the Challenges to the Scandinavian Welfare Model , in *Welfare Trends in Scandinavia* , edited by Erik J. Hansen, Stein
10. Ringen , Hannu Uusitalo and Robert Erikson. New York: M.E. Sharpe , 1993.
11.Stephan Leibfried , "Towards a European Welfare State ?," in: Catherine Jones , ed. , *New Perspectives on the Welfare State in Europe* ([n. p.: n. pb.], 1993), pp. (133-155).
12.
13. Palme, Joakim, *The Nordic Model and Modernization of Social Protection in Europe , Copenhagen , 1999,* pp. (41-42).
14. Gunnar Isacsson , *Essays on the Twins Approach in Empirical Labor Economics* ([n. p.: n. pb.] , 1999 , p.(35).
15. John , Rawls , ATheory of Justice , Cambridge, Harvard University Press, 1971, pp.(20- 26).
16.

17.التقارير و المجلات و الصحف و الدوريات و الجهات العامة :
18.سعيفان ، سمير ، مقال : الإصلاح الاقتصادي في سوريا مفاصل رئيسية ، مقالة نشرت في جريدة الثورة السورية بتاريخ 26 أيلول 2000.
19. د.الزعيم ، عصام ،الإصلاح الاقتصادي في سوريا ، وزارة الصناعة ، آذار 2002 ،ص (3-
20.المجموعة الإحصائية (1995) ، و المجموعة الاحصائية (2005) ، و المجموعة الاحصائية (2007) و المجموعة الاحصائية (2008)، الفصل السادس عشر ،المكتب المركزي للإحصاء ، الجمهورية العربية السورية .

.21

.22المجموعة الاحصائية 1992 ، المجموعة الاحصائية (2001)، و المجموعة الاحصائية (2002)، والمجموعة الاحصائية(2006)

.23 إعداد الباحثة ، بالاعتماد على بيانات المراجع التالية ، بحث سوق العمل 1995

.24 بيانات منشورة على موقع المكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية ، موقع البيانات على شبكة الإنترنت :

.25

.26 تقرير الاستثمار السنوي الثاني في سوريا لعام 2007 ، هيئة الاستثمار السورية ، دمشق .

.27

.28 دراسة حالة تشخيص الفقر في سوريا ، بالتعاون بَيْنَ هيئة تخطيط الدولة والمكتب المركزي للإحصاء و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 2004 .

.29 إعداد الباحثة ، بالاعتماد على دراسة مسح دخل ونفقات الأسرة 2003-2004، المكتب المركزي للإحصاء ، الجمهورية العربية السورية.

.30 إعداد الباحثة ، بالاعتماد على البيانات الواردة في : سوريا بالأرقام 2000 ، وسوريا بالأرقام 2003 ، وسوريا بالأرقام 2007، المكتب المركزي للإحصاء، الجمهورية العربية السورية .

.31 التقرير الوطني الثاني للتنمية البشرية (التعليم والتنمية البشرية – نحو كفاءة أفضل) في سوريا ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، بالتعاون مع هيئة تخطيط الدولة ،دمشق ، 2005 .

.32، و المجموعة الاحصائية (1993) ،و المجموعة الاحصائية (1994)، و المجموعة الاحصائية (1996) ، و المجموعة الاحصائية (1997)، و المجموعة الاحصائية (1998) ، و المجموعة الاحصائية (1999) ، و المجموعة الاحصائية (2000) ، و المجموعة الاحصائية (2003) ، و المجموعة الاحصائية(2004) المجموعة الاحصائية(2006) ،

.33 * تنويه : البيانات حول عدد الشعب في الريف والحضر عن عامي 1995 -1991غير متوفرة .

.34، المجموعة الاحصائية(1999) ،

35.المسح العنقودي متعدد الاغراض (متابعة أوضاع النساء و الأطفال) 2006 ، المكتب المركزي للإحصاء بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للطفولة و المشروع العربي لصحة الأسرة جامعة الدول العربية ،الجمهورية العربية السورية ، شباط 2008 .
36.مسح صحة الأم والطفل 2001 ، المكتب المركزي للإحصاء ، الجمهورية العربية السورية ، دمشق ، و مسح صحة الأم والطفل 1993 ، المكتب المركزي للإحصاء ، الجمهورية العربية السورية ، دمشق .
37. د. مرزوق ، نبيل ، الفقر والبطالة في سوريا ، المركز العربي للدارسات الإستراتيجية في دمشق ، سوريا ، 2004 ، ص(9).
38.الخطة الخمسية العاشرة ، هيئة تخطيط الدولة ، الجمهورية العربية السورية .
39. تحليل الاقتصاد الكلي السوري، هيئة تخطيط الدولة ، الجمهورية العربية السورية ، 2005 .
40.
41. مجموعة من الباحثين ، اقتصاد السوق الاجتماعي بَيْنَ المفهوم و التطبيق ، حوار الطاولة المستديرة الذي نظمته الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بتاريخ 14\7\2009 في مكتبة الأسد بدمشق ، نون للنشر و والطباعة والتوزيع ، حلب ، سورية ، 2009.
42. الكبيسي ، عامر ، دراسة تحليلية لواقع الخدمة المدنية ودورها في التنمية الشاملة– المجلة العربية للإدارة –العدد الرابع كانون الأول 1992 .
43. مسح القوى العاملة 2007 ، المكتب المركزي للإحصاء ، الجمهورية العربية السورية .

المواقع الالكترونية :

1. د. العبد الله ، مصطفى ، بحث : الاشتراكية ، ص(1)، بحث منشور على الموقع الالكتروني التالي :
http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=897&vid
.
2. *القطب* ، محمد ، الليبرالية التي نسعى لها ، مقتطفات من كتاب مفردات الثَّقافة السِّياسيَّة ، دراسة منشورة على الموقع الالكتروني :
www. daoosha.jeeran.com/Temp/libralizm.doc.doc - Saudi Arabia

3. مسيرة الاقتصاد السوري لعام 2008 ، مقال منشور على موقع غرفة تجارة دمشق الالكتروني ، موقع المقال على شبكة الإنترنت :
http://www.dcc-sy.com/?nd/studies/economic-studies/479
4. قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال 2009 / مجموعة البنك الدُّولي ، الموقع الشبكي : www.doingbusiness.org .
5. د. حسين ، محمد ، دراسة مقارنة نشرت على موقع وزارة المالية الالكتروني بتاريخ 7/10/2007 ، الموقع الشبكي للدراسة :
www.barasy.com/news-view-1002.html.
6. جبريل ، محمد ، دراسة : الفقر في الوطن العربي ، 2007 ، موقع الدراسة على شبكة الإنترنت ، http://www.islam today.net
7. راجع ، د. نجمة ، إلياس ، مقال : اقتصاد السوق الاجتماعي ، منشور بتاريخ 18\6\2009 ، موقع المقال على شبكة الإنترنت :
http://www.syriandays.com/?page=show_det&select_page=56&id=15290.
8.

شكر و تقدير

أتقدم بشكري وتقديري أولاً إلى كلٍّ من الأستاذ الدكتور القدير : معتز نعيم على صدره الرحب واهتمامه الكبيـــر و سهره في قراءة وتنقيح هذه العمل .والدكتور عدنان غانم على تقديد

ولا يسعني إلَّا التَّقدم بالشُّكر لكلٍّ مِنْ :

الدكتور شفيق عربش _ مدير المكتب المركزي للإحصاء

والسيدة هنادي شرف – مديرة قسم الحسابات القومية في المكتب المركزي للإحصاء

على تعاونهما الكبير في تسهيل العمل وتقديم معلومـــات و بيانات قيمة أغنت الموضوع.

الإهداء

إلى الإصرار الّذي لا يلين...و الحقيقة الوحيدة..................والديّ

إلى عطري ....زوجي

إلى الرّبيع و الخريف ....إخوتي

إلى النكهة الصباحية المميزة...و العاطفة التي لا تخب........ أعزائي

إلى براعمي

الملخَّص

يَحتَل موضوع الإصلاح الاقتصاديّ موقع الصَّدارة في الجَّدل و النِّقاش الدَّائريين على الـصَّعيدين الاقتصاديِّ و السِّياسيِّ في سوريا ، و عليه فإنَّ هذه الدِّراسة تهدف إلى معرفة مدى إمكانية إجراء إصلاحٍ اقتصاديٍّ بالتَّحول نحو " اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ" ، و ذلك مِنْ خلال تعريف اقتصاد السُّوق الاجتماعيُّ ضِمْنَ الخصوصيَّة السُّورية ، و استعراض المراحل الَّتي مرَّت بها عمليَّة الإصلاح الاقتصاديِّ في سوريا ، و أيضاً استعراض بعض التَّجارب العالميَّة في اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ ، و إمكانية الاستفادة مِنْها ، إضافةً إلى مُبرراتِ اعتماد " اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ " ، و شروط و متطلَّبات و تحدِّيات تطبيقه في سوريا.

و قد توصلت هذه الدِّراسة إلى أنَّ نظام " اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ " يَحْمِل المُتناقِضَين و نقصد بهما السُّوق و ربحه ، و المُجتمَع و تنميته ، و تحقيق التَّوازن المطلوب بينهما في الوقت نفسه يستند بدايةً إلى عوامل داخليَّة ، مثل : (تطور مستوى الصِّناعة و التِّكنولوجيا المستخدمة ، و مستوى الإنتاجيَّة و إنتاجيَّة العامل ، و وجود الاستثمارات ، و تطور البنية التَّحتيَّة ، و تطور التَّعليم ، و أنظمة التَّأمينات الاجتماعيَّة ، و الضَّمان الصحيِّ ، و النِّظام القضائيِّ ، و الكوادر الإداريِّة ، وغيرها الكثير) ، إضافةً إلى وجود دولةٍ قويةٍ تَكُوْن بمثابة حارسٍ للحمايةِ الاجتماعيَّة و التَّفاوض الحرِّ مع الشُّركاء الاجتماعيِّين.

وأظهرت النتائج أنَّ الانتقال إلى " اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ " يَفْتَرِض بلوغ أعلى مُعدَّل نموٍّ اقتصاديٍّ مُمكِنٍ ، لتحقيق الاستقرار الاقتصاديِّ و الاجتماعيِّ و السِّياسيِّ و هذا يتطلَّب الانتقال مِنَ الاعتماد على القِطَاعات الرَّيعيَّة ذات القيمة المُضافة المُتدنيَّة ، إلى قِطَاع الصِّناعة التَّحويليَّة القادرة على توليد قيمة مُضافة عالية و تطويره . و الاهتمام بقِطَاع الخدمات ، و مَنْعُ الاحتكار مِنْ أيِّ جهةٍ كانت ، فالاحتكار يؤدي إلى تعطيل استخدام كلِّ الطَّاقات الكامنة .

إنَّ نجاح خيار اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ الَّذي تبنته القيادة السِّياسيَّة في سوريا يتطلب تحقيق الشُّروط الآنفة الذكر ، على أرض الواقع ، وهذا ليس بالأمر السَّهل فأيُّ خطأ يؤدِّي إلى الإنحراف عن المفهوم وعن الهدف.

إنَّ المقومات الَّتي تمتلكها سوريا قادرة على جعل اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ الطَّريق السَّليم نحو تحقيق التَّنمية المستدامة ، إلَّا أنَّ الأمر مرهون بأسلوب مواجهة التَّحديات الَّتي تعترض تطبيقه ، وهي كثيرة .

قائمة المحتويات

3–1المُنعكسات الإيجابيَّة المرجوة مِنْ تطبيق اقتصادِ السُّوق الاجتماعيِّ في سوريا	
3–2 المُنعكسات السَّلبيَّة لتطبيقِ اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ في سوريا :	
المقترحات و التوصيات	
الخاتمة	
المراجع	

قائمة الجداول

مُعدَّل نُموُّ الصِّناعة الاستخراجيَّة والصِّناعة التَّحويليَّة بأسعار 2000 الثَّابتة	2−3	
تطور عدد السكان في سورية	3−3	
نسبة عجز الموازنو العامة للدولة مِنَ النَّاتج المَحلِّيِّ	4−3	
مُعدَّل نُموِّ الصَّادرات و الواردات و عجْزِ الميزانِ التِّجاريِّ ودرجة الانكشاف التِّجاريِّ:	5−3	

قائمة الأشكال

المقدمة :

اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ ليس مصطلحاً جديداً فقد أَبصر النُّور بعد الحرب العالميَّة الثَّانية في محاولة للتُّوفيق بَيْنَ الفعَّالية الاقتصاديَّة الَّتي توفِّرها المنافسة ، و بَيْنَ الحاجة إلى العدالة الاجتماعيَّة . حيث يسمي البعض هذا الخِيَار باللِّيبراليَّة المُنَظَّمة ، و آخرون يرونه الرَّأسماليَّة المُلَطَّفَة ، و يعتقد البعض الآخر أنَّهُ أشبه بمحاولةٍ لخطِّ طريقٍ بَيْنَ الرأسماليَّة و الاشتراكيَّة ؛ تَتَميَّز باستمرار حضور الدُّولة في صياغةِ و مراقبةِ العلاقة بَيْنَ التَّنافُس و التَّعاون ، و بَيْنَ وحشيَّة السُّوق و العدالة في الحياة .

حكومات الدُّول جميعُها مِنَ الشَّرق إلى الغرب ، و مِنَ الشَّمال إلى الجنوب ، تَركضُ لاهثةً لتحقيق الرَّفاهِ الاجتماعيِّ و تحسين الأوضاع الاقتصاديَّة و الاجتماعيَّة لشعوبها ، حيث تنوَّعت أشكالُ اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ و تباينت بَيْنَ تجربةٍ و أُخرى تِبعاً لسويَّة التَّطور الاقتصاديِّ و لحُدودِ الإمكانيَّات و القُدرة على توجيه الإنفاقِ الاستثماريِّ لتلبيةِ الحاجات الاجتماعيَّة . فعَرَفَت ألمانيا حالة تفاهمٍ بَيْنَ أرباب العمل و النَّقابات لتقريرِ سويةِ الأجورِ ، و تخصيص أموالٍ وفيرةٍ للتَّدريبِ و تطويرِ الكفاءات المهنيَّة ، في حين شكَّلت السُّويد مُنافِساً حقيقياً للدُّول الاشتراكيَّة مِنْ حيث طابع و نوعيِّة المُكتسَبات المَعيشيِّة و الصِّحيَّة و الخَدميَّة الَّتي تَعمُّ المُجتمَع.

و نحن في سورية كُلُّنَا أملٌ وتطلُّعٌ لهذا التَّطوير ، نرى علاماتِ فجرٍ مِنَ الإصلاح والتَّغيير بقيادةِ الدُّكتور "بشار الأسد" . وإحدى أهمِّ أدوات هذا الإصلاح أُشهِرَ عَنْها في المُؤتمرِ القُطريِّ العاشر للقيادةِ القطريِّةِ لحزبِ البعثِ العربيِّ الاشتراكيِّ تحت عِنْوَان : **اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ** ، و قد جاء هذا الإعلان ردَّاً على الدَّعوات الخطابيَّة السَّابقة للمُؤتمرِ الَّتي أَعلَنَت أنَّ سورية قد وضعت تَركة الاشتراكيَّة واقتصاد الدَّولة و نُظُم الحماية جانباً و أَخذَت باقتصاد السُّوق مِمَا أثارَ حفيظةَ الأوساطِ العُمَّاليَّة و النَّقابيَّة و الثَّقافيَّة و السِّياسيَّة نظراً لافتقادها للواقعيَّة ، فجاء التَّصحيح مِنْ قِبَل القيادة السِّياسيَّة و إعلانِها المُباشَر لتَبَنِّي اقتصادِ السُّوق الاجتماعيِّ في هذا المُؤتَمَر .

و على الرَّغم مِنْ واقعيِّة و إيجابيِّة هذا القرار إلَّا أنَّ الأُمور لا تُحَلّ بالقرارات وحدها ، فكيف لَنَا أَنْ نُمثِّل هذه الفكرة قولاً و فعلاً؟ ، و أنْ نَفْهَمَهَا كفكرةٍ مجردةٍ ؟ ، و ما هي الشُّروط الاقتصاديَّة و الاجتماعيَّة اللازمة لإقامةِ اقتصادِ السُّوق الاجتماعيِّ في بلدٍ نامٍ كـ "سوريا" ؟ ،

هل نحن في حالة اقتصاديَّة مُتوافِّقة مع مُتطلبَات قيام اقتصادِ السُّوق الاجتماعيِّ ؟ ، ما المقصود بكلمة "اجتماعيِّ " في هذا الشِّعار؟ ، ما هو دَوْرُ الأحزاب و النَّقابات و المُجتمَع المَدنيِّ و مُؤسَّساته......إلخ ؟.

للإجابةِ على هذه الأسئلة و غيرها باتت دِراسةُ اقتصادِ السُّوق الاجتماعيِّ ضرورةً مُلِحَّةً و على قدرٍ كبيرٍ مِنَ الأهميَّة.

إنَّ دِراسةَ اقتصادِ السُّوق الاجتماعيِّ تَنْطَلِق برأينا مِنْ خلالِ معرفة الأنظمة الاقتصاديَّة الاجتماعيَّة ، و هي عديدة ، و اتَّفقت جميع الآراء على أنَّ أيَّ مُجتمَع قد مرَّ عَبْرَ تاريخهِ بأنظمةٍ مُختلِفَةٍ ، و قد حاول العديد مِنَ الاقتصاديِّين تحديد هذه الأنظمة سواءً السَّابقة أو الحاليَّة بناءً على عوامل سيسيولوجيَّة أو اقتصاديَّة . و الحديث عَنْ النِّظام الاقتصاديِّ الاجتماعيِّ يقودنا إلى معرفة وجهات النَّظر المُختلِفة حوله ، إذ نُلاحظ أنَّ :

عَالِم الاجتماع الفرنسيِّ "**كورنفيش**" _ على سبيل المثال_ قد عَرَّف النِّظام الاقتصاديِّ في كتابه (المُحدِّدات الاجتماعيِّة و الحرِّيَّة) على أساس عوامل سيسيولوجيِّة مَحضة ،أهمُّها سُلَّم المُعتقَدات الاجتماعيَّة[1] .

أمَّا " **انتوليني**" فيُميِّز بَيْنَ الأَنظمة على أساس العَلاقاتِ و المُؤسَّسات الَّتي تُميِّز الحياة الاقتصاديَّة لجماعة معيَّنة في الزَّمان والمكان [2] .

في حين أنَّ " **سومبارت** " قد عَرَّفَ النِّظام الاقتصاديِّ بقوله ، أنَّه المَظهر الَّذي يَجْمَع بَيْنَ العناصر الثَّلاث التَّالية:

1. عنصر الرُّوح : أيْ مجموعة الدَّوافع و البواعث الَّتي تُحرِّك الفَعَّاليَّات الاقتصاديَّة .
2. عنصر الشَّكل : أيْ مجموعة العوامل الاجتماعيَّة و الحقوقيَّة و التَّأسيسيَّة الَّتي تُحدِّد إطار النَّشاط الاقتصاديِّ ، و العَلاقاتِ بَيْنَ جميع المُساهِمِين في النَّشاط الاقتصاديِّ ، كشكل المُلكيَّة و نظام العمل و دَوْرِ الدَّولة في الحياة الاقتصاديَّة للمُجتمَع .
3. عنصر المُحتوى المَاديِّ : أيْ المُستوى التَّقني للإنتاج المُتمثِّل بِمُستوى تطوُّر وسائل الإنتاج الَّتي يتمّ بوساطتها الحصول على السِّلع والخدمات .[3]

---

[1] د. الحامض ، خالد ، الاقتصاد السياسي ، منشورات جامعة حلب ، سورية، 1989 ،ص (16).
[2] د.عبد الله الكفري ، مصطفى ، الاقتصاد السياسي ، منشورات جامعة دمشق ، 2001 ، ص (40).
[3] عبد المولى ، محمود ، تطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي عبر العصور ، الشركة التونسية للتوزيع ، تونس ،1986، ص (34).

و يرى " **سومبارت** " أنَّ عنصر الشَّكل هو المُحدِّد الرَّئيسيّ لطبيعة النِّظام الاقتصاديّ ، لأنَّ عنصر الشَّكل هو تعبير عَنْ الرُّوحيّة الَّتي تتجسَّد في النِّهاية بالخلفيَّة الفكريَّة (العقيدة) الَّتي يَقُوْمُ عليها النِّظام ، كما أنَّ الرُّوحيّة تتوافق مع مُستوى مُعيَّن مِنْ تطوّر وسائل الإنتاج.

في " **الفكر الماركسيّ** " نُلاحظ الاعتماد على المَقاييس الاقتصاديَّة أَسساً للتَّفريق بَيْنَ الأنظمة الاقتصاديَّة، حيث يَعُدُّها _ أيْ الأنظمة الاقتصاديّة _ " البُنية الفَوقيَّة الَّتي تَتَولَّد عَنْ أسلوبِ الإنتاج السَّائد و المُكَوَّن مِنْ قوى الإنتاج الاجتماعيَّة و علاقات الإنتاج " ، و يُميّز هذا التَّحليل بَيْنَ الأنظمةِ الاقتصاديَّة على أساس مُلكيَّة وسائل الإنتاج و مَصدَر التَّحكم فيها .

- **تصنيفُ الأنظمةِ الاقتصاديَّة (classification of economic systems):**

نلاحظ في الأدبيَّات الاقتصاديَّة أنَّ هناك مجموعة مِنَ المعايير و المؤشِّرات المُستخدَمة في التَّصنيفات الاقتصاديَّة ، مِنْ حيث الاعتماد على مجموعة مِنَ العناصر القانونيَّة أو الاجتماعيَّة أو التَّأسيسيَّة أو التَّقنية (المستوى التَّقني الَّذي يُمَثِّل درجة تَطوّر الفَعَّاليَّات الاقتصاديَّة) . و التَّصنيف الأكثر اعتماداً هو لـ" كارل ماركس" الَّذي طَوَّر مفهوم النِّظام الاقتصاديّ ، بحيث أَصبحَ يَعنِي التَّشكيلَة الاقتصاديَّة الاجتماعيَّة ، و قد ميَّز بَيْنَ خَمسة مراحل تتوافق تقريباً مع مراحل تطوّرِ تاريخ البشريَّة الاقتصاديّ ، و هي كالتَّالي :

1. النِّظام المَشاعيُّ البدائيُّ (Commune): يعدُّ أوَّل نظام اقتصاديٍّ عَرفته البشريَّة ، و يَتميَّز بالمُلكيَّة الجماعيَّة لوسائل الإنتاج الرَّئيسيَّة ، و نمط إنتاجٍ تعاونيٍّ بسيط مع عَدَم وجود فائض في الإنتاج ، مِمَا يعني سيطرة الاقتصاد الطَّبيعيِّ مع عَدَم وجود دولة ولا نظام قانونيٍّ ، و تُشكِّل العادات و التَّقاليد البُنية الفَوقيَّة للمَشاعة، و هي الَّتي تُنظِّم المَشاعة و تُكسِبها شكلاً اجتماعيّاً

2. **النِّظام العبوديُّ (slavery):** هو النِّظام الأوَّل الَّذي يقوم على فكرةِ استغلال الإنسان لأخيه الإنسان ، و تَكُوْن ملكيَّة وسائل الإنتاج و مُستخدِميها للسَّادة مَالِكِي العبيد و وسائل الإنتاج ، و بَدَأَ يظهر في هذه المَرحلة الإنتاج الفَائض و تمَّ التَّحول مِنْ الاقتصاد الطبيعيِّ للاقتصاد التَّبادليِّ .

3. النِّظام الإقطاعيُّ (Feudalism) : السِّمات الأساسيَّة لهذا النِّظام هي ملكيَّة الإقطاعيين المُطلَقة للأراضي (وسيلة الإنتاج الأساسيَّة) ، و انقسام المُجتمَع إلى طبقتين متناحرتين " إقطاعيِّين " و " أقنان " حَوْلَ توزيع الإنتاج بَيْنَ المَنتُوج الضَّروريّ و المَنتُوج الفائض . تَختَلِف درجة الاستغلال و السَّيطرة بَيْنَ منطقة و أُخرى حسب شكل النِّظام الإقطاعيِّ السَّائد.

4. النِّظام الرَّأسماليُّ (capitalism): في هذا النِّظام تَعُودُ مُلكيَّة وسائل الإنتاج فيه إلى فئة قليلة هم " الرَّأسماليّون" ، و يتمُّ الإنتاج فيه مِنْ أجل التَّبادل ، و يُطْلَق عليه اسم الإنتاج البضاعيِّ ، و يتمُّ تخصيص الموارد الاقتصاديَّة فيه بواسطة آليَّة السُّوق ، و تُتَّخذ القرارات الاقتصاديَّة فيه في إطارٍ مِنَ الّلامركزيَّة ، أَمَّا الوحدات الاقتصاديَّة فهي تَسعى دائماً لزيادة الأرباح مدفوعة بالدَّافع الاقتصاديِّ أو المَصلَحة الشَّخصية حيث يُمثِّل الرِّبح هدفها الأساسيِّ .

5. النِّظام الاشتراكيُّ (Socialism): تَعُود في هذا النِّظام مُلكيَّة وسائل الإنتاج للمُجتمَع بِأسره ، و يعتمد أسلوب التّخطيط المركزيّ في الإدارة الاقتصاديّة ، و يستهدف تحقيق الأهداف الَّتي تتبنّاها الدّولة ، حيث تلعب الدّولة دوراً رئيسيّاً في عمليات الإنتاج و التّوزيع من خلال سيطرتها على وسائل الإنتاج .

بإيجاز: هناك تشكيلةٌ مذهلةٌ من المذاهب الاقتصاديّة ، لكن تصنيفاً أو تعريفاً ما ، لا يُعتَبر مهمّاً بحدِّ ذاته ، بل بما يقدّمه من خدمة للموضوع الَّذي يستهدفه البحث ، لذا نجد أنّه من المُستساغ أن نعتمد التَّعريف و التَّصنيف التَّالي للنِّظام الاقتصاديِّ – بما يتَّفق مع أغراض و طبيعة و أهداف الموضوع الَّذي يتناوله هذا البحث – :

" **النِّظام الاقتصاديّ هو عبارة عن البنية الفوقيّة المُتولِّدة عن نمط الإنتاج الاجتماعيِّ السَّائد ، و الَّذي يشكِّل القاعدة أو البنية التَّحتيَّة** ".

و التَّركيب الفوقيّ لا يمكن أن يكون اعتباطيَّاً ، إذ هو بحكم طبيعته مُتكيِّف وفق الأساس الاقتصاديّ ، أي أسلوب الإنتاج المُميِّز لحقبة تاريخيّة ما ، فعندما تتغيّر علاقات الإنتاج الأساسيَّة (علاقات الإِنتاج هي الَّتي تُعطي التَّحديد النّوعيّ لكلِّ أسلوب إنتاج)* يتغيّر التَّركيب الفوقيُّ ، و بالتَّالي يولَّد نظامٌ اجتماعيٌّ جديد ، و ذلك وفق قانون التَّوافق بَيْنَ التَّركيب الفوقيِّ و الأساس الاقتصاديِّ (القانون الأساسيِّ الثَّاني لعِلْمِ الاجتماع)[1].

و بِمَا أنَّ علاقات الإنتاج تنعكس في الإجابة على الأسئلة الأساسيَّة في الاقتصاد ، فإنَّ أيَّ تغيُّرٍ في قوى الإنتاج سيؤدّي إلى تَغيُّرٍ في علاقات الإنتاج و ستختلف الإجابة عَنْ أسئلتنا : لِمَن نُنتِج؟ و كيف نُنتِج ؟ و ماذا نُنتِج ؟ و هذا سيؤدّي إلى تغييرٍ جوهريٍّ في النِّظام الاقتصاديِّ.

---

* إنَّ القاعدة (البنية التَّحتية) متمثلة بقوى الإنتاج (الَّتي تشكل محتوى الإنتاج الاجتماعي) وعلاقات الإنتاج (وهي عبارة عن شكل تاريخي ملموس لتطور قوى الإنتاج)

[1] لانكه ، أوسكار ، الاقتصاد السياسي ، مفاهيم وقضايا ، الجزء الأول ، ترجمة د. محمد سلمان حسن ، دار الطليعة ، بيروت ، 1967 ، ص(69).

إلا أنَّ المنظور الماركسي يرى أنَّ (العصور الاقتصاديَّة لا تختلف عن بعضها بماذا نُنتِج ؟ بل بكيف نُنتِج ؟ و بأيَّة وسائل نُنتِج ؟.)[1] فهي تنظر لوسائل العمل كنتيجة لطاقة النَّاس العمليَّة و تجسيد للتَّجربة و المعارف المُتراكَمة و تعتبرها الأساس المُحَدِّد لتطوِّر الإنتاج و المُجتمَع بأسره.

لكن و بكلِّ الأحوال ، إنَّ علاقات الإنتاج هي الَّتي ستجيب على جميع الأسئلة السّابقة إمَّا عَنْ طريق السُّوق أو الحكومة . و هذه القضية تشكِّل العامل المُسيطِر على موضوع الأنظمة الاقتصاديَّة المُعاصِرة و المتجسِّدة بقطبين أساسيّين هما :

1. **اقتصاد السُّوق Market economy** : يتميَّز بحرِّيَّة النَّشاط الاقتصاديِّ ، و تتمُّ الإجابة فيه عن الأسئلة الأساسيَّة بوساطة السُّوق ، و تُتَّخذ القرارات في إطار مِنَ اللامركزيّة ، و يرتبط النَّاس فيه بعلاقات أفقيّة ، و لا تتدخَّل الدَّولة في النَّشاط الاقتصاديِّ الَّذي تقوم به المؤسَّسات و الأفراد إلّا بصورةٍ غير مباشرة . و إنَّ أكثر حالات اقتصاد السُّوق تطرُّفاً حين لا يكون للدَّولة أيُّ دورٍ اقتصاديٍّ تُدعَى " الاقتصاد الحرُّ " laissez – faire.

2. **الاقتصاد الموجَّه Command economy** : و الَّذي يَستخدِم أسلوب التَّخطيط الشُّموليِّ أو المركزيِّ للإدارة الاقتصاديَّة ، ويتمُّ اتِّخاذ القرارات الاقتصاديَّة فيه مِنْ قبل الحكومة للإجابة على : لمن ؟ ، و كيف ؟ ، و لماذا ؟ ، و يرتبط النَّاس وِفْقَ هذا النِّظام بعلاقات عمودية ، و عمليَّة التّخطيط وفق مبدأ المركزيَّة فيه ، تُعطِي درجةً كبيرةً مِنْ عدم المرونة أو البيروقراطيَّة .

لا يقع أيُّ مجتمعٍ معاصرٍ بالكامل ضمن أحد هذين الطَّرفين ، و إنَّما نجد أنَّ جميع المناقشات حول الأنظمة الاقتصاديَّة البديلة الأخرى تقع ضِمْنَهُما ، سواءً اقتصاد السُّوق الاشتراكيِّ، الاقتصاديَّات المختلطة ، الاشتراكيَّة ، اقتصاد السُّوق اللينينيِّ ، و اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ.....إلخ.

[1] ماركس ، كارل ، و ، أنجلس ، فريدرك ، المؤلفات المختارة ، ترجمة دار التقدم ، المجلد الثالث ، دار التقدم ، موسكو ،1976 ، ص (201).

- **مشكلة البحث (The research problem):**

تتلخَّص مشكلة البحث في السؤال التَّالي : (هل يُعْتَبَر اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ وسيلة لزيادة فاعلية الأداء الاقتصاديِّ في سورية بما يحقِّق الأهداف التَّنمويَّة الاقتصاديَّة و الاجتماعيَّة ؟.)

- **فروض البحث (Hypotheses of the research):**

إنَّ اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ يتطلَّب التَّكامل بَيْنَ النُّمو الاقتصاديِّ (وفقاً لآليّاتِ السُّوق) ، و التّنمية الاجتماعيّة (بناءاً على حاجات المُجتمَع وغاياته) ، و بذلك يمكن أنْ نَعرِض فروض البحث على النَّحو الآتي :

1. الانتقال إلى اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ يَفْتَرِض بلوغ أعلى مُعدَّل نموٍّ اقتصاديٍّ مُمكِنٍ ، لتحقيق الاستقرار الاقتصاديِّ و الاجتماعيِّ و السِّياسيِّ.
2. تحقيق أعلى مُعدَّل نموٍّ اقتصاديٍّ مُمكِنٍ يتطلَّب :

- الانتقال مِنَ الاعتماد بشكل أساسيٍّ على القِطَاعات الرَّيعيَّة (الزِّراعة و الصِّناعات الاستخراجيَّة) ذات القيمة المُضافة المُتدنيّة ، إلى قِطَاع الصِّناعة التَّحويليَّة القادرة على توليد قيمة مُضافة عالية و تطويره . و الاهتمام بقِطَاع الخدمات و العمل على زيادة مُساهمتها في النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ .
- تفعيل دَوْرُ جملةِ القِطَاعات الاقتصاديَّة (الخَاصِّ ، و العَامِّ ، و الأهليِّ).
- المنافسة ، أيْ مَنْعُ الاحتكار مِنْ أيِّ جهةٍ كانت ، حيث أنَّ الاحتكار يؤدِّي إلى حالة الرَّكود و تعطيل استخدام كلَّ الطَّاقات الكامنة .

3. تحويل الدَّولة إلى دولة اجتماعيَّة تكون بمثابة حارس للحماية الاجتماعيَّة و التَّفاوض الحرِّ مع الشُّركاء الاجتماعيِّين الآخرين.

- **أهمية البحث (The importance of research):**

في الخصوصيَّة السُّورية لايزال مفهوم اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ يعاني مِنَ الغموض و يفتقر إلى الدِّقة ، فلم يجرِ توضيحٌ لحدودهِ و أغراضهِ بما يكفي ، فهل يُقصَد مِنْ تبنِّيه الحرصَ بالفعل على استمرار دَوْرِ الدَّولة في ضمان الخدمات الاجتماعيَّة للمواطنين ؟ ، بمعنى آخر، هل جاء اعتماد اقتصاد السُّوق الاجتماعيّ بسبب قدرته على النَّفاذ إلى عمق الأزمة الاقتصاديَّة و معالجة مشاكل المُجتمَع بصورةٍ جذريَّةٍ ؟ . مِنْ هُنا تنبع أهميَّة الدِّراسة ، و ذلك لمعرفة النُّقاط التَّالية :

1. ماهيَّة اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ ضِمْنَ الخصوصيَّة السُّوريَّة .
2. مُبرِّرات اعتماده في سورية.
3. شروط تطبيقه في سورية.
4. تحدِّيات تطبيقه في سورية .
5. مُتطلَّبات تطبيقه في سورية.
6. المُنعكَسات الإيجابيَّة و السَّلبيَّة لتطبيقه في سورية .

- **هدف البحث (purpose of the Research):**

يَهدِف البحث إلى محاولة الكشف عَنْ إمكانيَّة تحقيق إصلاحٍ اقتصاديٍّ في سورية ، بالاعتماد على فكرة اقتصاد السُّوق الاجتماعيّ و ما ينبع عَنْ ذلك مِنْ ضرّورة تطوير المفاهيم والسِّياسات و التَّشريعات و الإجراءات الاقتصاديَّة و الاجتماعيَّة و عمليَّة التَّحرير التَّجاريِّ و الإصلاح الاقتصاديِّ و الإداريِّ و السِّياسيِّ ، بحيث يتمُّ الاتجاهُ نحو اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ و تُصبِح عناصر أساسيَّة مِنْ عناصر بنائِه .

و لابدَّ من الإشارة هنا إلى أنَّ التَّحول نحو اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ يجب أنْ يُراعِي :

1. عَدَم هدر المزايا الَّتي حقَّقتها سورية في مرحلة التَّحول الاشتراكيِّ .
2. الحفاظ على القِطَاع العامِّ ، و العمل على تطويره ، و إيجاد الحلول المُناسِبة للمشكلات الَّتي يُعانِي منها ، لإصلاح مسيرته وفق المبادئ الاقتصاديَّة السَّليمة.
3. محاربة الفساد و تطبيق مبدأ المُساءَلة على جميع المستويات.
4. إجراء تطوير في مؤسَّسات التَّعليم و الإعلام و البحث العلميِّ .

- **منهج البحث (Research Methodology):**

تقوم عمليَّة البحث العلميِّ على التَّفكير الاستقرائيِّ الَّذي يمرُّ بعدَّة مراحل : أولُها المُلاحَظة ، و بعدها الفرضيَّة ، ثُمَّ التِّجريب ، من خلال (جمع المعلومات و تحليلها) وصولاً للقانون العام . لذا سنذكر أهم الأساليب المُستخدَمة في هذا البحث :

1. **التَّاريخي العلميِّ (Historical method)** : يهتمُّ هذا الأسلوب بِجَمع الحقائق و المعلومات بالرُّجوع إلى الوثائق و السِّجلات الرَّسميَّة المكتوبة و الشَّفويَّة ، مِنْ خلال الملفَّات و الإحصاءات (بحساب المتوسِّطات الحسابيَّة و الانحرافات المعياريَّة ..... إلخ) و القوانين و الأنظمة السَّائدة في الفترة الَّتي عاشت فيها ظاهرة موضوع البحث . و هذا الأسلوب مُرتبِط بدراسة الماضي و أحداثه ، بالعودة إلى نشأة الظَّاهرة و تطوُّرها و العوامل الَّتي أدَّت إلى تكوينها بالشَّكل الحاليِّ .
2. **الوصفيِّ(Descriptive method)**[1]: يقوم في أساسه على :
   - جَمْع المعلومات عَنْ المستويات المُختلِفة و اتِّجاهاتها .
   - نَظِم المعلومات و تصنيفها و عرضها .
   - تفسير المعلومات و المقارنة فيما بينها .
   - تقديم تحليلٍ دقيق عَنْ العلاقة بَيْنَ المتغيِّرات .

وقد استخدمنا مِنْ أنماطهِ نَمَط دراسات العلاقات المُتبادَلة و تشمُل :

- **دراسة الحالة (case study)**: و يُعنَى بمعرفة العوامل الَّتي أثَّرت على الحالة "موضوع الدِّراسة" ، و الخبرات الماضية لها ، لفهم جذورها ، باعتبار هذه الجذور ساهمت مُساهَمة فعَّالة في تشكيل الحالة بوضعها الرَّاهن .
- **الدِّراسات الارتباطيَّة :(Relational studies)** : تهتمُّ بالكشف عَنْ العَلاقات بَيْنَ متغيِّرين أو أكثر، لمعرفة مدى الارتباط بَيْنَ هذه المتغيِّرات و التَّعبير عَنَها بصورةٍ رقميَّةٍ .

[1] عبيدات ، ذوقان ، و ، عدس ، عبد الرحمن ، و ، عبد الحق ، كايد ، البحث العلمي (مفهومه ، أساليبه ، أدواته) ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، الرياض ،2002، ص(192) .

- **الدِّراسات السَّببيَّة المُقارنَة (comparative casual studies)**: حيث تَدْرُس الظَّاهرة كَمَا هي في الواقع ، مِمَّا يعطي دقَّة أكبر للبحث ، و خاصَّةً أنَّ كثيراً مِنَ الظَّواهر الإنسانيَّة لا يُمْكِن دراستها إلَّا مِنْ خلالِ هذا الأسلوب.

3. **التَّجريبيّ (Experimental method)** : يَتضمَّن إجراءاتٍ لإثبات الفروض الَّتي تَمَّ وضعها ، و ضبط العوامل المُؤثِّرة _ غير العامل المستقلّ الَّذي يُراد أنْ يُقاسَ أَثرُه _ ، و تحديد مكان و زمان التَّجربة و إعداد وسائل للقياس ، و الإجراء الفعليُّ للتَّجربة عَنْ طريقِ إدخال المُتغيِّر المُستقلِّ و ملاحظة ما يَنْتُج عَنْه مِنْ آثار . و باستخدامه يتَّضِح التَّعبير الَّذي يُدخِلُه الباحث على الواقع ، و معرفة ما يُحدِثه هذا التَّغيير مِنْ نتائج . و قَمْنَا باستخدام الأنواع التَّالية:

1. **التَّجارب القصيرة (short – term test)**: و الّتي تجري في فترة زمنيَّة قصيرة ، و تَكُوْن أكثرَ دقةٍ ، لسهولةِ السَّيطرة على العوامل المُؤثِّرة الأخرى (غير العامل التَّجريبيِّ) في فترة زمنيَّة محدَّدة.
2. **التَّجارب طويلة المدى (Long–term test)**: تحتاج إلى وقتٍ طويلٍ ، لذلك يُمْكِن لنتائجها أنْ تتأثَّر بعواملَ أخرى غير العامل التَّجريبيّ .
3. **نوع التَّصميم التَّجريبيّ** (الَّذي اعتُمِد هنا ، تصميمٌ تجريبيٌّ **باستخدام مجموعة واحدة** the one group method) : حيث تتعرَّض هذه المجموعة لاختبارٍ قَبْلِيٍّ لمعرفة حالتها، قَبْلَ إدخال المُتغيِّر التَّجريبيُّ ، و مِنْ ثُمَّ نقوم بإجراء اختبارٍ بَعديٍّ ، فَيَكُون الفرق في نتائج المجموعة ناتجاً عَنْ تَأثُّرِها بالمُتغيِّر التَّجريبيّ .

و مِنْ أدوات البحث المُستخدَمة :

المُلاحَظة (Observation): تتمُّ بتتبُّع منهجٍ معينٍ يَجعلُ مِنَ الملاحظات أساساً لمعرفةٍ واعيةٍ أو فهمٍ دقيقٍ لظاهرةٍ معيَّنةٍ . و قُمنَا باستخدام **المُلاحَظة بِدُون مَشاركةٍ (non-participant)** ، لأنَّنا اتَّخذنا دَوْرَ المُراقِب في جَمْعِ المعلومات و البيانات الضروريَّة و الأساسيَّة في دراستنا .

مخطَّطُ البحث (The research proposal outline):

اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ
كأَحد خِيَارات تطوير الأداء الاقتصاديِّ
في سورية

- مُقدِّمة
- الفصلُ الأوّلُ : ماهيَّةُ اقتصادِ السُّوقِ الاجتماعيِّ
  - المَبحثُ الأوّلُ : اقتصاد السُّوق
  - المَبحثُ الثّاني : اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ
  - المَبحثُ الثّالثُ : اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ بَيْنَ الضَّرورةِ و التَّطبيق .
- الفصلُ الثّاني : الإصلاحُ الاقتصاديُّ في سورية
  - المَبحثُ الأوّلُ: المُؤشِّراتُ الاقتصاديَّة الإجماليَّة في الاقتصاد السُّوريِّ.
  - المَبحثُ الثّاني : طبيعةُ الأداءِ الاقتصاديِّ في سورية .
  - المَبحثُ الثّالثُ : تقويمُ الأداءِ الاقتصاديِّ في سورية .
- الفصلُ الثّالثُ: الآفاق المُستقبَليَّة لاقتصادِ السُّوق الاجتماعيِّ في سورية
  - المَبحثُ الأوّلُ : اقتصادُ السَّوق الاجتماعيُّ كوسيلةٍ لتحسين الأداء الاقتصاديِّ السُّوريِّ.
  - المَبحثُ الثّاني : مُتطلَّباتُ قيامِ اقتصاد سوقٍ اجتماعيٍّ في سورية .
  - المَبحثُ الثّالثُ : الآفاقُ المُستقبَليَّة لتطبيق اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ في سورية .
- نتائج و مقترحات.
- الخاتمة .
- المَراجع المُستخدَمة.

الفصلُ الأوَّلُ
ماهيَّةُ اقتصادِ السُّوقِ الاجتماعيِّ

- المَبحثُ الأوَّلُ : اقتصادُ السُّوق.

- المَبحثُ الثَّاني : اقتصادُ السُّوقِ الاجتماعيِّ.

- المَبحثُ الثَّالثُ : اقتصادُ السُّوقِ الاجتماعيِّ بَيْنَ الضَّرورة و التَّطبيق.

تمهيد :

ينادي الليبراليُّون بالمساواة في الفرص ؛ و المساواة من المنظور الليبراليِّ تعني بأنْ يكون لكلِّ الأفراد فرصٌ متساوية لتنمية قدراتهم ومهاراتهم غير المُتكافِئة ، أي أنَّ كلَّ فردٍ لديه الفرصة في الصُّعود الاجتماعيِّ و تحسين وضعه بجهده . وهذه المساواة لا تكون مُطلَقة بتدخُّلٍ من الدَّولة كما في الاشتراكيَّة ؛ لأنَّ النَّاس لم يُولَدوا مُتساويين، بل تختلف مهاراتهم ومواهبهم ، و البعض أكثر استعداداً لبعض الأعمال من غيره.

و يختلف المفكرون الليبراليُّون حول أسلوب تطبيق العدالة الاجتماعيَّة ، حيث تكشف الآراء المُتباينة التَّعارض الضِّمنيَّ داخل الفكر الليبراليِّ عن أفضل الأوضاع لتحقيق المجتمع العادل. فمن جهة، يؤمن **الليبراليُّون الكلاسيكيُّون** بتدخُّل الدَّولة المحدود جداً في حياة المواطنين، ويفترضون أنَّ الأفراد يسعون وراء تحقيق مصالحهم الشَّخصية ماديَّاً بدافع الرَّغبة في التَّمتُّع باللِّذَّة عن طريق تكوين واستهلاك الثَّروة . وتقوم هذه النَّظريَّة الاقتصاديَّة على فكرة "الرّجل الاقتصاديّ"، وهي أنَّ الإنسان يَسْعَى إلى أكبر قدرٍ مِنَ المَنفعة وذلك بالكسب الماديِّ. بينما يعتقد **اللِّيبراليُّون الجُدد** مِنْ جهةٍ آخرى ، أنَّ الدَّولة مسؤولةٌ عَنْ تقديم الخدمات الاجتماعيَّة في مجالات الصِّحَّة والإسكان والمعاشات والتَّعليم، بجانب إدارة أو على الأقلِّ تنظيم الاقتصاد.

وانطلاقاً مِنْ ذلك نجدُ أنَّ اللِّيبراليَّة ليست أيديولوجيَّة مُتماسِكة ، فهي تضمُّ تناقضاتٍ بشأن دَوْرِ الدَّولة ، إلَّا أنَّ هذه التَّناقُضات يُمْكِن تبريرها بأنَّ اللِّيبراليَّة قد تعرَّضت للتَّطوُّر في مبادئها الرَّئيسيَّة مع التَّغيُّرات التَّاريخيَّة المُحيطَة ، _ نشأت اللِّيبراليَّة الجديدة مع التَّنمية الصَّناعيَّة الَّتي جَلَبَت معها ثروات مَهُولَة للبعض، وصَاحَبَها انتشار للعشوائيَّات والفقر والجهل والمرض. وأصبح مِنَ الصَّعب التَّغاضي عَنْ التَّباين الاجتماعيِّ المُتمثِّل في أوضاع طبقة العُمَّال الَّتي أصبحت الطَّبقة المحرومة مِنْ جرَّاءِ الأجور المُنخفِضة والبطالة، وتدنِّي ظروف العمل والظَّروف المعيشيَّة_ ، وذلك بسبب وجود تماسك ووحدة ضمنيَّة في قلب الفِكْر اللِّيبراليِّ ، بالالتزام بحرِّيَّة الفرد والمبادئ الَّتي تترتَّب على مذهب الفرديَّة.

وبِمَا أنَّ اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ إحدى مناهج اللِّيبراليَّة الحديثة الَّتي عَمِلَت على تطوير ذاتها ضِمْنَ ظروفها التاريخيَّة ، فعلينا بدايةً دراسة اللِّيبراليَّة الكلاسكيَّة الَّتي تَطَوَّرَت عَنْها ، حتَّى نتمكَّن مِنْ تحديد وفَهْم ماهيَّتِهِ.

المَبحثُ* الأَوّلُ : اقتصادُ السُّوق

(Market Economy)

ليس السُّوق _لا بالمعنى الضَّيِّق ولا بالمعنى الواسع _ابتكاراً أو إبداعاً اقتصاديَّاً و إنْ غدا بَعْدَ ذلك هندسةً اجتماعيَّةً مطلوبةً ومرغوبةً ، إنَّه مُعطىً قَبْليٍّ مثل اللُّغــة أو الجماعــة أو التَّبــادل أو غيرها مِنَ المُعطيات الاجتماعيَّة الأُخرى[1] .

إِذْ يشكِّل السُّوق بدايةً وبالمَفهوم العَامِّ حيِّزاً جغرافيَّاً لتبادل السِّلع والخدمات ، إلَّا أنَّه لا يقــف عند هذه الحُدود ، فالسُّوق **هو آليَّةُ عملٍ يَتَفَاعل مِنْ خلالها البائعون و المُشترون لتقرير أســعار وكميَّات السِّلع أو الخدمات المُنتَجة** [2] ((قال آدم سميث بأنَّ اليد الخفيَّة للسُّوق تقــود إلــى أفــضل النَّتائج الاقتصاديَّة حين يسعى الأفراد لتحقيق مصالحهم الشَّخصيَّة)) . حيث تَقُوم الأسعار بالعمل على تنسيق قرارات المُنتِجين و المُستهلِكين في السُّوق ، – الأسعار الأعلى تميــل إلــى خفــض مُشترَيات المُستهلِكين وتُشجِّع الإنتاج و الأسعار المُنخفَضة تُشجِّع الاستهلاك ولا تُشجِّع الإنتــاج – **أيْ أنَّ الأسعار هي الَّتي تَعْمَل على تحقيق التَّوازن في آليَّة عمل السُّوق** .

إلَّا أنَّ السَّوق مِنَ المُمكِن أنْ يتحوَّل إلى شكلٍ آخرٍ مُتمايزٍ جذرياً بالضَّبط ، لِتَعلُّقِه بفــضاءات اجتماعيَّة واقتصاديَّة و سياسيَّة وثقافيَّة ودينيَّة وقانونيَّة. وذلك الشَّكل هو : **اقتصاد السُّوق** الَّــذي يُعَدُّ مُولِّد الرأسماليَّة ومُنتِجَها في الوقت نفسه [3].

فاقتصاد السُّوق هو الاقتصاد الَّذي يَعْتَمد على قوى السُّوق كأسلوبٍ لتنسيق النَّشاط الاقتصاديِّ للمُجتمَع ويَعرِّفُه البعض بأنَّهُ :((النِّظام الاقتصاديِّ الَّذي يتمُّ مِنْ خلاله تنظــيم ورقابــة النَّــشاط الاقتصاديِّ مِنْ خلال الأسواق الَّتي تتميَّز بالمنافسة عند تحديد الثَّمن)) ، ولذلك يُقــال" اقتــصاد المُنافَسَة ". ولكي يتميَّزَ اقتصاد السُّوق عَنْ السُّوق الطَّبيعيِّ فهو بحاجة إلى:

المُلكيَّة الخاصَّة لوسائل الإنتاج ، و حُرِّيَّة النَّشاط الاقتصاديِّ ، و السَّعي لتحقيق الرِّبح

---

* المبحث : كلمة يقصد بها الموضوع الَّذي تعالجه عملية البحث ، المرجع : معجم المنجد في اللغة ، دار الشروق ، الطبعة (26) ، 1960 ، ص (27).

[1] بيلاوي ، حازم ، التغير من أجل الاستقرار ، دار الشروق ، مهرجان القراءة للجميع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1998 ، ص (157).

[2] سام ويلسون ، بول سام ، و ، دنورد هاوس ، ويليام ، الاقتصاد ، ترجمة هشام عبد الله ، الطبعة الخامسة عشر ،الأهلية للطباعة والنشر ، عمان ، 2001 ، ص (50).

[3] د. غسان ، إبراهيم ، اقتصاد السوق الاجتماعي (مقدمات نظرية) ، الجندي للطباعة والنشر ، دمشق ، 2006 ، ص (14).

تُشكِّل العوامل السَّابقة الأركان الأساسيَّة لاقتصاد السُّوق ، و يبدو واضحاً أنَّ العناصر الآنفةَ الذِّكرِ هي ذاتها أركان النِّظام الرَّأسماليِّ الَّذي يعتمد على آليَّة السُّوق وجهاز الثَّمن لإنجاز عمليات الإنتاج و التَّبادل و التَّوزيع والاستهلاك في المُجتمَع ، وبذلك يكون إطلاق تسمية (اقتصاد السُّوق) على النِّظام الرَّأسماليِّ :

إمَّا مِنْ باب التَّعريف عنه، بأهم جزء فيه ، وهو (السُّوق) – فالسُّوق هو أحد أهمِّ العناصر المُكوِّنة للنِّظام الرَّأسماليِّ – ، وإمَّا أنْ تكون التَّسمية محاولةً لتمويه تَطَرُّف النِّظام الرَّأسمالي ، فالحرِّيَّة الاقتصاديَّة الَّتي يدعو إليها حريَّةٌ فرديَّةٌ مُطلَقَةٌ ، بدون قيود أو ضوابط ، وهذه الحرِّيَّة الَّتي يَعْتَرِف بها النِّظام الرَّأسماليِّ هي فقط للقادرين، أيْ للَّذين يَمْلِكُون سلطةً اقتصاديَّةً على عناصر الإنتاج .

وهكذا يبدو أنَّ لا فرق بَيْنَ اقتصاديَّات السُّوق و النِّظام الرَّأسماليِّ ، فَهُمَا اسمان لطبيعة واحدة، تُحدِّدها مجموعة مُتناسقة مِنَ العناصر هي أركان اقتصاد السُّوق ، والَّتي سنأتي على ذكرها لاحقاً.

1-1 عقيدة اقتصاد السُّوق (الأيدولوجيا):(The philosophy of market economy)

عند الحديث عَنْ أيِّ نظامٍ ، لابدَّ من معرفة ذلك الجزء مِنَ الوعي الاجتماعيِّ الَّذي يرتبط بشكل مُباشَر بحلِّ المشاكل الاجتماعيَّة الماثلة أمام المُجتمَع ، ويَخْدُم تعزيز أو تغيير العَلاقات الاجتماعيَّة القائمة (الأيدولوجيا) ، والَّتي تمثِّل الأساس الفكريَّ الَّذي يَقُوم عليه أيُّ نظام ، واقتصاد السُّوق يَستمدُّ أساسه الفكريَّ مِنْ مَصادر مُتعدِّدة[1] :

1. **القانون الطَّبيعيّ (Natural Law):** القانون الطَّبيعيّ يتفوَّق على أيِّ قانونٍ وضعيٍّ ، فالحياة تُنظَّم بطريقةٍ طبيعيَّةٍ وبدون تدخُّلٍ خارجيٍّ ، و الإنسان له حقوق وعليه واجبات ، وهذا ما عبَّر عَنْه " آدم سميث" بفكرة الأيدي الخفيَّة الَّتي تُنظِّم الحياة الاقتصاديَّة في المُجتمَع ، تماماً كَمَا تُنظِّم الحياة السِّياسيَّة و الاجتماعيَّة ، وبطريقة تلقائيَّة. كما عَبَّر عنه " الفيزوقراطيِّين " قَبْل " آدم سميث ".
2. **الرَّشاد والعقلانيَّة (Rationalism):** فالإنسان يَعتمِد على العقل و التَّفكير المَنطقيّ و المُحاكمة العقليَّة، ويقوم التَّفكير المنطقيِّ بتوجيه سلوك الإنسان نحو التَّصرُّف الرَّشيد .

[1] د. الكفري ، مصطفى عبد الله ، الاقتصاد السياسي ، مرجع سابق ، ص (125- 126).

3. **اللّيبراليَّة(liberalism)** : الإنسان طَيبٌ بطبيعته ، ولكنَّ المُجتمَع يُمْكِن أنْ يُفسِدَه ، لـذا دعُوا المُنتِجين يعملون بحرِّيَّة ، فإمَّا أَنْ ينجحوا و إمَّا أَنْ يفشلوا*.

4. **الفرديَّة(Individualism)** : حيث يَنْظُر الفرد إلى مصلحته الشَّخصيَّة على أنَّها العنصر الأساسيُّ في التَّقدُّم، – إنَّ مَنْ يعمل لمصلحته الشَّخصيَّة يعمل في نفس الوقت لمصلحة المجتمع وعلى أساس أنَّ المصلحة الاجتماعيَّة ما هي إلَّا مجموع المصالح الشَّخصيَّة للأفراد – ، وهذا ما يُفَسِّر قدرة هذا النِّظام على التَّقدم مِنْ خلال الدَّوافع والحوافز الفرديَّة[1].

5. **النَّفعيَّة (Expediency)**: ممَّا تقدَّم ، نَجِد أنَّ اقتصاد السُّوق يَعْتَمد على حرِّيَّة الاختيار والمُنافسَة ، حيث تُتَّخذ القرارات الاقتصاديَّة مِنْ قِبَلِ الأفراد على اعتبارهم يتمتَّعون بالعقلانيَّة .

2-1 مبادئُ اقتصادِ السُّوق : The principles of market economy

نلاحظ مِمَا تقدَّم أنَّ اقتصاد السُّوق يَتميَّز بمجموعةٍ مِنَ المبادئ الثَّابتة والمُنسجِمة ، نَجِدُ ركيزتها الأساسيَّة في أفكار " آدم سميث " و تلامذته مِنْ أنصار المَدرسة الكلاسيكيَّة ، وهي على التَّوالي :

1. حرِّيّة الفرد في الاختيار.
2. حرِّيّة الفرد في الاستهلاك .
3. حرِّيّة الفرد في الإنتاج .
4. حرِّيّة الفرد في التَّملُّك .
5. حرِّيّة الفرد في تحديد الأسعار .
6. وجوب تقليص دور الدَّولة في الاقتصاد .
7. العقد شريعة المُتعاقِدين .
8. وجود شفافيَّة مُطلَقة بالإطِّلاع على مُقوِّمات الفرص الموجودة في السُّوق .
9. اعتماد السِّعر النَّاجم عَنْ تلاقي العرض والطَّلب .

* للمقارنة : راجع " المفكر الايطالي جان جاك روسو"
[1] د.شيحة ، مصطفى رشدي ، علم الاقتصاد ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1985 ، ص(44).

1-3 أركانُ اقتصادِ السُّوق: (the Foundations of market economy)

1. الملكيَّة الخاصَّة لوسائل الإنتاج : (Private Property of production means)

تُعتَبَر سيادة مبدأ الملكيَّة الخاصَّة لوسائل الإنتاج الرِّكن الرَّئيسيَّ لاقتصاد السُّوق . حيث تَعُود ملكيَّة وسائل الإنتاج إلى الأشخاص القادرين على حيازتها أو اكتسابها ، وهـذا يَعنـي أنَّ رأس المال مُلْكٌ للمُنظِّمين ، وقوة العمل مُلْكٌ للعامل ، و المواد الأوليَّة و الطَّبيعيَّة مُلْكٌ لأصـحابها ، و الأرض مُلْكٌ لأصحابها ، و أثناء عمليَّة الإنتاج يقوم كلٌّ مِنْهُم بتقديم ما يَملِك مُقابِل ثمـن معـين، فيحصل المُنظِّمون على الرِّبح ، وأصحاب الأرض على الرَّيع ، و أصحاب المواد الأوليَّـة علـى الثَّمن، أمَّا العُمَّال فيحصُلون على الأجر .

يقوم المُنظِّم بتنظيم العوامل السَّابقة وتجميعها لإنجاز العمليَّة الإنتاجيَّة ، ثُـمَّ تنـشأ علاقـات الإنتاج الفنيَّة و علاقات الإنتاج القانونيَّة و الاجتماعيَّة . وفي أغلب الأحيان تكون علاقـة العامـل مع المشروع علاقة تعاقديَّة بحيث يُقدِّم قوَّة عمله مقابل أجر ، أمَّا المُنظِّم فعلاقته بالمشروع علاقة انتمـاء حقيقـيٍّ ، حيـث يتحمَّـل النَّتـائج ، فإمَّـا أنْ يحـصلَ علـى الـرِّبح أو يتحمَّـل الخسارة ،_(**فالأَسَاس القانونيّ للنِّظام الرَّأسماليِّ يَتمثَّل في حقِّ المُلكيَّة مِنْ جانـب و العلاقـات التَّعاقديَّة مِنْ جانبٍ آخر**)[1]_ .

وبالتَّالي فإنَّ المُلكيَّة الخاصَّة لوسائل الإنتَاج ، تؤدِّي إلى تِمكِين طبقة المَالِكين (المُنظِّمـين) الَّتي تَختصُّ بالفائض الاقتصاديِّ ، واستبعاد غير المَالِكِين (العُمَّال) ، وبالتَّالي تَعْمَل على تحويل العمل إلى سلعة قابلة للتَّبادل لَهَا ثمن .

كما أنَّ مَضمُون مَبْدَأ الملكيَّة الخاصَّة ، وجود حِماية قانونيَّة للمُلكيَّة الفرديَّة تَكفل لِلمَالك حـقَّ التَّصرُّف فيما يَملِك على النَّحو الَّذي يشاء. وتَشمل الحِماية القانونيَّة حقوق الملكيَّة الفرديَّة الماديَّة (العقارات ، الآلات ، ورؤوس الأموال) ، كما تَشْمُل حقوق المُلكيَّـة المعنويَّـة (الالتزامـات، براءات الاختراع ، الحقوق الأدبيَّة والفنيَّة).

ويَنْتُج عَنْ سيادةِ مبدأ المُلكيَّة الخاصَّة عِدة مَزايا ، أبرزُها تَرْك المُبَادرة في النَّشاط الاقتصاديِّ للأفرادِ ، ومِنْ ثُمَّ المحافظة على قَدْرٍ مِنْ المُرونة واللامركزيَّة في النِّظام الاقتصاديِّ ، وتَـشجِيع جَمْع و تَرَاكُم الثَّروات و إنمائِها والمُحافظة عليها ، لأنَّ الحَافِزَ الذَّاتي سَيَدْفَع الأفـراد فـي هـذا الاتِّجاه، وهو ما يحقِّق مَصلَحَة الأفراد والمُجتَمَع في آنٍ واحد.

---

[1] د. شيحة ، مصطفى رشدي ، مرجع سابق ، ص(44).

غَيْرَ أنَّ إقرارَ مَبْدَأ المُلكيَّة الخَاصَّة لا يَتَعَارَض مِنْ حيث الأصل مَع مُلكيَّــة العامَّــة لِــبَعض المَرَافِق والمَشرُوعَات ذات النَّفع المُشترَك لجميع أَفراد المُجتَمَع ، ولكنْ ذلك يَكُــون فــي حــدود ضيِّقة رَسَمَهَا "آدم سميث ". فالمُلكيَّة الخاصَّة هي القاعدة العامَّة ، و المُلكيَّة العَامَّة هي الاستثناء .

2. حريِّة النَّشاط الاقتصاديِّ:(Liberty of Economic activity)

تُعَدُّ هذه الحريَّة نتيجةً طبيعيَّةً للاعتِراف بِحقِّ المُلكيَّة، وتَعنِي أنَّ: (للفرد الحرِّيَّة الاقتصاديَّة المُطلَقة ليُزاول مَا يَشاء مِنْ الأَعمال بالأسلوب الَّذي يراهُ مناسِبَاً ، على ضوء مَصلَحَتِه الشَّخصيَّة فقط ، وطِبْقَاً لما يَعْتَقِد أنَّهُ يحقِّق لهُ أكبر قَدْرٍ من الرِّبح ، فله أنْ يَسْتَخدِم مَا يَشاء مِنْ أدوات الإنتَاج ، و أنْ يَسْتَهلِك مَا يَشاء مِنْ موادِ الاستهلاك ، وأَنْ يَدَّخِر ما يَشاء مِنْ أَرباحه ، وأَنْ يَسْتَثمِر أَمْواله بالشَّكل الَّذي يريد ، وفي أَوجه الاستثمار الَّتي يَختَارُها ، فَكلُّ أَوجهِ الاستثمار أَو تَنمية المَال مَشرُوعة ، وليس للدَّولة أَنْ تتدخَّل في مُمَارستِه لَهَا ، كَمَا ليس لَهَا أنْ توجِّهه إلى أيَّة وجِهَّة تُخَالِف رغبته أو تَنحرِف بَه عَنْ طريقه الَّذي خطَّه لِنَفسه .)[1]. ولَكِن هذه الحريِّة بكافةِّ صُوَرِها يَجْب أَنْ تُمارَس في إطارِ التَّنظيم القانونيِّ الَّذي ارتضاه المُجتَمَع ونصَّت عليه التَّشريعات.

وتَستَهدِف حريِّة النَّشاط الاقتصاديّ جَعْل الفرد المحرِّك الرِّئيسي للنَّشاط الاقتصاديّ ، فَمَا مِــنْ أَحدٍ أَقدر منهُ على مَعرِفَة مَنَافِعِه الحقيقيَّة ، ولا أَقْدَر مِنْه على اكتسابها . والحريَّة الاقتصاديَّة بهذا المَفْهُوم تَرتَكز على الأُسس الفكريَّة التَّالية :

1. وسيلة لتحقيق المَصالح العَامَّة .
2. سبب لتَنمية الإِنتاج و الثَّروة العَامَّة.
3. تَحقيق لإنسانيِّة الإنسان[2].

---

[1] العسال ، أحمد محمد ، و ، عبد الكريم ، فتحي ، النظام الاقتصادي في الإسلام (مبادئه وأهدافه) ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، 1985 ، ص(71).

[2] الصدر ، محمد باقر ، اقتصادنا ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، 1983 ، ص (233 – 254).

3. السَّعي لتَحقيق الرِّبح:(Achieving profits)

يُعَدُّ الرِّبح الهدف الأساسيِّ مِنْ مُمارسة النَّشاط الاقتصاديِّ في النِّظام الرَّأسماليِّ ، فالرِّبح هو المِعْيَار الَّذي يتمُّ بواسطتِهِ تحديد درجة كفاءة المَشروع الاقتصاديِّ وحُسْنِ أدائِه ، و مِنْ المَعروف أنَّ العلاقة الإنتاجيَّة الأساسيَّة في أيِّ نظام اقتصاديّ هي تِلْك العلاقة الَّتي تُعبِّر عَنْ طريقة و طابع الرَّبط بَيْنَ قوَّة العمل و وسائلِ الإِنتاج ، وهذه العلاقة (القانون الاقتصاديِّ الأساسيِّ للنِّظام الرَّأسماليِّ) هي الرِّبح ، وهو الَّذي يَحْكُمُ ويحدِّدُ عمل جميع القوانين الأخرى .

فاختِيَار الأفراد لعَمَلِهم أو مِهنَتِهم أو استِثمَاراتِهم إنَّما يَكُون أساساً بغرض تحقيق أقصى ربح مُمكِن. فالإنسان " الرَّشيد اقتصاديًا "– في مفهوم الفِكْرِ الرَّأسماليِّ – إنَّما يَسْتَهْدِف دائماً تعظيم دَخلِه ، أيْ بلوغ أَقصى مُستَوى مُمكِن مِنَ الدَّخل. و هذا هو الدَّافع الَّذي يَحكُم قرارات الأفراد الاقتصاديَّة. ويؤدِّي حافز الرِّبح إلى دفع الأفراد لاختيار الأنشطة الإنتاجيَّة الَّتي تُعظِّم إيراداتهم، و يؤدي أيضاً إلى حثِّهم على تقليل نفقاتهم الإنتاجيَّة ، وهو ما يقود إلى تحقيق وَفْرٍ اقتصاديٍّ يفيد المُجتمَع ككلّ، وفقاً لمفهوم اليد الخفيِّة عند المدرسة التقليديَّة في الاقتصاد الَّتي يتزعَّمها "آدم سميث" و " ديفيد ريكاردو".

لكنْ لا يجب أنْ يُنظَر إلى الرِّبح كهدفٍ مُطلَقٍ ، و إلَّا اصطدم بمجموعةٍ من الاعتبارات الأخلاقيَّة والاجتماعيَّة. ولذلك تُوجَد في كافَّة الدُّول الرَّأسماليَّة قيودٌ أخلاقيَّة وقانونيَّة واجتماعيَّة تُميِّز بَيْنَ الرِّبح المشروع والرِّبح غير المشروع. فعلى سبيل المِثال ، يَهدُف الإتجار في المُخدِّرات إلى تحقيق الرِّبح ، و لكنَّه ربحٌ غير مشروعٍ ، يُرتِّب أضراراً صحيَّةً وأخلاقيَّةً واجتماعيَّةً واقتصاديَّةً عديدةً ، تَجعل ربح بعض الأفراد يسبِّب خسارة أكبر تصيب المُجتمَع ككلّ.

4_1 شروطُ قيامِ اقتصادِ السُّوق : (Terms of market economy)

1. تَمَتُّع كلِّ عوامل الإنتاج (الأرض ، رأس المال ، العمل ، التَّنظيم) بحرِّيَّة العمل والاختيار و الحركة.
2. عدم وجود قوى تتدخَّل في السُّوق للحدِّ مِنْ عمل آليَّاته أو تعديل اتِّجاهاته .
3. عدم وجود قوى احتكاريَّة على جوانب العرض و الطَّلب .
4. وجود درجة مُطلَقة مِنَ الشَّفافيَّة (اطِّلاع قوى العرض والطَّلب على كلِّ ما يَدُور في السُّوق مِنْ عَرْضٍ وطلبٍ).
5. وجود مُجتمَع عقلانيٍّ يتألَّف مِنْ أفرادٍ تقودهم العقلانيَّة الاقتصاديَّة .

1- 5 الشُّروطُ اللَّازمةُ لنجاحِ الأسواقِ و تأمينِ فاعليَّتِها:(Terms of successful Market)

فيما يلي ثلاثة عشر شرطاً اعتبرها كلٌّ مِن "فيتز" و "دورفمان" شروطاً ضرورِيَّة لنجاح الأسواق في أداء الوظائف المُتوقَّعة مِنها في النَّظريَّة الاقتصاديَّة :[1]

1. تَوَفُّر الثِّقة بَيْنَ المُتعامِلِين في الأسواق (في البنوك وشركات التَّأمين وفي المُورِّدين..إلخ).
2. سيادة القانون والنِّظام (لتأمين التزام العُقود).
3. تَوَفُّر الحماية و الأمان للمُمتَلكات والأفراد.
4. التَّوفيق و المُوازَنة بَيْنَ المُنافَسة والتَّعاون (بما يوفر بيئة آمنة ونظيفة للعَامِلِين في مواقع العمل مثلاً).
5. تقسيم المَسؤوليَّات والفصل بَيْنَ السُّلطات وبخاصَّة تأمين استقلال السُّلطة القضائيَّة.
6. التَّضامن الاجتماعيُّ (مِنْ خلال شبكات أمان اجتماعيٍّ توفُّر الحماية و المساعدة للضُّعفاء و المُتعطِّلين وكبار السِّن .... إلخ) .
7. تَوَفُّر فرص الحرَاك الاجتماعيِّ ، و الإقرار بمشروعيِّة الطُّموح ، والاستعداد لتحمُّل أعباء المُنافَسة .
8. التَّسليم بالقيم الماديَّة كحوافزٍ لإنتاجٍ أكبر .
9. تأجيل التَّمتُّع بالاستهلاك بالوقت الحاضر مِنْ أجل توليد مُدَّخَراتٍ خاصَّةٍ تُموِّل الاستثمارات .
10. إعْمَال قواعد الرَّشادة دونما عراقيل مِنْ التَّقاليد و الأعراف السَّائدة .
11. تَوفُّر الأمانة والنَّزاهة في دوائر الحُكْمِ .
12. سيادة أشكال كفء للمُنافَسَة ، وغياب السَّيطرة الاحتكاريَّة.
13. كفالة التَّدفُّق الحُرِّ للمعلومات مع حماية الخصوصيَّة وانتقال المعلومات دون عوائق و دون مُحابَاة لطرفٍ على آخرٍ في أحقيَّة الحصول عليها .

[1] د. العيسوي ، إبراهيم ، بحث : التحرير الاقتصادي و أثره على النمو والفقر و البطالة ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الواحدة و العشرين ، حول قضايا اقتصادية راهنة ، جمعية العلوم الاقتصادية ، دمشق ، 2006/5/23 ، ص (54).

6_1 آليَّةُ عملِ الاقتصادِ (السُّوق و جهاز الثَّمن): mechanism of market economy

تقوم آليَّة جهاز السُّوق أو الثَّمن بالمواءمة بَيْنَ حاجات المُستهلِكين (الطَّلب) ورغبات المُنتِجين في الرِّبح (العرض) ، كما يقوم بترشيد توزيع الموارد الاقتصاديَّة على الأنشطة الاقتصاديَّة المُختلِفة. فكما أوردنا سابقاً – **السُّوق هو آليَّةُ عملٍ يتفاعل من خلالها البائعون و المُشترون لتقرير أسعار وكمِّيَّات السِّلع أو الخدمات المُنتَجة** – ، وبالتَّالي إنَّ إشباع حاجات المُستهلِكين وتحديد أثمان عناصر الإنتاج والسِّلع ، لا يتمُّ بقرارات إداريَّة مِنَ الحكومة أو غيرها، وإنَّما يتمُّ مِنْ خلال تفاعلٍ تلقائيٍّ بَيْنَ الطَّلب والعرض. فجهاز السُّوق يُنسِّق العمليَّة الاقتصاديَّة داخل المُجتمَع .و بالرَّغم مِنْ لامركزيَّة القرارات الفرديَّة بالإنتاج أو الاستهلاك ، فإنَّ السُّوق يقود إلى تحقيق التَّوازن بَيْنَ العرض والطَّلب ، أيْ بَيْنَ الإنتاج والاستهلاك ، وهو قادرٌ على التَّكيُّف التِّلقائيِّ والسَّريع مع التَّغير الَّذي يُصِيب رغبات المُستهلِكين وظروف المُنتِجين.

وهكذا نرى أنَّ حلَّ المشاكل الاقتصاديَّة الثَّلاث الأساسيَّة (ماذا نُنتِج ؟ ، كيف نُنتِج ؟ ، لِمَنْ نُنتِج ؟) في اقتصاد السُّوق ، يتمُّ عَنْ طريق آليَّة السُّوق ، فهو الَّذي يُحدِّد :

- **ماذا نُنتِج؟ (What to produce?)**: أيْ توزيع الموارد على الاستخدامات المُختلِفة بما يعكس رغبات المُستهلِكين ، ويحقِّق مبدأ سيادة المُستهلِك ، – أيْ أنَّ المُستهلِكين يحدِّدون السِّلع و الخدمات الَّتي سيتمُّ إنتاجها مِنْ خلال قرارات شرائهم اليوميَّة _.
- **كيف نُنتِج؟ (How to produce?)**: وهو ما تقرِّرُه المُنافَسة بَيْنَ المُنتِجين ، وتُعتَبر أفضل طريقة للمُنافَسَة بالأسعار، وزيادة الأرباح هي خفض التَّكلفة إلى أقصى حدٍّ باستخدام أكفأ طُرق الإنتاج مِنْ خلال تحديد الأثمان النِّسبيَّة لعناصر الإنتاج (العمل ، رأس المال ، الأرض ، التَّنظيم).
- **لِمَنْ نُنتِج؟ (for whom to produce?)**: مَنْ يَستهلِك ؟ ، و كم يَستهلِك؟ ، وهو يعتمد إلى حدٍّ بعيدٍ على عرض وطلب عوامل الإنتاج في السُّوق حيث يُقرِّر :

1. **كيف يتمُّ توزيع النَّاتج؟ (How to distribute the income?)**: من خلال قيام جهاز الثَّمن بتحديد نصيب عناصر الإنتاج المُختلِفة في النَّاتج القوميِّ ، (يتَّحدد نصيب عنصر العمل على شكل أجورٍ، ونصيب عنصر رأس المال على شكل فوائد ، و نصيب عنصر الأرض على شكل رُيوع ، و عنصر التَّنظيم على شكل أرباح).

2. **وكيف ينمو المُجتمَع ويزيد الإنتاج مستقبلاً؟** : كما بينتها المدرسة الكلاسيكيَّة من خلال سعر الفائدة الَّذي يلعب الدَّور الرَّئيسيّ في تشجيع الادِّخار و مِنْ ثُمَّ الاستثمار.

بإيجاز يُعتَبر تحديد أثمان السِّلع والخدمات مِنْ أوَّل المَهام الَّتي يقوم بها السُّوق ، وعلى أساسها يتمُّ:

- تخصيص عناصر الإنتاج بَيْنَ مُختلَف السِّلع والخدمات .
- تحديد تكلفة الإنتاج للسِّلع والخدمات.
- توزيع النَّاتج بَيْنَ مُختلَف عناصر الإنتاج .

إلَّا أنَّ قدرة آليَّة السُّوق على تحقيق الأهداف السَّابقة مرهونة بسيادة المنافسة الكاملة ، بما تتضمَّنه مِنْ شروطٍ ، أبرزُها :

1. تَعدُّد البائعين والمُنتِجين .
2. حرِّيَّة الدَّخول إلى السُّوق والخروج منه.
3. تَوفُّر المعلومات الكاملة لأطراف التَّبادل الاقتصاديِّ.

وتَحقُّق هذه الشُّروط صعبٌ واقعيَّاً ، ومِنْ ثُمَّ ، فإنَّ تَحقُّقَ مَبدَأ المُنافَسة التَّامَّة نادر الحدوث. فمُختلَف البلاد الرَّأسماليَّة لا تَسُودُها سوق المُنافَسة التَّامَّة ، ولكنْ يَسُودُها خليطٌ من أسواق المُنافَسة الاحتكاريَّة واحتكار القلَّة والاحتكار.

7-1 دورُ الدَّولةِ في الحياةِ الاقتصاديَّةِ:(Government role in market economy)

إنَّ قضيَّة حدود تدخُّلِ الدَّولة في الحياة الاقتصاديَّة في نظام اقتصاد السُّوق تَختلِف من مدرسةٍ اقتصاديَّة لأخرى ، ومن تيَّار فكريٍّ اقتصاديٍّ إلى آخر. إلَّا أنَّ جميع الأفكار في هذا المجال يُمكِن تصنيفها ضِمْنَ ثلاثة تيارات أساسيَّة ، وهي :

التَّيار الرَّافض لتدخُّل الدَّولة في الحياةِ الاقتصاديَّة ، والتَّيار المُؤيِّد لتَدخُّل الدَّولة في الحياةِ الاقتصاديَّة ، و التَّيار الَّذي يرى وجوب التَّدخل مع تحقيق انسجام بَيْنَ آليَّات التَّدخُّل الحكوميِّ وآليَّات السُّوق على نحو يكمِّل كلٌّ مِنْهُما الأخر دون تعارض.

1. التَّيار الرَّافض لتدخُّل الدَّولة في الحياة الاقتصاديَّة :

تُمَثِّل المدرسة الكلاسيكيَّة (classical school) أو الكلاسيكيَّة الجديدة (New Classical) هذا التَّيار ، و الَّذي تمتدُّ جذوره إلى المَدْرَسة الفِيزوقراطيَّة (الطبيعيَّة) الفَرنسية ، الَّتي كانت تَرَى أنَّ هناك نِظاماً طبيعيَّاً يُؤمِّن مَصلحة الجَميع ، و يُوفِّق بَيْنَ مُختلَف هذه المَصالح . و يَقْوم هذا النِّظام الطَّبيعيّ على تَرك تَصرُّفات الأفراد الحرَّة تَحْكُم سيرَ الأحداث الاقتصاديَّة انطلاقاً من سَعيِهم اليوميِّ إلى تَحقِيق مَصالحِهم الخاصَّة و الحِرص دون تَدخُّل القَوانين الوَضعيَّة في هذه التَّصرُّفات[1].

و كان مِنْ نَتَائِج التَّطبيق العمليِّ لقانون الفِيزوقراطيِّين الطَّبيعي ، انهيار فِكْرة التَّنظيم و تدخُّل الدَّولة. لأنَّ هذا القَانون يَتطلَّب تَرْك الأمور تَسِير وفقاً للطُّرق الطَّبيعيَّة ، و أيُّ تدخُّلٍ مِنَ الأفراد في سَيْرِ عَمَلِها ، سيؤدِّي إلى عرقلة هذا القَانون ، و جَلْبِ الفَوضى و الشَّقاء للمُجتمَع.

و بعدَها ، و باختلاف الكِتَابات مُنْذ "آدم سميث" و حتَّى "فريدمان" وغيرهم ، تقوم فِكْرة رَفْضِ التَّدخُّل الحكوميِّ في الحياةِ الاقتصاديَّة على **الفُروض التَّالية :**

1. الضَّمان الوحيد لتحقيق أهدافِ المُجتمَع هو الحرِّيَّة الاقتصاديَّة و المُنافَسة ، فالسُّوق الخالي مِنْ أيِّ تَدخُّلٍ ، هو السُّوق الأكثر كفاءةً في عمليَّة تَخصيص المَوارد الاقتصاديَّة.
2. وجود بيئة ذَات دَرجة عالية مِنَ الشَّفافيَّة و الوضُوح ، ممَّا يُؤمِّن انسياب المَعلومات و تَوفُّرها.
3. يَفْتَرِض هذا التَّيار كمالَ الأسواق ، و بالتَّالي فإنَّ آليَّات السُّوق الحرَّة هي الَّتي تحقُّق مَصلحة الفرد و الجَماعَة معاً ، مِنْ خلال الإنتَاج بأقلِّ تكلفةٍ و أقصى حدٍّ .
4. وجودُ تَنَاغُمٍ بَيْنَ المَصلَحَةِ العَامَّة والمَصلَحَةِ الفرديَّة .

المبادئُ الأساسيَّةُ للتَّيارِ الرَّافضِ لتدخُّلِ الدَّولةِ في الحياةِ الاقتصاديَّةِ :

تقوم فِكْرَة هذا التَّيار في رَفْضِه لتدخُّل الدَّولة على مجموعةٍ مِنَ المَبادئ الأساسيَّة المُتعلِّقة بِـــدَور الدَّولة في الحياةِ الاقتصاديَّة ، وهي كَمَا يلي :

[1] ولعو ، فتح الله ، الاقتصاد السياسي ، دار الحداثة ، بيروت ، 1981 ، ص (102).

1. تدخُّل الدَّولة عُنصر غير ضروريٍّ وغير فعَّال ، فَمَا تَقُومُ بِهِ الدَّولة يستطيع القِطَــاع الخاصُّ القيامَ بِهِ ، و بصورةٍ أفضل .

2. إنَّ تدخُّل الدَّولة مُقترنٌ دائماً بتقليل مُستويات النَّشاط الاقتصاديِّ ، بسبب تحويل جــزء مِنَ المَوارِد الخاصَّة بمجموعةٍ ما ، إلى مجموعةٍ أُخرى مِنَ النَّاس ، عادةً ما تَكُــون غير مُستحِقَّة .

وبالانطلاق مِنَ المَبادئ والفرضيات السَّابقة ، يتبلور دَوْرُ الدَّولةِ في الحياةِ الاقتصاديَّة ضِمْنَ هــذا التَّيار في **الحَدِّ الأَدنى للتَّدخُّل** ، إذ يُقتَصَرُ عملُه على : [1]

1. حِفظ النِّظام والأَمن والعدالة واستقرار العَلاقات السِّياسيَّة الخارجيَّة .
2. تَسجيل وتَنفيذ العقود (Contract Enforcement).(*)
3. حماية حقوق المُلكيَّة (property rights).
4. حماية المُنافَسة ، بِمعنى تُوفير المناخ المُلائم للمُنافَسة . (Protection of Competition)
5. الشَّفافيَّة وتوفير المَعلومات . (Transparency)

ممَّا سَبَق نَستنتج مايلي :

1. لَمْ يَعُدْ للدَّولة دورٌ مباشرٌ في العمليَّة الإنتاجيَّة ، بل أصبحَ لَهَا دَوْرٌ يُشْبِه دَوْرَ الحَارس.

2. إنَّ الأدبيَّات السَّابقة لم تُناقِش آليَّات تَنْفِيذ الوظائف الخاصَّة بالدَّولة ، – فلم تَشْرَح على سبيل المثال الآليَّة التَّي يَجْب أَنْ تَنْتَهجُها الدَّولة لِحمايةِ حُدُودِها – ، و بالتَّالي أصبحَت الوظائفُ الآنفةُ الذِكرِ مجرَّدَ مبادئَ عامةٍ مجرَّدةٍ ، أيْ أشبه بتوصياتٍ عامَّةٍ غَيْرُ مُحدَّدةٍ . و لتَأكيد ذلك سنقوم بِطَرْح مثالٍ ، و هو ما حَدَثَ إبانَ أزمة الكساد الكبير في الثَّلاثينات مِنَ القرن العشرين ، حيث رأى رموز التَّيار الرَّافض للتَّدخُّل الحكوميِّ أنَّ لِقوى السُّوق ما يُمكِّنها تلقائياً مِنَ العودة إلى أوضاع التَّوازن و النُّمو مرَّةً أخرى، إذ أنَّ انخفاض الأجور الحقيقيَّة كفيلٌ بتشجيع قِطَاع الأعمال لتشغيل العمالة ، و من ثُمَّ الإنتاج و الخروج مِــنْ أزمة الكساد . لكنَّ الحقيقة المُرَّة التَّي لم يُدرِكها مُؤيِّدو هذا التَّيار، أنَّ الاقتصاد لم يخرج سوى بمُسانَدةٍ فعَّالةٍ ، و تدخُّلٍ صريحٍ للدَّولة ،

[1] Tanzi ، V. "The Role of the State and the Quality of the Public Sector", IMF, Working Paper No. WP/00/36 , (2000)، p.(12).

(*) تذكر : أحد مرتكزات اقتصاد السوق حرية التعاقد .

كما في تجربة "فرانكلين روزفلت" في الولايات المُتَّحِدة ، والَّتي أيَّدتها التَّوصيات الكينزية في النَّظريَّة العامَّة لــ "كينز" .

وخلاصة ذلك : هناك فجوة بَيْنَ الأُطُرِ النَّظريَّة المُجرَّدة ، وحــدود التَّطبيــق الفعلــيِّ ، فالبرَّغم من أنَّ هذا التَّيار الفكريّ قد حدَّد حدود تدخُّل الدَّولة في الحيــاة الاقتــصاديَّة عنــد حــدِّه الأدنى، إلَّا أنَّ التَّطبيق الفعليَّ تعدَّى تلك الحدود بمراحل. فكما يُقال: (إنَّ الحجم الأدنى والكُــفْء للتَّدخُّل الحكوميِّ قد نما بصورةٍ معنويةٍ مع التَّطور المُجتمَعي وتعقُّد الحياة الاقتصاديَّة.) .

2. التَّيار المُؤيِّد لتدخُّل الدَّولة في الحياة الاقتصاديَّة:

قد سيطر على هذا التَّيار مدرستين اقتصاديتين هما : " الكينزيَّة Keynesian " و" الكينزيَّة الجديــدة New Keynesian " ، اللَّتين عارضتا فكرة الحدِّ الأدنى لتدخُّل الدَّولة في الحياة الاقتــصاديَّة ، ولقــد شكَّلت أزمة الكساد الكبير بَيْنَ عامي 1929 – 1933 الَّتي أصابت كلَّ بلدان العالم الرَّأسماليِّ إعلاناً صريحاً لإفلاس المدرسة الكلاسيكيَّة ، وبات من الضَّروريِّ إعادة تنظيم الاقتصاد السِّياسيِّ للرَّأسماليَّة على أسسٍ جديدةٍ ، مما أدَّى لظهور الثَّورة الكينزيَّة الَّتي قــدَّمت الأســاس النَّظــريّ للحاجة إلى تنظيم الدَّولة للاقتصاد ، باعتباره السَّبيل الوحيد الَّذي يُمَكِّن الرَّأسماليَّة مــن الحفــاظ على مواقعها ، وقد اعْتَبَرَ اللورد "جون مينارد كينز" مؤسِّــس المدرســة الكينزيَّــة ، أنَّ الخطــر الرَّئيسيَّ الَّذي يجابه الرَّأسماليَّة هو البطالة ، لذلك دعا إلى مايلي :

1.تحفيز الطَّلب الفعَّال باللُّجوء إلى التَّمويل الحكــوميّ للأشــغال العامَّــة ، وتحفيــز الاســتثمار الرَّأسماليِّ الخاصِّ .

2. إعادة توزيع طفيفة للدَّخل القوميِّ ، تقوم به ميزانية الدَّولة لصالح الطَّبقات المُعدَمة .

و قد كانت أدوات التَّنظيم الرَّئيسيَّة حسب هذا النَّموذج هي ميزانيَّة الدَّولــة وتمويــل الاقتــصاد بتحقيق عجز في المُوازَنَة و التَّلاعب بمُعدَّلات الفائدة . و قد لاقت هذه النَّظريَّة أكمل تطبيق لهــا عام 1937 في الولايات المُتَّحِدة الأمريكيَّة ، عندما عادت الأزمة للظُّهور بعنفٍ مشابهٍ لمــا حــلَّ عام 1929 ، و كان للنَّظريَّة الكينزيَّة تأثيرٌ كبيرٌ على الآراء الاقتصاديَّة خلال الحــرب العالميَّــة الثَّانية (*) ، كما كانت هذه النَّظريَّة أساس مبادئ السِّياسة الاقتصاديَّة في فترة ما بعد الحرب .

(*) كان للحرب العالمية الثانية أثر كبير في تطور رأسمالية الدولة الاحتكارية .

و خلال الخمسينات و السِّتِّينات نما دور الأساليب الكينزيَّـــة للتَّنظـــيم الاقتـــصاديِّ ، فـــأُزيْحَ أُنْموذج كينز القديم الَّذي عُنِيَ بالدَّرجة الأولى بوسائل تجنُّب الأزمات الدَّوريَّة ، و حلَّـــت محلَّـــه ((أُنموذجات ديناميكيَّة)) **الكينزيَّة الجديدة** ، الَّتي ادَّعت أنَّها تَصُوغ سياساتٍ تَضْمِنُ تحقيـــق نمـــو شامل، فإلى جانب السِّياسات قصيرة الأجل الرَّامية للتَّخفيف مـــن تقلُّبـــات الـــدَّورة الاقتـــصاديَّة الرَّأسماليَّة ، عملت على تنفيذ سياساتٍ حكوميَّةٍ واعيةٍ تتعلَّق بتخطيطِ و برمجـــةِ الاقتـــصادِ فـــي الأمدين المُتوسِّط و البعيد(*).

إضافةً إلى " الكينزيَّة " و " الكينزيَّة الجديدة " ، ظهرت مدرسة الرَّفاهيَّة الاقتصاديَّة (**) ، و الَّتي عُنِيَت بشكل خاصٍّ بأدبيَّات الفشل السُّوقيِّ (Market failure) ، و سيطرت على النِّقـــاش الأكـــاديميِّ حول دور الدَّولة في الحياة الاقتصاديَّة. و يُعَرَّف الفشل السُّوقيُّ بأنَّه : الحالة الَّتـــي يَفـــشَلْ فيهـــا نظام السُّوق في تحقيق كفاءة التَّوزيع (**allocative efficiency**) ، و الَّتي يُطلَق عليهـــا فـــي بعـــض الأحيان " كفاءة باريتو (**Pareto Optimality**) " ، عند تخصيص الموارد(***) . مع ملاحظة أنَّ فكـــرة الكفاءة لا ترتبط بفكرة العدالة في التَّوزيع .

وفقاً لأدبيَّات الرَّفاهيَّة الاقتصاديَّة ، هناك عدد من أشكال فشل السُّوق قد تُفْـــسِدِ الـــصَّورة المثاليَّة للمنافسة الكاملة ، ممَّا يؤدِّي إلى عدم بلوغ الأسواق الكـــفء ، و يَعتبِـــر أصـــحاب هـــذه المدرسة أنَّ أشكال هذا الفشل تُعتَبَر مُبرِّرَات تدخُّل الدَّولة في الحياة الاقتصاديَّة ، و يمكن إيجازها في أربعة عوامل :

1. المُنافَسة غير الكاملة **Imperfect competition** :

و تُعتَبَر المُبَرِّر الأوَّل لتدخُّل الدَّولة ، حيث تُعَدُّ المُنافَسة غير الكاملة أو الاحتكار أحد الانحرافات الخطيرة عن كفاءة السُّوق ، بحيث تقود إلى أسعار تَفُوْق التَّكلفـــة ، كمـــا تؤدِّي إلى انخفاض الطَّلب الاستهلاكيّ إلى دون مستويات الكفـــاءة ، و نمـــط ســـعر مُرتفِع جِدَّاً ، و ناتج مُنخفِض جِدًّا.

(*) و كان من ابرز من تبنى هذه السياسات الجديدة دول أوروبا الغربية واليابان .

(**) لعب كل من بول ساموليلسون وجون غالبريث دوراً كبيرا في بلورة نظرية فشل السوق في الأدبيات الاقتصادية.

(***) يطلق على كفاءة التوزيع في بعض الأحيان كفاءة "باريتو" حين لا يكون ثمة طريق لإعادة تنظيم الإنتاج أو الاستهلاك من أجل زيادة إشباع شخص ما دون تخفيض إشباع شخص آخر (أي في ظل ظروف معينة بما في ذلك المنافسة الكاملة سيظهر اقتصاد السوق كفاءة في التوزيع و في مثل هذا النظام يكون الاقتصاد ككل كفؤ و لا يمكن تحسن حالة أي فرد فيه من دون جعل شخص آخر أسوأ حالاً.

2. المُؤَثِّرات الخارجيَّة **Externalities** : هناك نوعٌ ثانٍ من عدم الكفاءة ، يَنْشَأ حين يكـــون هناك مُؤثِّرات خارجيَّة ، و هي تَحْدُث حين تُلْقِي شَرِكة أو مجموعة مِنَ النَّاس أعبـــاء أو منافع على أناس آخرين من خارج السوق ، و قد تكون هذه المُـــؤثِّرات ســـلبيَّة أو إيجابيَّة . و من الأمثلة على المُؤثِّرات السّلبيَّة تلـــوُّث الميـــاه و الهـــواء و النّفايـــات الخَطِرة.

3. السِّلع العامَّة **Public good** : هي سلعة تكون فيها تَكْلُفَة تقديم الخدمة لـــشخص إضـــافيّ تساوي الصِّفر ، و هي سلع يَستحيل استثناء أيِّ فرد من الانتفاع منها ، و هذا يعنـــي أنَّ التَّسعير الحدِّي يَقتضي تقديم السِّلعة أو الخدمة بدون مقابل ، و تُعْتَبَر السِّلع العامَّة مِثَالاً على المُؤثِّرات الخارجيَّة الإيجابيَّة ، و من أمثلتها : (المنارات و الدفاع المدنيِّ ...إلخ) .

4. التَّوزيع الاعتباطيُّ للدَّخل Random distribution of income: الأسواق لا تُنتِج بالضَّرورة توزيعاً للدَّخل مُنصِفاَ اجتماعيَّاً أو يحقِّق العدالة ، فقد ينشأ عن اقتصاد السُّوق مُعدَّلات عالية و غير مقبولة من عدم المساواة في الدَّخل و الاستهلاك[1] .

كما تُعْتَبَر الاعتبارات التَّوزيعيَّة المُبَرِّرَ الأهمَّ للتَّدخُّل وفقاً للأدبيَّات المُختلِفـــة . إذ يُنْتَقَـــد نظام السُّوق على أساس عدم مراعاة اعتبارات العدالة في توزيع الدَّخل ، حيث يَسْتَند الإطار العامُّ لنظام السُّوق على فرضيَّةٍ ضمنيَّةٍ و هي : (إنَّ لدى جميع الأفراد القدرة على النَّفاذ للأســـواق أو المُشارَكة في العمليَّة الإنتاجيَّة) . و لم تلق النَّظريَّة بالاً لوجود فئات لا تستطيع الحـــصول علـــى الحدِّ الأدنى من احتياجاتها . و يُمَثِّل ذلك حالةً من الفشل السُّوقيِّ على مستوى التَّوزيع ، و هو ما يُبَرِّر التَّدخُّل الحكوميَّ لحماية الفئات المحرومة الَّتي لا تستطيع أنْ تحصل على الحـــدود الـــدُّنيا لاستهلاكها ، أو لا تستطيع المُشارَكة في العمليَّة الإنتاجيَّة.

و على الرَّغم مـــنْ تسليم أصحاب الفكر اللِّيـــبراليِّ في بعـــض الأحيـــان بـــضـــرورة التَّـــدخُّل الحكوميِّ ، إلَّا أنَّهم يَرَون أنَّ تدخُّل الدَّولة في الحياة الاقتصـــاديَّة قد تعـــدَّى حـــدوده المُثلَـــى ، و تُؤَكِّدُ هذه الأدبيَّات أنَّه من الخطأ أنْ نَعتقِدَ أنَّ كلَّ حالةٍ من حالات الفشل تَعْنِـــي ضـــمناً ضـــرورةَ التَّدخُّل .

[1] سام ويلسون ، بول ، و ، دنورد هاوس ، ويليام ، مرجع سابق ، ص (60).

3. التَّيَّار الفكريّ الدَّاعي إلى التَّكامل بَيْنَ آليَّات تدخُّل الدَّولة في الحياة الاقتصاديَّة وآليَّـات السُّوق :

ما بَيْنَ المُطالَبَة بتدخُّل أوسع للدَّولة في الحياة الاقتصاديَّة ، و الرَّفض التَّام لهذا التَّـدخُّل ، لابـدَّ مِنَ الإشارة إلى تيَّارٍ فكريٍّ حديثٍ نسبيَّاً ، يرى مبدأ تدخُّل الدَّولة مُؤثِّر في كثيرٍ من الأحيان ، إلَّـا أنَّه يُؤكِّد في الوقت نفسه أنَّ هذا التَّدخُّل قد يكون له آثاراً سلبيَّة إذا كـان خاطئـاً . و مِـنْ أهـمِّ التَّجارب المُمثِّلة لهذا التَّيَّار على أرض الواقع تجربةُ دولِ جنوب شرق آسيا ، حيث أكَّدت هـذه التَّجربة على ضرورة التَّكامل بَيْنَ آليَّات السُّوق وتدخُّل الدَّولة في النَّشاط الاقتصاديّ بناءاً علـى مجموعة من الأسس المُرتبطة بالعلاقة ما بَيْنَ عمل آليَّات السُّوق وتدخُّل الدَّولـة فـي الحيـاة الاقتصاديَّة. ويمكن إيجاز أهمِّ هذه الأسس كما يلي :

- اعتبار فرضية فشل سوق (market failer) _ كسبب لتدخُّل الدَّولة فـي الحيـاة الاقتصاديَّة – فرضيةً غير مكتملة ، فتدخُّل الدَّولة في نشاطٍ ما يتطلَّـب أولاً : تحديـد مَواطِن الفشل في السُّوق ، و ثانياً :إثبات أنَّ القِطَاع العامَّ يَمتَلِك قدرةً أكبر على القيام بالمُهِمَّة مِنَ القِطَاع الخاصِّ. فعلى سبيل المثال ، لا يوجد ما يُؤكِّد أنَّ فـشل الـسُّوق بسبب الاحتكار سيكون حاله أفضل بتدخُّل الدَّولة ، فقد تَحُلُّ عدم الكفاءة في التَّـسعير محلَّ عدم الكفاءة في النَّفقة[1] ، فمن سمات القِطَاع العامِّ أنَّه كثيف العمالة ، ممَّا يَترتَّب عليه في كثير من الأحيان عدم القدرة على السَّيطرة الكاملة بوسـاطة الإدارة العليـا وغياب المُساءَلة و المُحاسَبة . وهنا لابدَّ من التَّنويه إلى أنَّ مُـشكِلة تحديـد مـواطن الفشل أيسر من إثبات أنَّ القِطَاع العامَّ أكثرُ قدرةً على القيام بالمُهِمَّـة مـن القِطَـاع الخاصِّ . ولذا فإنَّ مسألة تحديد حدودٍ للفصل بَيْنَ ما يجب أنْ تقومَ به الدَّولة ، ومـا يُترَك للقِطَاع الخاصِّ مسألةٌ نسبيةٌ وفقاً لمنطق ضرورة التَّدخُّل في النَّشاط الاقتصاديِّ.
- إنَّ تدخُّل الدَّولة لا يَتطلَّب التَّلازم بَيْنَ الإنتاج وتقديم الخدمـة والمُلْكِيَّـة ، حيـث تستطيع الدَّولة تقديم الخدمة أو السِّلعة عَبْرَ العديد من الآليَّات .و بَعْدَ تحديـد الـسِّلَع والخدمات الَّتي تَتطلَّب من الحكومة تقديمَها ، يأخذ التَّدخل من قِبَلِ القِطَـاع العـامِّ أشكالاً عدَّة :

[1] Stiglitz, J. "Redefining the Role of the State: What should it do: How should it Do it and How should these decisions be made?", Paper presented on the Tenth Anniversary of MITI Research Institute, Tokyo, the World Bank , 1998 ، p.(25).

A. الجمع بَيْنَ الملكيَّة العامَّة و الإنتاج ، مثل:(الدّفاع المدنيّ).

B. تقديم الخدمة بدون إنتاج من خلال الاستعانة بالقِطَاع الخاصِّ.

C. التَّأثير على عمليَّةِ تخصيص الموارد بوساطة القِطَاع الخاصِّ ، مــن خــلال التَّوجيــه أو الدَّعم أو الإشراف عن طريق الأُطُر القانونيَّة .[1]

فشل الدَّولة لا يعني عدم وجود طُرُق لمعالجة هذا الفشل، ففي ظلِّ تعدد آليَّات تقديم الخــدمات والِّسلع بوساطة الدَّولة ، مِنَ المُمكِن الوصول إلى وضـــع تــوافقيٍّ يحقِّــقُ مــا يُعــرَف بــشرط "ساموِيلسون" لتحقيق الكفاءة عند تخصيص الموارد [2]. فهناك حاجة ماسَّة للتَّوفيق بَــيْنَ تــدخِّل الدَّولة لمعالجة الفشل السُّوقي وبين ضمان أنْ يكون هذا التَّدخُّل هو الأكفأ.

4. إطار التَّدخُّل الحكوميِّ الكفء :

تناولت الأدبيَّات الاقتصاديَّة الحديثة العديد من الآليَّات الَّتي يُمْكِن للدَّولة من خلالها تحقيق الكفاءة في عمليَّات التَّدخُّل ، إلَّا أنَّ المُلاحَظ في هذه الآليَّات عدم اختلافها بصورةٍ حقيقيَّــة عمَّــا أقرَّتــهُ الأدبيَّات الأساسيَّة ، إلَّا فيما يتعلَّق بالتَّغيُّرات الَّتي طرأت على الاقتصاد والسِّلع والخــدمات فــي ظلِّ التَّقدُّم التِّكنولوجيِّ و العولمة الاقتصاديَّة ، و إنَّ أهمَّ آليَّات التَّدخُّل الَّتي أقرَّتها هذه الأدبيَّــات تَشْمُل :

- توفير البُنَى الأساسيَّة الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة الَّتي تَشْمُل العديد مِــنَ المجــالات ، مثل: (التَّعليم والصِّحَّة والتِّكنولوجيا وحماية البيئة والحماية الاجتماعيِّة...إلخ.) .

و نظراً للحجم الكبير لمِثْل هذه المشروعات ، و الَّتي كانت لوَقتٍ قريب أكبــر مِــنْ قدرة أيِّ مُنتِج فرد، وللرِّغبة في الاستفادة من الآثار الخارجيِّة الإيجابيِّة النَّاتجة عــن وحدة نظام الاتِّصالات أو غيره من النُّظم، ولتفادي احتكــار الأفــراد لهــذه الــسِّلع

---

[1] خطاب ، عبدا لله شحاتة ، بحث : دور الدولة والنظرية الاقتصادية: الدروس المستفادة للحالة المصرية ، مركز أبحاث فقه المعلومات الإسلامية، القاهرة، 2007 ، ص(10).

[2] يقصد بشرط ساموِيلسون هو شرط لتحقيق الكفاءة في إنتاج السلع العامة والذي إذا ما انطبق فإن إحلال إنتاج السلع الخاصة محل السلع العامة أو العكس سوف يؤدي إلى تناقص في المنفعة الكلية للمجتمع. هذا الشرط يمكن كتابته في الصورة التالية:

$$\sum_{i=1}^{n} MRS_i = MRT$$

حيث MRS_i هي مُعدَّل الإحلال الحدي بالنسبة للشخص (الوحدة) i، أما MRT فهو مُعدَّل التحويل الحدي بَيْنَ السلع العامة وأي سلعة خاصة مختارة.

والخدمات، ظَهَرَ مفهوم الاحتكار الطَّبيعيِّ، إلَّا أنَّ التَّقدم التِّكنولوجيِّ أدى إلى تراجع دور الدَّولة في مجال البُنَى الأساسيَّة من تقديم الخدمة إلى الإشراف على تقديمها.

- توفير المؤسَّسات اللَّازمة لِتقوية وتدعيم دور السُّوق ودعم القِطَاع الخاصِّ، وهو ما يَتطلَّب قدراً كبيراً مِنَ الشَّفافيَّة و وَضْعِ معاييرَ لكفاءة الأداء للقِطَاع الخاصِّ ، وذلك بما يتماشى مع أهداف المُجتَمَع التَّنمويَّة.
- عدالة التُّوزيع تُعَدُّ مَوطناً مُهمَّاً مِنَ مَواطِنِ تدخُّل الدَّولة ، و شرطاً ضرورياً للنُّمو الاقتصاديِّ، كما أَثبَتَت تجربة دول شرق آسيا.[1]
- حماية الاقتصاد القومي من التَّعرض للصَّدماتِ الخارجيِّة في ظلِّ العولمة الاقتصاديِّة. ومِنْ أمثلة هذه الصَّدمات : (الأزْمَات الماليّة وأزْمَات ارتفاع أسعار الغذاء العالميَّة وأسعار النِّفط وما شابه ذلك.).

ممَّا سبق ، يُمْكِن أنْ نُمَيِّز بَيْنَ أربعة مجالات أساسيَّة لدور الدَّولة في الحياة الاقتصاديَّة وفقاً لهذا التَّيَّار :[2]

1. المُقَدِّم المُباشَر للسِّلعة أو الخدمة (Direct provider): وهنا لابدَّ من سبب استراتيجيٍّ لقيام الدَّولة بتولِّي المسؤوليَّة المُباشَرة عن العمليَّة الإنتاجيَّة ، إذ تَكُون تَكلُفة الفشل (Market failure) مُرتفِعة بصورة معنويَّة ، ومن أمثلة ذلك القوات المُسلَّحة. ويقتضي النَّجاح للقيام بهذه المُهمَّة أنْ يَكُون لدى الحكومة معلومات كافية عن كيفيَّة أداء تلك الخدمة.
2. الرَّقابة وإدارة توفير الخدمات العامَّة (Commissioner): في هذه الحالة فإنَّ الخدمة يمكن توفيرها بوساطة القِطَاع الخاصِّ ، ويتمُّ تصحيح حالات الفشل السُّوقي من خلال آليَّات التَّدخُّل الحكوميِّ سواءً من خلال الضَّرائب أو الدَّعم أو التَّقنين وغيرها مِنَ الأدوات.
3. توفير المعلومات (Information provider) : وهنا تقوم الدَّولة بتوفير المعلومات للأفراد ، حتَّى يَتمكَّنُوا مِنَ اتِّخاذ القرارات المُناسِبة بدون تدخُّل مُباشَر من قِبَلِ الدَّولة.

---

[1] Stiglitz , J. , "Redefining the Role of the State: What should it do : How should it Do it and How should these decisions be made? , previous reference , pp.(27-29).

[2] خطاب ، عبدا لله شحاتة ، مرجع سابق ، ص(11).

4. المُنَظِّم أو المُراقِب (Regulator): وهنا تقوم الدَّولة بتنظيم العمليَّة الَّتي يتمُّ من خلالها توفير الخدمة ،و عادةً ما تَكُون الدَّولة مسؤولة عن توفيرها. وهنا تُحَدِّد الدَّولة المعايير المُختلِفة لأداء الخدمة ، وتُرَاقِبُ مَنْ يقدِّمها، كقيام الدَّولة بتنظيم سوق الاتِّصالات.

5. المُشرِّع أو المُقنِّن(Legislator): وهنا تقوم الدَّولة بسنِّ التَّشريعات الَّتي تُحَدِّد القواعد الَّتي تؤسِّس عليها السِّياسات المُختلِفة.

في ظلِّ هذا العِبْء غير الهيِّن المُلقَى على عاتق الدَّولة ، وفي ظلِّ التَّسليم بإمكانيِّة الفــشل إذا لم تُراعَى الضَّوابط المُختلِفة ، أكدت الأدبيَّات الاقتصاديَّة على أنَّه من أجل الوصول إلـــى أفــضل الحلول لمُشكِلَتي فشل السُّوق و فشل الحكومة ، لابدَّ لكلٍّ مِنَ الحكومة والقِطَاع الخاصِّ من العمل بشكل ديمقراطيٍّ ، من خلال إدراك علاقة التَّشابك الَّتي تَربطهما ، ومحاولة تعظيم المَنفعة منها. ومن ثُمَّ ، فإنَّ على كلٍّ من الطَّرفين إدراك أنَّ هناك بعض المَهام الَّتي يُفَــضَّل إنجازهـــا علـــى المُستوى المَركزيّ ، بينما هناك مَهام أخرى تُنجَز بشكلٍ أكثر كفاءة على المستوى اللا مركـــزيِّ، و عليهما إدراك أهميَّة التَّكامل بَيْنَ المُستويات المُختلِفة للقِطَاع (سواءً العامّ أو الخاصّ)[1]

بإيجاز : يَرَى هذا التَّيَّار بأنَّ السُّوق ليس بديلاً للدَّولة ، وبأنَّ الدَّولة ليست بديلاً للسُّوق بل هناك علاقات تشابك بَيْنَ آليَّات تدخُّل الدَّولة و آليَّات عمل السُّوق ، ولابدَّ من البحث عن الآليَّات الَّتي تَضْمَن مُعالَجة كل من فشلي السُّوق و الحكومة .

1– 8 مَثَالِبُ اقتصادِ السُّوقِ :(Disadvantages of economic market)

يمكن إيجاز مَثَالِب اقتصاد السُّوق من وجهة نظرنا بما يلي :

1. يُسمَح بالتَّفاوت الكبير في الدَّخل و الثَّروة وتقود آليَّات السُّوق إلى مزيد من تَمَرْكُزِ الثَّروة.

2. انتشار الظَّواهر الاحتكاريَّة بصُوَرها ودرجاتِها المُختلِفة ، سواءً على مستوى الاقتصاديَّات الوطنيَّة أو الاقتصاد العالميِّ ككلٍّ ، تحت تأثير تطوُّر التَّقنيات الحديثة وتَمَرْكُزِ الثَّروة .

[1] Tanzi, V. (1998). "Corruption Around the World Causes , Consequences , Scope , and Cures" , IMF Staff Papers , Vol. 45, No. 4 , p.(26).

3. يتَّسم بالتَّقلبات الدَّوريِّة في النَّشاط الاقتصاديِّ وحدوث الأزمات الاقتصاديَّة المُتَمَثِّلة بظاهرتي التَّضخُّم والبطالة . حيث تَوَالَى على هذا النِّظام دورات من البطالة والكساد والتَّضخِّم، وأخيراً الكساد التَّضخُّميِّ. وقد تَستمرُّ فترة الأزمة الواحدة لأكثر من عشر سنواتٍ مُتَواصِلةٍ ، ممَّا يؤدِّي إلى تدهور في النَّشاط الاقتصاديِّ ، وخفض مُعدَّل النُّمو ، و تبديد المَوارد ، و تَفاقم الأوضاع الاجتماعيَّة.

4. تَركيزُه على السِّلع و الخدمات الخاصَّة دونَ العامَّة ، لأنَّها أكثر ربحيَّة و أسرع من حيث المَردُود .

5. لا يحقِّق هذا النِّظام المُستوى الأَمثل من توجيه الادِّخار نَحوَ الاستثمار المُنتِج .

6. ظهور الآثار الخارجيَّة (externalities) السَّلبيَّة المُصَاحِبة لحرِّيَّة النَّشاط الاقتصاديِّ، وأَبرَزُها تَدهورُ أوضاع البيئةِ ، و تَفَاقُمُ مشاكل التَّلوث بصورها المُختلِفة .

1-9 مُبرِّراتُ الانتقالِ إلى اقتصادِ السُّوق:

(reasons for transformation into economic market)

إنَّ الحديث عن مُبرِّراتِ الانتقال إلى اقتصاد السُّوق يستدعي التَّنويه إلى القطب الثَّاني للأنظمة الاقتصاديَّة (**الاقتصاد المُوجَّه**) .

1- 9- 1 الاقتصاد الموجه (Command Economy):

يُمَثِّلُ الاقتصاد المُوَجَّه عند عدد من المُفكِّرين مجموعةً مُتكامِلةً من الأفكار و المَناهِج و الوسائل السَّياسيَّة و الاجتماعيَّة الَّتي تَشْتَرِك في رَفْضِ المُجتمَع الاستغلاليِّ ، و تُؤمِن إيماناً لا يَتزَعْزَع بالتَّقدم الحتميِّ للمُجتمَعات ، مُؤَكِّدة إرادتها في إقامة مُجتمَعٍ أكثر عدلاً و كفايةً ، و في تحقيق المساواة الفعليَّة بَيْنَ جميع النَّاس و جميع الأُمَم.

و الاقتصاد المُوجَّه عبارةٌ عن نظام اقتصاديٍّ قائمٍ على المُلكيِّة الاجتماعيَّة لوسائل الإنتاج ، و ذلك بهدف تلبية حاجات المُجتمَع على أكمل وجه . و يُشكِّلُ إلغاء التَّقسيم الطَّبقيِّ و استغلال الإنسان لأخيه الإنسان القاعدة الاقتصاديَّة الأساسيَّة للاقتصاد المُوجَّه ، و ذلك بهدف تحقيق العدالة

و المساواة بَيْنَ أفراد المُجتمَع . و لقد تعدَّدت النَّظريَّات الَّتي تناولت هذا الفِكْرَ*، إلَّا أنَّ الأســاس الَّذي قام عليه التَّطبيق الفعليُّ لهذا الفِكْرِ على أرض الواقع مُرتبط بالنَّظريَّة"الماركسيَّة – اللِّينينيَّة"، ولذا فإنَّ البحث في أُسُسِ هذا النَّظام يَعنِي في جَوهَرِه نظرةَ "الماركسيَّة ـــ اللِّينينيـــة" إلـــى هـــذا الموضوع .

يتعارض الاقتصاد المُوجَّه تَعارُضاً جذريَّاً مع اقتصاد السُّوق ، لأنَّ القضاء علـــى المُلكيَّـــة الخاصَّة لوسائل الإنتاج واستبدال المُلكيَّة العامَّة بهـــا ، يُـــؤدِّي إلـــى تغييـــر البُنْيَـــة الاقتـــصاديَّة والاجتماعيَّة والسِّياسيَّة للمُجتمَع . و يَهدِف الإنتاج في الاقتصاد المُوجَّه إلى تلبيةِ حاجات أعـــضاء المُجتمَع الماديَّة و الرُّوحيَّة المُتزايدة باستمرار ، كما يَفرِض هذا النَّظام واجبَ العمل على الجميـــع ، لأنَّ «**مَنْ لا يعملْ لا يأكلْ**»[1] ، و بذلك يَتحوَّل المُجتمَع مِنْ مُجتمَع مَتناحِرٍ إلـــى مُجتمَـــعٍ يُوحِّـــد مَصالِح المُنتِجين والعامِلِيْن.

يتمُّ الانتقال إلى الاقتصاد المُوجَّه عبْرَ مُروره بمرحلتين أساسيَّتين على التَّوالي :

الأولى _ هي الاشتراكيَّة socialism ، والثَّانية : هي الشُّيوعيَّة communism*

---

* تستخدم كلمة الاشتراكية مجموعات سياسية متباينة تختلف فيما بينها حول أسلوب تطبيق الاشتراكية:

1. الاشتراكية الخيالية أو الطوباوية utopia : سادت أفكارها في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر رداً على ما جلبته الثورة الصناعية ونمط الإنتاج الرأسمالي من بؤس وظلم واستغلال، نادت بالقضاء على النظام الرأسمالي وبالتحول السلمي التدريجي إلى النظام الاشتراكي. وحلم الاشتراكيون الطوباويون بمستقبل يتم فيه بناء مجتمع تتعايش فيه مصالح الرأسماليين والعمال بطريق الإقناع.
2. الاشتراكية الديمقراطية : الَّتي تمثل تياراً في الحركة العمالية المعاصرة ونوعاً من الاشتراكية الإصلاحية، فتقر بإتباع الطرائق السلمية والتدريجية للتحول، وتفهم الاشتراكية على أنها مقولة أخلاقية أدبية.
3. أما الاشتراكية الشعبية populism : وهي نوع من الاشتراكية الطوباوية البرجوازية الصغيرة الَّتي ظهرت في روسية القيصرية، فإنها تمزج بَيْنَ أفكار الديمقراطية الزراعية الفلاحية والأحلام الاشتراكية والأمل في تجنب الرأسمالية.
4. الاشتراكيَّة العلميَّة: تؤكد مبادئ إلغاء استغلال الإنسان للإنسان، والتَّطور المُخطَّط للمُجتمَع مِنْ أجل تحسين الوضع الحياتيِّ للجماهير الشعبية بما يتفق عموماً مع تحسين وضع كل فرد في المجتمع. وتعد الاشتراكية العلمية نظرية في إثبات الحتمية والضرورة التاريخية للاشتراكية وقانونية تحولها التدريجي إلى الشيوعية.

[1] د. العبد الله ، مصطفى ، بحث : الاشتراكية ، ص(1)، بحث منشور على الموقع الالكتروني التالي :
http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=897&vid

* الشيوعية هي الطور الأعلى أو المرحلة الثانية من التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الَّتي لم تبلغها بعد أي دولة في العالم، ويصبح فيها تطور كل فرد في المجتمع تطوراً شاملاً وغير محدود الهدف المباشر لهذه التشكيلة. وتهدف الشيوعية إلى تحويل كل إنسان إلى مبدع، فيكون النشاط البشري نشاطاً ذاتياً.

تختلف الشيوعية عن الاشتراكية بما يلي :

1. في أن مستوى تطور القوى المنتجة في الشيوعية أرفع مستوى بكثير مما هو عليه في الاشتراكية، وهذا يؤدي إلى حصول وفر في الخيرات المادية.
2. الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج في مرحلة الاشتراكية تبدو في شكلين أساسيين هما الملكية العامة (الحكومية) والملكية التعاونية بينما الملكية في الشيوعية تقتصر على الملكية الشعبية العامة الوحيدة لوسائل الإنتاج.
3. وتتوطد العلاقات في الشيوعية بَيْنَ الفرد والمجتمع على أساس وحدة المصالح الاجتماعية والفردية.
4. العمل في المجتمعين الاشتراكي والشيوعي، على السواء، واجب اجتماعي على كل فرد قادر. إلا أن طابع هذا العمل يتبدل في الشيوعية حين يغدو المطلب الحيوي الأول للإنسان، أي يتحول من واجب مفروض إلى حاجة أولية للإنسان لإرضاء الذات.
5. في شروط الاشتراكية، يتم توزيع المنتوج الاجتماعي بحسب كمية ما أنفق من عمل ونوعيته. أما في الشيوعية فإن مستوى الإنتاج الرفيع الحاصل يسمح بالانتقال إلى توزيع الإنتاج الاجتماعي بحسب حاجات الناس. لكن هذا الأمر يتطلب تحقيق مستوى إنتاجية عال جداً، كما يقوم الأفراد طوعاً بالعمل الَّذي يرغب فيه كل منهم ويحقق فيه ذاته .

فمن وِجْهَةِ النَّظر الماركسيَّة، تُمَثِّل الاشتراكيَّة المرحلة الأولى للشَّيوعيَّة ، و أساسُها الاقتــصاديّ المُلكيَّة الاجتماعيَّة لوسائل الإنتاج ، و قاعدتها السِّياسيَّة الجماهير الكادِحة بقيادة الطَّبقة العامِلَة .

1-9-1-1 عقيدة الاقتصاد المُوَجَّه(الإيديولوجيا):(philosophy of **command economy**)

إيديولوجيا الاقتصاد المُوجَّه تُمَثِّل ردَّ فعلٍ على إيديولوجيا اقتصاد السُّوق ، ومرحلةً تاريخيَّــةً تاليةً لها . ففي مواجهة النِّظام الطَّبيعيّ وُجِدَ النِّظام الجماعيّ ، ومن هنا العبارة الشَّهيرة: (عندما تتغيَّر التَّنظيمات ، يتغير المجتمع).

إنَّ هذه الأيديولوجيَّة الَّتي بدأت رومانسيَّة عند "سان سيمون" و "فورييه" و "بردون" ، ومِنْ ثُمَّ تَحولّت إلى أيديولوجيَّة عِلْمِيَّة ماديَّة عند "ماركس" و "انجليز" مُستمِدَّةً أساسها الفكريَّ من مَــصادر مُتعدِّدة .

1. الماديَّة الدياليكتيكيَّة : Dialectics

تَعتَبِر الماركسيَّة أنَّ "**الدياليكتيكيَّة الماديَّة**" و "**الماديَّة التَّاريخيَّة**" هما الأساس النَّظريّ للاشــتراكيَّة العِلمِيَّة . استخدم "**مــاركس**" المَنهَج الديالكتيكيّ الَّذي أخذه عن "**هيجــل**" فــي دراســة المُجتمَــع الإنسانيّ، ومن خلاله وضع نظريَّته "الماديَّة التَّاريخيَّة" الَّتي طَرَحَ من خلالهــا القــوانين العامَّــة والخاصَّة للتَّطوُّر التَّاريخيّ المُستمِر. و يقوم هذا المَنْهَج على القوانين التَّالية:

1. **قانون الكمِّ والكيف:** يَشْرَح هذا القانون كيفيَّة تَعَرُّضِ الأشياء والظَّواهر والعمليَّات إلى التَّحوُّلات و التَّبدلات الكمِّيَّة بصُورةٍ مُنسجِمةٍ تدريجيَّة حتَّى بلوغها معياراً واحداً محدَّداً، تَبْدَأ بَعْدَ ذلك في تبدُّلاتٍ وتحوُّلاتٍ وتغيُّراتٍ نوعيَّةٍ ، تمسُّ طبيعة الأشياء والظَّواهر والعمليَّات، حيث تَنْتَقِل بوساطتها من شكلِها وطبيعتِها القديمةِ إلى شكلٍ وطبيعةٍ جديدةٍ.

2. **قانون وحدةِ وصراعِ الأضدادِ:** يَقوم بعمليَّةِ الكَشْفِ عن مَصادرَ وأسباب كلِّ حركةٍ وتطوُّرٍ وتغيُّرٍ داخليٍّ ، باعتبار أنَّ هناك قوةً داخليَّةً مُحرِّكةً ودافعة للتَّطوُّر والتَّغيُّر المُستمِر الَّذي يحدث نتيجة الصراع الدائم والذاتي بَيْنَ الأشياء والظواهر.

3. **قانونُ نفيِ النَّفي:** يُبَيِّنُ مراحل الديالكتيك الَّتي تبدأ بمجرد حقائق عاديَّة لتُصبِحَ حقائق مُتناقِضة مُتصارِعة داخل الظَّاهرة الواحدة. وحيث أنَّ التَّصارع القائم على التَّناقض يُوَلِّد نتائج مُختلِفة في الظَّواهر، فإنَّ هذا القانون هو المُفَسِّر لهذه النتائج[1].

---

[1] المعجم الفلسفي المختصر ، ترجمة توفيق سلوم ، دار التقدم ، موسكو ، 1986 ، ص (388 ، 508 ، 535).

2. الماديَّةُ التَّاريخيَّةُ :Historical materialism

الماديَّة التَّاريخيَّة هي تطبيق لمبادئ الماديَّة الجَدَليَّة على تطوُّر المُجتمَع الإنسانيِّ ،_ و لا تَعنِي مُحاولَةُ تمييزِ الماديَّة الجَدَليَّة عن الماديَّة التَّاريخيَّة أيَّ نوعٍ من أنواعِ الفَصْلِ بينهما، لأنَّ بناء الماركسيَّة ومكوناته كلٌّ لا يتجزَّأ، وأيُّ محاولةٍ تَهْدِفُ إلى مِثْلِ هذا الفَصْلِ تُعَدُّ عَزلاً للمُكوِّنات عن سِيَاقها الأساسيّ، فالقضايا النَّظريَّة والفروض العلميَّة التَّي تَحويها الماديَّة التَّاريخيَّة، ما هي إلَّا تطوراً وامتداداً واقعياً لقضايا الماديَّة الجَدَليَّة وفروضها،وهذا يعني أنَّهما مُترابِطتان ومُتكامِلتان _.

تُعرَّف الماديَّة التَّاريخيَّة بأنَّها "علم القوانين العامَّة التَّي تَحْكُمُ تطوَّر المُجتمَع" . تقوم الماديَّة التَّاريخيَّة كالماديَّة الجَدَليَّة على قوانين **التَّرابط** و**التَّحوُّل** و**صراع الأضداد** و**الطَّفرة الكمِّيَّة**.

فيما يتعلق بقانون التَّرابط يَذهب "**ماركس**" إلى أنَّ الظَّاهرة الاجتماعيَّة مِثْلُها مِثْل الظَّاهرة الطَّبيعيَّة ،لا يمكن فِهْمُها إذا ما عزلناها عن ظروفها، فكلُّ ظاهرةٍ اجتماعيَّةٍ تَعتمِد على ظروفِ المكان والزَّمان.

وأمَّا عن الصِّراع فهو صراعٌ بَيْنَ جماعةٍ تَمْلِك وجماعةٍ لا تَملِك، بَيْنَ فئةٍ قليلةٍ الكمِّ والعددِ وكتلةٍ هائلةٍ من فئات الكادحين، بَيْنَ الطَّابع الجَمَاعيِّ للإنتاج والطَّابع الفرديِّ للمُلكيَّة. وبكلمةٍ واحدة، هناك تناقض بَيْنَ طبقةٍ تَملِك ولا تَعمَل و أخرى تَكدَح ولا تَملِك.

وهذا التَّناقض والصِّراع يُؤدِّي إلى التَّحوّل، فليس هناك مُجتمَع لا يَتبدَّل، وتاريخُ المُجتمَعات يتكوَّن من سلسلةٍ من التَّحوُّلات، بدءاً بالشُّيوعيَّة البدائيَّة، فالعبوديَّة ثُمَّ الإقطاعيَّة، وصولاً إلى الرَّأسماليَّة، ثُمَّ دكتاتوريَّة البروليتاريا وانتهاءً بالشُّيوعيَّة. هذا التَّحوّل يَتَّخِذ شكل تغيُّرات كمِّيَّة تَتحوَّل في مرحلةٍ معيَّنةٍ وبشكلٍ مُفاجِئ إلى تغيُّرات كيفيَّة ، ومِنْ ثُمَّ تُزيل الثَّورة النِّظام القديم وتَقتَلِعه من جذوره كي تُقِيمَ نظاماً جديداً وِفْقَاً لحركة الجَدَل التَّي لا تَنْقَطع .

- ففي هذا السِّياق يَذهب "**ماركس**" و"**أنجلز**" إلى القول: " لم يكن تاريخ كلِّ مجتمعٍ إلى يومنا هذا سوى تاريخَ نضالٍ بَيْنَ الطَّبقات... ، أيْ باختصار المُضطَّهدون والمُضطَّهَدون كانوا في تعارضٍ دائمٍ يخوضون غِمَارَ حربٍ مُستمِرَّةٍ مفتوحةٍ تارةً، ومُستَتِرَة تارةً أخرى، حرب انتهت في كلِّ مرَّة إمَّا بانقلابٍ ثوريٍّ يَشْمُلُ المُجْتَمَع بأسرِه، و إمَّا بدمارِ الطَّبقتين المُتصارعتين معاً "[1].

وفيما يلي أهمُّ مَقولات الماديَّة التَّاريخيَّة، والَّتي سوف نُقدِّمها تِبَاعاً على النَّحو الآتي:

---

[1] ماركس، كارل ، و ، فريدرك ، أنجلز ، دراسة بيان الحزب الشيوعي ، ترجمة الدكتور عصام أمين ، الطبعة الأولى ،1987 ، ص (40).

1. **التَّشكيل الاجتماعيُّ– الاقتصاديُّ:**

يُمَثِّل إحدى المُقوِّمات الَّتي تَستخدِمها الماديَّة التَّاريخيَّة لتحديد المَرحلة الَّتي يَعِيشُها المُجتمَع في تطوِّره التَّاريخيّ ، و للكشف عمَّا هو عامّ و مُشترَك بَيْنَ المُجتمَعات الَّتي تُوجد على درجةٍ واحدةٍ من التَّطور. و يمكن تعريفه على النَّحو التَّالي : "هو عضويَّةٌ اجتماعيَّةٌ– إنتاجيَّةٌ في حالة تطوُّر دائم ، لها قوانين خاصَّة بظهورها ، و قيامها بوظائفها ، و تطوُّرها ، ثُمَّ تحوُّلها إلى عضويَّة اجتماعيَّة_ إنتاجيَّة أخرى أكثر تعقيداً ، و في كلِّ عضويَّةٍ من هذه العضويَّات نمطٌ خاصٌّ للإنتاج ، و شكلٌ معيَّنٌ من العَلاقات الإنتاجيَّة ، و طابعٌ خاصٌّ للتَّنظيم الاجتماعيِّ للعمل ، و طبقات خاصَّة ، و أشكالٌ خاصَّة للاستغلال الطَّبقي (في التَّشكيلات الطَّبقيَّة) ، و أشكالٌ خاصَّة محدَّدة تاريخيَّاً من تَجمُّعات النَّاس و العلاقات بينهم ، و طرائقُ معينَّة في الإدارة و التَّنظيم السِّياسيّ ، و أشكالٌ مُتميِّزة في تنظيم الأسرة و العلاقات الأُسْرِيَّة ، و أفكارٌ اجتماعيَّةٌ خاصَّةٌ"[1]. و تُمَثِّل كلُّ مرحلةٍ من هذه المَراحل تشكيلاً اجتماعيَّاً– اقتصاديَّاً مُتمايزاً .

2. **نمــط الإنتـــــاج:**

هو مفهوم تَستخدِمه الماديَّة التَّاريخيَّة لتَصِفَ وَضْعَ الإنتاج الاجتماعيّ في أشكالٍ مُحدَّدة تاريخيَّاً ، تَتكوَّن في إطار علاقات النَّاس ببعضهم ، و علاقاتهم بالطَّبيعة . و يُعبِّر عن علاقة النَّاس بالطَّبيعة ، أيْ بـــ "قوى الإنتاج" ، و عن علاقاتهم ببعضهم البعض في سِياق عمليَّة الإنتاج ، أيْ بـــ "علاقات الإنتاج" . إنَّ وحدة جانبي الإنتاج هذه تُشكِّلُ الشَّرط الضَّروريّ لوجود أيِّ نمط للإنتاج.

تُكَوِّن "قوى الإنتاج" مضمونَ عمليّة الإنتاج ، بينما تُكَوِّن "علاقات الإنتاج" شكلَ هذه العمليَّة ، لذلك نجد أنَّ الإنسان بالرّغم من كونه قوةً إنتاجيّةً ، إلَّا أنَّنا نَجِده عَبْدَاً في نمط الإنتاج ، و قِنَّاً في نمطٍ آخرٍ، و عاملاً مأجوراً في نمط ثالث ، و هذا ما يُفَسِّر وجودَ وحدةٍ لا تَقبل الانفصال بَيْنَ "قوى الإنتاج" ، و ما يقابلها من "علاقات الإنتاج".

و لمَّا كانت " قوى الإنتاج" في تطوِّر مُستَمِر ، و ليس أدلُّ على ذلك من التَّقدُّم التِّكنولوجيّ الهائل والمُستمِرّ في عصرنا هذا ، فإنَّ مِثْلَ هذا التَّطوَّر من شأنه أنْ يُحْدِثَ خللاً في التَّوازن القائم بَيْنَ قوى الإنتاج و علاقات الإنتاج ، بحيث لا تُصبِح علاقات الإنتاج على انسجام مع قوى

[1] أنجليس ، فريدرك ، أصل الأسرة والملكية الخاصة والدولة ، ترجمة أديب يوسف ، منشورات دار الفارابي ، المطبعة التعاونية ، دمشق ، 1958 ، ص(250).

الإنتاج. فمع تحسُّن أدوات الإنتاج و تطوُّرها يَتطوَّر النَّاس أيضاً ، فتنمو قدراتهم و مهاراتهم ، و تَظهر قدرات جديدة لم تَكُنْ موجودةً من قبل ، و يَتطلَّب ذلك بالضَّرورة تغيُّراً في العلاقات. و نظراً لأنَّ هذا التَّغيُّر لا يُساير التَّغيُّر في قوى الإنتاج ، فإنَّ التَّناقض بَيْنَ قوى الإنتاج المُتطوِّرة و علاقات الإنتاج المُتخلِّفة _ و الَّتي أصبحت عقبةً أمام قوى الإنتاج _ يُؤدِّي بالضَّرورة إلى ظهور ظروف موضوعيَّة للثَّورة من أجل حلِّ هذا التَّناقض ، و من أجل إحلال علاقات إنتاج جديدة تَتَوافق مع قوى الإنتاج الَّتي تَطوَّرت وتَحوَّلت.

3. البناءُ التَّحتيُّ والبناءُ الفوقيُّ :

ينطلقان مِنْ أنَّ نمط الإنتاج السَّائد يُحدِّد الأيديولوجيا السَّائدة في تشكيلٍ معيَّنٍ ، كما يُحدِّد الطَّابعَ السِّياسيّ للدَّولة ، و شكلَ التَّنظيم السِّياسي للمُجتمَع ، و مُختلَف أشكال الحياة الروحيَّة الأُخرى ، تَفتَرِض الماديَّة التَّاريخيَّة أنَّ علاقات الإنتاج السَّائدة هي الَّتي تُشكِّل البناء التَّحتيّ للتَّشكيل ، بينما تُشَكِّلُ الأيديولوجيا و الدَّولة و المُنظَّمَات السِّياسيَّة و الدِّينيَّة و غيرها بناءَه الفوقيّ.

إنَّ علاقات الإنتاج القديمة المُعرقِلة لتطوُّر القوى الإنتاجيَّة تُثِير الحاجة إلى أفكارٍ ومنظماتٍ تَدعو لتغيير تلك العلاقات. و ما أنْ تَنتصر الثَّورة الاجتماعيَّة ، و تتولَّى الطَّبقة الصَّاعدة السُّلطة حتَّى تَطرح هذه الطَّبقة أيديولوجيَّتها و تَبني دولتها ، و تُقِيم المؤسَّسات اللازمة للحِفَاظ على هَيمَنَتِها الطَّبقيَّة.

ثَمَّةَ مقولات أساسيَّة أخرى تَنهض عليها الماديَّة التَّاريخيَّة لم تَرِد في النصِّ الَّذي قدَّمناه ، نَعرِضُها تِبَاعاً على النَّحو الآتي:

4. الطَّبقــات الاجتماعيَّة: Social classes

الماديَّة التَّاريخيَّة تَعُدُّ انقسامَ النَّاس إلى طبقات اجتماعيَّة أهمَّ أشكال التَّمايز الاجتماعيّ.

فقد أَوضح "**ماركس**" **و** "**انجليز**" أنَّ المُجتمَع البشريَّ عاش مرحلةً طويلةَ في بداية تكوينه لم يَعرِف فيها الطَّبقات أو الاستغلال الطَّبقيّ ، فلم يَكُن هناك فائضٌ ليَستغلَّ و يَستأثر به . و مع تطوِّر قوى المُجتمَع الإنتاجيَّة ، و ظهور التَّقسيم الاجتماعيّ للعمل ، ظَهرَ فائضٌ في الإنتاج عن الحاجات الضَّروريَّة لتَجديد قوى عملِ النَّاس . فاستَأثَرَ بعضُ النَّاس بعملِ بعضهم الآخر ، و نشأت المُلكيَّة الخاصَّة ، و بالتَّالي الطَّبقات الاجتماعيَّة.

تَعتَمِدُ الماديَّة التَّاريخيَّة عدداً من الأُسُس للتَّمييز بَيْنَ الطَّبقات ، لعلَّ أبرزها تلك الَّتي حدَّدها "**لينين**" في تعريفه للطَّبقات حيثُ يَقول :"الطَّبقات عبارةٌ عن مجموعاتٍ كبيرةٍ من النَّاس ، تَختَلِف كلٌّ مجموعة عن الأخرى حسب المَوقِع الَّذي تَحتلُّه من نظام الإنتاج الاجتماعيّ المُحدَّد تاريخيَّاً ، و حسب علاقتها بوسائل الإنتاج ، و حسب الدَّور الَّذي تَلعَبُه في التَّنظيم الاجتماعيِّ للعمل ، و يترتَّب على ذلك اختلافٌ جوهريٌّ في كيفيَّة حصولها على نصيبها من الثَّروة الاجتماعيَّة . و الطَّبقات مجموعات من النَّاس يُمْكِن لإحداها أنْ تَتَملَّك ناتجَ عملِ الأخرى ، نظراً للمَواقع المُختلِفة الَّتي تَحتلُّها كلٌّ منها في نظامٍ مُحدَّدٍ من العلاقات الاقتصاديَّة – الاجتماعيَّة"[1].

5. **الصِّـــراعُ الطَّبقــــيُّ:Class struggle**

يُقَرِّرُ "**ماركس**" أنَّ تاريخ المُجتمَعات هو تاريخ الصِّراع بَيْنَ الطَّبقات ، و أنَّ طبيعة الصِّراع تَختَلِف من شكلٍ اجتماعيٍّ إلى آخر.

ينشأ الصِّراع الطَّبقيُّ بَيْنَ الطَّبقة المُسيطِرة الَّتي تَمتَلِك وسائل الإنتاج الماديَّة ، و بالتَّالي تَمتَلِك السَّيطرة السِّياسيَّة و القانونيَّة و العسكريَّة و الفكريَّة ، و الطَّبقة الخاضعة أو المُستغَلَّة. و طالما توجد مُلكيَّة خاصَّة في وسائل الإنتاج ، يَنقسم النَّاس في المُجتمَع إلى مَنْ يَملِكون هذه الوسائل و مَنْ لا يَملِكون سوى جهدَهم الَّذي يبيعونه لمُلَّاك وسائل الإنتاج الَّذين يَستغلُّونَهم ، فسيظلُّ هناك دائماً عداءٌ بَيْنَ هذه الطَّبقات ، و سيظلُّ هناك صراع بينهم ، و تُمَثِّلُ الثَّورة الاجتماعيَّة قمَّةَ الصِّراع الطَّبقيّ، ويَنجُم عنها بالضَّرورة تَحطُّمُ نظامٍ اجتماعيٍّ قديمٍ ، لكي يَحُلَّ محلَّه نظامٌ حديثٌ أكثرُ تقدَّماً، وتاريخ المُجتمَعات الطَّبقيَّة بأَسْرِهِ مليءٌ بكفاحِ الطَّبقات المُستغَلَّة ضدَّ الطَّبقات المُستغِلَّة.

تُعارِضُ اللِّيبراليَّة ، وتُؤمِنُ بضرورةِ التَّدخُّل وتوجيه النَّشاط الاقتصاديِّ لصالح المُجتمَع ، وتَصحيح الآثار الاجتماعيَّة وأنانيَّة السُّلوك الفرديِّ .

وهنا لابد مِن الإشارة إلى مفهوم **الاغتراب:** الَّذي يُعتَبَر من المفاهيم الأساسيَّة الَّتي تنهض عليها الماديَّة التَّاريخيَّة، وعلى الرغم مِنْ أنَّ هذا المفهوم يَدِين في نشأته إلى كتاباتِ "**هيجل**"، إلَّا أنَّهُ قد اكتسب من خلال كتابات "**ماركس**" معاني نقدية واضحة، حيثُ استخدمه لنقد الظُّروف الاجتماعيَّة الَّتي يعيش في ظلِّها الإنسان، تلك الظروف الَّتي أفقدته القُدرة على

[1] ماركس ، كارل ، رأس المال ، ترجمة دار التقدم ، الجزء الثالث ، دار التقدم ، موسكو ، 1985 ، ص (106).

المبادرة الفعَّالة، وجعلته يفقد قيمته كإنسان خلاق مبتكر. لقد سلبته إمكاناته الإبداعيِّة، وحولته إلى شيء سلبي يخضع لعوامل خارجيَّة لا يستطيع التَّحكم فيها.

ويمكننا تعريفه كالتَّالي: " الاغتِراب عمليَّة مُعقَّدة ذاتُ جوانبٍ مُتعدِّدةٍ ، تُشِير في مُجمَلِها إلى تَحوُّل إنتَاج النَّشاط الإنسانيِّ والاجتماعيِّ و تَحَوُّل نِتَاج قُدرات الإنسان إلى شيءٍ مستقلٍّ عنه ولهُ سيطرته على الإنسان".

يَنطَلِق "**ماركس**" في تحليله لهذه الظَّاهرة السَّيكولوجيَّة- الاجتماعيَّة مِنَ الواقع الاقتصاديِّ الاجتماعيِّ، والعلاقات الإنتاجيَّة الَّتي يُمارِس الإنسان في ظِلِّها العمل ، حيث يُشخِّص لَنَا صوراً عديدة للاغتِراب ، نوجزها فيما يلي :

- **اغتِراب الإنسان عن نَاتِج عمله** : إنَّ اقتصاد السُّوق يُحيل طاقة العمل إلى سلعة تُبَاع وتُشتَرى في الأسواق . قيمة هذه السِّلعة تَتَحدَّد مِثل قيمة أيِّ سلعةٍ أُخرى عن طريق وقت العمل اللازم اجتماعيَّاً لإنتاجها . وهذا الوقت اللازم لإنتاجِ قوَّة العمل يَتَمَثَّل في الوقت المُستَغرَق لإنتاج المُستلزَمات الأساسيَّة لبقاءِ الإنسان العامل على قيدِ الحياة ، مِثل : (الطَّعام والمَسكَن والمَلبَس لهُ ولأسرته) . إنَّ العامل عليه أنْ يَستَبدِل قوَّة عمله بقيمٍ أُخرى، وبهذهِ الكيفيَّة فإنَّه يَجعَل من قوَّةِ عملهِ سلعةً تُبَاع وتُشترَى ، حيث يستطيع الرَّأسماليِّ امتلاكها، والتَّصرف فيها كما يَشَاء ، لأنَّها أصبحت جزءاً مِنْ مُخصَّصاتِه . صحيحٌ أنَّ العامل حرٌّ في بيعِ قوَّة عملهِ في سوقِ العمل لِمَنْ يُريد، لكنْ هذه الحريَّة مشروطة دائماً بآليَّاتِ السُّوق مِنْ جانبٍ ، وبشروط مُعينَة يُحدِّدُها المُشترِي مِنْ جانبٍ ثانٍ . إنَّ ما يُنْتِجُه العامل يُصبحُ غريباً عن ذاتهِ ، ويَقِف في مُواجَهتهِ كَقوَّةٍ مُستقلَّةٍ لا يستطيع حيالها شيئاً . فالحياة الَّتي مَنَحَهَا للشَّيء ، وحوَّله بها إلى سلعة ، تُصبِحُ ضدَّه هو شخصيَّاً كقوَّةٍ غريبةٍ عنه ومُعاديةٍ لهُ . حيث يَقُول "**ماركس**" : "إنَّ اغتِراب الطَّبقة العاملة هو اغتِرابٌ للمُجتمَع كَكلٍّ ، وإنَّ الدَّور الثَّوري البطوليِّ الَّذي سَتَقُوم به سوف يؤدِّي إلى ظهورِ مُجتمَعٍ إنسانيٍّ حقيقيٍّ يَتكامَل فيه الإنسان مع نفسه و مُجتمَعه و كَونِهِ "[1].

- **اغتِراب الإنسان عن عمله** : حيث يَغتَرِب الإنسان في إطار وظيفة العمل ذَاتِها ؛ بحيث لا تُقدِّم هذه الوظيفة أيَّةَ اشباعاتٍ جوهريَّةٍ تَجعَل مِنَ المُمكِن للعامل أنْ يُطوِّر أو يُنمِّي قُدراته العقليَّة و الفِيزيولوجيَّة بحرِّيَّة ، مادام العمل مفروضاً عليه بوساطة الظُّروف الخارجيَّة القاهرة . فبدَلاً مِنْ أنْ يُنمِّي العامل طاقاته الجسميِّة والذِّهنيَّة الحُرِّة، يُكبَت جسمه ويُدمِّر ذِهنه. مِنْ هنا فإنَّه لا يَشعُر

---

[1] ماركس ، كارل ، و ، فريدرك ، أنجليز ، المؤلفات المختارة ، مرجع سابق ، ص (200).

أنَّه مع ذَاتهِ و هو يعمل ، ويَشعُر بذاته حينما يَتحرَّر مِنْه . ومِن هنا فإنَّه لا يَقُوم بعمله طَوعاً بل كرهاً. ومِن ثُمَّ فإنَّه ليس إشباعاً لحاجَةٍ، بل هو مُجرَّد وسيلة لإشباع رغبات خارجة عنه. ذلك يتَّضِح من حقيقة أنَّه في حالة غياب القَسْرِ ، فإنَّ البَشر يَفِرّون من العمل مِثْلَمَا يَفِرّون من الطَّاعون.

- **اغتراب الإنسان عن الآخر:** إنَّ تقسيم العمل كتنظيمٍ يُؤدِّي إلى اغتراب الإنسان عن الآخر في إطار العلاقات الاجتماعيَّة. إذْ يَفْرِض تقسيم العمل أنْ يَكُون لكلِّ إنسانٍ مَجَالٍ خاصٍّ ومُمَيَّز للنَّشاط يُفْرَض عليه، ولا يَستطِيع أنْ يَتهرَّب منه. وبذلك يَعزِل الأفراد بعضَهم عن بعضٍ، ويَضَع بعضَهم ضدَّ بعضٍ، ويَكمُنَ أساس ارتِباطهم في السِّلع الَّتي يَتَبادَلُونَها، وليس في أشخاصِهم.

يُعَبِّر "**ماركس**" عن كلِّ ما سَبَقَ بقوله : " كُلَّما ازدَاد المُنتِج دقَّةً وتَطَوُّراً، ازدادت تَعاسةُ العامل، وكُلَّمَا ازداد المُنتِج رُقِيَّاً، ازداد العامل بَربَرِيَّةً، وكُلَّمَا ازداد المُنْتِج حِنْكَةً ، ازداد العامل غَباءً حتَّى تَحوَّل في نهاية الأمر إلى عَبْدٍ للطَّبيعة".

حيث يَرتَبِط مَفهوم **الاغتراب** عندَ "**ماركس**" أيضاً بمفهومٍ آخرٍ يُشَكِّل بُؤرةَ الصِّراع بَيْنَ الطَّبقة الرَّأسماليَّة المُستغِلَّة، والطَّبقة العُمَّاليَّة المُستغَلَّة هو مفهوم فائضُ القيمة .

إنَّ العامل في المُجتمَع الرَّأسماليِّ في حاجةٍ مُستَمِرَّةٍ إلى تجديد طاقاته الجِسمانيَّة في سبيل قبول الرَّأسماليَّة بالسَّمَاحِ له بالتَّبادل مع السِّلع الَّتي هو مُنتِجها، أيْ في سبيل إعادة إنتاج الطَّاقة البَشريَّة للعامل ذاته. ونظراً لأنَّ ظُروف المُجتمَع الرَّأسماليِّ المُتطوِّر تُشكِّلُ عِبْئَاً كبيراً على الطَّبقة العاملة، فإنَّ العامل يَبْذُلُ طاقةً أكبرَ لسدِّ احتياجاته الضَّروريَّة، بل يُنْفِقُ قَدْراً أعظمَ مِن كميَّة الوقت اللازم اجتماعيَّاً للعمل ، لا لإنتاج السِّلع الأساسيَّة لبقائِه ، وإنَّما لإنتاج كميَّةٍ أكبر مِن السِّلع يَحصُل هو فقط على جزءٍ ضئيلٍ منها في سبيلِ إعادة إنتاج ما فَقَدَه من جهدٍ بشريٍّ، ومِن ثُمَّ يُقَدِّمُ للرَّأسماليِّ فائضاً أكبرَ من الإنتاج أو من فائض القيمة الَّذي يَتراكَمُ بالضَّرورة لصالح الطَّبقة الرَّأسماليَّة المَالكة لقوَّة العمل ووسائل إنتاجه. وتُصبِح العَلاقة غيرَ مُتكافِئَةٍ بَيْنَ قوَّة العمل اللازمِ وقيمة السِّلع الَّتي يَتَبادَلَها العامل مع قوَّة عملِه*.

* (إذا افترضنا أن ساعات العمل اليومي هي 10 ساعات، و إذا افترضنا أن أجر العمل الضروري يساوي ما قيمته 5 ساعات فإن وقت العمل الفائض هو 10-5 = 5 ساعات. درجة استغلال نسبة القيمة المضافة هي: (عدد ساعات العمل الفائض / عدد ساعات العمل الضروري) x 100 = 5/5 x 100 = 100 %)، وكلما زادت ساعات العمل زادت نسبة الاستغلال: 12 - 5 = 7 /5 x 100 = 140 % وهكذا يتضح جشع البرجوازي.)

1-9-1-2 أركانُ الاقتصادِ المُوجَّهِ: (The foundation of command economy)

1. **المُلكيَّة العامَّة لوسائل الإنتاج:Pubilc property of production means**

تُؤلِّف المُلكيَّة العامَّة لوسائل الإنتاج الأساس الاقتصاديَّ للاقتصاد المُوجَّه . و هذا يَعنِي أنَّ جميع أعضاء المُجتمَع مُتساوون فيمَا بينهم حِيَالَ وسائلِ الإنتاج ، و مَالِكُون لها بالقَدْرِ نفسِه. أيْ إنَّ مُعظَم المَوارد الطَّبيعيَّة ورأسِ المال هي مُلْكٌ للشَّعب، ويَشمُلُ ذلك (الأرض والصِّناعات و المَصارِف و قِطَاع المال و التِّجارة بنوعيها الدَّاخليَّة والخارجيَّة)[1]. إنَّ "إقرَار المُلكيَّة العامَّة لوسائل الإنتاج يَجمَعُ الاقتصاد الوطنيَّ في وِحدَةٍ مُتكامِلَةٍ ، ويَغدُو مُجمَل الاقتصاد الوطنيِّ مَجَالاً لدائرةٍ مِن النَّشاط الواعي و الهادف ، شَأْن الإنتاج في إطار كلِّ مؤسَّسة على حدةٍ "[2] ، إلَّا أنَّ المُلكيَّة العامَّة في ظلِّ الاقتصاد المُوجَّه لا تَنفِي فكرة المُلكيَّة الخاصَّة للمُواطِنين ، و الَّتي تَشملُ سِلع الاستعمال و الاستهلاك الشَّخصيِّ . بَيْدَ أنَّه لا يَجُوز استخدام الأموال الَّتي يَملِكُها المُواطِن مُلكيَّة شخصيَّة من أجل استغلال الآخرين أو الحصول على مُدخَلاتٍ غير ناجمةٍ عن العمل.

2. **تخطيطُ الاقتصادِ الوطنيِّ: National economic planning**

يَعتمِدُ الاقتصادُ المُوجَّه على أسلوبِ التَّخطيط المَركزيِّ الشَّامل للإدارة الاقتصاديَّة _ نَعنِي بالتَّخطيط عموماً العمل الواعي للسَّيطرة على واقعٍ مُعيَّنٍ ، و ذلك بقَصْدِ تغييره في فترةٍ زمنيَّةٍ مُحدَّدة إلى واقعٍ آخر[3] _ ، حيث يَتطوَّر الاقتصاد الوطنيُّ تطوَّراً مرسوماً . و يُعتَبَرُ تخطيطُ الاقتصاد الوطنيِّ وظيفةً اقتصاديَّةً فائقَةَ الأهميَّة من وظائف الدَّولة في ظلِّ هذا النَّظام ، و تَرتَكِزُ إدارة الاقتصاد الوطنيِّ المُخطَّط على أساسٍ علميٍّ يَستَنِدُ إلى القوانين الاقتصاديَّة الموضوعيَّة. و تُنَاط عمليَّة التَّخطيط عادةً بِهَيئةِ تخطيطٍ في كلِّ دولةٍ . و أمَّا المُحَرِّك الأساسيُّ للنَّشاط الاقتصاديِّ فهي الأهداف العريضة الَّتي يَضَعُها الحزب الَّذي يَقُود الدَّولة و المُجتمَع.

---

[1] العبد الله ، مصطفى ، النظام الاشتراكي ، مرجع سابق ، ص (8،9).
[2] ليونتييف ، موجز الاقتصاد السياسي ، ترجمة دار التقدم ، دار التقدم ، موسكو ، 1975 ، ص (220).
[3] كاظم ، محسن ، مبادئ الاقتصاد بَيْنَ النظرية والتطبيق ، دار المعرفة للطباعة والنشر و الإعلان ، الكويت ، 1986 ، ص(34).

3. **إشباعُ الحاجاتِ الفرديَّةِ عن طريق الدَّولةِ:**

يَتمُّ في هذا النِّظام تحويلُ العديدِ من السِّلع الفرديَّة إلى سِلَعٍ عامَّةٍ تُؤَمِّنُ الدَّولة إشــباعَها . فالصِّحَّةُ و التَّعليم و الثَّقافة و حتَّى التَّرفيه الَّتي تُعَدُّ في اقتصاد السُّوق سِلَعَاً فرديَّةً تُشْبَعُ عــن طريق تَفاعلِ قُوَى العرضِ و الطَّلب في السُّوق ، يَتِمُّ اعتبارُها هنا سِلَعاً عامَّة تُشْبِعُ حاجــاتٍ جماعيَّةً ، و مِن ثُمَّ تَتولَّى الدَّولة ذاتُها عن طريق مؤسَّــساتها و أجهزتهــا المُختلِفَــة عمليَّــةَ إشباعِها.

3-1-9-1 آليِّة عملِ الاقتصادِ المُوجَّهِ :(Mechanism of command economy)

النَّشاط الاقتصاديُّ في ظلِّ الاقتصاد المُوجَّه لا يَحكمُه السُّوقُ و نَزْعَةُ الرِّبْح الفرديِّ ، بَل تَتحكَّم فيه خطَّةٌ اقتصاديَّةٌ تَهدِفُ إلى تلبيةِ حاجاتِ المُجتمَع المُتزايدة الَّتــي تُعَبِّــرُ عــن أهدافِــه ورغباتِه. حيث تَتَّخِذُ الحكومةُ جميعَ القراراتِ المُتعلِّقة بالإنتاج وتوزيعِه ، ففي الاقتصاد المُوجَّــه الَّذي كان سائداً في الاتِّحاد السُّوفيتيِّ خلال مُعظَم سنوات القرن الماضي تَمتَلِكُ الحكومــة مُعظَــم وسائل الإنتاج (الأرض و رأس المال) ، كما تَمتَلِكُ و تُوَجِّه عملياتِ المؤسَّــساتِ فــي مُعظَــم المُنشَآت الإنتاجيَّة ، وهي الَّتي تُوَظِّفُ العُمَّالَ ، وتُخبِرُهم كيفَ يَقُومون بأعمالهم ، وتُقَرِّرُ كيفيَّــةَ تقسيم ناتج المُجتمَع على مُختلَف السِّلع و الخدمات ، والرِّبحُ في الاقتصاد المُوجَّه وسيلةٌ أكثر منــه غايةً . وتُصبِح السُّوق في إطار التَّخطيط وسيلةً فعَّالةً في الاقتصاد، بَدَلَ أنْ تَكُون مُتحكِّمَةً فيــه ، كَمَا هو الحالُ في ظلِّ اقتصاد السُّوق.

باختصار : تَتِمُّ الإجابةُ على مُعظَم الأسئلة الاقتصاديَّة الرَّئيسيَّة في الاقتصاد المُوجَّــه مــن خلال الخطَّةِ الَّتي تَضَعُها هيئةُ التَّخطيط في الحكومة _ و التَّخطيط يَعنِي هُنــا : تنظــيم النَّــشاط المُتعلِّق بعملية الإنتاج والتَّبادل والتَّوزيع و الاستهلاك ، أيْ تنظيم النَّشاط الإنتاجيِّ الَّذي يَقُوم بــه أناسٌ أحرارٌ ، ويُنَفِّذُونه بوسائل الإنتاج الاجتماعيَّة_ ، وهدفه تلبية حاجــات الأفــراد والمُجتمَــع المُتزايــدة باستمرار . وبالتَّالي فإنَّ التَّخطيط هو الَّذي يُحدِّد :

ماذا نُنْتِج؟ : الخطَّة تُحَدِّد المَوارد الَّتي تُخَصَّص للاستثمار و تلك الَّتي تُوَجَّه نحوَ الاســتهلاك ، كما أنَّها تُحَدِّدُ حَجْمَ إنتاج السِّلَع الاستهلاكيَّة والسِّلَع المُعَمِّرة والسِّلَع الإنتاجيَّة ، وهي تُخَطِّطُ حَجْــمَ العَمَالَةِ ومُستَوى الأجور ، و مِن ثُمَّ مُستوَى العَرض ومُستَوى الطَّلب.

كيفَ نُنْتِجُ؟ (أيْ اختيار أسلوب الإنتاج) : إنَّ **هيئَةَ التَّخطــيط** أو المَــسؤولون عــن التَّخطــيط يَتَّخِذُون القَرارَ النِّهائيَّ في هذا الشَّأنِ.

حيثُ أنَّهم يُحَدِّدُون كميَّة المُخرَجَات النِّهائيَّة ، ثُمَّ يَعملُون بمَسَارٍ عكسيٍّ من المُخرَجَات إلى المُدخَلات اللازمة ، و يُوَزِّعُونَها على الشَّركات المُختلِفة ، في حين أنَّ هذه الشَّركات تتمتَّع بدرجةٍ كبيرةٍ من المُرُونَة في تحديد الخَليطِ من مُدخَلاتِ اليَدِ العاملةِ لديها .[1]

كيفَ نُوَزِّعُ النَّاتج؟ إنَّ الدَّولة تَتوَلّى أيضاً وضْعَ القواعدِ الخاصَّةِ بتوزيع الدَّخل القوميِّ بَيْنَ الفئات المُختلِفة ، و يَتِمُّ هذا التَّوزيع وِفْقَ القانونِ التَّالي : «**لكلٍّ بَحَسَبِ حجمِ عمله ونوعيَّته**»[2] . حيث يَتِمُّ توزيع الخيرات الماديَّة (توزيع الدَّخلِ)* المُنتجَة بحسب كميَّة العمل المبذول ونوعيَّته، فالَّذي يُعطِي بعمله أكثرَ من غيره يَنال من الخيرات الماديَّة أكثرَ من غيره. وبذلك تُلغَى الدَّخول النَّاجمة عن المُلكيَّة «الإيجار والفائدة والرِّبح».

إنَّ الإخلال في تطبيق قانون التَّوزيع من شأنه أنْ يُعَرقِل النَّمو الاقتصاديَّ من جهةٍ ، و يُوجِدُ تناقضاً بَيْنَ الأفراد والمجموعات من جهةٍ ثانيةٍ، فيَكْسَبُ البَعضُ من المُجتمَع أكثرَ ممَّا يُقَدِّم، في حين يَحصُل البعض الآخر على أقلِّ ممَّا يَستحقُّ. وتَعود ظاهرة استغلال البعض للبعض الآخر في مَظهرٍ جديدٍ غير مُرتبِط بمُلكيَّة وسائل الإنتاج، ويُؤدِّي ذلك إلى إضعاف آليَّة النَّشاط الاقتصاديِّ في المُجتمَع ويُهَدِّدُ وجودَه .

وأخيراً إذا أَضَفْنَا سؤالاً خامساً هو:

لمَاذا نُنْتِج؟ (Why to produce): فإنَّ الرَّدَّ في هذا النِّظام هو إشباع الحاجات الجماعيَّة ، بِعَكْسِ الرَّدِّ في اقتصاد السُّوق الَّذي يَتَمَثَّلُ كما أَشَرْنَا في تحقيق الرِّبح.

4-1-9-1 مَثَالِبُ الاقتصادِ المُوجَّهِ :(Disadvantages of command economy)

هناك العديدُ من العيوب الكامنة في هذا النِّظام ، و الَّتي أَسفَرَت عنها التَّطبيقات العمليَّة ، ممَّا أدَّى إلى انهيارِه في بعض الدُّول (خاصَّةً الاتِّحاد السُّوفييتيّ السَّابق و دُوَل أوروبا الشَّرقيَّة) ، و من أهمِّ هذه العُيُوبِ :

---

[1] سام ويلسون ، بول ، الاقتصاد ، مرجع سابق ، ص (742).

[2] المعجم الفلسفي المختصر ، مرجع سابق ، ص(106).

* الدخل الوطني في ظل هذا النظام هو جزء من المنتوج الاجتماعي الإجمالي يبقى بعد تعويض وسائل الإنتاج المستهلكة في العملية الإنتاجية ويجري توزيعه بطريق منهجية بغية تامين تجديد الإنتاج الموسع وتحسين رفاهية الشعب باستمرار والدخل الوطني الناشئ في الاقتصاد الوطني ينقسم إلى قسمين :

1. المنتوج الضروري ويوزع بَيْنَ العاملين بحسب كمية عملهم ونوعيته وهذا القسم يتخذ شكل الأجرة .
2. المنتوج الزائد العائد إلى توسيع الإنتاج وتشكيل الاحتياطيات وبناء المؤسسات الثقافية و إنشاء صناديق الاستهلاك الاجتماعية وتأمين سائر الحاجات الاجتماعية .

1. ضَعْفُ الحوافزِ الفرديَّةِ :

على الرَّغم من اعتمادِه على مجموعةٍ من الحوافز الماديَّة و المعنويَّة الَّتي تُشَجِّعُ العُمَّـــالَ على الإنتاج ، إلَّا أنَّ هذه الحوافز لا تَرتَفِع في قوَّتِها إلى درجة حافزِ الرِّبح ، فَمِن غيرِ المُتوَقَّع أنْ يَبْذُلَ الفردُ أقصى جُهدِه من أجلِ زيادةِ الإنتاج و تخفيض التَّكاليف .

2. المَركزيَّةُ المُتَشَدِّدَةُ :

تَتَجَمَّعُ سُلطةُ اتِّخاذ القراراتِ في أيدي مجموعةٍ قليلةٍ من المخطِّطين ، لذلك فإنَّ أيَّ قـــرارٍ خاطئٍ تُصدِرُه مِثْلُ هذه السُّلطة يُمكِن أنْ يَكُونَ له آثارٌ سيِّئَةٌ على المُجتمَـــع كلِّـــه ، كمـــا تُـــؤدِّي مَركزيَّة التَّخطيط إلى عدم قدرة الاقتصاد على مواجهة التَّغيرات الطَّارئة في الحياة الاقتصاديَّة_ و بخاصَّة الَّتي يَصعُبُ التَّنبُّؤُ بها _ مواجهةً سريعةً و فعَّالة .

3. البيروقراطيَّةُ والتَّعقيداتُ الإداريَّةُ :Bureaucracy

في هذا النِّظام تَقُومُ الدَّولة بطريقةٍ مُباشَرةٍ أو غير مُبَاشَــرة ، بـــإدارة المـــشروعـــــات المُختَلِفة في المُجتمَع و الإشراف عليها و مراقبتها ، و هذا من شَأنِه أنْ يَتَطَلَّب وجود جهازٍ إداريٍّ ضخمٍ ، و وجود نظامٍ للمراقبةِ الدَّقيقةِ والمُتَابَعَةِ المُستمِرَّة ، و هذا يُؤدِّي بدوره إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج من ناحيةٍ ، و إلى تعطيلِ الكثيرِ من الإجراءات من ناحيةٍ أخرى .

1-9-2 مُبرِّرات الانتقال إلى اقتصادِ السُّوق:

شَهِدَ الاقتصاد العالميُّ _ و بخاصَّة في مجموعة الدُّول النَّامية _ منذ بدايةِ عقد الثَّمانينات مِنَ القرن الماضي و حتَّى الآن موجةً عاتيةً اكْتَسَحَت في طريقها كلَّ التَّوجُّهات الدَّاعية إلى تَبَنِّي فكرة التَّخطيط و تَدَخُّل الدَّولة في الحياة الاقتصاديَّة ، تَرَافَقت مع انهيار الأنظمة الاشتراكيَّة من ناحيةٍ و نجاحِ و ازدهارِ مَنظومَة السُّوق الحُرِّ مِنْ ناحيةٍ ثانيةٍ ، حيثُ دَفَعَت هذه الموجةُ العديدَ من الدُّول إلى إعادة التَّفكير في سياساتها الاقتصاديَّة و تَوَجُّهاتِها القديمة ، بُغْيَةَ إعادةِ التَّوازن لاقتصادِها القوميِّ ، و إزالةِ الاختلالاتِ ، و الحدِّ مِنَ التَّشوُّهات الَّتي لَحِقَت به ، بَعْدَ أنْ تَضَافَرت عوامل عديدةٌ للنَّيلِ مِن مِصداَقيَّةِ التَّخطيطِ ، و لِزَرْعِ الشَّكِّ في جدوى استمرار دور القِطَاع العامِّ في عمليَّة التَّنمية . و قد هيَّأ هذا المناخ الفرصةَ المُناسِبة لعددٍ كبيرٍ من الدُّول النَّامية لإعلان التَّحوُّل نحوَ الخَصْخَصَةِ و اقتصاد السُّوق مع مَطْلَعِ الألفيَّة الثَّالثة ، و يُمْكِنُ تلخيص العوامل الَّتي أَسْهَمَت في تلك التَّحوُّلات بِمَا يَأتِي:

1. انهيار المَنْظُومة الاشتراكيَّة بقيادةِ الاتِّحادِ السُّوفيتيِّ ، و الَّذي عُدَّ بِمثَابَةِ دليلٍ على عَدَمِ جدوى نِظامِ التَّخطيطِ ، و ضَرورة التَّحوُّل نَحْوَ الخَصْخَصَةِ واقتصادِ السُّوق.

2. الأزمات الاقتصاديَّة الَّتي وَاجهَت عَدَدَاً كَبيراً مِنَ الدُّول النَّامية ، و سَعَت إلى الخُروج مِنْها بالْتِمَاس العَونِ مِنَ الدُّول الرَّأسماليَّة المُتقدِّمة والمُؤسَّسات المَاليَّة الدُّوليَّة (صندوق النَّقدِ الدُّوليِّ والبنك الدُّوليِّ) ، و الَّتي أَسْهَم الدَّعمُ الماليُّ والفنِّيُّ الَّذي قَدَّمَتهُ للدُّول النَّامية وتَنفِيذ سياسات التَّثبيت والتَّكييف الهيكليِّ في تَوسِيع نِطَاقِ هذا الانتِشار .

3. مناخُ الأَزماتِ الَّذي تَعيشُه الدُّول النَّامية يُغرِي بالتَّحول مِنْ الفِكرة إلى نَقيضِها ، وبالتَّالي الانتقال مِنَ أيديولوجيَّات تَقَعُ في أقصى اليسارِ (تَدعُو إلى تنمية اقتصاديَّة بالتَّخطيط المركزيِّ وبقيادة القِطَاع العامِّ) ، إلى أُخرى في أقصى اليمين (تَدعُو إلى نُموٍّ اقتصاديٍّ يقومُ على الخَصْخَصَة و نِظام السُّوق).

4. نَجَاحُ الأُنْمُوَذَج الآسيويِّ ، حيثُ تَمَّ إرجاعُ هذا النَّجاحِ إلى الاعتمادِ على نِظَامِ اقتصادِ السُّوق و الانفِتَاح على الاقتصادِ العالميِّ. رَغمَ أنَّ الواقع يُشِير إلى أنَّ التَّنمية الَّتي حدثت في هذه المجموعة مِنَ الأقطارِ تَمَّت بقيادة الدَّولة ، و أنَّ الأسواق الَّتي سُمِحَ لَها بالعمل كانت أسواقاً مَحكُومَة و مُوجَّهَة مِنْ قِبَلِ الدَّولة ، و خَضعَت لتَوجيهاتِها المُباشَرة و غير المُباشَرة ، و هذا يعني أنَّ التَّنمية تَمَّت عَنْ طريق قِيادَة الدَّولة للسُّوق ، و ليس عَنْ طريق قِيادَة السُّوق لعمليَّة التَّنمية .

1 – 10 شروطُ الانتِقالِ إلى اقتصادِ السُّوق :

Terms of transformation into economic market

1. إصلاحُ السِّياسة التِّجاريَّة عَبْرَ التَّخفيف مِنَ قيود نظامِ الحصص والتَّعريفات الجُمْرُكيَّة .

2. إصلاحُ الجانب الماليِّ ، و تَوسِيعُ دَوْرِ الأسواق الماليَّة ، و السَّماح بِمُمارَسة العمل المَصرفيِّ للقِطَاع الخاصِّ والمَصَارِف الأجنبيَّة .

3. إصلاحُ آليَّة الأسعار عَبْرَ إزالة جميع الأسعار الإداريَّة والتَّقليل مِنْ حَجْمِ الدَّعم.

4. التَّقليل مِنْ دور القِطَاع العامِّ مُقابل تَوسِيع دَورِ القِطَاع الخاصِّ المَحلِّيِّ و الأجنبيِّ.

5. إصلاحُ سوقِ العمل .

المَبحثُ الثَّاني : ماهيَّةُ اقتصادِ السُّوقِ الاجتماعيِّ

The matter of social market economy

هل تَحَوَّلَت الحَاجاتُ الإنسانيَّة إلى سلع ؟ ، هل تَحَوَّلَت قُوَّة العمل إلى سلعة ؟ ، و هل تَحَوَّلَت العَلاقَات الاجتماعيَّة إلى علاقات نقديَّة ؟.

هذهِ الأَسئلةُ وغيرها الكَثِير كَانَت البَاعثَ الأساسيَّ لِلبَحثِ حَوْلَ إعادةِ صياغة النُّظم الاقتصاديَّة بشكلٍ أكثر عدلاً و كَفَافاً و إنسانيَّةً.

فَعِندَما تُصبح مَسأَلةُ إشباعِ الحاجاتِ الإنسانيَّة مُرتَبطَةً بِشكلٍ أُحاديٍّ بالقدرةِ الشِّرائيَّةِ للنَّاس، وعندما تَتَحَوَّل قوَّة العمل إلى سِلعَة ، يُصبِح مَصِير الجميع خارج نِطاق السُّوق مُعرَّضاً للخطر.

إنَّ مُشكِلَة تَحَوُّل العَلاقَات الاجتماعيَّة وقوَّة العمل إلى سِلَع ، كانت الأساس الَّذي انطلقت مِنْهُ التَّحليلات المَاركسيِّة للتَّطورِ الطَّبقيِّ – الَّتي أَتَيْنَا على ذكرها سابقاً –.

فَتَحَوُّل قوَّة العمل إلى سلعةٍ ، يَعنِي بالنِّسبة إلى " ماركس" الاغتراب (*Alienation*) وهو عِبارة عَنْ تَحَوُّلِ إنتاج النَّشاط الإنسانيِّ و الاجتماعيِّ، وتَحَوُّل نِتَاج قُدُرَاتِ الإنسان إلى شيءٍ مُستقِلٍّ عَنْهُ ولَهُ سيطرته عليهِ ، وبالتَّالي عَجْز سيطرة الإنسان على شأنه الخاصِّ بِفِعل قوىً خارجه عن إرادتهِ.

ومِنْ بَيْنَ أهمِّ هذه القوَّى الخارجيَّة :" مؤسَّسة السُّوق" . فالعمل المُغترِب هو تَعبِيرٌ عَنْ فُقدان سيطرة العامل على مُنتَجاته ، والإنسان المُغترِب هو الإنسان الخَاضِع لِمَا تَقرِّرُه آليَّات السُّوق ، والَّتي تُعتَبَر خارجة عن نطاق سيطرته ، فَلا يمكنه سوى التَّصرف بحدود قُدرَتِه الشِّرائيَّة لإشباع حَاجَاتِه[1].

اهتمَّ الكَثير مِنَ المُفكِّرين والفَلاسِفَة والاقتصاديِّين بمسألة تَحَوُّل قوَّة العمل إلى سلعةٍ ؛ إذ عَبَّر اللِّيبراليِّون الكلاسيكيِّون والكلاسيكيِّون الجُدد عَن وِجْهَةِ نَظَرهم و دَافعُوا بكلِّ حُجَجهم عَنْ حرِّيَّة السُّوق ، و وَقَفُوا ضدَّ أيِّ خِيَارٍ بإمكانهِ المَسَاس بالعَلاقَاتِ النَّقديَّةِ السِّلعيَّة ، و بالتَّالي المَسَاس بقُدسيَّة التَّوازن ما بَيْنَ العرض والطَّلب ، أمَّا الماركسيِّون (أصحاب الاقتصاد المُوجَّه) فيَرَى البعض مِنْهم أنَّ الإنسانيَّة لا تُحقِّق الرَّفاهيَّة إلَّا حين يتمُّ التَّخلُّص نهائيَّاً مِنَ العمل المَأجور، ويَرَى

---

[1] شاخت ، ريتشارد ، الاغتراب، ترجمة كامل يوسف حسين ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، 1980 ، ص (25).

بَعضُهم الآخر أنَّ الإصلاح الاجتماعيِّ قَدْ يؤدِّي إلى تَغيُّراتٍ جديَّة _ وهذا ما عَبَّرَ عنه " كارل ماركس" في نهاية البيان الشُّيوعي[1] _ ، لأنَّ نِظام حرِّيَّة السُّوق لا يمكن أَنْ يَتطَوَّر إلَّا بتَحويل العمل إلى سِلعَة، و هو في ذاتِ الوَقت يَزْرَعُ بُذُورَ دَمَارِه الذَّاتي ، و ذلك انطلاقاً مِنَ التَّالي :

" إذا كانت قوَّة العمل مُجَرَّد سلعة ، فإنَّها على الأَرجح ستَهْلَك. صحيحٌ أَنْ تُحوِّلَ حاجات النَّاس إلى سلعٍ يُؤدِّي إلى تَعظِيم التَّراكم الرَّأسماليِّ، إلَّا أنَّه يُضْعِف الفرد العامل ".

كَمَا يَرَى " مارشال " في ذَاتِ السِّياق أَنَّ إقرَارَ الحقوق الاجتماعيَّة للمُواطِنين يُؤدِّي إلى التَّخلُّص مِنْ سلعيَّة الإنسان والعمل ، وبالتَّالي القضاء على الصِّراع الطَّبقيِّ.

أمَّا " ليند بلوم" فقد وَجَدَ أنَّ حرِّيَّة السُّوق ليست سوى حرِّيَّةً خَلفَ أسوارِ السِّجنِ ،أيْ أنَّها مُجرَّد خيال ، فإذا تَصرَّف العُمَّال كسلعٍ في السُّوق، سيتنافسون، وكُلَّمَا كانت المُنافَسة شديدة، كانت أجورهم مُتَدَنِّية.

وبالتالي إنَّ نَزْعَ سلعيَّة الإنسان هي عمليَّة ذات أبعاد مُتعدِّدة، لأنَّها شرطٌ ضروريٌّ لبلوغ مُستوَى مقبول من رفاهيَّة الفَرْد، فبِدُون تحرير العمَّال من رقبة السُّوق، لن يَكُونَ بمقدورهم القيامُ بأيِّ نشاط جماعيٍّ، وهذا الأخير، هو أساس ولُحْمَةُ الوحدةِ والتَّضامُن لتطوُّر الحركة العمَّاليَّة.

انطلاقاً من هذا الصَّراع بَيْنَ الأفكار الَّذي استمرَّ لمِئات السِّنين بَيْنَ مُؤيِّدٍ ومُعَارِض ؛ وبين الوقائع الَّتي بدأت بقيام الثَّورة البَلْشَفِيَّة بروسيا ، وإعلان قيام أوَّل دولة اشتراكيَّة في العالم و نَجَاحِها في تحقيق خطَطِها الخَمْسِيَّة الأولى بالتَّزامن مع حلول أزمة الكَسَادِ العظيم الَّتي أَعلَنَت انهيار المَدْرَسَة الكلاسيكيَّة واقتصاد السُّوق الحرِّ ، وظُهُور المَدرَسَة الكينزيَّة الَّتي عَمِلَت على إِحْيَاء دورِ الدَّولة الاقتصاديِّ من جديد ، بَدَأَ العملُ لإيجادِ نظامٍ اقتصاديٍّ يَعْمَلُ على خَلْقِ التَّوازن بَيْنَ مَزَايا اقتصاد السُّوق والسَّعي لتحقيق العدالة الاجتماعيَّة .

وقد وجدُوا إمكانيَّة تحقيق ذلك بتوفُّر شَرْطَيْن:

1. تَوسِيع الحُقوق الاجتماعيَّة بِمَا يَفُوقُ مُسْتَوى الحاجَة المُطْلَقَ ، و ذلك من خلالِ بَرامِج رفاهيَّة مُتعدِّدَة، تَسْمَح للعاملين باسْتِلام تعويضَاتٍ حينَ يُزاوِلون أَنْشِطةً غير العَمَل، مِثْلُ تربية

[1] ماركس ، كارل و ، أنجليز ، فريدرك ، بيان الحزب الشيوعي ، مرجع سابق ، ص(10).

الأطفال، أو مسؤوليَّات عائليَّة، أو مُتَابَعة التَّعليم، أو الأنشطة التَّنظيميَّة، وحتَّى الأنشطة التَّرويحيَّة. و هذه البرامج تَلْعَبُ دوراً كبيراً في تحريرِ الإنسانِ من رَقَبَة السُّوق.

2. رَفْعُ مُسْتَوَى البرامج بِمَا يُسَاوي مُستوى الدَّخل و مُستَوَى المَعِيشَة السَّائدين في المُجتمَـــع، و ذلك للحِفَاظ على مَكانَة الفرد الَّذي يَعْتَمِد على هذه البرامج ، وفي فترةٍ زمنيَّةٍ مديدة تَمَكَّنَ الفرد من الاعتِمَاد على هذه البَرَامج[1].

فالأساسُ الَّذي تَقُومُ عليهِ عمليَّةُ تَحريرِ الإنسانِ مِنْ رَقَبَة السُّوق ، ليس مُجرَّدَ إقرارِ الحقوقِ الاجتماعيَّةِ ، بل تَنْظيمِ هذه الحقوق ، و هذا يَتطلَّب تَنْظِيمَ شروطِ الأهليَّة للحصول على ميزاتِ برامج العدالة الاجتماعيَّة .

أطلق بعض السُّوسيولوجيِّين على عمليَّةِ تَحريرِ الإنسانِ مُصطَلَح " أنموذج المُساومَة الاجتماعيَّة " أو "المُساومَة التَّاريخيَّة " ، والَّتي تُعرَّف على أنَّها نمط تَنظِيم عَلاقاتِ العَمل .[2]

وقد انطلقَ تَعريفُ " المُساومَة التَّاريخيَّة " ، بِفِعْلِ المُبَادَراتِ التَّالية:

- أُطرُوحَات " كينز" في إِصلاحِ نِظَامِ السُّوق الحُرَّة ، والَّذي تمَّ بإدخالِ العَامِلَين التَّاليين :
  - تَدَخُّلُ الدَّولة في تَسييرِ الاقتصاد .
  - الاعتماد على مَبدَأ إعادة توزيعِ الدَّخل ، بِحُجَّة أنَّ الاستهلاك هو المُحرِّك الأصليِّ للدَّورة الإنتاجيَّة.
- أُطرُوحَات " فورد" في الولايات المُتَّحدة ، والَّذي بَدَّلَ أنمُوذج تنظيم سير العمل التَّايلوري بآخر يرتكز على المُساوَمة مَعَ النَّقابات العُماليِّة ، ويعتمد على ارتفاعِ مُستَوى الدَّخل العُمالِي حتَّى يَتَيَسَّر لأجِير الشَّركة أَمرُ شِراء أَجهزتِها المُكْلِفَة.

---

[1] نهرا، فؤاد ، بحث : النموذج التعاوني – دراسة مقارنة : النموذج الدولوي الفرنسي و النموذج التعاوني الألماني ، ندوة فكريـــة حـــول دولة الرفاهية الاجتماعية ، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالاسكندرية ، 2006 ، ص (201).

[2] وقد اختلف في تعريف ظاهرة المساومة الاجتماعية، إلا أن ذكرها ورد في أغلب الدراسات السوسيولوجية لحقبة السبعينات فمنهم مـــن يعرفها بالمساومة التاريخية لأن من شأنها أن تنهي الصراع الطبقي، ومنهم من يطلق عليها تـــسمية الإجمـــاع الاجتمـــاعي الـــديمقراطي (علماء الاجتماع الماركسيون الجدد).

- خُطَّة " بيفريدج " في بريطانيا ، والَّتي أَرْسَت الأُسس الأولى لدَولةِ الرِّعاية مِنْ خِلالِ إطلاقِها لقَوانين الرِّعاية الصِّحيَّة_على سبيل المثال_ ، وكذلك مِنْ خِلالِ تَبَنِّيهَا لمَشرُوع إعانَةِ الطَّبقاتِ الفقيرةِ في ميادين أُخرى مِثل مَعونةِ العاطلين عَنْ العَمَل.

و يَعتَمِد هذا الأُنْمُوذَج على مبدأين هما:

- **مَبدأُ تَدخُّلِ الدَّولة** مِنْ أجلِ تصحيح آثارِ قوانين السُّوق الرَّأسماليَّة ، و ذلك مِنْ خلالِ التَّدخُّل لِتَوزِيع الدَّخل و لِلْحَدِّ مِنْ استغلالِ القُوى العاملة ، وكذلك مِنْ أجلِ ضمانِ الحُقوقِ الاجتماعيَّة للفئاتِ الأجيرةِ (الوسطى والدُّنيَا).
- **مَبدأُ المُساومَة الاجتماعيَّة** بَيْنَ رأسِ المَال والطَّبقةِ العاملة ، مِن خلالِ التَّعامل مع مُنظَّماتٍ و نَقاباتٍ عُمَّاليةٍ قويَّةٍ ، لَكِنَّها تَرَاجَعت عَنْ النَّهجِ الثَّوريِّ مِنْ أجل النَّهجِ الإصلاحيِّ.

2_ 1 صَيْرُورَة وتَطوُّر العَدالة الاجتماعيَّة في ظلِّ اقتصاد السُّوق :

طَوَّرَت أَنظمةُ اقتصاد السُّوق خلال القرن الماضي أنماطاً مُتعدِّدة مِنْ الرَّفاهيَّة الاجتماعيَّة، هَدفُها الضِّمنيُّ تقليل التَّفاوتِ الطَّبقي بَيْنَ أفرادِ المُجتَمع ، ومُحاربةُ الفقر ، والسَّعي لِتَحقيق دَرجةٍ مُعيَّنةٍ مِنْ العدالة الاجتماعيَّة مِنْ خلالِ تَدخُّل الدَّولة. يُمثِّل هذا التَّطور تَغيُّراً جذريَّاً في دَورِ الدَّولة: أيْ **الانتقال مِنْ نَمَطِ الدَّولة اللِّيبراليَّة المَحدُودةِ التَّدخُّلِ في الحياةِ الاقتصاديَّة إلى دولةٍ تدخُّليَّةٍ بامتياز.**

يأتي هذا التَّطورُ التَّاريخيُّ ضِمْنَ سياقِ تطوُّراتٍ جذريَّةٍ عَاشَها نِظامُ اقتصادِ السُّوق و يُتَوِّجُهَا ، وقد استَغرَقَت هذه التَّطوُّرات في الغربِ ثلاثةَ قرونٍ:

1. **في القرنِ الثَّامن عشر** : نالت شعوب هذا النِّظام حقوقها المَدَنيَّة (*Civil Rights*) الَّتي تَضْمَنُ للفردِ حرِّيَّة التَّعبير والمُلكيَّة والعدالةِ القانونيَّة وحقِّ التَّعاقدِ.
2. أثناءَ **القرنِ التَّاسعِ عشر** : نَالَت هذهِ الشُّعوب حقوقها السِّياسيَّة (*Political Rights*) الَّتي تَضْمَن للفردِ حقَّ المُشاركةِ في السُّلطةِ السِّياسيَّة وصياغتها عَنْ طريقِ حقِّ الانتخابِ ومُمَارَسة الدِّيمقراطيَّة.
3. و خلالَ **القرنِ العشرين** : نَالَت حقوقها الاجتماعيَّة (*Social Rights*) الَّتي تَضْمَن للفردِ حقَّهُ مِنَ الرَّفاهيَّة الاقتصاديَّة ليعيش ككائنٍ مُتَحضرٍ بحسب المُستويَاتِ السَّائدة في المُجتمَع.

إنَّ نيل الحقوقِ الاجتماعيَّة يَتَطلَّب تَحقيق درجةٍ مُعيَّنةٍ مِنَ العدالةِ ، و الَّتي لا يُمكِن تَحقيقها إلَّا بوجودِ مُؤسَّسةٍ حياديَّةٍ و نزيهةٍ ، و هذا مِنْ شَأنِ الدَّولة، لأنَّها الوحيدة الَّتي تَمْتَلِك الوسائل القادرة على إعادةِ تَوزيع الدَّخل المَرغُوبِ فيهِ اجتماعيَّاً .

وهُنَا لابُدَّ مِنَ التَّنويهِ إلى أنَّ مَسأَلَةَ العدالةِ الاجتماعيَّةِ اللِّيبراليَّةِ تَخْتَلِفُ عَنْ المَسأَلَةِ الاجتماعيَّةِ، فالأولى تَهتَمُّ بإعادة التَّوزيعِ ، فِيمَا تَهتَمُّ الثَّانية بالمُلكيَّةِ العَامَّة لوسائلِ الإنتاجِ ، فهي و الحالُ هذه ، تَنْتَمي إلى نظامِ الاقتصادِ المُوجَّه ، لذلك يَنْتَقِد " لينين " فكرة العدالة الاجتماعيِّة بقوله " إنَّها مُجرَّد ثرثرة دكاكين"[1].

تَزَامَنَ تطوُّر دولةِ الرَّفاهيَّة الاجتماعيَّة في النِّظام الرَّأسماليِّ الغربيِّ مَعَ التَّحول في الرُّؤية الاجتماعيِّة مِنَ الفرديَّة (*Individualism*) _المُرتبطَة بالسُّوق التَّنافسيَّة_ إلى الرُّؤية الجماعيِّة (*Collectivism*) _المُرتبطَة بالرَّأسماليِّة المُنَظَّمَة_ . إذْ أنَّ رأسماليَّة السُّوق التَّنافسيَّة تَجعَلُ مِنَ الأفرادِ ذرَّاتٍ مُتناثِرة ، و تَترُكهم تحت رحمة قوى السُّوق لينعزل بعضهم عن بعض ، و تتلاشى في ضوءِ ذلك مؤسَّسات المُجتمَع الَّتي تَقُوم على أساس أخلاقيَّات العلاقات المُتبادَلة ، فهذه الأخيرة تنتهي حيثما تَبدَأ علاقات السُّوق . وعلى هذا الأساس يمكن لنا القول أنَّ صيرورة التَّحوُّل إلى الرُّؤية الجماعيَّة قد بدأت مُنذ الرُّبع الأخير مِنَ القرن التَّاسع عشر ، و لا تزال مُستمرَّة[2].

هذا السِّياق مِنَ التَّطور جعل مِنْ دولةِ الرَّفاهيَّة الاجتماعيَّة _ المُؤسَّسة الَّتي نَقَلَت النِّظام الرَّأسماليِّ مِنَ النَّمط الفرديِّ إلى النَّمط الجماعيِّ المُنَظَّم _ قوَّةُ تجميعٍ لكلِّ الجماعات ، بما في ذلك الجماعات المُهمَّشَة و المُستبَعَدَة ، و تأمين انخراطها في النِّظام الاقتصاديِّ و الاجتماعيِّ، مِنْ خلالِ تأمين الحماية و الضَّمان الاجتماعيَّين ، و هي المؤسَّسة الَّتي تقوم بإعادة توزيع المَوارد، و الَّتي تُنظِّم العلاقات الاقتصاديَّة ، بِمَا في ذلك العلاقة ما بَيْنَ رأس المال و العمل ، إنَّها دولة تَدَخُّليَّة بامتياز

[1] لينين ، فلاديمير إيليتش ، مختارات ، الجزء الثاني ،المجلد الأول ، ترجمة دار التقدم ، مؤسسة العصر الحديث ، مصر ، 1976 ، ص (964).

[2] يرى Dicey أن هذا التحول بدأ منذ 1870، فيما يرى Taylor أنه بدأ منذ 1865-1985 .

2-1-1 أنماط نُظم الرَّفاهيَّة الاجتماعيَّة :

أنماط نُظِم الرَّفاهيَّة الَّتي وَضَعها *Esping-Andersen* في كتابه : **ثلاثة عوالمٍ لرأسـماليَّة الرَّفاهيَّة**، تَكادُ أَنْ تكون شاملة لتضمَّ الرَّفاهيَّة الاجتماعيَّة، وهي[1]:

1ـ **النَّمط اللِّيبراليُّ** : الَّذي تَشيْعُ فيه الضَّمانات المُتواضِعة، فالإعانـات تُقـدَّم لأصـحاب الدَّخل المحدود(العُمَّال عادةً وبعض موظفي الدَّولة) . تَكوْنُ الرَّفاهيَّة _ في هذا الـنَّمط_ مُقيَّـدة بقاعدةِ أخلاقيَّة العمل التَّقليدية (حدود الرَّفاهية مساوية للميل الحدِّي لاستبدالها بالعمل) ، ولهـذا تَكُوْنُ قواعد نيل عناصر الرَّفاهيَّة صارمة، وغالباً ما تَقتَرِن بوَصمة الدُّونية ، الأمر الَّذي يُؤكِّـد أنَّ الدَّولة تُشجِّع الاعتماد على السُّوق ، إمَّا بسبب تقنين الحدِّ الأدنى مِنَ الرِّعاية الاجتماعيَّـة، أو مِنْ خلال دعم مؤسَّسات الرِّعاية الخَاصَّة ، وتتميز به كلٌّ مِنْ بريطانيا والولايات المُتَّحدة.

2ـ النَّمط المُحافِظ: القائم على أساس النَّقابية الحكوميَّـة (*Corporatist-Statist*)، ويَهـدِف للحفاظِ على تَفَاضُل المكانةِ الاجتماعيَّة، فالحقوق تَتَعلَّق بالطَّبقةِ والمُكانة، أو انتمـاءِ الفـرد إلـى صنفٍ مُعَيَّن مِنْ الجماعات الَّتي تنضوي جميعها تحت خيمة الدَّولة، ولهذا تَكْون هـذه الأخيـرة جاهزةً لأَنْ تَحُلَّ مَحلَّ السُّوق في توفير عناصر الرَّفاهيَّة، الأمر الَّـذي تَلْعَـبُ فيـه مُؤسَّـسات الرَّفاهيَّة الخَاصَّة دوراً هامشيَّاً، ومَع ذلك فإنَّ تأكيد الدَّولة على التَّفاضل الطَّبقي يَعني أنَّ تأثيرهـا في إعادة التَّوزيع مُتواضِع. هذا النَّمط مُثْقَل بإرث الكنيسة الكاثوليكيَّـة ، فـلا تـزال بـصمات " بسمارك " مَاثِلة في نظام الرَّفاهيَّة، على رغمِ إصلاحات " أديناور" في خمسينيَّات القرن الماضي، كَمَا أنَّ تعاليم الكنيسة الكاثوليكيَّة تدعو إلى الحفاظ على العائلة التَّقليديَّـة، فالـضَّمان الاجتمـاعيُّ يَستثني الزَّوجة ويُشجِّعُهَا على واجب الأمومة ، الأَمر الَّذي يُسَوِّغ اعتمادَ مبدأ الإعانـة الثَّانويَّـة (*Subsidiary*)،   الَّذي يُؤَكِّد أنَّ الدَّولة لا تتدخَّل إلَّا حين تَستَنْفِذُ كلّ إمكانات أفراد العائلة.

هذا النَّمط الشَّائع في فرنسا وألمانيا يَعتَمِد على مؤسَّسات تُديرها و تُموِّلها أطرافُ العلاقة الإنتاجيَّة، مُمَثَّلة بالنَّقابات العُمَّاليَّة وبنقابات أرباب العمل، وتَعْتَمِد على الدَّخل الَّذي يحقِّقه العُمَّال المأجورين داخل المؤسَّسة الإنتاجيَّة. ولا تتدخَّل فيه الدَّولة مباشَرةً سوى في تأمين الاحتياجات غير المُرتبِطة بالعمل والإنتاج، مثل إعانة الأُسَر حسب عدد الأولاد، وإعانة الشَّرائح الأكثر فقراً.

---

[1] هادي ، حسن ، بحث: النموذج الاجتماعي الديمقراطي - دراسة مقارنة بَيْنَ السويد والنرويج والدنمارك وفنلندا- ، ندوة الرفاهية الاجتماعية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، المعهد السويدي بالإسكندرية ، مصر ، 2005 ، ص(8،7)، نقلاً عن :

Esping – Andersen , G. *The Three Worlds of Welfare Capitalism* , Cambridge, MA :Polity Press,1990 .

3 ـ النَّمط الشَّامل (*Universal*) * ، أو النَّمط الاجتماعيِّ – الدِّيمقراطيِّ:

الَّذي لا يَسمَح بقيام الثَّنائية بَيْنَ الدَّولة والسُّوق فيما يتعلَّق بالرَّفاهيَّة الاجتماعيَّة، ولا يُميِّز فيما بَيْنَ الطَّبقة العاملة والطَّبقة المتوسِّطة، فدولة الرَّفاهيَّة، في هذا النَّمط ، تُعلِي مِنْ شأن مساواةٍ ذاتِ مستوىً راقٍ ، وليس مساواةٍ مِنْ مُستوَى الحَدِّ الأدنى للحاجة. وهذا ينطوي على:

أولاً ـ على رَفْعِ مُستوَى الخدمات والرَّعاية الاجتماعيَّة إلى المُستوَى الَّذي يُرضِي أذواق الطَّبقات المُتوسِّطة.

ثانياً– إنَّ المساواة المُحقَّقة تُعطِي الإمكانيَّة للطَّبقة العاملة في التَّمتُّع بنوعيَّة الحقوق الَّتي يتمتَّع بها الأغنياء، فالعُمَّال غير الماهرين يتمتَّعون بذات الحقوق الَّتي يتمتَّع بها الموظَّفون وأصحاب الياقات البيض ، فالجميع ينطوي تحت نظام الضَّمان الشَّامل . هذا النَّمط يَستبعِد السُّوق، ويُقِيْمُ التَّضامن الشَّامل مع دولة الرَّفاهيَّة الَّتي تَدمُج ما بَيْنَ العمل والرَّفاهيَّة. وتَنتَمِي الدُّول الاسكندنافيَّة مثل (الدَّنمارك والسُّويد والنَّرويج وفنلندا) إلى هذا النَّمط.

حيث تَلْعب فيه الدَّولة دوراً محوريَّاً مباشَراً في تأمين المَخاطر الاجتماعيَّة ، مِنْ خلال سياسة ضريبيَّة فَعَّالة (اعتماد الضَّريبة التَّصاعديَّة) ، ومِنْ خلال إعادة توزيع الثَّروة مِنْ أجل تأمين حدٍّ أقصى مِنْ تغطية الحاجات الاجتماعيَّة النَّاجمة عَنْ البطالة والمرض والشَّيخوخة وحالات العسر والفقر المُختلِفَة.

إلَّا أنَّ هذا التَّصنيف الشَّائع لا يَأخذ بعين الاعتبار العلاقة المُعقَّدة داخل الدُّول بَيْنَ سُبُلِ تأمين المَخاطر الاجتماعيَّة مِنْ جهة، و بَيْنَ تنظيم علاقات العمل مِنْ جهةٍ أُخرى.

2-2 فلسفة اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ : The philosophy of social market economy

آمَنَ مؤسِّسو اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ بالنظرية التالية : (النَّزعة التَّاريخيَّة تُشَكِّل خطراً على العِلم ، لأنَّها تُزَعزِع القناعة بالنِّظام الطَّبيعيِّ للقانون والاقتصاد) ، وقد أوضح " فرانز بوم " ذلك بقوله " العِلم يَفْقِد نقطة ارتكازهِ الأرخميدسيَّة ، بمَعنى قدرته على الإحاطة بالحقيقة "[1] لدى المَدْرَسة التَّاريخيَّة الألمانيَّة **.

* لا علاقة لهذا بالنظام السياسي الشمولي، بل يتعلق بشمول كافة مواطني الدولة بالرفاهية.

[1] Faculte , miachel , The philosophy of social market economy, analysis of Ordoliberalism , Walter Euken institut , Freiburg Discussionpapers on Constitutional Economics, Goethestr,2007 , pp. (4,5)

** قامت المدرسة التَّاريخية الألمانيَّة على دراسة الوقائع الملموسة حسب تعاقبها الزمني والمنطقي حيث كانت متأثرة لحدٍّ ما بديالكتيك "هيغل" .

و قد عَمِلوا على إثبات صحَّة نظريَّتهم بطرح أسئلة مُتنوِّعة مِنْ أمثلتها :

"هل يَسْود منهجٌ فكريٌ تاريخيٌّ بطريقةٍ مِنْ شأنها أَنْ تُخْرِجَ فكرة السُّوق و الفوائد الذَّاتيَّة بالتَّدريج مِنْ أفكار " أفلاطون " و "اكسينافون" و "أرسطو" التَّجريديَّة لِتَظْهَرَ في أعمالِ المُفكِّرين في الفتراتِ الزَّمنية اللاحقة؟"[1].

وبَعْدَ أَنْ أعلنَ اللِّيبراليُّون المُنَظَّمُون رَفْضَهم للأسلوبِ التَّاريخيِّ حيث أنَّهم عَرَضوا نظريَّتهم القائمة على تَكْييف الوقائع مع أنموذجاتهم المثاليَّة للاقتصاد ، و هي أنموذجات تَتَّسم بكَونها لا تاريخيَّة و لا يُمْكِن تجاوزها أو إلحاقها بأيِّ نظامٍ اقتصاديٍّ آخر .

فقد أَكَّدَ اللِّيبراليُّون على أنَّ التَّاريخ لَمْ يَعْرِف ولَنْ يَعْرِف قَطّ غَيْرَ أنموذجين مِنْ الاقتصاد ، هُمَا :

" اقتصاد السُّوق الحُرِّ " و " الاقتصاد المُخطَّط مَرْكزياً"*

و تتلخَّص أفكار " إيكون" في هذا المَجال بأنَّ :

<u>التَّطور الاجتماعيِّ لا يجب أَنْ يُعامَل كتَعاقُب تشكيلاتٍ ذات جذورٍ تاريخيَّة محكومة بقوانين ، بل ينبغي تصنيفه في ضوء التَّقنيات المُستخدَمة في إدارة العمليِّة الاقتصاديَّة ، فَكِلا النَّوعين (اقتصاد السُّوق و الاقتصاد الموجَّه) ظَهَرَا و قَامَا ومازالا قَائِمين حَسْب رأي " إيكون" كأنموذجات مثاليَّة فحَسْب ، بل إنَّنا لا نَعثُر في الحياة الواقعيَّة إلَّا على مزيجٍ تقريبيٍّ مِنْ هذين الشَّكلين .</u>

واستناداً لما سبق يمكن لنا القول بأنَّ بحثنا هذا حول اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ ،يمكن اعتباره مُصطلَحاً لا أيدلوجيَّاً.

حيث يَسعى هذا المفهوم لوضعِ اقتصاد بعض الدُّول على المَسارِ الصَّحيح ، مِنْ حيث تغليب الصَّالح الاقتصاديِّ الوطنيِّ بعيداً عَنْ الارتباط بأيدلوجيَّة بعَيْنها، أيْ تحرير الاقتصاد مِنْ الأيدلوجيَّة (وهو ما رآه المُعارِضون تحريراً في ظلِّ السِّيادة الرَّأسماليَّة الشَّرسَة بما يعني الوقوع الحتميَّ في براثنها).

---

1 Previous reference، p. (5).

* قام واضع هذه النظرية " إيكون" بتصنيف فترة المنافسة الحرة في الحقبة السابقة للرأسمالية الاحتكارية ضمن المجموعة الاولى أما مجموعة " الاقتصاد الموجه " فتضم على مستوى واحد اقتصاد الاتحاد السوفيتي المُخطَّط واقتصاد ألمانيا النازية المعسكر ،واقتصاد الفراعنة القدماء بل وحتى دول الانكا الَّتي قامت في القرن الخامس عشر.

2-3 الأسس النَّظريَّة لاقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ :

يستند أنموذج اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ الألمانيِّ * إلى عَدَدٍ مِنَ الأُسس الَّتي صيغَتْ على أكملِ وَجهٍ على يَدِ " فالتر إيكون " المُمَثِّل الرَّئيسي للِّيبراليَّة المُنَظَّمَة ، نوردها فيما يلي :

1. حُرِّيَّة تكوين الأسعار :

لقد صيغَ هذا المبدأ على يد اللِّيبراليُّون الجُدد ليَكُوْن ذا وظيفةٍ تنسيقيَّةٍ ، إذ يُبيِّن " وليم روبكه " ذلك بقوله " يَكْمُن جوهر اقتصاد السُّوق في أنَّه يَسْتَبْدُل تنظيم العمليَّة الاقتصاديَّة بوساطة الخطَّة وأوامر السُّلطات بآليَّة الأسعار الحرَّة "[1] ، ويُمَثِّل مبدأ التَّشكيل الحرِّ للأسعار أَحد الأُسس المُهمَّة لأنموذج اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ ، وعلى الرَّغم مِنْ أنَّ هذا المبدأ يبدو مشابِهاً لما تبنَّته اللِّيبراليَّة الكلاسيكيَّة ، إلَّا أنَّ التَّباين بَيْنَهُمَا جوهريٌّ على أرض الواقع ، فأنصار اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ يُطالبون بأمرين مُهمَّين على هذا الصَّعيد :

أولاً : تكريس هذا المبدأ وصيانته بصورةٍ قانونيةٍ .

ثانياً: ربْط هذا المبدأ بمُعدَّلات النُّموِّ الاقتصاديِّ ، و بالتَّوزيع العادل للدَّخل القوميِّ ، وبما ينطوي عليه ذلك في الواقع مِنْ قَدْرٍ مِنَ التَّدخل الحكوميِّ في مُختَلَف ميادين الحياة الاقتصاديَّة.

بَيْنَما اللِّيبراليُّون الكلاسيكيُّون لا يعتمدون مِنْ هذا المَبدأ إلَّا قاعدةٍ واحدةٍ على قدرٍ كبيرٍ من الأهمية ، تتلخص بأنَّ الرَّأسماليَّة ذاتُ قدرةٍ على التَّنظيم الذَّاتيِّ دُوْنَ الحاجة للتَّدخل مِنْ أيِّ جهةٍ كانت .

2. استقرار عَرْضِ النُّقود :

يُؤْمِن مؤسِّسو هذا التَّيار بأنَّه مِنَ المُمْكِن تماماً تحقيق استقرار عَرْض النُّقود عَبْرَ السِّياسة النَّقديَّة و الماليَّة ، و يُعلِّق أصحاب هذا التَّيار أهميَّةً كبيرةً على الأدواتِ النَّقديَّةِ و الائتمانيَّةِ للحفاظِ على استقرار عَرْضِ النُّقود ، و يَعْتَبِرون أنَّ هذا المبدأ يُوَفِّر شروط العمل الطَّبيعيِّ للمُنافَسة وتكوين الأسعار والتَّوازن الاقتصاديِّ ، ممَّا يَقضِي بالتَّالي على الأزماتِ الاقتصاديَّة .

ففي مَقالةٍ بعنوان (اقتصاد السُّوق الاجتماعيُّ جَعَلَنا أغنياء) كَتَبَ " لودفينغ اريرهارد " : " إنَّ أسوأ اقتصاد هو الاقتصاد التَّضخُّميُّ " ، فاللِّيبراليُّون يُعادُون التَّضخُّم ، و يَنْتَقِدون الكينزيُّون بشدة بشأن التَّمويل بالعجز ، و يَنْتَقِدون تحقيق الاستخدام الكامل الَّذي يُخْرِّبُ استقرار العُمْلة.

---

* سنكتفي بدراسة مبادئ الأنموذج الألمانيِّ هُنَا، لأنَّ اقتصاد السُّوق الاجتماعيَّ كَخِيارٍ لتطوير الأداءِ الاقتصاديِّ السُّوريِّ يَسْتَنِد بشكلٍ أساسيٍّ على الأنموذج الألمانيِّ

[1] Boeri, T. *Let Social Policy Models Compete and Europe Will Win*, paper presented at a conference hosted by the Kennedy School of Government, Harvard University,11-12\04\2002 , p(20).

وطوال الخمسينات و النِّصف الأول مِنَ السِّتينات من القرن الماضي كانت هذه المَفاهيم تَشْهَد تطبيقها في المُمارَسة ، حيث هدفت السِّياسة الماليَّة والاقتصاديَّة إلى تثبيت عَرْضِ النُّقود وموازَنة الميزانيَّة الحكوميَّة وتَصْحيحِ اختلالات ميزان المَدفوعات .

3. ضمان حرِّيَّة التَّعامل والنَّفاذ للأسواق :

" المُلكِيَّة الخَاصَّة لوسائل الإنتاج هي أساس المُنافَسِة ، كَمَا أنَّ المُنافَسَة هي أساس المُلكِيَّة الخَاصَّة لوسائلِ الإنتاج الَّتي لا تقود لحدوث اختلالات في الميادين الاجتماعيَّة و الاقتصاديَّة . إنَّ المُلكِيَّة الخَاصَّة لوسائل الإنتاج تتطلَّب السَّيطرة عَبْرِ المُنافَسَة "[1]

يَعْتَبِر أصحاب هذا التَّيار المُنافَسَة الشَّكل الأفضل و الأكثر كمالاً لعلاقات السُّوق ، إلَّا أنَّهم يُقِرُّون بوجود أشكالٍ أُخرى للسُّوق : احتكار القلَّة والاحتكار الجزئي و الاحتكار . لَكِنَّهم يَنطلقون مِنْ اعتبار الاحتكار استثناءاً للقاعدة و أمرٌ نادرُ الحدوث ، حيث يَعتَبِرون الاحتكار مُدَمِّراً للمُنافسَة وبالتَّالي يتناقض مع جوهر المُلكِيَّة الخَاصَّة . و يعود هذا التَّحليل للِّيبراليَّة المُنظَّمة إلى سَببين :

1. إنَّ مفاهيم اللِّيبراليِّة المُنظَّمة لا تَستَنِد إلى القوانين الموضوعيَّة للتَّطور الاقتصاديِّ (و هذا ما ذكر سابقاً عند بحثنا في فلسفة اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ)، وبالنَّتيجة فإنَّ أشكال السُّوق يُمْكِن أَنْ تَظهَر وِفْقَ أيِّ تراتبٍ كان في مُختلَف التَّشكيلات الاجتماعيَّة.
2. نشاط مُنْتِجٍ واحدٍ في السُّوق أمرٌ نادرُ الحدوث .

في مِثْلِ هذه الصِّياغة النَّظرية تَظهَر الاحتكارات على أنَّها مُجَرَّدُ مَقولات في السُّوق يَتِمُّ التَّعامل معها كظواهر تتعارض و أسس اقتصاد السُّوق ، لذا فإنَّ واضعي هذه النَّظرية يَنطلقون مِنْ إمكانيَّة القضاء على الاحتكارات بِفَضل تدخُّلِ الدَّولة .

هذا و يُعْتَبَر قانون مَنْعِ تقييد المُنافسَة كالقانون الأساسيِّ لاقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ ، حيث يقر هذا القانون بضرورة **مَنْعِ الاحتكار** (الَّذي يَتوجَّه ضدَّ تحالُفات المُؤسَّسات الَّتي يَكُون فيها التَّنافس مُقيَّداً " تحالف السِّعر ، الكميَّة ، المنطقة ، الإقليم " ، و **مُراقَبَة الاندماج** (يُحْظَر تكتُّل تلك المؤسَّسات الَّتي يَنشأ مِنْ خلالها سيطرةٌ أو مَكَانةٌ مُسيطِرةٌ للشَّركات في السُّوق) ، وعليه يمكن القول بأنَّ عمليَّتي منع الاحتكار ومراقبة الإندماج تعتبران أدوات سياسة المُنافَسَة الأكثر أهميَّة لقانون عَدَمِ تقييد المُنافَسَة في السُّوق الرأسماليَّة.

[1] Eucken, W., A Policy for Estabilishing a System of Free Enterprise", 1952 , in Ludwig-Erhard-Stiftung (Hg) (1982). *Standard Texts on the Social Market Economy*, Stuttgart, New York, Gustav Fisher, pp. (220-222).

4. المُلكِيَّة الخَاصَّة لوسائل الإنتاج :

لم يَضَعْ " فالتر إيكون" أساس المُلكِيَّة الخَاصَّة في المَرتبة الأولى ، على الرَّغم مِنْ أنَّ هذا الأساس يُشكِّل محتوى مذهبه ، حيث يَنْطَلِقون مِنْ :

انعدام وجود مُنافسَة بلا مُلكِيَّة خَاصَّة ، و بالتَّالي انعدام التَّشكيل الحرِّ للأسعار وانعدام استقلاليَّة ومسؤوليَّة مالكي وسائل الإنتاج عَنْ مُلكيَّتهم .

أيْ أنَّ اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ غَيْر قابل للتَّخيُّل مِنْ دَوْنِ مُلكِيَّةٍ خَاصَّةٍ ، ويُوضِّح " فالتر إيكون" هذا بقوله " يَكْمُن الخطأ الأساس في النِّقاشات الاقتصاديَّة – السِّياسيَّة للقرن التَّاسع عشر و أوائل القرن العشرين، في أنَّ حلَّ المشاكل الاجتماعيَّة يجب أَلَّا يَرتَبِط بطبيعة المُلكِيَّة "

و يُؤَكِد على ذلك في مكان آخر بقولهِ " إنَّ حلَّ المَشاكل الاجتماعيَّة يَجِب أَلَّا يَرتَبِط بالقضاء على المُلكيَّة الخَاصَّة ".[1]

5. استقلاليَّة و مسؤوليَّة مالكي وسائل الإنتاج عَنْ مُلكِيَّتهم:

يُعْنَى هذا الأنموذج بحقوق وواجبات مالكي وسائل الإنتاج _ و كُنَّا قد بيَّنا ما هي حقوقهم مِنْ خلال المَبادئ المُشار إليها سابقاً_ (استقرار المُلكِيَّة الخَاصَّة ، القضاء على الاحتكارات ، التَّسعير الحرّ للمُنتجَات ، تقييد الأجور) . كَمَا عَمِلَت اللِّيبراليَّة على تكريسِ مبدأ استقلاليَّة المُنظِّمِين مِنْ حيث عَدَم التَّدخُّل بالقرارات الَّتي يتِّخذها هؤلاء لإدارة مشاريعهم ، و بكيفيَّة استغلال الفرص المُتاحة . ويُعتبَر هذا المبدأ مُكرَّس لحماية مصالح رأس المال الخَاصّ.

5. الدَّور الاقتصاديِّ المحدود للدَّولة :

" يجب أَنْ يَهْدِف النَّشاط الاقتصاديِّ السياسيِّ للدَّولة إلى الحفاظ على الأشكال القائمة للتَّنظيم الاقتصاديّ ، لا لتوجيه العمليَّة الاقتصاديَّة " .

يَنطلِق اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ مِنْ ضرورةِ نفي الفكرة القائلة بضرورةِ بقاء الدَّولة محايدة تجاه العمليَّة الاقتصاديَّة – على عكس مَدرستي " الكلاسيكيَّة " و " الكلاسيكيَّة الجديدة "–

فاقتصاد السُّوق يجب أَلَّا يتحرَّك مِنْ تلقاءِ ذاته فهذا يؤدِّي إلى خرقٍ مُستمرٍّ في قواعد نظام المُنافَسَة الفَعَّال و البنَّاء ، فالالتزام بهذه القواعد يتطلَّب تدخُّل دولةٍ قويَّةٍ ، غَيْرَ أَنَّهم حصروا دَوْرَ الدَّولة في الحفاظ على اقتصاد السُّوق بصورةٍ تُمِكِّنُه مِنَ العمل بحيث لا تتجاوز الأدوات

[1] د. سليمان ، عدنان ، اقتصاد السوق الاجتماعي واتجاهات تطوره المستقبلية ،الطبعة الأولى ، دار الرضا للنشر ، دمشق ، الطبعة ،2005 ، ص(67 ، 270 ، 245).

المُستَخْدَمةُ الحدودَ الَّتي تَسْمَح بها السُّوق ، أيْ بتعبيرٍ آخر عَدَم السَّماح للدَّولــة باســتخدام أدوات غير أدوات السِّياسة النَّقديَّة و الائتمانيَّة .[1]

كَمَا يَختَلِف " **اللِّيبراليُّون المُنَظَّمون** " عَنْ "**الكينزيُّون الجُدُد**" حول قضيَّة أهداف و أســاليب السِّياسة الاقتصاديَّة الحكوميَّة ، فالكينزيُّون يؤكِّدون على دَوْرِ الاستثمارات الحكوميَّة في التَّعويض عَنْ عَدِمِ الطَّلب الخَاصِّ. فيما يُؤكِّد اللِّيبراليُّون على أنَّ الدَّولة عاجزة عن الاستثمار بشكلٍ صحيحٍ ومتناسِبٍ[2] .

2-4 المَبادئ النَّاظمة للسِّياسة الاقتصاديَّة :

انطلاقاً مِنَ المبادئ التَّأسيسيَّة تُشْتَقُّ مبادئ ناظمة و قواعد تُحَدِّد السِّياسة الاقتصاديِّة و تَعمَلُ بموجبها ، حيث يُمْكِن الاستنتاج هُنَا ، أنَّ عناصر النِّظام يُمْكِن أنْ تَقَوَّم مِنْ خلال المُجابَهة مع الواقع في تغييره المُستمِر ، و بالتَّالي يُمْكِن للمُنافسَة أنْ تُسفِر تلقائيَّاً عَنْ نتائج ايجابيَّة للسُّوق واستبعاد تلك النَّتائج غير المرغوبة على المستوى السِّياسيِّ و الاقتصاديِّ ، و هُنَا تأتي أهميَّة :

1. المُراقَبة المُستمِرة للاحتكارات .
2. السِّياسة البنَّاءة للدَّخل ، لإعادة توزيعهِ و تصحيح اختلالاته تلقائياً عَبْرَ السُّوق.
3. المُحاسَبَة الاقتصاديَّة وفقاً لمَبدأ الأسباب .

تَمَّ تطبيق هذا الأنموذج بوجهٍ عامٍّ على الاقتصاد الألمانيِّ الغربيِّ مُنْذُ فترةِ إعمارِ ما بَعْدَ الحرب حتَّى أزمةِ فيضِ الإنتاج العَامِّ الدَّورية خلال 1966 – 1967 ، و اتَّسمت هذه الفترة بوجهٍ خَاصٍّ بتطورٍ اقتصاديٍّ ذي طابع أفقيٍّ مُتَّسِع ، أيْ بنموٍّ جَمْهَرة العُمَّال المُسْتَغَلِّين وكتلة الاستثمارات وما تنطوي عليه مِنْ إيجاد وظائفَ إضافيَّة .

خلال السِّتينات تَعَرَّضَت بعض الأُسس القديمة لأنموذج " اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ " إلى التَّحديث و أُضِيفَت إليها أسس جديدة ، مِنْ بينها سياسة " **النُّمو المُتكافِئ** " و " **التَّنظيم الشَّامل للاقتصاد** " إلَّا أنَّ هذه الإضافات لَمْ تَكُن مِنْ إنجاز اللِّيبراليِّين الجُدد ، بل الكينزيِّين الجدد (سنأتي على ذِكْرِ الأنموذج الألمانيِّ كاملاً آنفاً).

[1] Easy guide to social market economy , pocket book ,Friedrich Ebert Stiftung , FES Indonesia,2006, p(11).
[2] Eucken, W. ,previous reference , pp. (223-225).

بإيجاز : **اقتصاد السُّوق الاجتماعيّ نهج اقتصاديّ متطوِّر عَنْ اقتصاد السُّوق اللِّيبراليّ الحرّ، وُجِدَ نتيجة اغتِراب الإنسان عَنْ عملهِ ، واغتِراب الإنسان عَنْ الآخر ، لإصلاح الرَّأسماليَّة ديموقراطيّاً ، مِنْ خلال قوانين حكوميَّة تَحْفَظ القوانين الرَّأسماليَّة مِنْ أيَّة قوانين غير عادلة قد تُبْتَلى بها الأسواق مِنْ جرَّاءِ تطبيق نظامِ السُّوق ،أيْ يجب على الدَّولة أنْ تتحمَّل مسؤوليَّاتها في خلق مُنَاخ قانونيٍّ مناسِب للحركة الاقتصاديَّة ، بمعنى الحفاظ على حدٍّ أدنى صحيٍّ مِنْ مُستوَى المُنافسَة ، فعدم التزام الحكومة بتأمين هذا المُنَاخ يُفرز قوى احتكاريَّة تُجْهِض المَقصد مِنْ قوانين السُّوق ، وبالتَّالي تُجْهِض حتَّى الحكومات الجيِّدة ، لأنَّ القوى الاقتصاديَّة تتحوَّل إلى قوى سياسيَّة.**

ويتمُّ ذلك بالبحث الدَّائم عَنْ إطارٍ سياسيٍّ و اقتصاديٍّ يُحَفِّز الإنتاج الأفضل و القادر على استخدام المَوارد المتاحة ، و يُؤَمِّن في ذات الوقت الحرِّيَّة الشَّخصيَّة ضِمْنَ نظامٍ اجتماعيٍّ متوازِن .

فهو و الحال هذه ، يَسعى إلى تحقيقِ التَّوازنِ الحركيِّ المطلوب بَيْنَ العدالة الاجتماعيَّة و النُّموِّ الاقتصاديِّ الفَعَّال.

المَبحَث الثَّالث

اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ بَيْنَ الضرورةِ والتَّطبيق

يمكن اعتبار المأزق الَّذي تعيشهُ الدُّول النَّامية مُنْذُ نصفِ قرنٍ مِنَ الزمن ، هو عدم قدرتها على استلهام أنموذجٍ سياسيٍّ اقتصاديٍّ يلائم ظروفها و طبيعتها ، مع ثبوتِ فشل تبنِّيها للسِّياساتِ الاشتراكيَّة الماركسيَّة و اللِّيبراليَّة الدِّيمقراطيَّة على حدٍّ سواء؛ لغيابِ العوامل و المُكوِّنات اللازمة لترسيخِ أيٍّ من هذين النهجين.

هذا و يُمْكِنُ تقسيم مجموعة الدُّول هذه إلى مجموعتين ، انسجاماً مع نهجي التَّطور الاقتصاديِّ (رأسماليّ ، موجه) ، و الَّذي تبنته كلٌّ مِنْها على حِدَة ، وإذا كانت الدُّول النَّاميَّة الَّتي انتهجت أسلوب الاقتصاد الرأسماليِّ لا تجد صعوبة في العمل على استمرار تطورها و نموِّها وفقاً لأيديولوجيتها الاقتصاديَّة المتبعة ، فإنَّ الفريق الآخر مِنْها وَجَدَ نفسه في مأزق بعد انهيار النَّظام الاشتراكيِّ و فقدانها الحماس للأفكار الاشتراكيَّة ، لذلك بَدَأَتْ هذه الدُّول تخطو خطواتها الأولى نحو الانفتاح على الأسواق العالميَّة ، و تحرير اقتصادها و خصخصة مشاريعها ، و في الوقتِ الَّذي تُحاوِل فيه هذه الاقتصاديَّات أَنْ تلعب دوراً في الاقتصاد العالميِّ، وأَنْ تُشارِك في فَعَّاليَّاته ، حيث نجدها تحاول جاهدة في ذات الوقت الحفاظ على الاستقرار السِّياسيِّ والاجتماعيِّ ، و توفير الخدمات الاجتماعيِّة في حُدودِها الدُّنْيا، أيْ الحفاظ على دولة الرَّفاهة مع عَدَمِ التَّخلُّف عَنْ ركب الاقتصادِ العالميِّ.

مِنَ **النَّاحية النَّظرية** ، يَبدُو هذا الطريق مُجدِياً لهذه الدُّول ، مُحقِّقَاً لآمالها و طموحاتها بدون الالتزام بالانحيازِ لأيِّ فكرٍ أو أيديولوجيَّة ما.

أَمَّا مِنَ **النَّاحية البراغماتيَّة** ، فإنَّ هذه الفكرة قد يَصعب تحقيقها دون مشارَكةِ مؤسَّسات المُجتمَع المَدنيِّ ، و تفعيل أكبر لدورِ الأحزاب السِّياسيَّة ، و إحياء الطَّبقة الوسطى بحيث تُعبِّر الأحزاب عَنْ احتياجاتها و فكرها ، دَوْنَ الضَّغطِ على المُوازنَة العَامَّة للدَّولة أو جرِّها للعبِ الدَّور الرَّئيسيِّ المركزيِّ و الحاكم في الاقتصادِ الوطنيِّ مرَّةً أُخرى ، و دُوْنَ دَفْعِهَا إلى مزيدٍ مِنَ الاقتراض بحيث تُصبِح مُثْقَلة بالدُّيون و مُطالَبة بسدادِ فوائدها المُرتفِعة عَنْ طريق اقتطاعِهَا مِنْ نفقاتِ دولةِ الرَّفاهة .

3-1 أسباب امتداد مفهوم اقتصاد السُّوق الاجتماعيّ للدُّول النَّامية :

تتبع جاذبيِّة هذا المفهوم للدُّول النَّامية مِنْ عِدة أسباب :

- تَبَنِّي المبادئ الَّتي تنادي بأنَّ دَوْرَ الدَّولة يجب أَنْ يُوَجَّه أساساً لخدمة الأهداف الاجتماعيَّة جنباً إلى جنب مع الأهداف الاقتصاديَّة، أيْ وضع الدُّول أمام مسؤوليَّاتها في الرَّفاهيَّة النسبية الواجب تحقيقها تِجَاه مواطنيها.

- تَمْكِين بعض الدَّول الآخذة في النُّموِّ مِنْ الفرص الَّتي يُتيحها هذا الأسلوب، كأسلوب بديل في ظلِّ الأحاديَّة الموجودة و الرَّأسماليَّة الطَّاغيَّة.

- اتِّباع نهج اقتصاديٍّ واجتماعيٍّ يُمَكِّن مِنْ مواجهةِ التَّأثيرات السَّلبية للأحاديَّة السِّياسيَّة والاقتصاديَّة ، للحصول على حدٍّ أدنى مِنَ المَكاسب الدِّيمقراطيَّة في الواقع الاستبداديِّ .

- تعظيم درجة تخصيص المَوارد وخاصَّة النَّاجمة عَنْ الخَصْخَصَة لصالح البُعدِ الاجتماعيّ مِنْ جهةٍ ، و تعظيم زيادة قاعدة التَّملُّك للطَّبقات العاملة ومحدودة الدَّخل في الوحدات الَّتي تتمُّ خَصْخَصَتِهَا مِنْ جهةٍ أُخرى (وهُنْا يَثُور الخِلاف بشأن إمكانيَّة تحقيقه في ظلِّ سياسات التّكييف الهيكليِّ الَّتي يُدِيرُها البنك الدُّوليُّ وصندوق النَّقد الدُّوليِّ). [1]

3 – 2 أسبابُ طرحِ مفهومِ اقتصادِ السُّوق الاجتماعيّ كخِيارٍ لتطوير الأداءِ الاقتصاديّ في الدُّولِ النَّاميةِ :

هنالك عَدَدٌ مِنَ العوامل والظُّروف الدُّوليَّة والمَحلِّيَّة الَّتي ساعدت على طرح هذا المفهوم مُجدَّداً، أبرزها:

1. سقوط القطبيَّة الثُّنائيَّة بتهاوي الاتِّحاد السُّوفييتيِّ وسيادة الولايات المُتَّحدة على مسرح الأحداث العالميِّ، مُتجاوِزة الأطراف الأُخرى، ليس فقط الدُّول النَّامية ولَكِن بعض الدُّول الأوروبيَّة كذلك.

2. الوعي بخطورة سياسات مُنَظَّمةِ التِّجارة العالميَّة على الدُّول النَّاميَّة والدُّول الصِّناعيَّة الجديدة خاصَّةً الآسيويَّة ، وسعي بعض الدُّول الأوروبيَّة لتفادي كارثة دوليَّة تَتمثَّل في صراعٍ قد يَنشب بَيْنَ الشَّمال الغنيِّ والجنوب الفقير، وذلك بمحاولةِ إيجاد حوار بَيْنَ الدُّول النَّامية والدُّول

[1] القطب ، محمد ، الليبرالية التي نسعى لها ، مقتطفات من كتاب مفردات الثَّقافة السِّياسيَّة ، دراسة منشورة على الموقع الالكتروني : *www. daoosha.jeeran.com/Temp/libralizm.doc.doc - Saudi Arabia* ، ص(18).

المُتقدِّمة لعلاج المشاكل الَّتي تُواجِه الجميع في عالمٍ واحدٍ، وهو ما جسَّدته الأحداث الأخيرة في سياتل 2000 وغيرها.

3. ظاهرة الدَّمج بَيْنَ الشَّركات العملاقة والوحدات الكبيرة على حساب الأسواق المَحلِّيَّة، والشُّعور بالحاجة إلى دولةٍ قويَّةٍ ومُجتمَعٍ قويٍّ في آنٍ واحدٍ، أيْ صيغة جديدة لعلاقة شراكة وليس تنافس بَيْنَ الدَّولة وقوى المُجتمَع.

4. انحسار دَوْر مجموعة عَدْم الانحياز وتضاؤل الفكرة ذاتها ، وانكماش مجموعة الـ "77 " بحيث اقتصرت مؤخَّراً على 15 دولة ، تُمثِّل ثلاث قارات (آسيا – أفريقيا – أمريكا اللاتينيَّة)، وقد أَخفقت تلك الدَّول في عَرْضِ مَطالبها في مفاوضات الجات، كَمَا أنَّ بعض الدُّول النَّامية تَعَرَّضَتْ لغبن كبير؛ إذ لَمْ تجد مَنْ يمثِّلها التَّمثيل الَّذي يُحقِّق مَطالبها في مواجَهة الدُّول المُتقدِّمة؛ لذلك فقد تولَّدت لدى هذه الدُّول الحاجة لتبنِّي مبدأ يتجاوز سلبيَّات التَّخطيط المركزيِّ ومَساوئ الرَّأسماليَّة وأثرهما على الطَّبقات الفقيرة تحديداً.

3-3 اقتصاد السُّوق الاجتماعيُّ كأنموذجٍ اقتصاديٍّ لدول أوروبا :

بالنسبة للدُّول الأوروبيَّة الَّتي انطلق وتَطوَّر منها مفهوم اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ ، والَّتي عَمِدَت العديد مِنَ الدُّول النَّامية بما فيها سورية على تَبَنِّيه في الآونة الأخيرة ، بدأت أفكار هذا النِّظام الاقتصاديِّ بالانتشار فيها عُقبَ الحرب العالميَّة الثَّانية .

هذا المفهوم الَّذي وُجِدَ تحت عناوين مُختلِفة ، حيث أَطْلَقَ عليه البعض اسم " **الاشتراكيَّة الدِّيمقراطيَّة** " و البعض الآخر اسم " **الرَّأسماليَّة المُلَطَّفَة** "، أمَّا علماء الاجتماع فقد أَطلقوا عليه اسم أنموذج " **المساومة الاجتماعيَّة** " أو " **العدالة الاجتماعيَّة**" ، كان يدعو إلى التَّخلي عَنْ الصِّراع الطَّبقي والمبادئ الماركسيَّة الأُخرى، وإلى ضرورة مشارَكة كلِّ فئات الشَّعب في قيادة السُّلطة السِّياسيَّة والاقتصاديَّة، وتكوين مُجتمَع يعمل فيه جميع النَّاس بشكلٍ متساوٍ.

ومع أنَّ الحركات الدِّيمقراطيَّة الاشتراكيَّة الغربيَّة أيَّدت مبدأ رقابة الدَّولة على الاقتصاد، فإنَّها رَفَضَت أسلوب التَّخطيط المَركزيِّ الشَّامل ، و تبنَّت مَدخَل السُّوق التَّنافسيَّة الحُرَّة ، بحيث يتوفُّر أكبر قَدْرٍ مُمْكِنٍ مِنَ المُنَافسَة والقَدْرُ الضَّروريُّ مِنَ التَّخطيط ، أو بعبارةٍ أُخرى (**مِنْ السُّوق ما أَمْكَن ومِنَ الدَّولة بالقَدْرِ الضَّروريِّ**) .

وكان لانتشار هذه الأفكار في أوروبا الغربيَّة أَثَرٌ بالغ على تبنِّي الكثير مِنْ الدُّول الأوربيَّة الغربيَّة إجراءات اقتصاديَّة واجتماعيَّة مُتعدِّدة مِثْلُ تأميم بعض أجزاء الصِّناعة الثَّقيلة والمَناجم والمؤسَّسات الماليَّة، واعتماد إجراءات واسعة أُخرى في نطاق الرَّقابة الحكوميَّة على الاقتصاد، وتحقيق إصلاحات بنيويَّة في حقل الضَّمان الاجتماعيِّ.

وفي العقود الأخيرة تَحولَّت حركات الاشتراكيَّة الدِّيمقراطيَّة الغربيَّة إلى حركات إصلاح تنادي ببناء مُجتمَع الرَّفاه أو اقتصاد الرَّفاه .

3 -4 مظاهر انتشار اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ في الدُّول الأوروبيَّة :

هناك عِدَّة مَظاهر لصعود مفهوم الطَّريق الثَّالث كخيار بَيْنَ حركات الاشتراكيَّة الدِّيمقراطيَّة في أوروبا المُتمسِّكَة بشكل مُعْلَن بمفهوم العدالة الَّذي كانت تُعبِّر عنه الشُّيوعيَّة، ورافضةً حدوث أيْ تَحوُّلات اجتماعيَّة تُهمِّش الطَّبقات الفقيرة _ خاصَّةً اللاجئين والمُهاجِرين مِنَ الدُّول النَّاميَّة_ ، وهذه المَظاهر تجلَّت بالشَّكل التَّالي [1]:

1. تَغلْغُل المفهوم في أدبيَّات وخطاب الأحزاب المسيحيَّة الدِّيمقراطيَّة اليمينيَّة سواء في ألمانيا "الأحزاب المسيحيَّة" أو في إيطاليا " الفاتيكان " ؛ لوجود اهتمام لدى هذه الأحزاب الدِّينية هناك بالتَّقليل مِنْ حدَّة آثار الرَّأسماليَّة الشَّرسة.

2. مُعظَم أحزاب يمين الوسط قد تبنَّت تصوُّراً لدولة الرَّفاهة الحديثة في مقابل مُصالَحة الأحزاب السِّياسيَّة الأُخرى مع الرَّأسماليَّة والسُّوق الحرِّ.

3. يجد المُتأمِّل للسَّاحة الأوروبيَّة أنَّ مُعظَم الأحزاب السِّياسيَّة الَّتي تُسيطِر على مقاليد الحُكْمِ حالياً هي أحزاب يساريَّة تَرْفَع مبدأ الاشتراكيَّة الدِّيمقراطيَّة ، وضرورة التَّغيُّر المُستمِر بشكل سِلْمِيٍّ، بِدءاً مِنَ الحزب الاشتراكيِّ الدِّيمقراطيِّ في ألمانيا، مروراً بالحزب الاشتراكيِّ في فرنسا، ثُمَّ حزب العمَّال في إنجلترا (العُمَّال الجديد كما يقول" بلير")، وهي يساريَّة جديدة تَتَخلَّى عَنْ الدُّوغماتيَّة، وتُطَوِّر رُؤَاها بما يتَّفق مع الطَّريق الثَّالث، وتُقدِّم أطروحات مُهمَّة في مجال المرأة ومجال البيئة.

4. قوة المُجتمَع المَدنيِّ في هذه الدُّول واتِّساع هامش الحرِّيَّات وحرِّيَّة الصَّحافة، أَوْصَل النَّاخبون غير المُوَالِين لأيَّة أيدلوجيَّة إلى الأحزاب الَّتي يُطلَق عليها "الوسط الجديد" والَّتي تَعتَنِق الفِكْر

[1] القطب ، محمد ، الليبرالية التي نسعى لها ، مرجع السابق ، ص (19).

الاشتراكيِّ الدِّيمقراطيِّ إلى مقاعد البرلمان بأغلبيَّة لافتة، فبالنِّسبة لرجل الشَّارع فإنَّ هذا الطريـــق هو الَّذي يُطبَّق – حسب تعبير "Bodo Hombach "المُستشار الخاصُّ لــ " شــرودر" – مبــدأ المساواة في البداية والمساواة في النِّهاية، أيْ المساواة في الفرص وفي الدَّخل، حتَّى وإنْ كان ذلك حُلماً يَسعى الجميع لتحقيقه.

3- 5 تجاربُ بعضِ الدُّولِ في اقتصاديَّاتِ الرَّفاهِ الاجتماعيِّ :

إنَّ هذه النَّظرة العامَّة تُخْفِي التَّنوَّع في التَّجارب ، كَما أنَّها تُخفِي التَّناقضات الَّتي يَشْهَدها كلُّ أنموذَج. حيث يَنكَشف هذا التَّناقض حين تتراكم أنماط مِنَ التَّنظيم لا يتَّفق بعضها مع بعض، ويعتمد كلٌّ مِنَها على مَنْطِق مُختلِف.

ثمَّ نجد أنَّ خصوصيَّة كلِّ دولةٍ ليست بالضَّرورة ناجمةً عَنْ تاريخها ، ولا هي دائمة مُستقرَّة إلى غير رجعة. إنَّما يأتي الأنموذج الطَّاغي في فترةٍ تاريخيَّةٍ ما نتيجةً لموازين القوى السِّياسيَّة ونتيجة للتَّناقضات الخاصَّة بالأنموذج الَّذي سبقه. فعلى سبيل المثال: كان النِّظام الألمانيّ دوليَّاً وشديد المَركزيَّة منذ عهد " بسمارك " وانتهاءً بـــ "الرَّايخ الثَّالث " ، ومِنْ ثُمَّ أَحْكَمَ قطيعةً مع هذا الأنموذج عند نُشوء جمهوريَّة ألمانيا الفدراليَّة واعتماد مَبدأ الرَّأسماليَّة الاجتماعيَّة مع " لودفينغ إرهارد " (Ludwig Erhard). فأصبحت المشارَكة بَيْنَ العُمَّال وأرباب العمل هي أساس قانون العمل والضَّمان الاجتماعيِّ.

3-5-1 التَّجربة الألمانيَّة :

لقد وَسَمَت الظُّروف التَّاريخيَّة ألمانيا بطابعٍ خاصٍّ مَيَّز تَطوُّرها ، فقد ظلَّ علم الاقتصاد فيها يَخْضَع لفترةٍ طويلةٍ لهيمنة المدرسة اللِّيبراليَّة المُنَظَّمة ، والَّتي تَتَقارب مع الكلاسيكيَّة الجديدة مِنْ حيث تبريرها للمُنافَسَة الحرَّة واقتصاد السُّوق ، ولَمْ تتطوَّر الكينزيَّة إلَّا في النِّصف الثَّاني مِنْ السِّتينات .

ظَهَرت اللِّيبراليَّة المُنَظَّمَة في ألمانيا في أواخر العشرينات ومَطلع الثَّلاثينات ، مع مُلاحَظة أَنَّ هذا المَذهبَ اللِّيبراليَّ بدأ بالتَّبلور في بلدٍ ذي تقاليد ليبراليَّة جنينيَّة ، فلَمْ يَحْظَ تحليل آليَّات السُّوق بأيَّة أهميَّة ، و طغت النَّظريَّات الاقتصاديَّة المُؤيِّدة لِدَوْرِ الدَّولة . ومع حلول أواسط الثَّلاثينات كان إيديولوجيُّو اللِّيبراليَّة المُنَظَّمَة قد توصَّلوا إلى صياغة العقيدة اللِّيبراليَّة الجديدة ، وقد استطاعوا التَّعبير عنها بأكثر الصُّور جلاءً بإصدارهم سلسة مِنَ المطبوعات تحت عنوان (النِّظام

الاقتصاديّ) وقام بإصدارها عام 1937 كلٌّ مِنْ " فالتر إيكون" و "فرانز بوم" و "هانز غروزمان دورث"

إلَّا أنَّ استيلاء النَّازيِّين على السُّلطة في ألمانيا كان ذا نتائج سلبيَّة على انتشار المفاهيم اللِّيبراليَّة في السِّياسة الاقتصاديَّة ، فالقيادة النَّازية تَجاهَلت النَّظريَّة الاقتصاديَّة وشَجَّعَت على المفاهيم الاقتصاديَّة المُؤيِّدة للدَّور الاقتصاديِّ المتصاعِد للدَّولة .

إلَّا أنَّ اللِّيبراليَّة المُنَظَّمَة (الأوردوليبراليزم ordo-libralisem) حَصَلَت على فرصتها للتَّطوُّر بَعْدَ الحرب العالميَّة الثَّانية ، وذلك للأسباب التَّالية :

1. انهيار الفاشيَّة كان إعلاناً لهزيمة ألمانيا عسكريَّاً وسياسيَّاً واقتصاديَّاً .

2. مُطالَبة العُمَّال الألمان بالقضاء على الماضي بِمَا يَحْمِله مِنَ طُغْمَة عسكريَّة و تَحَكُّم الاحتكارات ، وبناء حياة جديدة .

3. نشوء أوَّل دولة اشتراكيَّة للعمَّال و الفلاحين على أراضي ألمانيا الشَّرقيَّة .

هذه الأسباب جَعَلَت مُستقبَل البلادِ في ألمانيا الغربيَّة مَوْضِع نقاشٍ حادٍّ ،وقد عَبَّرَ عَنْ هذا الوضع "لودفينغ إيرهارد* " بقولهِ : (عند إثارة الجَدَلِ حول دستور البلاد ، كَشَفَ الجَدَلُ حول النِّظام الاقتصاديِّ للمُستقبَل عَنْ تباينٍ واسعٍ ، لَمْ يَكُن بوسعِ أحدٍ التَّنبُّؤ به قطُّ . فقد التَهَبَت مَشاعرٌ لا يُمْكِن التَّوفيق بينها ظاهريَّاً ، إذ كان هناك أنصار للاقتصاد الحرِّ ، و آخرون يناصرون الاقتصاد المُخطَّط ، و كان ثَمَّة مَنْ يَدعو للرَّأسماليَّة ، وآخرون يَدْعُونَ للاشتراكيَّة[1]).

ومع الشُّروع بالخطواتِ الأولى لبناءِ مُجتمَعٍ اشتراكيٍّ في الجزء الآخر مِنْ ألمانيا ، اعتَبَر اللِّيبراليّون المُنَظَّمُون أنَّه مِنْ غَيْرِ المُناسِب الخروج بتبنٍّ صريحٍ للرَّأسماليَّة والدِّفاع عَنْها ، لذا فَقَدْ بادروا إلى طَرْحِ سؤالهم التَّالي :

" **أليس ثَمَّة طريق ثالث بَيْنَ الرَّأسماليَّة الَّتي تُركِز السُّلطة في أيدي الاحتكاريِّين والاقتصاد المُدار مركزيَّاً ؟**"

وحاولوا البرهنة على وجود طريقٍ ثالثٍ هو " **اقتصاد السُّوق الاجتماعيُّ** " الَّذي صِيغَ بصورةٍ تُمَكِّن مِنْ التَّخلص مِنْ مَطْرقة الاقتصاد غَيْر المُنَظَّم (رأسماليَّة القرن التَّاسع عشر وبداية القرن

* أحد القادة البارزين للّيبراليَّة المنظمة ، مستشار ألمانيا الغربيَّة سابقاً.

[1] Ludwig-Erhard-Stiftung (Hg), *Standard Texts on the Social Market Economy*, Stuttgart, New York, Gustav Fisher, 1982 , p.(175).

العشرين) وسِنْدَان المُلْكِيَّة العَامَّة . فقدْ أكَّد " لودفينغ اريرهارد " : (أَنَّ اقتصاداً كهذا هو نظامٌ سياسيٌّ _ اقتصاديٌّ يقف على قدم المُساواة إلى جانب النِّظامين الاقتصاديَّين القَائِمَين ".

على الرَّغم مِنْ أنَّ البعض يُعِيد الفضل لصياغة مُصطلَح "السُّوق الاجتماعيِّ" " لــ "ألفرد مولر – آرماك " ، حيثُ كان أوَّلَ مَنْ استخدم هذا المُصطلَح في أوَّلِ مُجلَّد صَدَرَ بَعْدَ الحرب العالميَّة الثَّانية مِنَ الكتاب السَّنوي لــ "أوردو"، إلَّا أنَّ الدَّعامة الأساسيَّة للمُصطلَح تَعُود لـِ "فالتر ايكون" . وقد أبقى هذا المصطلح حيَّاً خلال حُكْمِ " الرَّايخ الثَّالث " " هالمر شاخت" مِنْ خلال حلقاتِه التَّدريسيَّة في جامعة "فرايبرغ".

3-5-1-1 برنامج عمل اقتصاد السُّوق الاجتماعيّ الألمانيّ :

1 ــ علاقات العمل:

يَتميَّز الأنموذج الألمانيُّ بارتكازه على مبدأ المُشاركةِ بَيْنَ العُمَّال وأرباب العمل في تنظيم وتسيير العمل، تحت إشراف و سُلطَة الطَّرف الأخير، وأَساسه قانون عام 1952 المُتَعلِّق بِتَسيير المُؤسَّسة الإنتاجيَّة ، والَّذي بمقتضاه:

- تَحْتَرِم الدَّولة استقلاليَّة المُؤسَّسة الإنتاجيَّة ، و لا تتدخَّل في تَسييرها إلَّا بِمَا هو ضروريٌّ.
- يُشَارِك العُمَّال المُمَثَّلين بنقاباتهم أرباب العمل في اتِّخاذ القرارات المُتعلِّقة بتنظيم العمل، وكذلك المُتعلِّقة بالشُّروط المعيشيَّة للعُمَّال (فعلى سبيل المثال ، تَخْضَع إجراءات الصَّرف والإبعاد مثلاً لرأي النَّقابات العُمَّاليَّة).
- تشكل الاتِّفاقات والمُعاهَدات المُبرَمة بَيْنَ أطرافِ علاقة الإنتاج (النَّقابات العُمَّاليَّة وأرباب العمل) مَصدراً أساسيَّاً لقانون العمل ، و تَلْعَب النَّقابات دوراً أساسيَّاً في اقتراح الإصلاحات. [1]
- تتَّصف الأجور بالاستقلاليَّة ، وهي تَتَحَدَّد في إطار فكرتين أساسيَّتين :

[1] نهرا ، فؤاد ، مرجع سابق ، ص (206).

1. يجب على العُمَّال أَنْ يَكُونَوا بحالةٍ يُدرِكُوا فيها مُجتمِعِين مصالحهم في مواجهة أصحاب العمل .

2. يجب أَنْ يَبقى تحديد السِّعر في سوق اليدِ العاملة حرَّاً مِنْ التَّأثيرات أو التَّداخلات الحكوميَّة[1].

والجدير بالذِّكر ، أَنَّ قانون عام 1952 أُكمل في ما بَعْد بقانون عام 1972 الَّذي كرَّس مبدأ الإدارة المُشترَكة للمُؤسَّسة الإنتاجيَّة بَيْنَ العُمَّال وأرباب العمل في ما يَتعلَّق بتنظيم العمل وبمعيشة العُمَّال، و وسَّع نِطاق صلاحيَّات ممثِّلِي العُمَّال، حيث كان قانون عام 1952 قد حَصَرَها و جَعَل الكثير مِنَها استشاريَّاً. ثُمَّ أنَّه مَنَحَ النَّقابات سُلْطِة مُطالَبة أرباب العمل ، وإرغامهم على تطبيق قوانين العمل والاتِّفاقات.

2 ـــ نظام التَّأمين الاجتماعيّ :

مقولة "**الرَّخاء والعدالة الاجتماعيَّة للجَّميع**" تُمثِّل الهدف الَّذي وَضَعَه وزير الاقتصاد الألمانيُّ " لودفينغ إيرهارد" في أواخر الخمسينيَّات نصْبَ عينيه عندما أَسَّسَ نظام اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ ، ليُصبِح بعدها "الأنموذج الألمانيِّ" مِثَالاً ناجحاً سَارت في رَكْبه العديد مِنَ الدُّول. ويُعْتَبَر نظام التَّأمين الاجتماعيِّ المُتكامِل أهمُّ أَساس لهذا النَّجاح.

حيث تَمْتَلِك ألمانيا واحداً من أكثر النُّظم الاجتماعيَّة تشعُّباً وتكاملاً وأكثرها متانة (يصبُّ 27.4% مِنَ النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ في النَّفقات الاجتماعيَّة العَامَّة (الحكوميَّة)، بينما تَبْلُغ هذه النِّسبَة في الولايات المُتَّحدة على سبيل المُقارَنة 14.7%، وفي دول منظَّمة التَّعاون والتَّنميَّة تَصِل وسطيَّاً إلى 20.4%.

مِنْ جانبٍ آخرٍ ، يَعتَمِد الأنموذج الألمانيِّ في ميدان الإنفاق الاجتماعيِّ على مؤسَّسات الإدارةِ الذَّاتيَّة والرَّوابط والاتِّحادات الَّتي يُموِّلها الإنتاج و دخل العَامِلِين المَأجُورِين ، ويُديرها أطراف علاقات الإنتاج (الأفراد المُؤمَّن عليهم بالضَّمان الاجتماعيِّ و أصحاب العمل) .

تَنْشَأ مؤسَّسات الإدارة الذَّاتيَّة مِنْ إرادة الطَّرفين العُمَّالي والرَّأسماليِّ. بحيث تتضمَّن بصيغة تعادليَّة المؤسَّسات ومُمَثِّلِين عَنْ نقابات العُمَّال وأرباب العمل. وتَكتَفي الدَّولة بوَضْع الشُّروط العَامَّة لمُمَارسات فعَّاليَّات الضَّمان الاجتماعيِّ للأفراد.

[1]Ph . D . Professor John , Klaus Dieter , German Social market economy still a model for the European union?, Chemnitz Technical University, Germany,2006 , p.(5).

حيث وَضَعَت الدَّولة إطاراً تشريعيَّاً يُنظِّم العلاقة بَيْنَ الأطراف المُتداخِلَة في إدارة صناديق الضَّمان الاجتماعيِّ، وضوابط ماليَّة لتأمين الشَّفافيَّة في إدارة النَّفقات، والمُتَضَمَّن في "قانون الضَّمان الاجتماعيِّ".

والجَّدير بالذِّكر أنَّ ميزانيّة صناديق الضَّمان الاجتماعيِّ تَعْتَمِد أساساً على الحصص المُقتطعَة مَن الأجور، وتعتمد على مَصدَرٍ أساسيٍّ هو العمل. فعلى سبيل المثال ، يُظهِر كَشْف الأجور الفارق بَيْنَ الأجر الإجماليِّ (أيْ قبل اقتطاع الحصص)، وبين الأجر الصَّافي (بعد اقتطاعها) ، كما أنَّه يُظهِر مدى اشتراك ربِّ العمل في هذه الحصص. وفي قائمة الحصص المُقتطعة تَظْهَر نسبة كلِّ نوعٍ مِنْ أنواع التَّأمين، ولا سيِّما أنَّ كلَّ واحدٍ مِنَها يَرْتَبط بصندوق ضمانٍ مُستقِلٍّ له ميزانيَّته الخَاصَّة*.

ويُشكِّل هذا الأنموذج بديلاً للأنموذج المُعْتَمَد في الكثير مِنَ الدُّول الأوروبيَّة ذات النَهج اللِّيبراليِّ أو الاجتماعيِّ الدِّيمقراطيِّ، حيث تُقتَطَع ميزانيّة الضَّمان الاجتماعيِّ مِنْ الميزانيَّة العامَّة للدَّولة و تُموِّلها شتَّى أنواع الضَّرائب، ولا سيَّما الضَّريبة على الدَّخل .

فالدَّولة الاجتماعيَّة لا تَعْنِي بالضَّرورة أَنْ تقدِّم العناية الاجتماعيَّة الشَّاملة ورعاية الشَّأن الاجتماعيِّ بل بالعكس مِنْ ذلك ، إنَّ التَّضامن والمَعُونات الماليَّة الاجتماعيَّة تَفْرِض على أفرادِ المُجتمَع سلوكاً اجتماعيَّاً تضامنيَّاً، وبشكل خاصٍّ تلك الإنطلاقة الذَّاتيَّة الفرديَّة والجَّماعيَّة لإنجاز وتحقيق مُساهَمَة اجتماعيَّة في إطار الدَّولة الاجتماعيَّة ذاتِها .[1]

ولهذا النِّظام التَّعاوني أثرٌ مُهِمٌّ يتجسَّد بارتباط الإنفاق الاجتماعيِّ بمستوى الدَّخل، وتحديد مستواه ومعدَّله نسبةً إلى مستوى الأجور. وبمقتضى هذا المَنْطِق يُحدَّد مُستوى الإنفاق على البطالة كنسبةٍ مُعيَّنة مِنْ مبلغ الأجور، على مدى فترة محدودة . كذلك الأمر بالنِّسبة إلى مَعاش الشَّيخوخة . لكنَّ الإنفاق الصِّحيُّ لا يَرْتَبِط بِمُستَوى المَعيشة ، وإنَّما بمقدارِ الحَاجِة إلى المُعالَجَةِ الطِّبيَّة.[2] وتَتَألَفُ شَبَكةُ الضَّمانِ الاجتماعيِّ مِنْ :

---

* أما مبررات هذا النظام فمصدرها النظرية القائلة أن العمل هو مصدر الدخل والثروات، وهي مقولة يعود أصلها إلى نظريتيْ ريكاردو وماركس. وغايتها إظهار الطبقة العاملة للمجتمع أن الدخل الّذي يقتطع لتأمين المخاطر الاجتماعية، ما هو إلا نتاجاً لعملها. أما الغاية التالية فتتمثل في الإصرار على امتلاك هذا الدخل بصورة مباشرة عن طريق الصناديق ذات الطابع التعاوني الخاضعة لإدارة وإشراف المؤسسات التعادلية العمالية/الرأسمالية .

[1] عدنان سليمان ، مرجع سابق ، ص (103).

[2] Ph . D . Professor John ,Klaus Dieter , previous reference , p.(8).

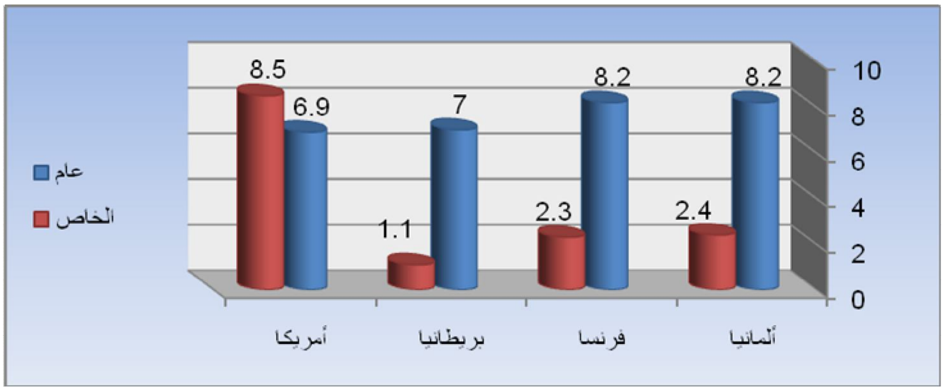
1. الضَّمانُ الصِّحيُّ :

كلُّ سكَّان ألمانيا تقريباً لديهم تأمين صحيٌّ (88% في الشَّركات الحكوميَّة ، وحوالي 12% في شركات التَّأمين الخَاصَّة) . وتَتَحمَّل صناديق التَّأمين الصِّحيِّ تَكاليفَ المُعالَجَةِ الطِّبيَّةِ والأدويةِ والإقامةِ في المَشفى ، و تَكاليفَ الوقايةِ والرِّعايَّة. أمَّا رسوم هذا التَّأمين الصِّحيِّ فيَشتَرِكُ في دفعها كلٌّ مِنَ العَامِلِين وأرباب العمل . وتتمتَّع أُسَر المُؤمَّنين في الصَّناديق الحكوميَّة أيضاً بالتَّأمين الصِّحيِّ دُوْنَ أنْ يتوجَّب عليهم أيِّة رسوم تأمين إضافيَّة.

ويَبْلُغ مُعدَّل الإنفاق على القِطَاع الصِّحيِّ في ألمانيا 10.6% (من النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ)، بينما لا يَتَجاوَز هذا المُتوسِّط في دولِ مُنَظَّمَة التَّعاونِ و التَّنميةِ 9% "OECD" .

الشَّكل (1-1)[1]

الضَّمان الصِّحيُّ العامُّ و الخاصُّ (مقارنة بَيْنَ ألمانيا وبعض الدُّول)



2. التَّأمين التَّقاعدي الإلزامي:

يُعْتَبَر أهمُّ أُسسِ حمايةِ سنِّ الشَّيخوخةِ ، ويتمُّ تمويله مِنْ خلالِ نقل النَّفقات (حيث يتمُّ دَفْعُ المعاشات التَّقاعديَّة لأولئك الذين دخلوا سِنَّ التَّقاعد مِنْ خلالِ الاشتراكاتِ الشَّهريةِ الَّتي يَدفَعها العاملون و أربابُ العملِ) ، و بقيام العاملين بِدَفْعِ التزاماتهم حتَّى بلوغهم سِنَّ التَّقاعد يَضْمَنُون لأنفسهم الحقَّ في الحصولِ على المَعاشِ التَّقاعديِّ فيما بَعْد. وهذه المَعاشات التَّقاعدية في المُستَقبَلِ ستدفعها الأجيال المُستَقبَليَّة الَّتي ستكون في سنِّ العمل في ذلك الوقت ، وهذا ما يُطْلَق عليه اسمُ "عَقْدِ الأجيال".

[1] إعداد البحثة ، بالاعتماد على الارقام الواردة في :
Human Development report 2007/2008, nations development progmme ,new york , 10017, USA ,p.(294).

ومراعاةً لمبدأ العدالةِ بَيْنَ الأجيال فإنَّ جيل المُتقاعِدين حاليَّاً لا يَحصُل على أيَّة زيادةٍ في الرَّواتبِ التَّقاعديَّةِ .وقد اتَّفقت أحزاب الائتلافِ الحاكمةِ على رَفْعِ سِنِّ التَّقاعد القانونيَّةِ مِنْ 65 سنة إلى 67 سنة، بَيْنَ الأعوامِ 2012 و 2035 ، و سيتمُّ رَفْعُ سِنِّ التَّقاعد بِمُعدّل شهر كلَّ عام. وفي ذات الوقت ستَقُوم "مبادرة 50+" بتحسين فرص العمل بالنِّسبة لكبار السِّن مِنَ العَامِلين والعاملات.

إضافةً إلى هذا تُشَكِّل الصَّناديق التَّقاعديَّة الَّتي تُؤسِّسها الشَّركات الخاصَّة ، و تلك الَّتي يُقِيْمُها أَربابُ العمل الأَسَاسَين الثَّاني والثَّالث لحمايةِ سِنِّ الشَّيخوخة . ويُمْكِن أَنْ تَحْصُل هذه الصَّناديق على دعمٍ حكوميٍّ فقط في حالِ تحقيقها بعض الشُّروط المُحدَّدة.

3. التَّأمينُ ضدّ الحوادث:

التَّأمين الإلزاميُّ ضد الحوادث هو عبارةٌ عَنْ تأمين لأربابِ العمل لِمَا يُمْكِن أَنْ يُصيب العَامِلِين مِنْ أضرارٍ و حوادثٍ أثناء العمل . وبهذا تَتِمُّ حماية هؤلاءِ العَامِلِين مِنْ عواقبِ أيِّ حادثٍ أو مرضٍ يُمْكِن أَنْ يُصيبهم بسببِ العمل.

4.التَّأمين ضد حالات العجزِ:

تَمَّ في العام 1995 تبنِّي التَّأمين ضدّ حالات العجز كَعُنصرٍ خامسٍ مِنْ عناصرِ الضَّمان الاجتماعيِّ . ويَتِمُّ تَمويل هذا التَّأمين الإلزاميّ مِنْ خلالِ تَسوياتٍ حسابيَّةٍ للرُّسومِ الَّتي يَدفعها كُلٌّ مِنَ العَامِلِين وأَربابِ العمل. و مِنَ المُخطَّط أَنْ يَتِمَّ تَدعيم هذا التَّمويل عَنْ طريق احتياطيَّات مُغطَّاةٍ برأس المالِ وعوائدهِ.

5.المعونة الاجتماعيَّة :

تَمَّ تَدعِيم شبكة الضَّمان الاجتماعيِّ مِنْ خلالِ المُساعدةِ الاجتماعيَّة الَّتي يَتِمُّ تمويلها مِنْ الضَّرائب. وهي تُمْنَح عندما يَعجز الفرد عَنْ الخروج مِنْ أزمةِ الفاقة بالاعتمادِ على قُوَّتِه الذَّاتيَّة وعلى مُسَاعدة الأقارب. وبهذا يَتَوفَّر حَدٌّ أَدنى مِنَ الضَّمان في حالاتِ الشَّيخوخة أو العجز الدَّائم عَنْ العمل ، إضافةً إلى مُساعَدة حكوميَّة للمَعيشة أو لأوضاعٍ حياتيَّة مُعيَّنة.

6. **التَّأمين ضِدَ البطالة:**

يَتمتَّع العاطلون عَنْ العملِ في ألمانيا بحقِّ المُساعَدة والتَّعويض ، فالَّذي عَمِل خلالَ السَّنواتِ الثَّلاثِ الأخيرة على الأقلّ 12 شهراً ، و دَفَعَ خلالها مَا يَترتَّب عَليه حسب قانون التَّأمين ضِدِّ البطالة ، ثُمَّ فَقَدَ عملهُ فَلَهُ الحَقُّ في الحصولِ على تعويضٍ عَنْ البطالة (60-67% مِنْ آخر دخلٍ صافٍ حَصَل عليه).

ويَتِمُّ تمويل التَّعويض عَنْ البطالة مِنْ خلالِ رسومِ التَّأمين ضِدَ البطالة الَّتي يَدْفَعها مُناصَفَةً كُلٌّ مِنْ العَامِلِين و أَربابِ العملِ ، و يَصِل الحدُّ الأقصى للحصولِ على تعويضِ البطالةِ إلى 12 شهراً ، ولِمَنْ تَجاوَز سِنَ 55 عاماً إلى 18 شهراً . و بَعْدَ انتهاءِ هذه الفترة يُمْكِن للباحثين عَنْ عملٍ التَّقدم بطلبٍ للحصولِ على حدٍّ أَدنى مِنَ الدَّخلِ (تعويضُ البطالةِ الثَّاني) ، و الَّذي يَتِمُّ تحديدهُ وِفْقَ درجةِ الحاجةِ ، مِمَّا يَحمي المُواطِن مِنْ التَّبِعاتِ الماديَّة و الماليَّة لِلْمَخاطرِ الَّتي يُمْكِن أَنْ تُصيب الجوانب الأساسيَّة لحياته .

إضافةً إلى ما سبق يَشْتَمل النِّظامُ الاجتماعيُّ على خدماتٍ يَتِمُّ تمويلها مِنْ خلالِ الضَّرائبِ مِثْل التَّعويضات الَّتي تَحْصُل عليها الأُسرة (التَّعويض العائليُّ عَنْ الأولادِ ، تخفيضاتٌ ضريبيَّةٌ مُخْتَلِفَة)، و الضَّمان الأساسيُّ للمُتقاعِدين والعاجزين الدَّائمين عَنْ العمل.

إنَّ نُظُمَ المُساعداتِ الاجتماعيَّةِ الحكوميَّةِ تَتَمَتَّع في ألمانيا بتاريخٍ عريقٍ ، يَعُودُ إلى عَهْدِ الثَّورةِ الصِّناعيَّة . ففي أواخرِ القرنِ التَّاسعِ عشر قامَ مُستشَار الرَّايخ الألمانيِّ " أوتو فون بيسمارك " بِوضعِ مبادئ الضَّمانِ الاجتماعيِّ العامِّ (الحكوميِّ)، وفي عهدهِ وُضِعَت قوانين التَّأمين الصِّحيِّ والتَّأمين ضِدّ الحوادث، إضافةً إلى التَّأمين ضدّ العجزِ عَنْ العمل والشَّيخوخة. و قَدْ انتفع في ذلكَ الوقت 10% مِنْ أبناءْ الشَّعب مِنْ قوانين الضَّمان الاجتماعيِّ هذه . بينما يَتَمَتَّع اليوم حوالي 90% مِنَ النَّاس في ألمانيا بحمايةِ هذه القوانين.

وفي العقودِ التَّالية تَمَّ التَّوسع في بناءِ هذهِ الشَّبكة الاجتماعيَّة وتطويرها. ففي عام 1927 جاء التَّأمين ضد التَّبِعات الماليَّة للبطالة، وفي عام 1995 جاء التَّأمين ضدّ حالات العجز ، أمَّا القرن الواحد العشرين فهو يتطلَّب تجديداتٍ أساسيَّةٍ في بُنْيَة هذه الأنظمةِ المُختلِفة ، وذلكَ بسببِ :

1. المُشكلاتِ المُتعلِّقةِ بتمويلِ هذه النُّظُم على المَدى البعيد (تزايد نسبة كبارِ السِّن "المُتقاعدين" في المُجتمَع مع انخفاضِ مُعدَّلات الولادة).

2. التَّطوُّرات في سوق العمل.

هذه العواملُ أدَّت إلى وصولِ أنظمةِ الضَّمان الاجتماعيِّ إلى أقصى حدودها المُمْكِنَة، و مِنْ خلالِ الإصلاحاتِ الشَّاملةِ تَسْعَى الطَّبقةُ السِّياسيَّةُ في البلادِ لمواجَهةِ التَّحدياتِ المُخْتَلِفة وضمانِ صلاحيَّة و مَتانَةِ هذا النِّظامِ الاجتماعيِّ للأجيالِ القادمة.

4. الهيكل المُؤسَّساتيُّ :

تَمْلِكُ جمهوريةُ ألمانيا الاتِّحاديَّة هيكلاً مؤسَّساتياً أساسيَّاً كثيفاً مُنَوَّعاً وشاملاً لكلِّ مَجالاتِ الحياة ، هذه الهيكل المُتَعدِّدَ مِنْ المُؤسَّساتِ الحكوميَّة والخاصَّة والمُؤسَّساتُ نِصْفِ الحكوميَّة تَمْنَح و تُضفِي على نِظامِهَا الاجتماعيِّ و الاقتصاديِّ فاعليَّةً واستقراراً ، بحيث يَكُوْن بَيْنَ الهيكل الأساسيِّ المُؤسَّساتيِّ ، والتَّطوُّرِ الاقتصاديِّ علاقةٌ خطيَّةٌ ثابتةٌ [1].

ويُعْتَبَر الهيكلُ المؤسَّساتيُّ في ألمانيا مُتَنَوِّعاً ، حيث يَشملُ كلَّ مجالاتِ الخدماتِ العَامَّة ، بحيث لا يُمْكِن وجود نقص في تلبية الاحتياجاتِ العَامَّة .

2-5-3 تَجرُبَةُ الدُّولِ الاسكندنافيَّة :

لا يُعَدُّ النَّمطُ الاسكندنافيُّ مُتميِّزاً عَنْ بَقِيَّة أنماطِ الرَّفاهيَّة الاجتماعيَّة، لأنَّــه يُمَثِّــل الأنمــوذج الأمثل (*An Ideal Type*) للنَّمطِ الشَّامل وحسب، بل بسببِ التَّوليف الَّذي يَعتمدهُ ،**فهو يُوَلِّف ما بَيْنَ الاشتراكيَّة والليبراليَّة مِنْ ناحية؛ وما بَيْنَ السُّوق والاستخدامِ الكامل مِنْ ناحيــةٍ ثانيــةٍ .**
إنَّ الشُّمُول والتَّوليف اللَّذين شاعا وطُبِّقَا في البُلدانِ الاسكندنافيَّة: الــسُّويد، والــدَّنمارك، فنلنــدا، النِّرويج، وأخيراً أيسلندا، أعطَيا هذهِ المجموعة مِنَ البُلدانِ الصَّغيرةِ ســماتٍ مُــشتَرَكة للرَّفاهيَّــة الاجتماعيَّة، لِتَسْتَحقَّ ما يُمْكِن تَسْمِيَتَه "الطَّريقُ الوسط" للتَّطوُّرِ في الميادين الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والسِّياسيَّة. وما يميِّزُ النَّمط الاسكندنافي عَنْ بقية البُلدانِ الأوروبيَّة هو:

1. برامج الرَّفاهيَّة في الأولى قامت على أَساسِ تحالفــاتٍ واســعةٍ بَــيْنَ الأحــزابِ الــسِّياسيَّة والطَّبقاتِ الاجتماعيَّة.
2. تَدَخُّل الدَّولة في كافَّةِ ميادين الرَّفاهيَّة قَامَ على أساسِ التَّعبئة مِنَ القاعدة ، فكلٌّ مِنْ تعويــضات المرض النَّقديَّة وضماناتِ البطالةِ نُظِّمَت على شكلِ صناديق ضمانٍ طوعيَّة مُــستقِلَّة، غالبــاً مــا أَنشأتها النَّقاباتُ ودعمتها الدَّولة في ما بعد.

[1] د. سليمان ، عدنان ،المرجع السابق ، ص(76).

هذا النَّمط مِنَ الحركةِ الشَّعبيةِ المُنطَلِقةِ مِنَ القاعدةِ، كانت الأساس الَّذي قَامت عليهِ، في ما بَعْـد، التَّغطيةُ الشَّاملةُ للسُّكانِ بالضَّماناتِ الاجتماعيَّة [1].

3. رسوخُ وتطوُّرُ نَمَطِ الرَّفاهيَّة الاسكندنافيِّ يعودُ إلى استنادهِ إلى قاعدةٍ شعبيَّةٍ واسـعةٍ ، تَلْعَـب فيها مُؤسَّساتُ المُجتمَع المَدنيِّ دوراً نشيطاً، فالعُمَّالُ والفلاحون والعُمَّالُ الزِّراعيُّـون والطَّبقـاتُ المُتوسِّطَةُ في هذه البُلدان تَنتَمي إلى نقاباتٍ وأحزابٍ وجمعيَّاتٍ تُمَثِّل مَصالحهم بكيفيَّـةٍ واضـحةٍ وقويَّةٍ.

يُطْلَقُ على النَّمط الاسكندنافيِّ للرَّفاهيَّة سِمَاتٌ كثيرةٌ، والشَّائع مِنْها: الطَّريق الوسط، والـنَّمط الشَّامل، والرَّعاية السَّخية، ونمط تحقيق حقوق المُواطَنة الاجتماعيَّة، ونمط ثنائيَّة الكَسْب، ونمـط السِّياساتِ الفعَّالة للاستخدام، ونمط الخدمات الواسعة... إلخ . لَكِنْ مِنْ بَيْنَ أَهمِّ هذهِ السِّمات هـي شموليَّة الرَّفاهيَّة الاجتماعيَّة الاسكندنافيَّة (*Universality*)، لأنَّ هذه الأخيرة تَتعَلَّقُ بـ:

أولاً – العدالة الاجتماعيَّة كَمسألةٍ ذاتِ بُعْدٍ إنسانيٍّ وأخلاقيٍّ.

ثانياً – نَزْعُ سلعيَّة الإنسانِ وتحريرهِ مِنْ رقبةِ السُّوق كمـسألةٍ تَتَعلَّـقُ بكينونـةِ الإنـسانِ وازدهارِ شخصيَّتهِ.

3-5-2-1 البرامج الشَّاملة للرَّفاهيَّة الاجتماعيَّة:

بدأ النَّمط الاسكندنافيُّ تَطَوُّعيَّاً في أواخرِ القرنِ التَّاسعِ عشر ، بِمَعْنَى أنَّ الجماعـات أقامـت مُؤسَّسات للضَّمان الاجتماعيِّ تَعْتَمِد على مُساهَماتِ أعضائها ، و حَصَلَت هذهِ المُؤسَّـساتُ لاحقـاً على دعم الدَّولة لذلك كانت التَّعويضاتُ مُتواضِعةً *. و هذه النَّشأة التَّطوُّعيَّة وليست الإلزاميَّة كَمَا في غالب البُلدانِ الأوروبيَّة أَعْطَت للرَّفاهيَّة الاجتماعيَّة طابعاً ودِّياً يَنْزَعُ إلى التَّعاون وليس إلـى الصِّراع ، و لهذا تُساهِم كافَّة الطَّبقات الاجتماعيَّة وفئاتها بتطوير الرَّفاهيَّة الاجتماعيَّة.

تَتَمَيَّزُ برامج الرَّفاهيَّة الاجتماعيَّة حسب النَّمط الاسكندنافيِّ بتفاعلها مع الضَّرائب، و تفاعلهمـا معاً مع التَّغيُّرات الَّتي يَشهدُها سوق العمل ، هذه البرامج الشَّاملة تَضُمُّ :

---

[1] Kangas, Olli and Joakim Palme , Statism Eroded ? Labour Market Benefits and the Challenges to the Scandinavian Welfare Model , in *Welfare Trends in Scandinavia* , edited by Erik J. Hansen, Stein Ringen , Hannu Uusitalo and Robert Erikson. New York: M.E. Sharpe , 1993, Pp.(23-24)

* بدأت متواضعة، منذ أواخر القرن التاسع عشر، بفضل التحالف في ما بَيْنَ العمال الزراعيين والعمال، وتطورت بعد الحرب العالمية الثانية، لتصبح شاملة، بفضل التحالفات بَيْنَ البرجوازية المتوسطة والعمال والفلاحين.

1ـ نظام التَّقاعد الأَساس: يَضمَن هذا النِّظام تقاعد أساس لكلِّ المواطنين مِنْ كبارِ السِّنِّ ، ثُمَّ تُضافُ إليه مَبَالِغ وفقاً لسنواتِ الخدمة. وقد جاء هذا النِّظام استجابة للتَّطوُّر الاقتصاديِّ الَّذي شهدته هذه البُلدان وبشكلٍ خاصٍّ في النِّصف الثَّاني مِنَ القرن العشرين ، حيث أصبحت أكثر تصنيعاً ، وتزايدت فيها أعدادُ العَامِلِين برواتب والعَامِلِين بالخدماتِ ، كما تناقصت فيها نسبةُ العَامِلِين في القِطَاع الزِّراعيِّ.

هذه التَّغيرات البنيويَّة في قوَّة العمل تَطَلَّبَت الاعتماد على نظامٍ شاملٍ، مِنْ أجل تَجنُّبِ قيام نمطين مِنْ الرَّفاهيَّة:

الأول : يَعْتَمِد على التَّقاعد الوطنيِّ الضَّئيل ، و**الآخر :** على التَّقاعد المِهنيِّ السَّخيِّ الَّذي يُقَدَّم مِنْ قِبَل أصحاب العمل.

حيث تَهدِف سياسةُ التَّقاعدِ الشَّامل إلى خلقِ أوسع أساس سياسيٍّ لدَّعم الحماية الاجتماعيَّة، وذلك لأنَّه يَشْمُل كلَّاً مِنْ الفلَّاحين والعُمَّال الزِّراعيِّين والعُمَّال الصِّناعيِّين بالنِّظام نفسه مِنَ الحماية، إلى جانب شموله للعُمَّال اليدويِّين والعَامِلِين برواتب في القِطَاعَين العَامِّ والخَاصِّ على حدٍّ سواء.

2_ المَدفوعات النَّقديَّة للبطالةِ والمرض : نِظامُ التَّعويضاتِ المَرضيَّة وتعويضات البطالة يُعْتَبَر مِنْ مَسؤوليَّة دولة الرَّفاهيَّة في النَّمط الاسكندنافيِّ ، الأمر الَّذي جَعَلَ مِنْ هذا النِّظام وسيلةً غَير مُكلِفة لإعادة تأهيل العُمَّال في أوقاتِ الرُّكودِ الاقتصاديِّ مِنْ ناحية، وتَحقيق زيادةِ الاستخدام المُؤقَّت ، وتقليل نِسبة البطالة مِنْ ناحيةٍ أُخرى ، فقد بَلَغَت نِسبَة التَّوظيف في الدَّنمارك ، على سبيل المثال 74 % ، وهي تُعَدُّ إحدى أكبر نسب التَّوظيف في الاتحادِ الأوروبيِّ ، مُقابل 63 % فقط في فرنسا.

إنَّ نظام العَمَل المَرِن في الدُّول الاسكندنافيَّة و القائم على مبدأ المُفاوَضات الجماعيَّة بَيْنَ النَّقابات والشَّركات (تستطيع الشَّركات في الدُّول الاسكندنافيَّة توظيف العُمَّال وتسريحهم بسهولة ، و مِنْ دونِ مُصادَمات ، حيث أنَّ النِّظام القائم هُناك يُقَدِّم للمُوظَّفين الَّذين يَتعرَّضون للبطالة بَدَل راتبٍ يُؤَمِّن لَهْم الانتقال الآمن مِنْ وظيفةٍ إلى أُخرى ، عِلْماً أنَّ «مُعدَّل تعويضات البطالة يَصِل إلى 90 % مِنْ قيمة آخر راتب») ، قَدْ مَكَّن هذه الدُّول مِنْ خَفْضِ نسبة البطالة بِسَبْع نقاط ، ورفع الأجور بنسبةٍ تَتراوح ما بَيْنَ 3 و5 في المئة سنويَّاً. ويَعُود الفضْل في ذلك إلى الحوارِ الاجتماعيِّ المُتَحَضِّر الَّذي تقُودُهُ النَّقابات الَّتي بَلَغَتْ نِسبَة تواجدها في المُؤسَّساتِ حوالي 80%.

كَمَا تَدْفَع الدَّولة في البُلدانِ الاسكندنافيَّة التَّعويضاتِ المَرَضيَّة حتَّى بدون تقاريرَ طبيِّةٍ في الأسبوع الأوَّل مِنْ غيابِ العَامِلِين، كَمَا هو الحالُ في السُّويد ، ثُمَّ يُصبِح التَّقرير الطِّبيُّ الَّذي يُثْبِتُ الحالة المرضيَّة أمراً لازماً بَعْدَ ذلك. وتَبْلُغ قيمة التَّعويض المَرَضيِّ حوالي 90% ، وتَصِل في بعض التَّخصُّصات والمِهَن إلى 100% .

3ـ الخدمات الاجتماعيَّة ونَمَطُ الكسبِ الثُّنائيِّ : تؤكِّد برامج الدُّول الاسكندنافيَّة على استقلاليَّةِ المرأة، لأنَّ دَعْمَ العائلة يُدْفَع للأُمهات، بعكس ما هو قائم في باقي الدُّول الأوروبيَّة، حيث يَتَمَثَّل دَعْمُ الأطفال إمَّا بمدفوعاتٍ للآباء مع الأجور أو بمُسامَحاتٍ ضريبيَّة مِنْ دخولِهم [1]. فالقليل مِنَ النِّساء يَعتمِدن في هذه البُلدانِ على دَخْلِ أزواجهنَّ، وفي الوقتِ نَفْسه زادت مُشارَكة الآباء في تربية الأطفال.

تُقَدِّم البُلدان الاسكندنافيَّة أفضل مثال للتَّحوُّل مِنْ نَمَطِ العائلة الَّتي تَعتمِد على الرَّجل المُعيل إلى نمطِ ثنائيَّة الإعالة، حيث اكتسبت المرأة مِنْ خلالِ التَّعليم المَهارات والمَوارد الَّتي تُؤهِّلها للمُساهَمةِ في سوقِ العمل. بالإضافةِ إلى التَّوسُّع في برامجِ رعايةِ الأطفال والمُسنِّين الَّتي كانت بمَثابَةِ حوافز للنِّساءِ المُتزوِّجات للدُّخول في سوق العَمل المَدفوع ، حيث أنَّ نظامَي الرِّعاية الاجتماعيِّة و الضَّرائب القَائمين على الأساس الفرديِّ ، شجَّعا على نشوء نظام الإعالةِ الثُّنائيِّ.

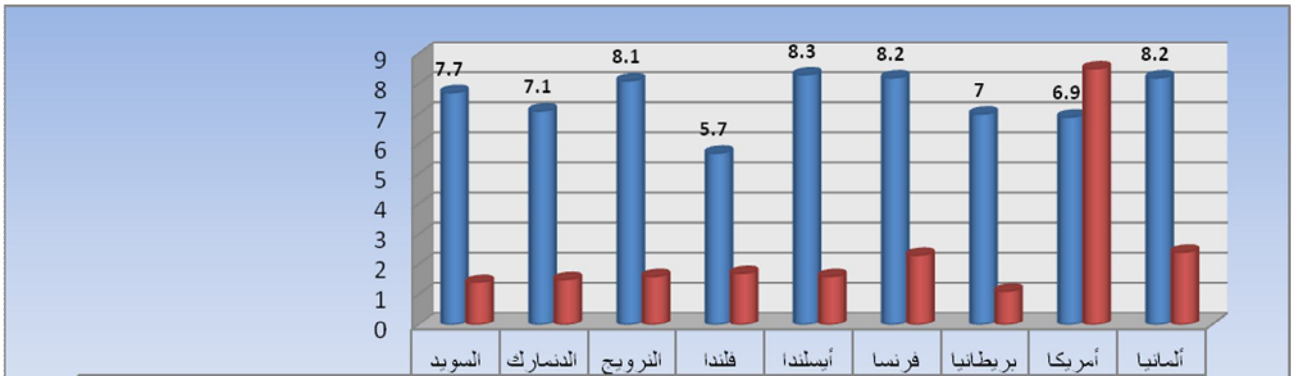
4ـ الخدمات الصِّحيَّة: طَوَّرَت البُلدان الاسكندنافيَّة نِظاماً شاملاً للعناية الصِّحيَّة، ومِنْ حقِّ كافَّة المواطنين(الأغنياء والفقراء) التَّمَتُّع بهذِهِ الخدمات على حدٍّ سواء. حيث يُقدِّم هذا النِّظام خدماته بمستوياتٍ راقيةٍ ، و بِمَا يُناسِب أذواق الفئات الاجتماعيَّة الغنيَّة، لَكِنْ يَستفيد مِنْهُ الجميع. وتُعْتَبَر هذه الطَّريقة إحدى الوسائل الَّتي تُرضِي دافعِي الضَّرائب و تَكْسَب قَنَاعَتَهُم بِجَدْوى ما يَدفعونه.

كَمَا يَلْقَى نظام الرِّعاية الصِّحيَّة الشَّامل دَعماً واسعاً مِنْ مُواطِنِي هذه البلدانِ، الأمر الَّذي يُفَسِّر ضُعْفَ القِطَاع الخَاصِّ بهذا الميدان. والشَّكلُ التَّالي يُبَيِّنُ الإنفاق العَامَّ والخَاصَّ على الصِّحَّة في الدُّول الاسكندنافيَّة و مُقَارَنَتِها مع بعضِ دُولِ الاتِّحادِ الأوروبيِّ و الولايات المُتِّحدةِ الأمريكيَّة .

[1] Wennemo , Irene *, Sharing the Costs of Children,* Swedish Institute for Social Research , Stockholm , 1994, p.(18).

الشَّكل(1-2)[1]

الإنفاق العَامُّ و الخاصُّ على الصِّحة كنسبةٍ مِنَ النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ لعام 2005



	السويد	الدنمارك	النرويج	فلندا	أيسلندا	فرنسا	بريطانيا	أمريكا	ألمانيا
الأنفاق العام على الصحة 2005	7.7	7.1	8.1	5.7	8.3	8.2	7	6.9	8.2
الإنفاق الخاص على الصحة 2005	1.4	1.5	1.6	1.7	1.6	2.3	1.1	8.5	2.4

5_ سياسةُ الاستخدامِ الكاملِ لقوَّة العمل : مِنْ أهمِّ الأسس الَّتي يَقُومُ عليها النَّمطُ الاسكندنافيُّ هو تدخُّل الدَّولة الفَعَّال مِنْ أجلِ تحقيق سياسة الاستخدام الكامل لقوّة العمل[2] .

إنَّ سياسة سوق العملِ في هذهِ البُلدانِ طُوِّرَت على أساسِ كَونِها سياسة علاجٍ اجتماعيٍّ، فالتَّعليمُ والتَّدريبُ وأعمال الرَّعايةِ _مثلاً_ تَقُومُ الدَّولة بتوسيعها عِنْدَ تزايدِ مُعدَّلات البطالةِ، والهدفُ الأساسيُّ مِنْ ذلكَ هو الحِفاظُ على مَهاراتِ السُّكانِ وتطويرها كي يَكُونَوا جاهزين للعمل حِيْنَ تَتَحسَّن فُرَصُ الاستخدام[3].

وذلكَ انطلاقاً مِنْ أنَّ مفهوم المُواطَنة لا ينطوي على حقوقٍ وحسب ، بل و واجباتٍ أيضاً " فَمِنْ حقِّ كلِّ مُواطنٍ أنْ يَستَفيد مِنْ برامجِ الرَّفاهيَّة الاجتماعيَّة، لَكِنْ مِنْ واجبهِ أنْ يعمل لِيَكْسَبَ دَخلهُ، وعليه أنْ يُساهِمَ برفاهيَّة المُجتمَع بدفعهِ ضريبةً عَنْ هذا الدَّخل.

إنَّ سياسةَ الاستخدامِ الكاملِ تَعني : **التَّقليل مِنْ أعباءِ البطالة (التَّعويضات) مِنْ ناحيةٍ، ورَفْع مُستوَى إيرادات الضَّرائب مِنْ ناحيةٍ أُخرى.** فالدَّولة في هذا النَّمطِ تُؤثِّر في آليَّات سوق العملِ مِنْ خلالِ التَّدخُّلِ في العرضِ والطَّلبِ على قوَّة العمل، حيث أنَّ القِطَاع العامَّ يَدفَعُ أجوراً ويوفِّرُ إمكانيَّاتٍ للتَّعاقدِ كبقيَّةِ أصحابِ العملِ في السُّوق، إلَّا أنَّه لا يَعمل وِفْقَ مَنْطِقِ السُّوق التَّقليديِّ.

---

[1]إعداد الباحثة بالاعتماد على الأرقام الواردة في :
Humann development report 2009, previous references , pp. (294,295,296)

[2]Stephan Leibfried , "Towards a European Welfare State ?," in: Catherine Jones , ed. , *New Perspectives on the Welfare State in Europe* ([n. p.: n. pb.], 1993), pp. (133-155).

[3]Palme, Joakim, *The Nordic Model and Modernization of Social Protection in Europe , Copenhagen , 1999,* pp. (41-42).

فالدَّولة لا تَستأثر بحصَّةٍ كبيرةٍ مِنْ قوَّة العمل و حسب ، بل تُؤثِّر في سوق العمل بوسائل مُتعدِّدة كبرامج العمل المُؤقَّت، و دَعْمِ الأجور، وإدارة الطَّلبِ الكلِّيِّ على الاستخدامِ، وتشجيع الدُّخول إلى ميدانِ العملِ أو الخروج مِنْه ، بحسب مُتطلَّباتِ توازنِ العرضِ والطَّلبِ.

غيَّرت دولة الرَّفاهيَّة في هذه الحالة المَنْطِق التَّقليديَّ لسوق العمل: فلم يَعُد السِّعر الَّذي كـان يقودُ قرارات أصحاب العمل والعُمَّال مُؤثِّراً، حيث لا يستطيع أصحاب العمل طَـرْد العَـامِلِين أو إحالتهم إلى التَّقاعد دون الرُّجوع إلى قوانين دولةِ الرَّفاهيَّة، كَمَا أنَّ قرار العامل بفسخ عقد العمـل أو بالتَّقاعد أو بتغيير عمله، مُرتبِط بالسِّياسة الاجتماعيَّة للدَّولة[1].

إنَّ قرارَ النِّساء بالدُّخول إلى سوقِ العملِ (تصل نسبة مُساهَمتهنَّ الآن إلى ما يَقرُب النَّصف) مُرتبطٌ هو الآخر بسياسة دولةِ الرَّفاهيَّة برعايةِ الأطفالِ ، أو بالتَّحويلات النَّقديَّة في فترات الغياب عَنْ العملِ ، أو بمُستوَى الضَّرائب.

إنَّ مَنْطِقَ الدَّولة في الاستخدام يَختلِف جذريَّاً عَنْ مَنْطِق السُّوق، فمستوياتُ الأجـور مُقـرَّرة سياسيَّاً، وليس مِنْ خلال المُساوَمةِ، فالعملُ غالباً ما يَكُون على أساسٍ ثابتٍ ، و كـلُّ ذلـك يُـوفِّر للعَامِلِين الاستقلاليَّة والحرِّيَّة والسَّيطرة على تخصيصِ أوقاتِ العمل بما يَتوافَق مـع تفـضيلاتِهِمْ بَيْنَ العمل ومُمَارَسة الأنشطة الأُخرى.

5ـ إعادة توزيع الدَّخل وِفْقَ النَّمط الاسكندنافيِّ : تَهْدِف هذه الدَّول إلى تحقيق **درجةٍ مُعينَّةٍ** مِنَ العدالة الاجتماعيَّة **و** تقليل التَّفاوت ما بَيْنَ الطَّبقات والفئات في المُجتمَع، عَنْ طريق إعادة توزيع الدَّخل، وبلوغ درجةٍ مُعيَّنةٍ مِنَ العدالةِ الاجتماعيَّة. يَتِمُّ تحقيقُ ذلكِ، مِنْ قِبَلِ دولة الرَّفاهيَّة بثلاثِ طُرُق:

1. إعادةُ التَّوزيع العموديَّة : وهي قائمة على أساسِ أنظمةِ الضَّرائبِ (مِنَ الأغنياءِ إلى الفقراءِ).
2. إعادةُ التَّوزيع الأفقيَّة : وهي قائمة على أساس دورة حياةِ الإنـسانِ (مُخصَّـصاتِ الأطفـالِ، مُخصَّصاتِ الأُبوةِ ، التَّقاعد) .

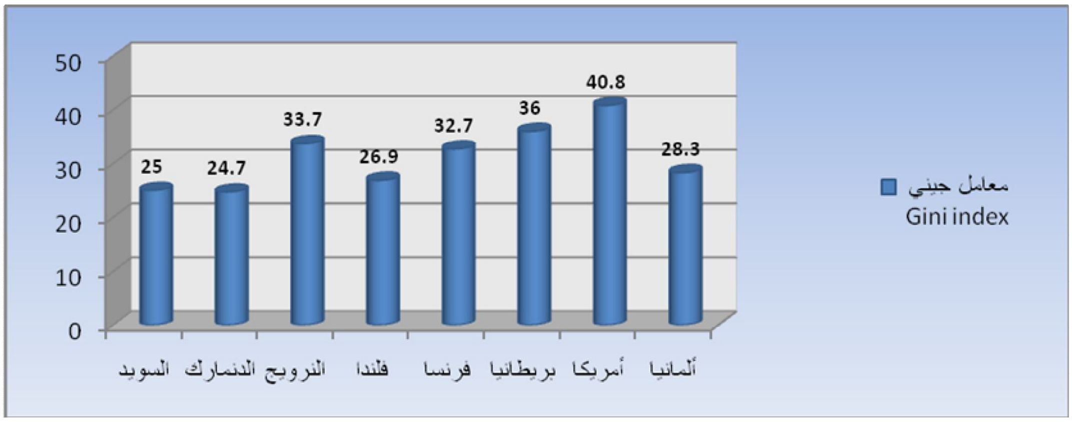
[1] Gunnar Isacsson , *Essays on the Twins Approach in Empirical Labor Economics* ([n. p.: n. pb.] , 1999 , p.(35).

3. إعادة التَّوزيع على أساس المَخــاطِر (مُخصَّـصات الـضمَّان الـصِّحيِّ وحــوادث العمــل وتعويضات البطالة) : وتنطوي هذه الأخيرة على درجةٍ مُعيَنَّةٍ مِنَ التَّوزيع العَمُودي، لأنَّ مَخاطر المرض وحوادثَ العملِ والبطالةِ تَكُونُ عادةً واسعةً بَيْنَ الأوساطِ الفقيرةِ مِنَ السُّكانِ[1].

والشَّكل التَّالي يُبَيِّن قِيمةَ " مُعَامِلِ جيني" الخَاصِّ بعدالةِ توزيعِ الدَّخل فــي الــدَّول الاســكندنافيَّة، ومُقارَنتها مع بعضِ الدُّول الأوروبيَّة و أمريكا .

الشَّكل (3-1)[2]

مُعَامِل جيني للدُّول الاسكندنافيَّة ومقارنته مع بعض الدُّول لعام 2000



إنَّ السِّياسة الاجتماعيِّة لدولة الرَّفاهيَّة تُؤثِّر في إعادة توزيع الدَّخل ، فالسِّياسة الشَّاملة الَّتــي يُطبِّقها النَّمط الاسكندنافيِّ أدَّت إلى التَّخلُّص مِنْ عَوَزِ الأطفال ، بِفَضلِ الجَمعِ ما بَــيْنَ المَعونَــةِ السَّخيَّة للأطفالِ و دعم العناية بهم ، الأمر الَّذي جَعَلَ مِنَ اليسير أيضاً للأُمَّهات إمكانيَّة المُساهَمة في العملِ والحصولِ على دخل ، و بهذا تَكُون فئة الأطفال و النِّساء بمَنْأى عَنْ العَوز. أمَّا بالنِّسبة إلى كبار السِّن، فَيُوفِّر التَّقاعد الأساسيُّ الشَّامل للمُواطِنين المَصدَر الَّذي يُبْعِد عَنْهُم العوز أيــضاً. و هذه الوسائل تؤكِّد أهميَّة إعادة التَّوزيع الأفقيَّة .

---

[1] John , Rawls , ATheory of Justice , Cambridge, Harvard University Press, 1971, pp.(20- 26).

[2] إعداد الباحثة ، بالاعتماد على:

Humann development report 2009, previous references , p (281,282,283).

ختاماً مَفهومُ اقتصادِ السُّوق الاجتماعيِّ ليس شعاراً قديماً ، لَكِن ما وراء هذا الشِّعار قديمٌ حقَّاً فدِراسُة اقتصادِ السُّوق الاجتماعيِّ تَقُودنا إلى مفهوم اللِّيبراليَّة كفكرةِ نظامٍ ، والَّتي انبثقَ عَنْهَا نماذج اقتصاديَّة مُتَعدِّدة مِنْ أهمِّها " اللِّيبراليَّة الكلاسيكيَّة classic " و " اللِّيبراليَّة الجديدة new* – liberalism " و " اللِّيبراليَّة المُنَظَّمَة Ordo -liberalism " الَّتي تُعْتَبَر النُّسخة الألمانيَّة للِّيبراليَّة الجديدة بِمَا تنطوي عليهِ مِنْ تبرير للمُنافَسَة الحُرَّة واقتصادِ السُّوق .

قامت فكرة اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ على التَّوفيق بَيْنَ مفهومَي اللِّيبراليَّة الاقتصاديَّة والاشتراكيَّة الماركسيَّة ، فهو أسلوبٌ يُوائِمُ بَيْنَ رأسماليَّة السُّوق الحُرِّ والمفهوم الكلاسيكيِّ عَنْ الأمن والتَّضامن الاجتماعيِّ ، و تَنبُع جاذبيَّة هذا المفهوم مِنْ كَوْنِه لا يَتَبنَّى السَّقف الأعلى أو الحدَّ الأقصى لكلِّ نظريَّة، أيْ أنَّه جِسر بَيْنَ الأيديولوجيَّات. وعلى الرَّغم مِنْ أنَّ الاشتراكيَّة الثَّورية لَمْ تحظَ بأيِّ قبول داخل الولايات المُتَّحدة والدُّول الأوروبيَّة الغربيَّة ، فإنَّ القِيم والمُثُل الاشتراكيَّة – خَاصَّة قيمة العدل الاجتماعيِّ – تَغَلْغَلَت بِشكلٍ قويٍّ في توجُّهات الدِّيمقراطيِّين اللِّيبراليِّين واليساريِّين على حدٍّ سواء، كَمَا لا يَخفَى على مُعظَم المُفكِّرين حقيقة إصابةِ المُجتمعَات الأوروبيَّة والمُجتمَع الأمريكيِّ بخسائر مِنْ جرَّاء تطبيق الأفكار اللِّيبراليَّة المَحضَة. وبغضِّ النَّظر عَنْ النَّتائج المُؤسِفة مِنْ جرّاءِ تطبيق القيم الاشتراكيَّة في ظلِّ النُّظم المَركزيَّة الشُّيوعيَّة، فإنَّ جاذبيَّتها لا تَزال قائمة في وجدان الأغلبيَّة مِنَ المُستضعَفين.

عَمِلَ على طرحِ هذا المَفهوم أيضاً أصحابُ المَدرسةِ الاقتصاديَّة البولونيَّة الماركسيَّة في سنوات الحربِ الباردة ، و حاولوا التَّوفيق بَيْنَ السُّوق و الاشتراكيَّة و الَّتي اعتُبِرت هرطقة في ذلكَ الحين، و بَعْدَ ذلك اتَّجه عَدَدٌ مِنَ الاقتصاديين البولونيين و المَجَريِّين في ذلكَ الاتِّجاهِ.

حيث أنَّ التَّطبيق العمليَّ كان أقرب ما يَكُون مِنْ مفهومِ اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ في الدُّول الاسكندنافيَّة (كالسُّويد والدَّنمارك) و الأوربيَّة الغربيَّة (كألمانيا) ، وهو ما عُرِفَ باسم نظامِ الرَّفاهِ الاجتماعيِّ** .

---

* **الاختلاف والتَّجانس بَيْنَ الليبراليَّة الكلاسيكيَّة و الليبراليَّة الجديدة :**
خطان مِنَ التَّفكير الليبراليِّ: الليبراليَّة الكلاسيكيَّة والليبراليَّة الجديدة. بالرَّغم مِنْ تماسك ووحدة ضمنيَّة في قلبِ الفكر الليبراليِّ، وذلك في الالتزام الأساسي بحرِّيةً الفرد والمبادئ الَّتي تترتب على مذهب الفرديَّة.إلَّا أنَّ الليبراليَّة ليست أيديولوجيَّة متماسكة، فهي تَضم تناقضات بشأن دور الدَّولة، فبينما كان الليبراليون الأوائل يؤمنون بتدخل الحكومة المحدود جداً في حياة المُواطنين، يعتقد الليبراليون الجُدد أنَّ الحكومة مسؤولة عَنْ تقديم الخدمات الاجتماعيَّة في مجالاتِ الصَّحة والإسكان والمعاشات والتَّعليم، بجانب الإدارة أو على الأقل تنظيم الاقتصاد. وتَعُدَ أبرز نقطة في التَّمايز بَيْنَ الطورين السَّابقين هو في مدى تدخل الدَّولة في تنظيم الحِرِّيَّات ، ففي الليبراليَّة الكلاسيكيَّة لا تتدخل الدَّولة في الحرِّيَّات بل الواجب عليها حمايتها ليحقق الفرد حرِّيَّته الخَاصَّة بالطريقة الَّتي يريد دون وصايةٍ عليه ، أمَّا في الليبراليَّة المُعاصرة فقد تغير ذلك ، وطلبوا تدخل الدَّولة لتنظيم الحرِّيَّات وإزالة العقبات الَّتي تكون سبباً في عدم التَّمتع بتلك الحرِّيَّات.

** وهنا لابدَّ مِنْ الإشارة إلى أنَّ كلمة الرَّفاه هُنَا لا تعني الإشارة إلى حالة مِنَ التَّطور و الرَّفاه تتجاوز تلبية الاحتياجات الأساسيَّة فهذه الكلمة تعني باللُّغة الإنكليزيَّة الرَّعاية الاجتماعيَّة ، و حتَّى يكون المفهوم دقيقاً فإنَّ المقصود هو الرِّعاية الاجتماعيَّة في نظامِ الرَّفاه الاجتماعيِّ.

الفصل الثَّاني

الإصلاح الاقتصاديُّ في سورية

- المَبحَث الأوَّل : المؤشّرات الاقتصاديّة الإجماليّة في الاقتصاد السُّوري

- المَبحَث الثَّاني : طبيعةُ الأداء الاقتصاديّ في سورية

- المَبحَث الثَّالث : تقويم الأداء الاقتصاديّ في سورية

تَمهِيد :

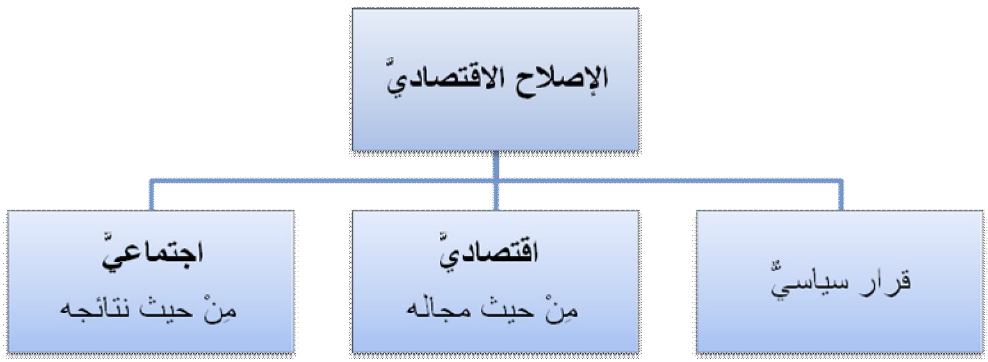
يُعتبَر الإصلاح الاقتصاديُّ "Economic Reform " مُصطلحاً بغيضاً عِنْدَ الكثير مِنَ الاقتصاديِّين و كثير مِنْ غَيْر المُختصين ذلك لأنَّه اقترن – في الأذهان كَمَا في الواقع ــ بالتَّقشف و الانكماش الاقتصاديَّين ، في حين اعتدل آخرون فاعتبروه ضَرورة فَرَضَتها ولا تزال تَفْرِضُها الحياة [1] ، فالإصلاح الاقتصاديُّ موضوعٌ خلافيٌّ تحكمه مجموعتان مِنَ التَّناقضات [2]:

الأولى : تناقضاتٌ غير تناحريَّه ناجمةٌ عَنْ صعوبة اختيار البدائل و صعوبة التَّغيير والخوف منه ، و ناجمةٌ عَنْ خلافٍ في وِجهات النَّظر بَيْنَ المُمارسين للنَّشاط الاقتصاديِّ و قياديِّ الإدارة الاقتصاديَّة و الباحثين و الدَّارسِين الاقتصاديِّين فيما يعتقدون أنَّه أكفأ مِنْ سواه في تحفيز النُّموِّ الاقتصاديِّ و الاجتماعيِّ .

الثَّانية : تناقضاتٌ تناحريَّه بسبب مَصالِح متصادمة تنفي إحداها الأُخرى ، إذْ يُمَثِّل جوهر كلِّ مِنْ أشكال الإصلاح مَصالِح طَبَقَة أو فئة أو شخصيَّة مُعيَّنة تتعارض و تتناقض مع مَصالِح أُخرى.

فالإصلاح اقتصاديٌّ مِنْ حيثُ مجالِه ، اجتماعيٌّ مِنْ حيث نتائجه، وهو قرارٌ سياسيٌّ مِنْ الدَّرجة الأولى .

الشَّكل (2-1) ماهيَّة الإصلاح الاقتصاديِّ[3]



[1] د. شعلان ، عبد الشكور ، بحث:تحديات واستراتجيات التصحيح أمام البلدان العربية ، ضمن كتاب : التصحيح والتنمية في البلدان العربية ، تحرير : سعيد النجار ، ندوة مشتركة تحت إشراف صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، 1987 ،ص(43).

[2] سعيفان ، سمير ، مقال : الإصلاح الاقتصادي في سورية مفاصل رئيسية ، مقالة نشرت في جريدة الثورة السورية بتاريخ 26 أيلول 2000.

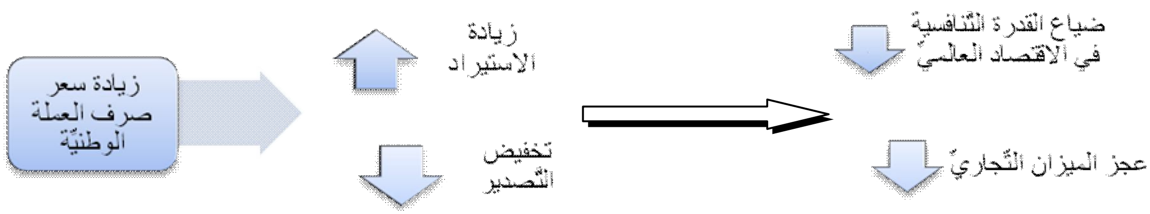
[3] إعداد الباحثة .

1-2 مفهوم الإصلاح الاقتصاديِّ :

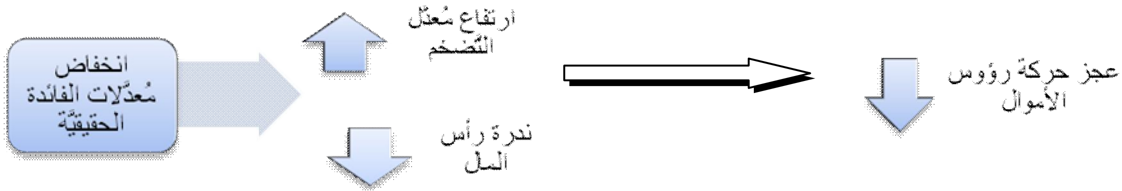
إنَّ غَرَضَ الإصلاح الاقتصاديِّ الأساسيِّ هو تقويم خلل الواقع الاقتصاديِّ ، و هُنَا لابُد لنا مِنَ التَّمييز بَيْنَ الخلل الكُليِّ و الخلل الهيكليِّ :

1. الخلل الاقتصاديُّ الكلِّيُّ[1]: هو عبارة عَنْ الخلل الَّذي يصيب توازنات الاقتصاد ، و قد ينتج على سبيل المثال مِنَ :

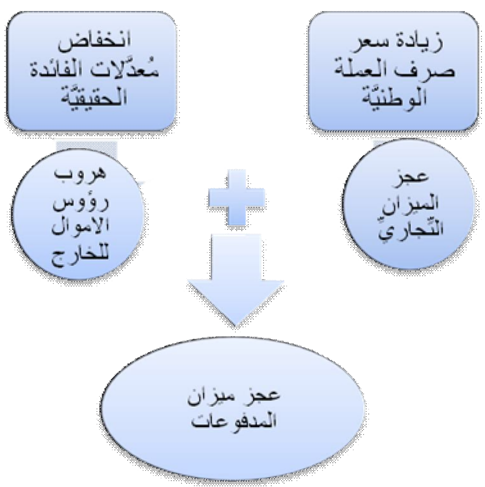
- **المُغَالاة في سعرِ صرف العُملة الوطنيَّة**



- **انخفاض مُعدَّلات الفائدة الحقيقيَّة :**



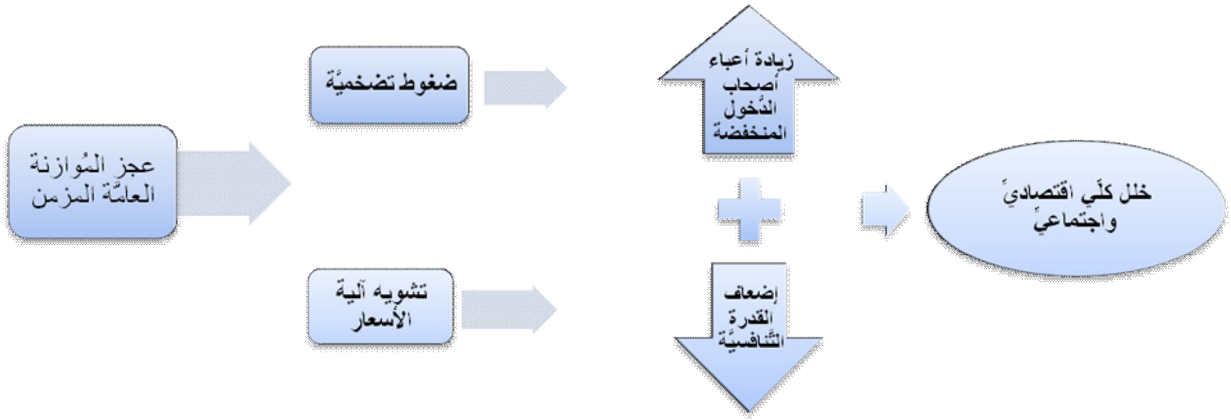
- **المُغالَاة في أسعار صرف العُملة المَحليَّة ، إضافةً إلى انخفاض المُعدَّلات الحقيقيَّة للفائدة:**



---

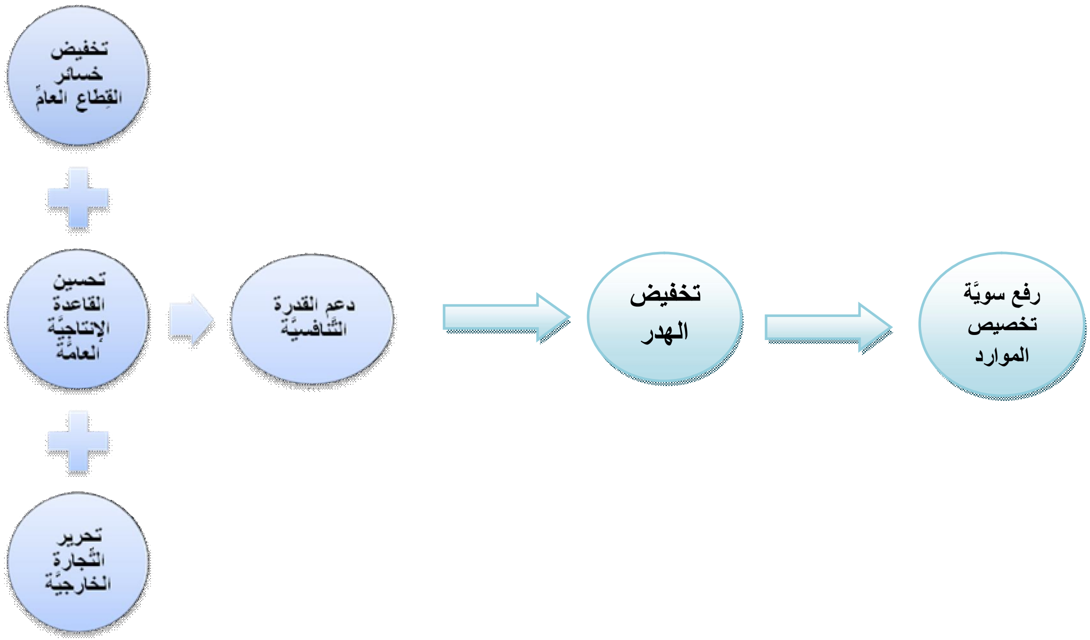
[1] د.عبيد الناصر ، عبيد ، سياسات الإصلاح الاقتصاديِّ و برامج التَّثبيت والتَّكييف الهيكليِّ ، حالة مصر العربيَّة ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 2001 ، ص (73-72).

- **العَجْزُ المُزْمِن في المُوازنات العامَّة للدَّولة :**



ويُعزَى الخَلل في المُوازنات العامَّة إلى الخَسائر الَّتي يحقِّقها القِطَاع العَامُّ ، حيث أنَّ قاعدته الإنتاجيَّة المُتخلِّفَة تؤدِّي إلى تشويه توجيه الاستثمارات و خاصَّة عِنْدَ استخدام الحكومة لنُفُوذِها في الدِّفاع عَنْهُ ، بالإضافةِ إلى أنَّ عَدَمَ تحرير التِّجارة يؤدِّي إلى تردِّي سويَّة تخصيص الموارد[1].

[1] د. الببلاوي ، حازم ، التَّغيير من أجل الاستقرار ، مرجع سابق ، ص (149) .



2. الخَلَلُ الاقتصاديُّ الهيكليُّ : هو عبارة عَنْ اختلال العَلاقة ما بَيْنَ القِطَاعات الاقتصاديَّة ، و بالتَّالي اختلال نسبة مُساهَمة القِطَاعات في الدَّخل القوميِّ[1].

[1] د. خضور ، رسلان ، بحث: منعكسات تخفيض سعر صرف الليرة السُّورية على الصَّادرات والواردات وإعادة توزيع الدَّخل ، بحوث اقتصاديَّة وعربيَّة ، الجمعية العربيَّة للبحوث الاقتصاديَّة في مصر ، العدد (21) ، 2000، ص (111).

- **أهدافُ الإِصلاحِ الاقتصاديِّ ومُقومات نجاحه :**

الإصلاح الاقتصاديُّ : ليس غايةً بِحَدِّ ذاتِه بل هو وسيلةٌ لزيادة الإنتاج و الإنتاجيَّة مِنْ جهة ، و كذلك للتَّحكُّم بالطَّلب مِنْ جهةٍ ثانية ، كَمَا يُفْتَرَض أَنْ يَكُون مُرتبطاً بِخطَّة التَّنمية الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة . فإذا اغتَرب عَنْ الإنتَاج سوف يؤدِّي إلى تَدهورِ الاقتصاد الوطنيِّ ، وإذا لَمْ يَلحظ معالجة الفقر و البطالة فسوف ينعكس فاقةً اجتماعيَّة ، و قد دَلَّت التَّجارب على خطأ التَّوجه نَحْوَ تَحجيم دَوْرِ الدَّولة والتَّركيز على التَّثبيت الاقتصاديِّ و تحرير التِّجارة و التَّوسع في الخَصْخَصة في عَمليَّة الإِصلاحِ الاقتصاديِّ[1].

و مهما اختلفت وجهات النَّظر حَوْلَ ترتيب أهداف الإِصلاحِ الاقتصاديِّ ، فَيُمكِن إيجَازُها بالنُّقاطِ التَّالية [2]:

1. تفعيل إدارة الطَّلب الكُلِّيِّ بهدف الوصول إلى التَّوازنات في الاقتصاد و كَبْحِ التَّضخُّم .
2. زيادة الكفاءة في الأَداءِ الاقتصاديِّ وفي توزيعِ المَوارِدِ .
3. مَنْعُ الاحتكارِ و تعميق المُنافَسَة في السُّوق .
4. تعبئة الطَّاقاتِ الماديَّة و الماليَّة والبشريَّة كافَّةً ، و وَضعِها في خدمة التَّنمية المُستدامة .
5. في مجالِ الاستثمارِ :

- تَحسِين المُنَاخ الاستثماريِّ و تَحفِيز الاستثمارِ طويلِ الأجلِ مِنْ خلال إتاحةِ الفُرص المُتكافِئَة لِلْجَّميع .
- رَفْع عائديَّة الاستثمار مِنْ خلال إزالةِ مُعوِّقَات البيئة الإنتاجيَّة ، وكذلك مِنْ خلال تَحسِين البيئة التَّشريعيَّة والتَّنظيميَّة للقــطَاعات الثَّلاث " خاصٌّ ، عامٌّ ، مُشتركٌ " لزيادة قُدرتِها على التَّحرك السَّريع لمُواجهة مُتطلَّبات السُّوق المُتغيِّرة باستمرار.
- تَشجيع الاستثمارِ الأجنبيِّ المباشرِ ، لَكِنْ وفق أَولويَّات التَّنمية المَحلِّيَّة .
- تَحسِين شروط العملِ و الإبداعِ و الابتكارِ لشبابنا و خاصَّة المُتَعلِّمين مِنْهُم .

---

[1] د. العبد الله ، مصطفى ، ورقة قدمت لبحث : الاصلاحات الاقتصاديَّة وسياسات الخوصصة في البلدان العربيَّة ، مركز دراسات الوحدة العربيَّة ، بيروت ، 1999، ص (36-39) .

[2] د. سكر ، نبيل ، بحث : الإصلاح الاقتصاديِّ في سورية ، ندوة الثُلاثاء الاقتصاديِّة الثَّالثة عشرة حول التَّنمية الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة في سورية ، (الاقتصاد السوريُّ على عتبة القرن الحادي والعشرين .... قضايا تَنْتَظِر الحل) ، 22\3\2000 ، ص (11).

أَمَّا فِيمَا يَتعلَّق بِمُقوِّماتِ نجاح أيِّ برنامجِ إصلاحٍ اقتصاديٍّ ، فهي تتحدَّد بِمَا يلي[1]:

1. المُحَافَظَة على التَّأييد السِّياسيِّ الكَامل للبرنامج .

2. تَشكيلُ فريق عَمَلٍ مُتجانس لإعداد وتَطبيق البرنامج.

3. إفساح المجال أمام فئات المُجتَمَع كُلِّها وعلى رأسهم رجال الأعمال والنَّقابات للإسهام في إعداده وتطبيقه .

4. تحقيق الشَّفافيَّة الفكريَّة لدوافع البرنامج.

5. خلق المُلائمة بَيْنَ فِكْرِ نظام السُّوق و أدواته ، و بَيْنَ النِّظام الإداريِّ للدَّولة .

بإيجاز: إنَّ الواقع الاقتصاديَّ المُعتلَّ بالخلل يَجْعَل مِنْ إصلاحِهِ ضرورةً موضوعيَّةً ، ذلك الإِصلاحُ الَّذي يُرتِّب تكاليف اقتصاديَّة واجتماعيَّة ، و يتسبَّب بضغوط قد تَشتد أو تَتراجُع حسب استغراق مُجتَمعِه في البيئة الخارجيَّة ، و حسب السِّياسات المَحلِّيَّة للاقتصاد المَدرُوس[2].

[1] د.الزعيم ، عصام ،الإصلاح الاقتصادي في سورية ، وزارة الصناعة ، آذار 2002 ،ص (3- 6).

[2] د. شعلان ، عبد الشكور ، بحث: تحديات واستراتيجيات التصحيح أمام البلدان العربية ، ضمن كتاب : التصحيح والتنمية في البلدان العربية ، مرجع سابق ، ص (61).

➢ المبحث الأوّل : المُؤشّرات الاقتصاديّة الإجماليّة في الاقتصاد السُّوري

يستهدف هذا المَبحَث دراسة الواقع السُّوري بشكلٍ عمليٍّ ، لِمَعرفة أهمِّ ميزات الاقتصاد الوطنيِّ ، و دراسة نقاط القوَّة ، و نقاط الضَّعف ، و العوامل الفاعلة في الاقتصاد الَّتي يُمْكِن مِنْ خلالها التَّأثير على توجيه الأداء الاقتصاديِّ بالاتِّجاه المرغوب .

حيث يتضمَّن عرضاً لأهمِّ المؤشِّرات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة الإجماليَّة بالاعتماد على البيانات المنشورة مِنْ قِبَلِ المكتب المركزيِّ للإحصاء ، لاسيَّما المجموعات الإحصائيَّة ، و مسح سوق العمل ، والمَسْحِ العنقوديِّ مُتعدِّد الأغراض ، ومَسْحِ صحَّة الأسرة والطِّفل ، وتعداد السُّكان ، وذلك باستخدام الأساليب الكميَّة القياسيَّة لاختبار العلاقة بَيْنَ المُؤشِّرات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة وتحديد اتِّجاهاتها .

وقد تمَّ اعتماد الأعوام (1991 – 2007) كفترة للدِّراسة ، و ذلك بتقسيمها إلى أربع فترات:

الأولى : فترة الخُطَّة الخمسيَّة السَّابعة (1991 -1995) ، و **الثَّانية** : فترة الخُطَّة الخمسيَّة الثَّامنة (1996–2000) ، و**الثَّالثة:** فترة الخُطَّة الخمسيَّة التَّاسعة (2001-2005) ، ومقارنتها مع السَّنوات الأولى مِنَ الخُطَّة الخمسيَّة العاشرة(2006-2007).*

1–1 نَظرة عَامَّة:

يتميَّز المُجتمَع السُّوريُّ بحيويَّةٍ و ديناميكيَّةٍ كبيرتين ، وقد مرَّ في العقود الثَّلاثة الأخيرة بتحوُّلات هامَّة كان لها تأثيرات كبيرة على حياة الأفراد.

فَفِي **الجَّانب التَّعليميِّ** (Educational aspect) هناك تطوُّرات هامَّة كان مِنْ شأنها ازدياد عَدَد المدارس في كافَّةِ المراحلِ الدِّراسيَّة باطِّراد ، و ازدياد أعضاء الهيئة التَّعليميَّة ، و تطوير البرامج والخُطط الدِّراسيَّة ، و تحسين نوعيَّة التَّعليم ، و ازدياد إقبال الأفراد على كافَّةِ مراحلِ التَّعليم ولاسيَّما الإناث ، حيث ازدادت نسبة القيد الصَّافي** في التَّعليم الابتدائي بَيْنَ عامي 1990 و 2005 مِنْ 95.4% إلى 98% لمجموع التَّلاميذ ، و مِنْ 95.2% إلى 97.7% لدى الإناث. وقد انعكست الجُّهود المبذولة للحدِّ مِنَ التَّسرب في مرحلة التَّعليم الأساسيِّ انعكاساً إيجابيَّاً على نسبة مَنْ يعرفون القراءة والكتابة بَيْنَ البالغين (15سنة فأكثر) ، حيث ارتفعت مِنْ 78.1% عام

---

* نظراً لنقص بيانات بعض الأعوام فقد تم دراسة الفترة 1995-2007 لبعض الفقرات وبشكل خاص دراسة التطورات الاجتماعية والبطالة .

** مُعدَّل القيد الصافي فهو النسبة المئوية لعدد المقيدين بمستوى تعليمي معين ممن ينتمون إلى فئة العمر المناسبة ، إلى السكان الذين يندرجون تحت فئة العمر المناسبة لهذا المستوى .

1995 إلى 81% عام 2000 ثُمَّ إلى 82.9 في عام 2002 و 84.4% عام 2005 ، وبالرَّغم مِنْ ذلك فإنَّ نسبة الأُميَّة ما زالت كبيرة وتتطلَّب مِنَّا مزيداً مِنْ الجُهود والسِّياسات الفعَّالة لحلِّها. وفيما يخصُّ نسبة القيد الإجماليِّ*** في كافَّة مراحل التَّعليم معاً فقد بَلَغَت 60.9% عام 1995 ، ثُمَّ ارتفعت إلى 61.7 عام2007.

وفي **الجَّانب الصِّحيِّ** (Health aspect) حَصَلَت تطورات كميَّة ونوعيَّة كبيرة كان مِنْ شأنها زيادة عَدَد المستشفيات والأَسِرَّة والأطبَّاء والمُمَرِّضين في كافَّة المحافظات ، وتوسيع حملات اللَّقاح ضِدَّ الأمراض المُختلِفَة ، و تحسين نوعيَّة الخدمات العلاجيَّة لكافَّة الأمراض ، و تحسين نوعيَّة الغذاء ، مِمَّا أدَّى إلى : تحسُّن صحَّة الأفراد ، و انخفاض مُعدَّل وفيَّات الأطفال دُوْنَ سِنِّ الخامسة ، و الأطفال الرُّضع "دُوْنَ السَّنة " و وفيَّات الأمَّهات ، و ارتفاع توقُّعات الحياة عِنْدَ الولادة (حيث ارتفع العُمْر المتوقع عِنْدَ الولادة مِنْ 68.1 سنة في عام 1995 إلى 70.5 سنة في عام 2000 وإلى 73.6 سنة في عام 2005) ، وكان نصيب الإناث مِنْ هذا التَّطور أكبر مِنْ نصيب الذُّكور (فقد ازداد العمر المتوقَّع عِنْدَ الولادة للإناث مِنْ 69.5 سنة عام 1995 إلى 71.3 سنة عام 2000 ثُمَّ إلى 72.5 سنة في عام 2005).

وفي جانب **القوَّة العاملة** (Labor force aspect) لا يزال مُعدَّل النَّشاط الاقتصاديِّ الخام*متدنِّياً (فقد بَلَغَ 46.2% للذُّكور و 9% للإناث عام 2007) ، ويعود السَّبب الرَّئيسي في هذا الانخفاض إلى ضُعْفِ مساهمة المرأة في القوَّة العاملة . كَما يَعمَل أكثر مِنْ 64% مِنَ المُشتغِلين في القِطَاع الخَاصِّ بشقَّيهِ المُنَظَّم وغير المُنظَّم ، أمَّا القِطَاع الحكوميُّ فلا تزيد نسبة المُشتغِلين فيه عَنْ 27% ، ولا تزال نِسبَة كبيرة مِنَ المُشتغِلين يعملون في الزِّراعة (أكثر مِنْ 20%) ، أمَّا المشتغلون في الصِّناعة فلا تزيد نسبتهم عن 14% ، وقد وصل مُعدَّل البطالة عام 2007 إلى 8.2%.

ولا تزال القِطَاعات التَّقليدية تسيطر على بُنية الاقتصاد الوطنيِّ ، حيث يتركَّز جزء كبير مِنَ النَّشاط الاقتصاديِّ في النَّشاطات الأوَّليَّة ، مِثْل الزِّراعة والصِّناعات الخفيفة المُخَصَّصَة في مُعْظَمِها لإنتاج السِّلع الاستهلاكيَّة . وتشير البيانات إلى أنَّ مُعدَّل النُّمو الاقتصاديِّ كان متواضعاً في السَّنوات الَّتي تَلَتْ عام 1998 حتَّى عام 2007 ، حيث وَصَلَ مُعدَّل النُّمو الاقتصاديِّ إلى 6.3%. وقد ارتفع نصيب الفرد مِنَ النَّاتج المَحَلِّيِّ الإجماليِّ بأسعار عام 2000 الثَّابتة مِنْ

*** مُعدَّل القيد الإجمالي هو عدد المقيدين في أي مستوى تعليمي، سواء كانوا ينتمون أو لا ينتمون إلى فئة العمر المناسبة كنسبة مئوية من السكان الذين يندرجون تحت فئة العمر المناسبة لهذا المستوى .

* هو النسبة المئوية لذوي النشاط الاقتصادي (قوة العمل) في سنة معينة من مجموع عدد السكان في نفس السنة .

52951 ليرة سورية عام 1995 إلى 55389 ليرة سورية في عام 2000 و إلـــى 67181 ليـــرة سورية عام 2007 ، و بسعر صرف الدُّولار في السُّوق المجاورة يكون نصيب الفرد مِنَ النَّـــاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ بأسعار عام 2000 الثَّابتة 1244.6 دولاراً عام 1995 و 1197.8 دولاراً عـــام 2000 و 1429 دولاراً عام 2007.

وقد أَتَتْ الخُطَّة الخمسيَّة العاشرة (2006–2010) لتعيد النَّظر جذريَّاً في إستراتيجيِّة التَّنميـــة في سورية ، وَوُضِعَتْ هذه الخطَّة لتجسِّد التَّوجهات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّـــة الرَّاهنـــة الخَاصَّـــة بالانتقال إلى نظام "**اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ** " ، الَّذي يركِّز على المُنافَـــسَة وكفـــاءَة عمليَّـــات الإنتاج ورفع إنتاجيَّة العمل مِنْ جهةٍ ، وعلى تحسين أوضاع الفئات السُّكانيَّة المَحرُومة والمَنَـــاطِق الأكثر احتياجاً مِنْ جهةٍ ثانيةٍ . وتُبْنَى على هذه الخطَّة الأهداف التَّنمويَّة الخَاصَّة بالألفيَّـــة**، كمـــا تُركِّز تَركيزَاً كبيراً على تنمية الموارد البشريَّة وتَطَوُّرِها وحُســـنِ الاستفادة مِنْها ، وعلى تغييـــر التَّركيب الهيكليِّ للاقتصاد الوطنيِّ ؛ و الانتقال به تدريجيَّاً مِنْ اقتصاد يَعتمِد على العامـــل غيـــر المؤَهَّل بدرجة كبيرة إلى اقتصاد للمعرفة يَعتمِد على الكفاءات العلميَّة والفنيَّة و يتمتَّع بمرونـــة و زخم يسمحان له باستمرار التَّطور والنَّمو. و مِنَ المتوقَّع أَنْ تنعكس نتائج هذه الخُطَّة انعكاساً طيِّباً على جهود الحكومة السُّوريَّة في سبيل تحقيق أهداف التَّنمية الألفيَّة.[1]

** **أهداف الألفية:**
في شهر أيلول من عام 2000 عقد في مقر الأمم المتحدة بنيويورك مؤتمر الأمم المتحدة للألفية. وحضر المؤتمر ممثلون عن أكثر من 180 دولة بمن فيهم 50 رئيس دولة. ووقع ممثلو دول العالم على إعلان الألفية ملزمين أنفسهم ودولهم بتحقيق مجموعة من الأهداف المحددة حتى عام 2015 من شانها تحسين ظروف معيشة الفئات المحرومة في كل مجتمع. ولقد تركزت هذه الأهداف في 8 مجموعات رئيسية وضعت في 18 هدفاً فرعياً ووضع 48 مؤشراً لقياسها وتقييم مدى الإنجاز الّذي يتحقق في تنفيذها. وفيما يلي مجموعة الأهداف الرئيسية:

1. القضاء على الفقر المدقع والجوع.
2. تحقيق شمولية التعليم الابتدائي.
3. تعزيز المساواة بَيْنَ الجنسين وتعزيز دور المرأة.
4. تخفيض مُعدَّل الوفيات.
5. تحسين صحة الأمهات.
6. مكافحة نقص المناعة المكتسب / الإيدز/ الملا ريا والأمراض الأخرى.
7. التأكيد على الاستدامة البيئية.
8. تطوير التعاون الدولي من أجل التنمية.

[1] التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية للألفية في الجمهورية العربية السورية ،رئاسة مجلس الوزراء ، هيئة تخطيط الدولة ، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، أيلول 2005 ، ص (69،68) .

2-1 التَّطورات الاقتصاديَّة عام 2008:

شَهِدَ عام /2008/ العديد مِنَ الأحداث الاقتصاديَّة الَّتي كان لها الأثر الكبير على الاقتصاديَّات العالميَّة بشكلٍ عامٍّ و مِنْها الاقتصاد السُّوريُّ ، وعلى الرَّغم مِنْ هذه المصاعب فقد حقَّق الاقتصاد السُّوريُّ العديد مِنَ الإنجازات خلال عام 2008 ، نَذكُر مِنْهَا :

1. بَلَغَتْ نسبة النُّموِّ حسب التَّصريحات الرَّسميَّة (6%) مع الالتزام بتطبيق الخُطَّة الخمسيَّة العاشرة.

2. زادت الإيرادات العَامَّة لخزينة الدَّولة بنسبةٍ تتراوح بَيْنَ (15%-20%) عَنْ العام الماضي دُوْنَ زيادة رسوم أو ضرائب جديدة.

3. لَمْ يتجاوز الدَّين العَامُّ (35%) مِنَ النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ بِشقَّيه الدَّاخليِّ والخارجيِّ ، على الرَّغم مِنَ الظُّروف المُنَاخيَّة الَّتي أثرت سلباً على قِطَاع الزِّراعة.

4. سَجَّلَ نموُّ النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ عام "2007" (6.3%) ، في حين سَجَّلت نِسَب التَّضخم (9.5%) ، والبِطالة (8.1%) ، وهذا ما يجعل العمل التَّنمويّ أكثر صعوبة ويحتاج للمزيد مِنَ الإنجازات.

5. استمرَّ نَهْجُ اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ في تعزيز و دعمِ القِطَاعات المُشَكِّلة له مِنْ مصارفٍ و شركات تأمينٍ ، حيث تَمَّ في عام "2008" افتتاح مصرفين تجاريَّين جديدين ، كَمَا تَمَّ افتتاح شركتي تأمين تَعْمَلان حسب المفهومِ الإسلاميِّ.

6. استمرت الحكومة في دعم القِطَاعات الاستثماريَّة ، حيث ارتفع حجم المُوازنة العَامَّة للدَّولة مِنْ (588) مليار ليرة سورية عام "2007" إلى (600) مليار ليرة سورية عام "2008" ، خُصِّصَ مِنْهَا (370) مليار للحسابات الجَّاريَّة و (230) مليار للعمليَّات الاستثماريَّة ، أيْ ما نسبته (38%).

7. صَدَرَ في عام "2008" قانون الشَّركات رقم /3/ الخَاصُّ بتنظيم الشَّركات في سورية بكافَّة أنواعها و الَّذي تَمَّ فَصلهُ عَنْ قانون التِّجارة السَّابق ، كَمَا صَدَرَ قانون حماية المُستهلِك رقم /2/ لعام "2008" ، حيث تَعْمَل هذه القوانين على تهيئة المُناخ المُناسب لتشجيع الاستثمار في البلاد، وفي هذا الإطار كلِّه أصدرت هيئة الاستثمار السُّوريَّة الخارطة الاستثماريَّة وأتمَّت تجهيز النَّافذة الواحدة.

8. لقد تأثرت مُعْظَم شرائح المُواطِنين السُّوريين بموجة ارتفاع الأسعار العالميَّة عام "2008" ، حيث ارتفعت الأسعار في بداية العام بشكلٍ ملحوظٍ ، مُتأثِّرةً بعدِّة عوامل ، مِنْ أهمِّها:

- ارتفاع أسعار النِّفط عالمياً ، حيث وصل سعر برميل النِّفط في بداية عام "2008" و تحديداً في أول يوم للتَّعاملات إلى (100) دولار أمريكي للبرميل ، بَعد أَنْ كان يتراوح بَيْنَ (70 و 80) دولار ، و بدأ بعدها بالارتفاع بدون توقف ليصل إلى مستويات قياسيَّة لَمْ يشهدها مِنْ قَبْل حيث وَصَلَ إلى (147) دولار في منتصف العام.
- الاستخدام المتزايد للمحاصيل الغذائيَّة بهدف إنتاج الوقود الحيويِّ وانخفاض المخزون العالميِّ مِنْ مادة الحبوب.

مِمَّا أدَّى إلى ارتفاع أسعار المواد بشكلٍ عامٍّ وخصوصاً الغذائيَّة مِنْهَا ، والَّتي انعكست على اقتصادنا الوطنيِّ بشكل زيادةٍ في أسعار السِّلع المَحلِّيَّة للمواد الغذائيَّة بِنِسبٍ تتراوح بَيْنَ (10–35%) ، و قد استمرت الأسعار مرتفعةً حتَّى النِّصف الثَّاني مِنْ عام "2008" الَّذي شَهِدَ انخفاضاً ملحوظاً إلَّا أنَّها بقيت محلِّيَّاً على الرَّغم مِنْ ذلك مرتفعةً نسبيَّاً .

و في ظلِّ الارتفاع الكبير لأسعار النِّفط الَّذي أدَّى بالضَّرورة إلى ارتفاع أسعار مُشتقَّاته ، ومِنْهَا مادَّة المازوت المُستخدمة في عمليَّات النَّشاط الاقتصاديِّ (التَّدفئة و الصِّناعة المَحلِّيَّة و الزِّراعة) ، كَمَا قامت الحكومة السُّوريِّة ولأسباب عديدة برفع جزئي عَنْ الدَّعم الممنوح لهذه المادَّة وعَمِلَتْ على توزيع قسائم مدعومة لشرائح المُواطِنين المُختلفة لحمايتهم مِنْ أَثَرِ هذا الارتفاع.

9. شَهِدَ عام "2008" زيادة في الرَّواتب والأجور للقِطَاعين العَامِّ والخَاصِّ بنسبة (25%) ، بهدف تخفيف أثر الأسعار.[1]

[1] راجع ، مسيرة الاقتصاد السوري لعام 2008 ، مقال منشور على موقع غرفة تجارة دمشق الالكتروني ، موقع المقال على شبكة الإنترنت : http://www.dcc-sy.com/?nd/studies/economic-studies/479

1 – 3 التَّطورات الاقتصاديَّة : (Economic performance):

1-3-1 النَّاتج المَحلِّيُّ الإجماليُّ:(Gross domestic product)

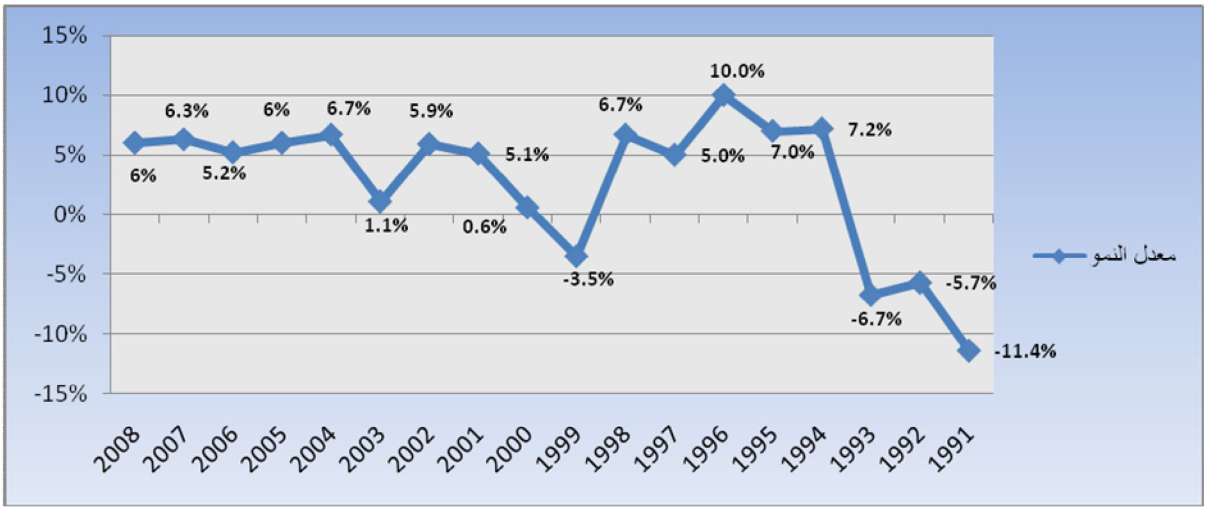
– العرض بالأسعار الثَّابتة (مُعدَّل النُّموِّ الحقيقيِّ) (G.D.P at constant pricesof 2000)

تَميَّزَ الاقتصاد السُّوري خلال العقود الثَّلاث المُنصرمة مِنَ القرن الماضي و السَّنوات الأولى مِنَ الألفيَّة الثَّالثة بتذبذب مُعدَّلات النُمو الاقتصاديِّ ، إذ بَلَغَ مُعدَّل النُّموِّ خلال فترة السَّبعينات9.1 % ، و 0.98 % خلال فترة الثَّمانينات ، و 6.3 % و 1.6 % خلال الفترتين 1991 _1995 و 1996 -2000 على التَّوالي .

وبقيت مُعدَّلات النُّموِّ دُوْنَ المستوى المطلوب خلال سنوات الخُطَّة الخمسيَّة التَّاسعة (2001 _ 2005) ، إذ لَمْ تتجاوز 3.7 % .

الشَّكل(2-2)[1]

مُعدَّل نُموِّ النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ بأسعار 2000 الثَّابتة



[1] إعداد الباحثة ،المعدلات محسوبة بالاعتماد على البيانات الواردة في المراجع التالية : المجموعة الإحصائية (1995) ، ص(476،477) ، و المجموعة الاحصائية (2005) ، ص(465،466)، و المجموعة الاحصائية (2007) ، ص (526،527)، و المجموعة الاحصائية (2008)، ص(458،459) ، الفصل السادس عشر (الحسابات القومية) من كل مجموعة ، المكتب المركزي للإحصاء ، الجمهورية العربية السورية .

بينما حقَّقت سورية بعض التَّقدم خلال السَّنوات الثَّلاث الأولى مِنَ الخُطَّة الخمسيَّة العاشرة 2006_2008 ، حيث تَنضَمُّ سورية إلى مجموعة الدُّول العربيَّة الَّتي حققت مُعدَّل نموٍّ حقيقيٍّ تجاوز 6 % خلال عام 2007.

الجدول (2-1)

مُعدَّل نموِّ النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ للدُّول العربيَّة

2006- 2007[1]

(نسبة مئوية)

الدول	معدل نمو الناتج المحلي بالعملات الوطنية				معدل نمو الناتج المحلي بالدولار	
	بالأسعار الثابتة		بالأسعار الجارية		بالأسعار الجارية	
	2006	2007	2006	2007	2006	2007
الأردن	6.4	5.9	11.8	12.3	11.8	12.3
الإمارات	9.4	7.4	23.3	16.6	23.3	16.6
البحرين	6.5	6.6	17.6	16.8	17.6	16.8
تونس	5.4	6.3	9.4	8.9	9.3	10.5
الجزائر	2.5	4.6	12.2	10.9	13.4	16.1
جيبوتي	4.8	5.2	7.2	8.5	7.2	8.5
السعودية	3.3	3.5	11.7	7.1	11.7	7.1
السودان	9.4	9.7	18.0	21.5	32.4	30.9
سورية	5.1	6.7	14.6	19.3	18.5	22.1
العراق	2.5	5.9	60.7	12.7	60.7	34.7
عُمان	7.2	6.7	15.5	12.9	15.5	12.9
قطر	10.3	14.2	33.7	12.5	33.7	12.5
الكويت	6.3	4.6	25.0	8.0	25.8	10.2
لبنان	0.0	4.0	5.6	8.1	5.6	8.1
ليبيا	5.2	6.8	21.7	10.0	21.7	13.9
مصر	6.9	7.1	14.7	18.4	19.9	19.2
المغرب	8.0	2.2	10.1	4.6	10.9	12.3
موريتانيا	11.4	0.9	54.9	-0.3	47.9	3.8
اليمن	3.2	3.1	17.2	11.9	13.8	10.8

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، صندوق النقد العربي ، الفصل الثاني (التطورات الاقتصادية و الاجتماعية)، 2008، ص(19).

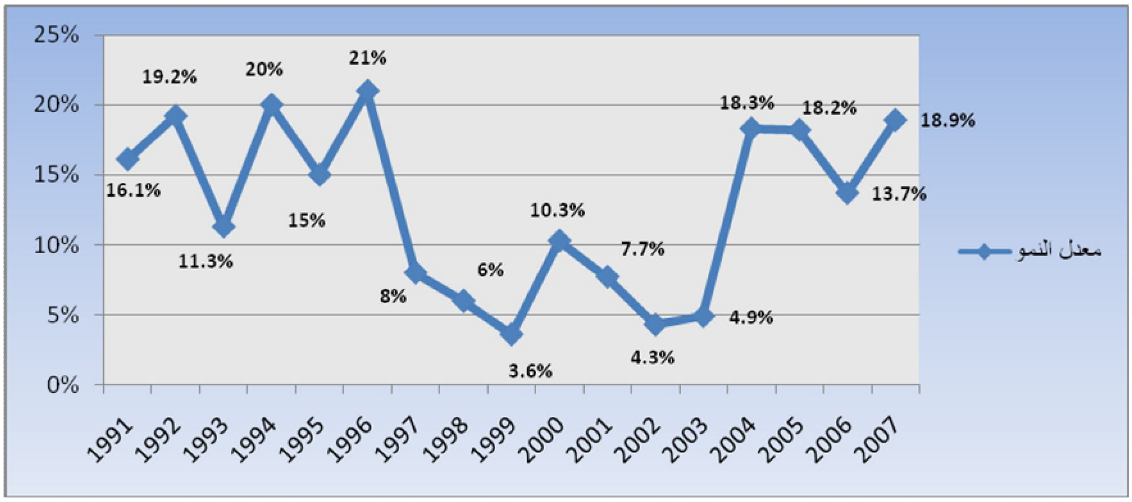
- *العرض بالأسعار الجَّارية (مُعدَّل النُّموِّ الاسمي):(G.D.P at current prices)*

قُدِّرَ النَّاتج المَحلِّيُّ الإجماليُّ للجمهوريَّة العربيَّة السُّوريَّة بالأسعار الجَّارية بحوالي 2019810 مليون ليرة سورية في عام 2007 ، مُحقِّقاً بذلك مُعدَّل نموٍّ 18.9% مقارنةً مع مُعدَّل نموٍّ 13.7% عام 2006 ، و مُعدَّل نموٍّ 8.55% خلال فترة الخُطَّة الخمسيَّة التَّاسعة ، و 5.73% و 12.1% خلال الفترتين 2000-1996 و 1995-1991 على التَّوالي .

وقد ساهم في هذا النُّموِّ ارتفاع مُعدَّلات نموِّ قِطَاعات الصِّناعات التَّحويليَّة و التَّشييد والخدمات الاجتماعيِّة .

الشَّكل(2-3)[1]

مُعدَّل نموِّ النَّاتج المَحلِّيِّ الإجمالي بالأسعار الجارية



1-3-2 متوسِّط نصيب الفرد مِنَ النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ:(Per Capita G.D.P at constant prices)

على الرَّغم مِنْ تراجع مُعدَّلات النُّموِّ السُّكاني خلال الفترتين 1996 – 2000 و 2001-2005 مقارنةً مع 1991-1995 ، إلَّا أنَّ حِصَّة الفرد الوسطيَّة مِنَ النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ

[1]إعداد الباحثة ،المعدلات محسوبة بالاعتماد على البيانات الواردة في المراجع التالية : المجموعة الإحصائية (1995) ، ص(498،499) ، و المجموعة الاحصائية (2005) ، ص(506،507)، و المجموعة الاحصائية (2007) ،ص (548،549)، و المجموعة الاحصائية (2008)، ص(480،481)، الفصل السادس عشر (الحسابات القومية) من كل مجموعة ، مراجع سابقة.

بأسعار 2000 الثَّابتة قد تراجعت ، ممَّا يُشير إلى عدم تحقيق التَّنمية المرجوَّة في مُعدَّلات النُّموِّ الاقتصاديِّ و الرَّفاهِ الاجتماعيِّ (انظر الجدول1-1).

و يُلاحَظ أنَّ سورية شهدت خلال عام 2007 تحسُّناً في مستوى متوسِّط نصيب الفرد مِنَ النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ بالأسعار الثَّابتة بالمقارنة مع عام 2006 ، إذ ارتفع متوسِّط نصيب الفرد مِنْ 63953 ليرة للفرد إلى 67181 ليرة عام 2007 ، مُسجِّلاً بذلك مُعدَّل نموٍّ بَلَغَ 5 % مقارنة بمعدَّل نموٍّ 2 % عام 2006 ، حيث حقَّقت سورية ثالث أعلى مُعدَّل نموٍّ لمتوسِّط نصيب الفرد مِنَ النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ على مستوى الدُّول العربيَّة ، إلَّا أنَّ مُعدَّل النُّموِّ هذا لم يتجاوز مُعدَّل النُّموِّ السُّكانيِّ و البالغ 7.6 لنفس العام .

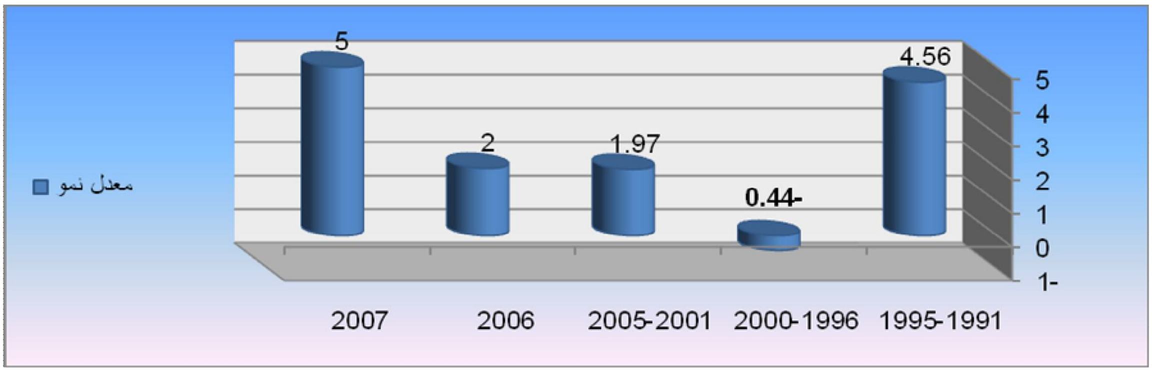
الجدول [1] (2-2)

مُعدَّل نموِّ متوسط نصيب الفرد مِنَ النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ بالأسعار الثَّابتة لعام 2000

السنوات	1991-1995	1996-2000	2001-2005	2006	2007
مُعدَّل النُّموِّ	4.56	-0.44	1.97	2	5
مُعدَّل نموِّ السُّكان	2.5	2.2	1.6	-1.7	7.6

الشَّكل (2–4)[2]

مُعدَّل نموِّ متوسط نصيب الفرد مِنَ النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ بأسعار 2000 الثَّابتة



[1]إعداد الباحثة ،المعدلات محسوبة بالاعتماد على البيانات الواردة في المراجع التالية : المجموعة الإحصائية (1995) ، ص(496،974) ، و المجموعة الاحصائية (2005) ، ص(485، 486)، و المجموعة الاحصائية (2007) ، ص (546،547)، و المجموعة الاحصائية (2008)، ص(478،479) ، الفصل السادس عشر (الحسابات القومية) من كل مجموعة ، مراجع سابقة.
[2] إعداد الباحث ، بالاعتماد على الجَدول (2-2)

الجدول (2-3)[1]

متوسط نصيب الفرد مِنَ النّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ للدُّول العربيّة

(دولار)

الدولة	1995	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	*2007
قطر	16642	28784	27024	28393	32777	41976	53345	67735	72376
الامارات	17755	23546	21959	22382	24933	28964	32534	38934	42273
الكويت	14397	16927	15562	16136	19271	22472	28182	33301	33656
البحرين	9965	12493	12105	12635	14127	15869	18521	21223	24151
السعودية	7855	9247	8754	8794	9761	11095	13640	14870	14708
عمان	6477	8269	8048	8008	9305	10253	12325	13864	15158
ليبيا	6340	6130	5141	3641	4227	5206	6848	8071	8903
لبنان	3178	4430	4493	4902	5150	5551	5539	5812	6243
متوسط الدول العربية	2009	2521	2416	2396	2626	3029	3614	4188	4660
الجزائر	1500	1802	1771	1808	2129	2629	3124	3483	3976
تونس	2015	2032	2073	2366	2731	2959	2894	3132	3423
الاردن	1560	1742	1803	1880	1949	2133	2304	2518	2766
العراق	365	871	713	682	403	910	1149	1792	2343
المغرب	1258	1291	1295	1366	1655	1844	1897	2072	2290
سورية	1171	1159	1210	1207	1236	1366	1544	1786	2136
مصر	1072	1573	1506	1291	1205	1145	1279	1505	1759
السودان	179	421	492	553	635	771	937	1209	1543
جيبوتي	858	813	818	820	839	863	893	929	977
موريتانيا	618	405	412	413	451	512	622	897	909
اليمن	336	526	522	545	579	657	766	842	901

1-3-3 الخلل في توزيع الدَّخل القوميِّ:

بالاعتماد على عام 1980 كَسَنَةٍ مرجعيَّةٍ ، نلاحظ انخفاض حصَّةِ الفرد مِنَ النّاتج المَحلِّيِّ الصَّافي بأسعار 2000 الثَّابتة خلال فترات الدِّراسة الثَّلاث ، و حصَّتِه مِنَ الاستهلاك النِّهائي الخاصِّ ، في حين أنَّ حصَّة الادِّخار مِنَ الدَّخل المُتاح المُمْكِن التَّصرف به قد ارتفعتَ ، و هذا يعكس التَّغيُّر الجوهريَّ الَّذي طرأ على توزيع الدَّخل القوميِّ ، أيْ زيادة دخول الفئات القادرة على الادِّخار ، و انخفاض دخول الفئات ذات الميل العالي للاستهلاك في ذاتِ الوقت [2].

---

[1] التَّقرير الاقتصاديُّ العربيُّ المُوحد 2008، مرجع سابق ، ص(20).

[2] نبيل مرزوق ، الفقر والبطالة في سورية ، ندوة الثّلاثاء الاقتصاديَّة ، جمعية العلوم الاقتصاديَّة ، عام 1997 ، ص(8).

الجدول (4-2)[1]

نصيب الفرد مِنَ النَّاتج و الاستهلاك النهائيِّ الخاصِّ بأسعار 2000 الثَّابتة

السَّنوات	نصيب الفرد مِنَ النَّاتج المَحلِّيِّ الصَّافي بأسعار 2000 الثَّابتة	حصَّةُ الفرد مِنَ الاستهلاك النِّهائيِّ الخاصِّ بأسعار 2000 الثَّابتة	حصَّةُ الادخار من الدَّخل المتاح بأسعار 2000 الثَّابتة*
1980	57594	39718	0.1
1985	51532	36319	4
1990	40341	33964	-2.8
1995	50775	38371	13.8
2000	53092	35096	17.2
2001	54528	34677	20.6
2005	60320	44515	15.5
2006	61573	46675	21.3
2007	64628	44269	36.8

4-3-1 مُعدَّل النُّمو القِطَاعي الحقيقي:

لقد تَمَّت الإشارة إلى أنَّ مُعدَّل النُّموِّ الاقتصاديِّ قد تراجع مِنْ 6.3% إلى 1.6% خلال الفترتين 1991-1995 و 1996-2000 على التَّوالي ، و قد شمل هذا التَّراجع كافَّة القِطَاعات باستثناء قِطَاعي الصِّناعة الاستخراجيَّة والخدمات (القِطَاعات الأوليَّة) ، ثُمَّ عاود الارتفاع إلى 3.8% خلال سنوات الخُطَّة الخمسيَّة التَّاسعة ليشمل كلَّاً مِنْ قِطَاعات تجارة الجُملة و المفرَّق و المال و التَّأمين و الخدمات الحكوميَّة ، و حافظت الزِّراعة على مُعدَّل نموِّها ، فِيمَا انخفض مُعدَّل نموِّ بقيَّة القِطَاعات .

[1] إعداد الباحثة ،المعدلات محسوبة بالاعتماد على البيانات الواردة في المراجع التالية : المجموعة الإحصائية (1995) ، ص(476،477،486،487) ، و المجموعة الاحصائية (2005) ، ص(465،466 ،485، 486)، و المجموعة الاحصائية (2007) ، ص (526، 527 ، 536،537) ، و المجموعة الاحصائية (2008) ، ص(458،459،468،469) ، الفصل السادس عشر (الحسابات القومية) من كل مجموعة ، مراجع سابقة.

* تنويه : تم حساب بيانات الادخار بالأسعار الثابتة من قبل قسم الحسابات القومية ، المكتب المركزي للإحصاء ، الجمهورية العربية السورية ، مع العلم أنّها غير منشورة .

حيث يُعزَى ارتفاع مُعدّل النُموِّ الحقيقيِّ عام 2007 إلى كلٍّ مِنْ قِطَاع تجارة الجُملة والمفرَّق (و بشكلٍ خاصٍّ المطاعم و الفنادق) الَّذي كان له أعلى مُساهمة في النَّاتج المَحلِّيِّ لسورية بَعْدَ الزِّراعة و المال و التَّأمين و العقار و الخدمات الحكوميَّة ، في حين حافظ قِطَاع الصِّناعات الاستخراجيَّة على أهمِّيته النِّسبيَّة في النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ ، حيث قُدِّرَت حصَّته عام 2007 بحوالي 18% ، بالمقابل سجَّل قِطَاع الزِّراعة انخفاضاً في مُعدَّل نموِّه مقدَّراً بـــ 3 % مقارنةً بعام 2006 حيث حقَّق أكبر انخفاض له منذ بداية عقد السَّبعينات (و ذلك نتيجة الجَّفاف الَّذي أشرنا إليه سابقاً) ، فيما حافظت بقية القِطَاعات على نفس حِصَصِها في النَّاتج المَحلِّيِّ لسورية .

الجَّدول (2-5)[1]

مُعدَّل النَّموِّ القِطَاعي الحقيقيِّ

البيان	1995-1991	2000-1996	2005-2001	2006	2007
الزِّراعة	5.2	1.9	1.8	10	10.3-
الصِّناعة	7.8	1.3	0.8	0.6	2.8
البناء	6.9	0.4	4.7	38.9	8.9
التِّجارة	7.1	2.2-	9	5-	18
النَّقل	9.5	4.6	0.6	9	12.4
التَّأمين	9.1	3.7	11	0.89	23
الخدمات	2.3	11.2	6.3	14	11.2
الخدمات الحكوميَّة	0.1-	3.4	8.5	6.5	28.8
الهيئات الَّتي لا تهدف إلى ربح	0	9.8	4.3	16.5	4.4
رسوم جمركيَّة	0	0	0	31.4	48-
خدمات المال المُحتَسَبة (-)	0	0	0	4.09	27.5

[1] إعداد الباحثة ،المعدلات محسوبة بالاعتماد على البيانات الواردة في المراجع التالية : المجموعة الإحصائية (1995) ، ص(485،484) ، و المجموعة الاحصائية (2005) ، ص(484،483)، و المجموعة الاحصائية (2007) ، ص (535،534)، و المجموعة الاحصائية (2008)، ص(467،466) ، الفصل السادس عشر (الحسابات القومية) من كل مجموعة ، مراجع سابقة.

و تجدر الإشارة إلى أنَّ مُعدَّلات النُّموِّ المرتفعة في بداية التِّسعينات تعطي دلالة حقيقية على الطَّاقات الكامنة في الاقتصاد الوطنيِّ ، و تعطي تصوُّرات عَن الإمكانات الَّتي يُمْكِن أَنْ تُحقِّقها في حال اتِّباع السِّياسات السَّليمة للتَّأثير على الاقتصاد .

5-3-1 التَّركيب القِطَاعي للنَّاتج المَحلِّيِّ بأسعار 2000 الثَّابتة:(G.D.P at constant prices by sectors)

شَكَّلَت **الصِّناعات الاستخراجيَّة والزِّراعة** 40% مِنَ النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ عام 1991 مقابل 41% عام 2005 ، مع تراجع حصَّة **الصِّناعة التَّحويليَّة** مِنْ 10% إلى 7% ؛ مما يُشير إلى اعتماد الاقتصاد على قِطَاعات ريعيَّة و هذا يؤدِّي إلى عدم قابليَّة مُعدَّلات النُّموِّ للارتفاع نظراً لتأثُّرها بعوامل خارجيَّة (الأمطار و أسعار النِّفط) و لانخفاض نسبة القيمة المُضافة فيها ، بالإضافةِ إلى احتياطيَّات النِّفط المحدودة و الَّتي تؤدِّي إلى تراجع الإنتاج بشكل سريع ، إضافةً إلى أنَّ استحواذ القِطَاع الزِّراعيِّ على النِّسبة الأكبر يُفسِّر تذبذب مُعدَّلات النُّموِّ نظراً لتذبذب الإنتاج الزِّراعيِّ الَّذي يَعتمَد بشكلٍ أساسيٍّ على مُعدَّلات هطول الأمطار ، وهذا ما حَدَثَ بشكلٍ حقيقيٍّ عام 2006-2007 حيث تراجعت حصَّة القِطَاعات الأوليَّة مِنَ النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ إلى 39% ، 34% على التَّوالي .

كما يُفسَّر تراجع **قِطَاع التِّجارة** خلال فترة 1991-2000 بسبب الهوامش العالية الَّتي كان يستحوذ عليها بسبب الحماية الَّتي بَدَأتَ بالتَّراجع نتيجة الرُّكود الاقتصاديِّ في النِّصف الثَّاني مِنَ التِّسعينات مِنْ جهة ، و **الاتّجاه نحوَ الانفتاح الاقتصاديّ** مِنْ جهةٍ ثانيةٍ ، لتبدأ حصَّتها بالارتفاع حيث بَلَغَت 20% عام 2007 .

أمَّا فِيمَا يَخصُّ تزايدَ الوزنِ النِّسبيِّ لقِطَاع **الخدمات الحكوميَّة** مُنذ عام 2001 يَعود إلى سياسة الحكومة الجَّديدة الَّتي ركَّزت على زيادةِ الإنفاقِ الكمِّيِّ على الصِّحَّة والتَّعليم والخدمات العَامَّة ، و قد ازدادت بشكلٍ مَلحُوظٍ عام 2007 نتيجة توجُّهات الحكومة نَحوَ تطبيق اقتصادِ السُّوق الاجتماعيِّ لتصل حصَّتها مِنَ النَّاتج إلى 13% بنسبة نُموٍّ 28.8% .

وبالانتقال إلى قِطَاع **المال والتَّأمين** نلاحظ أنَّ حصَّته مِنَ النَّاتج كانت ضعيفة خلال الفترة المَدروسَة و الَّتي تَعْكِسُ ضُعفَ القِطَاع الماليِّ ، في حين أنَّه أَخَذَ بالارتفاعِ المَلحُوظِ عام 2007 بمُعدَّل نُموٍّ بَلَغَ 23% مقارنة بعام 2006 ، فيما حَافَظَ على حصَّته في النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ الَّتي لَمْ تتجاوز 5% بأسعار 2000 الثَّابتة .

الجدول (2-6)[1]

مُساهَمة القِطَاعات في النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ بأسعار 2000 الثَّابتة

السَّنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الزِّراعة	25%	26%	24%	24%	23%	24%	23%	26%	22%	25%	25%	26%	25%	23%	23%	24%	21%
الصِّناعة	26%	26%	27%	26%	27%	31%	34%	33%	34%	30%	29%	26%	24%	27%	25%	24%	23%
البناء	3%	3%	4%	3%	3%	3%	3%	3%	3%	3%	3%	3%	4%	3%	3%	4%	4%
التِّجارة	20%	22%	21%	22%	22%	18%	16%	15%	16%	15%	16%	16%	16%	18%	20%	18%	20%
النَّقل	10%	8%	9%	11%	11%	11%	12%	11%	12%	13%	13%	13%	14%	11%	11%	11%	12%
المال والتَّأمين	3%	3%	4%	4%	4%	3%	3%	3%	4%	4%	3%	4%	4%	4%	5%	5%	5%
الخدمات	2%	2%	2%	2%	2%	2%	2%	2%	2%	2%	3%	3%	3%	2%	3%	3%	3%
الخدمات الحكوميَّة	11%	10%	9%	8%	8%	8%	7%	7%	7%	8%	8%	9%	10%	11%	10%	11%	13%

6-3-1 الاستثمار المَحلَّيُّ الإجماليُّ:(Gross Domestic investment)

بَلَغَ حجم الاستثمار العَامِّ 8% مِنَ النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ بأسعار 2000 الثَّابتة عام 1991 ، مُرتفعاً إلى 10% عام 1994 ، واستقرَّ على هذه النِّسبة حتَّى عام 1998 ، ليصل إلى 11% ثُمَّ إلى 12% مع البدء بتطبيق الخُطَّة الخمسيَّة التَّاسعة عام 2001 *، و قد تزامنَ استقرار مُعدَّل نُموِّ الإنفاق العامِّ مع فترة الانكماش الَّتي بدأت بِدَورِهَا تَظهَرُ في نهاية عام 1997 حتَّى وَصَلَتْ إلى حدِّ الكساد عام 1999 .

في حين أنَّ أكبر مُعدَّل نُموٍّ للإنفاق الاستثماري العَامِّ _ خلال فترة الدِّراسة _ تمَّ تحقيقه خلال فترة 1991-1995 حيث وَصَلَ إلى 10.3% ، ليَنخفِض بَعدَهَا مُعدَّل النُّموِّ هذا إلى 4.3% خلال الفترة الثَّانية نتيجة السِّياسة الانكماشيَّة الَّتي اتَّبعتْهَا الحكومة ، و قد عاد هذا الإنفاق للارتفاع مع سياسة الحكومة الجَّديدة خلال الأعوام 2005- 2001 ، و بشكلٍ أكثر تحديداً في مجالاتِ التَّجديد و الاستبدال و الخدمات الاجتماعيَّة ، و بقدوم عام 2007 وَصَلَ مُعدَّل النُّموِّ هذا إلى 5.14% .

و بالمقابل فقد بَلَغَ الاستثمار الخَاصُّ 12% مِنَ النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ عام 1991 ، و وَصَلَ إلى 15% عام 1994 ، ليدخل بَعدَهَا في مرحلة الانخفاض التَّدريجي بِمُعدَّل نُموٍّ سنويٍّ حوالي -2%

---

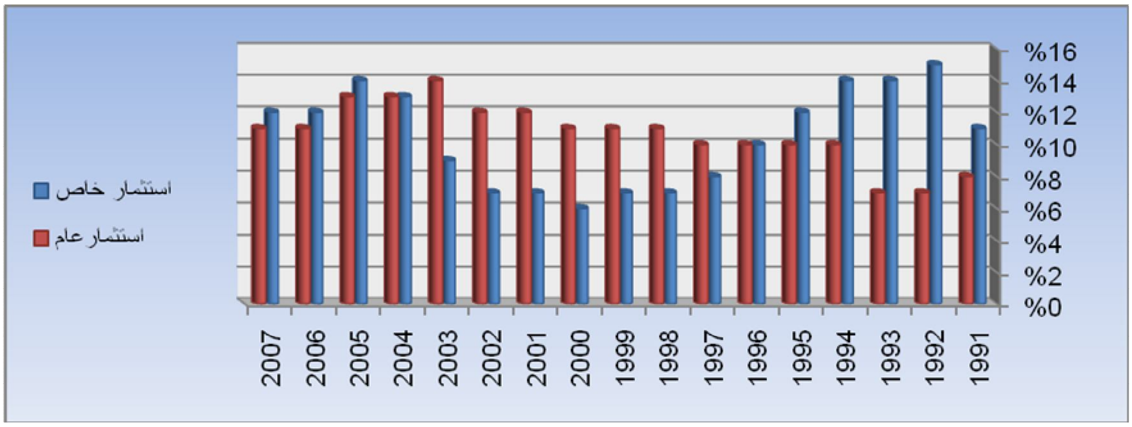
[1] إعداد الباحثة ، بالاعتماد على المرجع السابق.

* قد تزايد حجم الاستثمار العام نتيجة الحاجة الملحة للاستثمار في مشاريع البنية التحتية الَّتي يحجم القطاع الخاص عن القيام بها نظراً لحاجتها إلى استثمارات ضخمة .

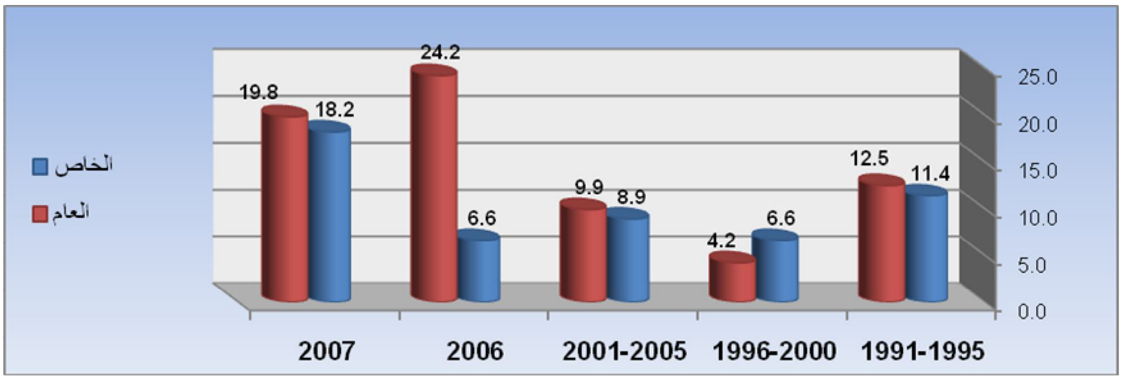
حتَّى عام 2000 ، حيث وَصلَتْ نسبته مِنَ النَّاتج إلى 6% ، و لَمْ يتمكَّن مِنَ الارتفاع الحقيقيِّ أو العودة إلى مستوياته السَّابقة إلَّا بَعْدَ عام 2003 ، حيث ارتفعت حصَّته مِنَ النَّاتج المَحلِّيِّ في السَّنتين الأخيرتين مِنَ الخُطَّة الخمسيَّة التَّاسعة إلى 14% ، و هذا ما يَعكس ضَعفَ المُنَاخ الاستثماريِّ ، إذْ نُلاحظ أنَّ الاستثمار الخَاصَّ قد ارتفع بَعْدَ صدور قانون الاستثمار " رقم 10 " عام 1992 ، إلَّا أنَّ القانون صَدَرَ و نُفِّذَ دَوْنَ استكمال الإصلاحات اللازمة كضَعْفِ السِّياسة الماليَّة و النَّقديَّة ، و ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقيَّة خلال هذه الفترة ، و ضَعْفِ أداء الجِّهاز المصرفيِّ ، و عَدَمُ تدعيم قانون الاستثمار " رقم 10 " ، مِمَّا أدَّى إلى عَدَمِ توفير مُناخٍ استثماريٍّ مُلائمٍ . و مِنْ جانبٍ آخر نلاحظ أنَّ نسبة الإنفاق الاستثماريِّ الخَاصِّ مِنَ النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ قد انخفضت في عامي 2006-2007 إلى 12% .

الشَّكل(2-5)[1]

نسبة الإنفاق الاستثماريِّ العامِّ والخاصِّ مِنَ النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ بأسعار 2000 الثَّابتة



مُعدَّل نموِّ الاستثمار العَامِّ والخَاصِّ بأسعار السُّوق الجارية



[1] إعداد الباحثة ،المعدلات محسوبة بالاعتماد على البيانات الواردة في المراجع التالية : المجموعة الإحصائية (1995) ، ص(486،487) ، و المجموعة الاحصائية (2005) ،ص(485، 486)، و المجموعة الاحصائية (2007) ، ص (536،537)، و المجموعة الاحصائية (2008) ، ص(468،469) ، الفصل السادس عشر (الحسابات القومية) من كل مجموعة ، مراجع سابقة.

1-3-7 مُنَاخ الاستثمار :

يُعرَّف مُناخ الاستثمار: بأنَّه مجموعةُ العوامل الخاصَّة بموقعٍ مُحدَّد ، والَّتي تُحدِّد شكل الفرص و الحوافز الَّتي تُتيح لشركات الاستثمار العمل بطريقة مُنْتِجَة تسمح بالتَّوسع و خَلْق فُرَصِ عَمَلٍ ، و للسُّلوكيَّات و السِّياسات الحكوميّة تأثيرٌ قويٌّ على مُناخ الاستثمار مِنْ خلال تَأثيرها على التَّكاليف والمَخَاطِر والعَوَائِق أمام المُنافَسة[1].

وتُظْهِر مؤشِّرات المُناخ الاستثماريِّ في سورية حَسْبَ تقرير مُناخ الاستثمار العربيِّ 2008 ، و تقرير بيئة الأعمال الصَّادرة عَنْ البنك الدُّولي لعام 2009 ، مجموعة العوامل غير الجاذبة للاستثمارات في سورية مُقَارَنَةً مع دُوَلِ المنطقة. و لا يَقتصِر ذلك على الاستثمارات الأجنبيَّة المُباشرة بل يتعدَّاهُ إلى عَدَمِ القُدرة على جَذْبِ الاستثمارات المَحلِّيَّة الخاصَّة ، و يُمْكِن عَرْضُ أهمِّ نقاط الضَّعف و القوَّة في المُناخ الاستثماريِّ السُّوريِّ كالتَّالي:

1. نقاط الضَّعف (العوامل الغير جاذبة):

على الرَّغم مِنْ أنَّ سورية استَبعَدت بموجب قانونٍ تجاريٍّ جديدٍ المحامين و المَحْكَمَة مِنْ عمليَّة تأسيس الأعمال ، و عَمِلَت على تعديل ضريبة التَّسجيل ، و تسريع إصدار خطابات الاعتماد ، و تقليص المُدَّة الإجماليَّة للاستيراد والتَّصدير مِنْ خلال السَّماح بدخول بنوك أجنبيَّة خاصَّة جديدة إلى السُّوق السُّوريَّة[2] ، إلَّا أنَّها لَمْ تستطع أَنْ تُحقِّق أيَّ تطوُّرٍ في ترتيبها العالميِّ و العربيِّ في مُؤشِّر سهولة أداء الأعمال* ، فقد احتلَّت المرتبة "15" عربياً (مِنْ أصل 19 دولة) ، و " 145" عالميَّاً (مِنْ أصل 181 دولة " لعام 2008).

ويُبيِّن الجَّدول التَّالي استعراضاً لأهمِّ مُؤشِّرات سهولة أداء الأعمال و هي تأسيس عمل ، و تنفيذ عقد ، تسجيل الملكيَّة ، و تصفية الشَّركة.

---

[1] تقرير التَّنمية العالميِّ 2005، مُناخ استثماريٍّ أفضل لكلِّ فرد ، البنك الدُّولي ، ص (25).

[2] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، المؤسسة العربيَّة لضَّمان الاستثمار وائتمان الصَّادرات ، 2008 ، ص(137).

* يتكون مؤشر سهولة أداء الأعمال المركب مِنْ عشرة مؤشرات فرعيَّة : مؤشر **تأسيس المشروع** ، مؤشر **استخراج التَّراخيص** ، مؤشر **توظيف العاملين** ، مؤشر **تسجيل الممتلكات** ، مؤشر **الحصول على الائتمان** ، مؤشر **حماية المستثمر** ، مؤشر **دفع الضرائب** ، مؤشر **التَّجارة عبر الحدود** ، مؤشر **إنفاذ العقود** ، مؤشر **إغلاق المشروع** . المرجع : تقرير مناخ الاستثمار في الدُّول العربية 2008، المؤسسة العربية لضَّمان الاستثمار وائتمان الصَّادرات ، الكويت ، ص(136).

الجَّدول (2–7)[1]

مؤشرات سهولة أداء الأعمال

الدول	سورية	مصر	لبنان	الأردن	تركيا	المغرب	تونس	اسبانيا
تأسيس عمل /يوم	17	43	11	14	6	11	14	47
تنفيذ عقد/يوم	872	410	721	689	420	240	27	515
تسجيل الملكية/يوم	19	193	25	22	6	82	57	18
تصفية شركة	4.1	4.2	4	4.3	3.3	18	1.3	1

حيث تَدلُّ النَّتائج السَّابقة على أنَّ النِّظام القضائيَّ و الوصول إلى التَّمويل و تعقيدات الإجراءات الإداريَّة و تكاليف توليد الكهرباء و البُنيَّة التَّحتيَّة مِنْ أهمِّ العوائق أمام المُستثمرين في القِطَاع الخاصِّ.

2. نقاط القوَّة (العوامل الجاذبة):

وتشمل كُلّاً مِنَ الاستقرار السِّياسيِّ و العَمَالَة الرَّخيصة ، إضافةً إلى الموقع و المُناخ الطبيعيِّ المتميِّز والموارد الطبيعيَّة والأسواق الخام .

1-3-8 مَصَادِرِ النُّموِّ الاقتصاديِّ الطَّويل الأجل:

1-3-8-1 مُعامِل كِفاية الاستثمار أو الإنتاجيَّة الحدِّيَّة لرأس المال (MPK):

يُمثِّل عَدَدُ وحدات النَّاتج الإضافيَّة الَّتي يُحقِّقها استثمار وحدة واحدة ، أيْ أنَّه يعكس العلاقة بَيْنَ الاستثمار و نموِّ النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ : $MPK = \frac{\Delta Y}{I}$

و المقصود بالاستثمارات هُنَا الاستثمارات الصَّافية والَّتي تُنْتَج عَنْ طريق طَرحِ اهتلاك الأصول الثَّابتة مِنَ الاستثمارات الإجماليَّة.

و مِنْ ناحية أُخرى تَرتبط الإنتاجيَّة الحدَّيَّة لرأس المال مع مُعامِل رأس المال ICOR و هو المُعامِل الفنيِّ الَّذي يَعكِس المستوى التِّكنولوجيِّ في البلاد ، و يُمثِّل عدد

[1] أرقام الجَّدول بالاعتماد على قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال 2009 / مجموعة البنك الدُّولي ، الموقع الشبكي : www.doingbusiness.org . ويغطي الجَّدول بيانات الفترة مِنْ حزيران 2007 حتَّى حزيران 2008 .

الوحدات الاستثماريَّة اللازمة لزيادة النَّاتج وحدة واحدة أيْ أنَّ : $MPK = \frac{1}{ICOR}$ [1].

والجَّدول (8-2) يُبَيِّن انخفاض الإنتاجيَّة الحدِّيَّة لرأس المال الإجماليِّ مِنْ 35% إلى 17% ثُمَّ إلى 14% للفترات 1991-1995 و 1996-2000 و 2001-2005 على التَّوالي ، مِمَّا يشير إلى تراجع مستوى الإدارة الاقتصاديّة و تراجع المُستوى التِّقني للاقتصاد خلال هذه الفترات ، مِمَّا أدَّى بالنَّتيجة إلى تأخير المرحلة التَّنموية للاقتصاد .

وكان لتدهور الإنتاجيَّة الحدِّيَّة لرأس المال العامِّ الأثر الأكبر في تدهور الإنتاجيَّة الحدِّيَّة لإجماليِّ رأس المال ، فقد انخفضت مِنْ 26% للفترة 1991-1995 إلى 8.4% للفترة 1996-2000 و وَصَلَتْ إلى 3% خلال سنوات الخُطَّة الخمسيَّة التَّاسعة .

إلَّا أنَّ مُعامِل كِفاية الاستثمار قد أبدى تحسُّناً ملحوظاً خلال السَّنتين الأوَّليَّتين مِنْ عُمرِ الخُطِّة الخمسيِّة العاشرة حيث عاود الارتفاع إلى 23% و 27% خلال السَّنتين 2006-2007 على التَّوالي .

الجَّدول(2-8)[2]

الإنتاجيَّة الحدِّيَّة لرأس المال

السَّنوات	الإنتاجيَّة الحدِّيَّة لرأس المال
1991-1995	%35
1996-2000	%17
2001-2005	%14
2006	%23

[1] ناصر، ربيع ، بحث : رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سورية ،ندوة الثلاثاء الاقتصادية، رؤية شبابية للاقتصاد السوري، 30\7\2005 ، ص (12) .

[2] إعداد الباحثة ، المعدلات محسوبة بالاعتماد على البيانات الواردة في المراجع التالية : المجموعة الإحصائية (1995) ، ص (476 ، 477 ، 518 ، 519) ، و المجموعة الاحصائية (2005) ، ص(465، 466، 497، 498)، و المجموعة الاحصائية (2007) ،ص (526، 527 ، 568، 569) ، و المجموعة الاحصائية (2008)، ص(500، 501، 468، 469) ، الفصل السادس عشر (الحسابات القومية) من كل مجموعة، مراجع سابقة.

2007	%27

1-3-8-2 العمالة:(Labour force)

تراجع وسطيُّ مُعدّل نُموِّ المُشتغِلين مِنَ 4.8 % في الفترة 1991-1995 إلى 1.2% في الفترة 1995-2000 ، و قد استمرَّ هذا المُعدّل بالانخفاض خلال الفترة 2001-2005 لِيَصِلَ إلى – 0.6% ، و قد كان هذا التَّراجع في جميع القِطَاعات عدا قِطَاع الخدمات _ متضمِّناً المال و التَّأمين _ و يُمثِّل هذا التَّراجع تحدِّياً جديداً إلى مجموعة التَّحديات التَّي تواجه الاقتصاد السُّوري ، فَمُعدّل نُموِّ المُشتغِلين لَمْ يرتفع إلى 3.4% عام 2006 حتَّى عاود الانخفاض مجدَّداً عام 2007 إلى 1.7% .

1-3-8-2-1 إنتاجيَّة العامل:

إنَّ التَّطورات الحاصلة في نظريَّات النُّمو الاقتصاديّ الحديثة _ التَّي ركَّزت على العوامل الدَّاخليَّة كرأس المال البشري و إنتاجيَّة العامل في تفسير النُّموِّ الاقتصاديِّ ، ناجمة عَنْ : " اعتبار الإنسان العامل الأساسيُّ في عمليَّة النُّموِّ الاقتصاديِّ و الهدف النِّهائيُّ لعمليَّة التَّنمية "[1]، و قد ازداد تركيز مفاهيم التَّنمية الحديثة على الإنسان بشكلٍ خاصٍ بَعْدَ فَشَلِ عمليَّات التَّنمية في الدُّول النَّامية في تَحسين مُستوى معيشة المُواطِن.

مِنْ هُنا تأتي أهمِّية دراسة إنتاجيِّة العامل باعتبارها مَصدراً أساسيَّ مِنْ مَصادِر النُّموِّ الاقتصاديِّ ، حيث يُلاحَظ تراجع مُعدّل نُموِّ إنتاجيِّة العامل مِنْ 3.5% للفترة 1991–1996 إلى –0.2% ثُمَّ إلى 2.9% خلال الفترتين 1996–2000 و 2001–2005 على التَّوالي وصولاً إلى 0.4% و 1.1% خلال السَّنوات الأولى مِنْ عُمْرِ الخُطَّة الخمسيَّة العاشرة ، و الجَّدول (2–9) يُبَيِّن تراجع مُعدَّلات إنتاجيِّة العامل في كافَّة القِطَاعات بشكلٍ مُتَفاوتٍ وهو مؤشِّرٌ خطيرٌ على المَدى البعيد ؛ فالمُؤشِّر ليس خاصَّاً بقِطَاع مُعيَّن و هو ليس بِحَدَثٍ طارئٍ بل هو سِمةٌ مميَّزةٌ لكافَّة القِطَاعات مِمَّا

[1] صن ، أمارتينا ،التَّنمية حرّيّة، ترجمة : شوقي جلال ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 303، الكويت ، أيار 2004، ص(6).

يدلُّ على ضَعْفِ المُناخ الاستثماريِّ ، و تراجع مستويات التَّعليم ، و ضَعفِ الإدارة الاقتصاديَّة الخاصَّة و العامَّة .

الجدول (2-9)[1]

مُعدَّل نُموِّ إنتاجيَّة العامل حَسْبَ القِطَاعات بأسعار 2000 الثَّابتة

مُعدَّل نموِّ إنتاجيِّة العامل	1995-1991	2000-1995	2005-2001	2006	2007
الزراعة	%2.9	%0.6	%2.7	%1.5	%3-
الصِّناعة	%3.3	%1	%5.6-	%3.4-	%2.5
البناء	%1.7	%1.1-	%7	%1.9	%0.3-
النِّقل	%6.2	%2	%5	%7.8-	%5
التِّجارة	%2.7-	%4-	%7.3	%4	%4.3
الخدمات(تتضمن المال والتَّأمين)	%3.3	%3	%7.6	%0.6	%3.8
وسطي مُعدَّل نُموِّ الإنتاجيِّة	**%3.5**	**%0.2-**	**%2.9**	**%0.4**	**%1.1**

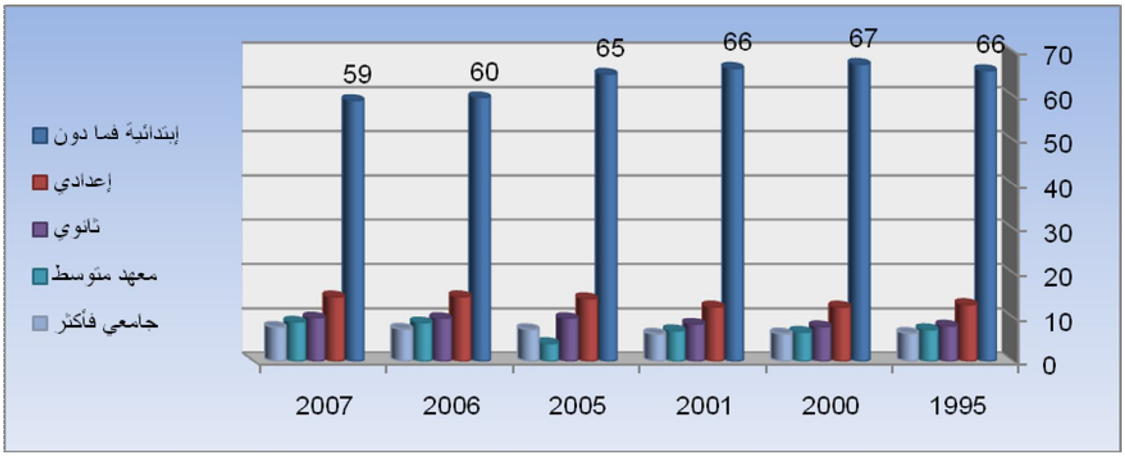
[1] إعداد الباحثة ، الأرقام محسوبة بالاعتماد على بيانات المراجع التالية : المجموعة الاحصائية(1992)، الفصل الثالث (القوى البشرية و القوى العاملة)، ص (76) ، و مسح سوق العمل (1995)،ص (62،63)، والمجموعة الاحصائية (1995)، الفصل السادس عشر (فصل الحسابات القومية)، ص(484،485)، و المجموعة الاحصائية (2001)،الفصل الثالث (القوى البشرية والقوى العاملة) ، ص(84) ، و المجموعة الاحصائية (2002)، الفصل الثالث (القوى البشرية والقوى العاملة)، ص(84)، و المجموعة الإحصائية (2005) ، ص (86، 87، 483، 484)، الفصل الثالث (القوى البشرية والقوى العاملة) و الفصل السادس عشر (الحسابات القومية) ، والمجموعة الاحصائية(2006) ، ص (84)، الفصل الثالث (القوى البشرية والقوى العاملة) ، و المجموعة الاحصائية (2007)، ص (89، 90،534،535)، الفصل الثالث (القوى البشرية والقوى العاملة) و الفصل السادس عشر (الحسابات القومية) ، و المجموعة الاحصائية (2008) ، ص (85،467،466) ، الفصل الثالث (القوى البشرية والقوى العاملة) و الفصل السادس عشر (الحسابات القومية) ، مراجع سابقة .

1-3-8-2-2 البُنيَّة التَّعليميَّة للمُشتغلين: The Distributiion of employees by educational level

إنَّ أحدَ الأسباب الرَّئيسيَّة في تَراجُعِ إنتاجيِّة العامل و أكثرها أهميَّة هو تراجع المُستوى التَّعليمي للمُشتغِلِين في سورية ، فقد بَلَغَتْ نسبة الحاصلين على الابتدائيَّة فما دُونْ 65 % مِنْ إجماليِّ المُشتغِلِين ، و 12 % يَحْمِلُون الإعداديَّة و المدارس المهنيَّة ، و 6 % فقط يَحْمِلُون الشَّهادة الجامعيَّة لعام 1995 ، و قد تحسَّنت هذه النِّسبة تَحسُّناً طفيفاً عام 2007 لتُصبِح (59% ابتدائيَّة فما دُونْ ، 15% إعداديَّة و مدارس مهنيَّة ، 8% شهادة جامعيَّة) ، و ضِمْنَ هذه التَّركيبة مِنَ المُشتغِلِين لا يُمْكِن لسورية أَنْ تَدخل في تَنافُسيَّة مع باقي دُول العَالَم الَّتي سبقتها بأشواطٍ في البحثِ العلميِّ و التَّعليم ، و لا يُمكِن بناء صناعات متقدِّمة قادرة على إعطاء قيمة مُضافة عالية للاقتصادِ ، و بالتَّالي سورية غير قادرة على رَفْعِ مُعدَّلات النُّموِّ الاقتصاديِّ للمُستوى المطلوب .

الشَّكل (2-6)[1]

البُنيَّة التَّعليميَّة للمُشتغلين في الجمهوريَّة العربيَّة السوريَّة



1-3-8-2-3 البطَالة (unemployment):

تُعرِّف مُنظَّمة العمل الدُّوليَّة العاطلين عَنْ العمل بأنَّهم : " أفرادُ قوَّة العمل الرَّاغبين في العمل وِفْقَ

[1] إعداد الباحثة ، بالاعتماد على بيانات المراجع التالية ، بحث سوق العمل (1995) ، ص (83،84) ، والمجوعة الاحصائية (2001) ،ص (83،84) ، و المجموعة الاحصائية (2002)، ص (83،84) ، والمجموعة الاحصائية 2006، ص (85) ، و المجموعة الاحصائية (2007) ، ص (86،87)، و المجموعة الاحصائية (2008) ، ص (83)، الفصل الثالث(القوى البشرية والقوى العاملة) من كل مجموعة ، مراجع سابقة .

الأجور السَّائدة و الباحثين عَنْهُ والَّذين لا يجدونه " [1].

وقد ازداد اهتمام الأدبيَّات الاقتصاديَّة خلال العقد الماضي بالعلاقة التَّبادليَّة بَيْنَ مؤشِّرات الأداء الاقتصاديِّ و المؤسَّسيِّ لسُوق العملِ و البطَالة ، في حين كانت الجُهود مُنصبَّةً خلال مَا سَبَقَ مِنْ عقودٍ على البحث عن الإطارِ التَّوازنيِّ لسُوقِ العملِ ، و الجَّدل حَوْلَ مُعدَّل البطالة الطَّبيعيِّ أو مُعدَّل البطالة غَيْرِ التَّضخُّمي .

في كِلا الأحوال يعود سبب التَّركيز على العوامل المؤسَّسيَّة خلال السَّنوات الأخيرة إلى انتقال نَمَطِ الإنتَاج الصِّناعي إلى نمط الإنتَاج المَرن بَعْدَ أَنْ كان نَمَطاً اجتماعيَّاً [2].

و نحن في سورية نعاني شأننا شأن مُعظَمِ الدُّول النَّاميَّة مِنْ مشكلة البطالة المُرتبطة بِجملة مِنَ المُتغيِّراتِ الاقتصاديَّة و الاجتماعيَّة مِنْ حيث التَّأثير أو التَّأثُر.

فالبطالة الَّتي يعاني مِنْها الاقتصاد السُّوري تتأثر بجملة مِنَ المُتغيِّرات و الوقائع الاقتصاديَّة و بعض المُتغيِّرات الاجتماعيَّة (القُبول الاجتماعيِّ لبعض الوظائف أو عَدَمِه) ، فِيمَا تُؤثر بالمُتغيِّرَاتِ الاقتصاديَّة و الاجتماعيَّة على حدٍّ سواء ، و خاصَّةً الأداء الاقتصاديُّ و النُّموُّ والفقر وانتشار ظواهر اجتماعيَّة غير مقبولة أخلاقيَّاً وسياسيَّاً .

تحليل بيانات البطالة :

بَلَغَ مُعدَّل البطالة 8.1% مِنْ قوَّة العمل عام 2005 (أيْ أنَّ البطالة قَد انْخَفَضَت بِمَا يُقارِب 3.1 نقطة عَنْ مُعدَّلها عام 2001 وبالتَّالي فإنَّ مُعدَّل البطالة قَدْ انخفض خلال السَّنوات 2005-2001 بِمُعدَّلٍ وسطيٍّ سنويٍّ يُقارب 0.64 %) ، و بالمُقارنة مع مُعدَّل البطالة عام 1995 والَّذي بَلَغَ حينها 6.7% تَكُون البطالة قَدْ تزايدت خلال السَّنوات 1995-2000 بِمَا يقارب 2.8 نُقطة سنويَّاً (أيْ أنَّ البِطالة بدأت بالانخفاض) هذا مِنْ ناحية ، و مِنْ ناحيةٍ ثانية بَلَغَ مُعدَّل البطالة حسب مُسوحَات سوقِ العمل الأخيرة بِحدودِ 8.2% و 8.1% في عامي 2006– 2007 على التَّوالي ، و يعود هذا الانخفاض الظَّاهري في مُعدَّل البطالة في جزءٍ كبيرٍ مِنْهُ إلى اعتماد

[1] مسوح السكان الناشطين اقتصادياً، العمالة والبطالة ، مكتب العمل الدولي ، جينيف ، 1996، ص(95،110).
[2] المصبح ، عماد الدين ، بحث :العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية، دراسة تطبيقية باستخدام منهجية التكامل المشترك ،المعهد العربي للتخطيط ، بالكويت ،ضمن أعمال المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية ، آذار 2008، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، ص (2).

طريقةٍ مُختلفَةٍ في مسح سوق العمل تعتمد على إجراء أربعة مُسوحاتٍ فصليَّةٍ و أخذ المُتوسِّط المُرجَح خلال السَّنة لمُعدَّل التَّشغيل .

الجَّدول (2−10)[1]

توزيع القوى العاملة حسب الجنس في الجمهورية العربيَّة السُّورية

توزيع القوى العاملة حسب الجِّنس						
السنوات	إجماليّ القوى العاملة		المشتغلين		المتعطلين	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
1991	2858000	628000	2710000	540000	148000	88000
1995	3498777	937925	3316418	820973	182359	116952
2000	3958000	979000	3670000	798000	288000	181000
2001	4349943	1107432	4001562	842458	348381	264975
2005	4317967	788392	4063122	630375	254845	158018
2006	4465407	826781	4229709	630239	235698	196542
2007	4553702	847075	4316367	629610	237335	217465

و تُشير الإحصاءات المنشورة إلى ، وجود نسبة عالية مِنَ البطالة في الرِّيف تَفُوقُ تلك الملاحظة في المدينة ؛ مع ذلك فإنَّ البطالة في الرِّيف بشكلٍ عامٍّ تقديريَّة والأرقام المُعلَنَة لا تَعْكِس حقيقة البطالة نتيجة الهجرة الدَّاخليَّة المُستمِرَة والمُتزايدَة إلى المدن و إلى الدُّول العربيَّة المجاورة.

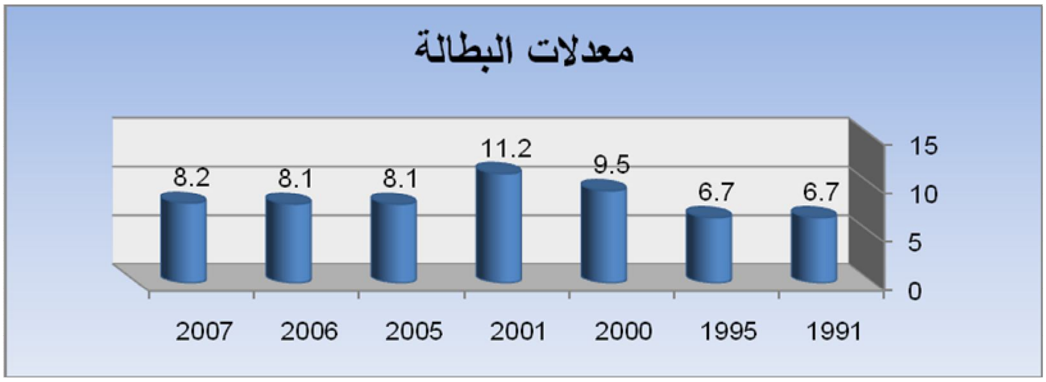
[1] إعداد الباحثة ، بالاعتماد على بيانات المراجع التالية ، المجموعة الإحصائية(1992)، ص (73،74) ، و بحث سوق العمل(1995) ، ص (86،87)، والمجموعة الاحصائية 2001، ص (83،84،86،87،88) ، والمجموعة الاحصائية (2002) ، ص(84،85،87،88،89) ، والمجموعة الاحصائية (2006)، ص(86،87،88) ، والمجموعة الاحصائية (2007)، ص(90،91)، و المجموعة الاحصائية (2008) ،ص(80،82،83) الفصل الثالث (القوى البشرية و القوى العاملة) من كل مجموعة ، مراجع سابقة .

مِنْ جانبٍ آخر بَلَغَت البطالة الأنثويَّة في عام 2005 ما يُعادِل 19% مِنْ إجماليِّ البطالة (مُنخفضَة بمقدار 4 نقطة عَنْ عام 2001) ، و يتَّضح مِنْ خلال هذه الأرقام أنَّ حَجْمَ البطالة لا يتناسب مع نسبة مُشاركة المرأة في قوَّة العمل ، بَيْنَ 18% و25 % مِنْ إجماليِّ قوَّة العمل لنفس الفترة ، لَكِنْ مَا يتوجب ملاحظته أيضاً أَنَّ مَا يُقارِب 51.2% مِنْ قوَّة العمل الأنثويَّة تَعْمَل في الزِّراعة ، بالإضافةِ إلى إنَّ نَحْوَ 39.56% مِنَ الإناث يَعْمَلنَ في القِطَاع غَيْرِ المُنظَّم .

و تشير البيانات المتوفِّرة إلى أنَّ نسبة البطالة بَيْنَ الإناث قد تراجعت بشكلٍ كبيرٍ خلال عامي 2006-2007 لتصل إلى 23.8% و 25.6 على التَّوالي ، مقابل 5.2% للذُّكور .

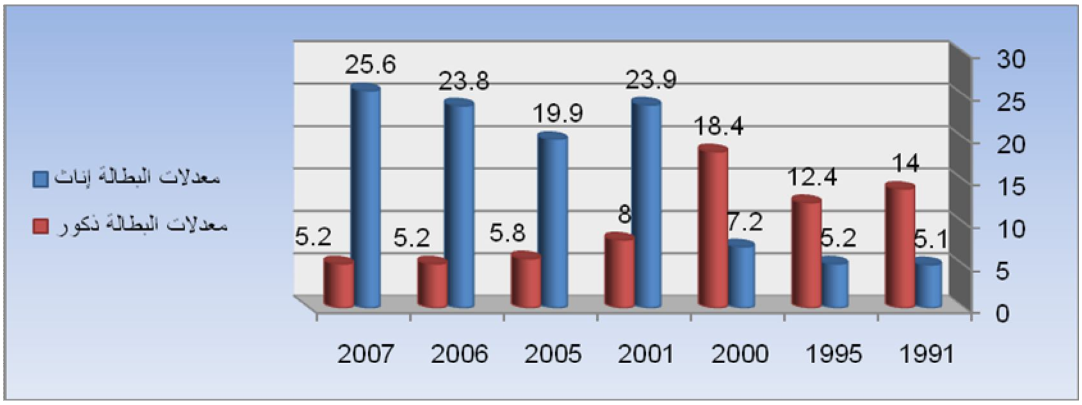
الشَّكل (2-7)[1]

مُعدَّلات البِطالة في الجمهوريَّة العربيَّة السُّوريَّة



معدَّلات البِطَالة حسب الجِنْس في الجُمهوريَّة العربيَّة السُّوريَّة

[1] بيانات منشورة على موقع المكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية ، موقع البيانات على شبكة الإنترنت :
http://www.cbssyr.org



و يشكِّل اليافعون و الشَّباب (مِنْ 10 إلى 24 سنة) مَا يُقارِب 37% مِنْ المَجمُوع العامِّ للسُّكان عام 2005 ، في حين دلَّت مُسوحَات العمل على أنَّ نسبة العَاطِلِين عَنْ العمل للفئة ذاتها تقارب 72.3% من إجماليِّ العَاطِلِين عن العمل ، أيْ ما يقارب ضِعفَي حِصَّتهم مِنْ مجموع السُّكان ، في حين انخفضت هذه النِّسبة لتصل إلى 56.8% عام 2007 ، أيْ أَنَّ البطالة في سورية ليست متحيِّزة ضدَّ الإناث فقط و إنَّما هي متحيِّزة ضدَّ الشَّباب أيضاً .

وتبدو مُشكِلة البطالة في سورية بشكل أكثر وضوحاً و تفاقماً بَيْنَ شريحة الشَّباب سواءً الَّذين لا يَمْلِكُون مهارات و خبرات تدريبية ، أو الخرِّيجون الجُدد مِنَ الجَّامعات و المعاهد المتوسِّطة حتَّى المَدارس الفنيَّة والمهنيَّة ، حيث يشكل الأمِّيُّون و المُلِمُّون بالقراءة و الكتابة و الَّذين أنهوا المرحلة الابتدائيَّة نَحْوَ 60.8% مِنْ إجماليِّ قوَّة العمل عام 2005 (انخفضت لتصل إلى 58% عام 2007) ، في حين تشكِّل البطالة 51% مِنْ إجماليِّ العَاطِلِين عن العمل (ارتفع ليصل إلى 58% عام 2007) ، في الوقت الَّذي ترتفع فيه نسبة العَاطِلِين عن العمل مِنْ حَمَلَة الشَّهادة الإعداديَّة فَمَا فوق لتصل إلى 49% و هي نسبة أعلى مِنْ نسبتهم مِنْ إجماليِّ قوَّة العمل ، أيْ أَنَّ البطالة تَمسُّ بشكلٍ حقيقيٍّ المُتعلِّمين .

في حين تَبْلُغ حصَّة حَمَلَة الشَّهادة الجامعيَّة و المعاهد 18% مِنْ إجماليِّ العَاطِلِين عن العمل (انخفضت لتصل إلى 16% عام 2007) ، في حين يشكِّلون 16% مِنْ إجماليِّ قوَّة العمل (مع ملاحظة أنَّ هذه النِّسبة لم تتغيَّرْ منذ عام 1995) .

الجدول (2−11)[1]

توزيع القوى العاملة والمتعطلين حسب المستوى التعليميِّ في الجمهوريَّة العربيَّة السُّوريَّة

البيان		1995	2007	2005
ابتدائي فما دون	حصتهم من قوة العمل(%)	64	1	61
	حصتهم من إجمالي العاطلين عن العمل(%)	31	1	1
ثانوي و إعدادي	حصتهم من قوة العمل(%)	22	25	23
	حصتهم من إجمالي العاطلين عن العمل(%)	22	26	31
جامعة ومعاهد متوسطة	حصتهم من قوة العمل(%)	14	17	16
	حصتهم من إجمالي العاطلين عن العمل(%)	23	16	18

1−3−8−3 مُجْمَل إنتاجيَّة عوامل الإنتاج (Total factor productivity):

يُمْكِن النَّظر إلى مُجْملِ إنتاجيَّة عوامل الإنتاج على أنَّها الكفاءة في جَمْعِ عوامل الإنتاج المختلفة، و هي تَعكِس مستوى المعرفة (بما فيها التِّكنولوجيا و إدارة الموارد و المهارات.. إلخ) الَّتي يُمْكِن تطبيقها في العمليَّة الإنتاجيَّة و الكفاءة في استخدام تلك المعرفة.

لقد أَخَذَ مفهوم مُجمل إنتاجيِّة عوامل الإنتاج TFP اهتماماً متزايداً في نظريَّات النُّموِّ الاقتصاديِّ الحديثة(*) الَّتي تَعتَبره المَصدَر الأساسيَّ للنُّموِّ الاقتصاديِّ الطَّويل الأجل (لَكِن يَدُورُ الخلاف على تفسيرها) ، ونقطة البداية المُثلَى للوصول إلى مُجمل إنتاجيَّة عوامل الإنتاج هي دالَّة الإنتاج النيوكلاسيكيَّة (Coob-Douglas) تابع كوب دوغلاس) ، حيث أنَّ TFP يجسِّد البَواقِي من معادلة تابع إنتاج " كوب دوغلاس" . **

---

[1] إعداد الباحثة ، بالاعتماد على بيانات المراجع التالية : بحث سوق العمل (1995)، ص (83،84،95) ، المجموعة الاحصائية (2001)، ص (84، 85، 95،96) ، و المجموعة الاحصائية (2002) ، ص (80،82،90،91) ، والمجموعة الاحصائية (2006) ، ص(84،87،93،92) ، والمجموعة الاحصائية (2007)، ص(86،87،96) ، و المجموعة الاحصائية (2008)، ص(83،86،92)، الفصل الثالث (القوى البشرية و القوى العاملة) من كل مجموعة ، مراجع سابقة .

**والَّتي تأخذ الشَّكل التالي :

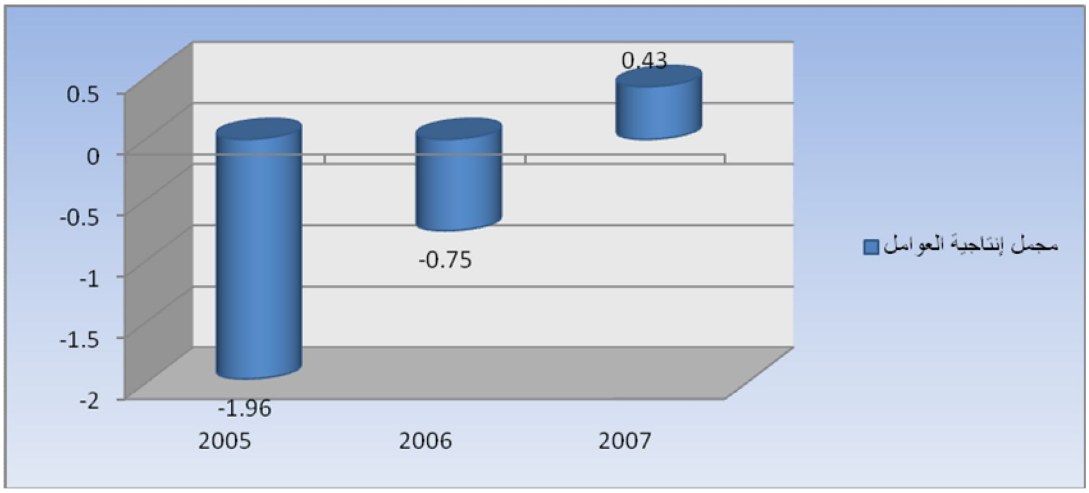
1...................... $\Leftarrow g = \alpha\Delta K / K + \beta\Delta L / L + \Delta A / A$

2 ....$\Delta A \backslash A = g - \alpha k - \beta L = TFP$

حيث :

الشكل(2-8)[1]

مجملُ إنتاجيَّة عوامل الإنتاج



المُلاحَظ أنَّ النُّموَّ الاقتصاديَّ يَعْتَمِد على كميِّات الاستثمار و العمالة و ليس على النَّوعيِّة و الإنتاجيَّة ، و النَّاحية الأكثر خطورة هي تعبير هذا المؤشِّر عن المستوى التِّقني للاقتصاد الوطنيِّ ،

g : مُعدَّل النمو . α : مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال وهي تعادل حصة رأس المال من الناتج . β : مرونة الإنتاج بالنسبة للعمالة وهي تعادل حصة العمالة من الناتج. ، $\alpha + \beta = 1$ ، k : التغير النسبي في مخزون رأس المال ، $l = L / \Delta L$: التغير النسبي في عدد العمالة أو ساعات العمل سنويًا .

$TFP = A / \Delta A$ و هو يمثل الباقي الَّذي يعتبره النيوكلاسيكيّن متغيراً خارجياً عن النمو الاقتصادي وبالتالي يتحدد بعوامل غير اقتصادية ، حيث أن SOLOW ، على سبيل المثال ، قد ركز على التقدم التقني كجزء جوهري من هذا الباقي و بالتالي اعتبر أن النمو المستدام في الولايات المتحدة والدول الصناعية سببه التقدم التقني و لا دور جوهري للاستثمار في النمو.

1. حساب ألفا وبيتا (لعام 2007): تبلغ قيمة بيتا 25% بناءاً على تقديرات الأجور والتعويضات كحصة من الناتج المحلي الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي وذلك بالاعتماد على البيانات المقدمة من هيئة تخطيط الدولة . وبالتالي ألفا تعادل 0.25-1 =75% أي أن رأس المال يساهم بالدور الرئيسي في تكوين الناتج المحلي ، وهنا تظهر مشكلتان الأولى ضَعف مساهمة العنصر البشري في الاقتصاد الوطني ,و الَّذي قد يعود جزء منه إلى الأجور الهزيلة الَّتي لا تعبر في كثير من الأحيان عن الناتج الحقيقي للعمالة.و لكن بالمقابل فالإنتاجية الضعيفة للعمالة و هي تعاني من ضعف التأهيل والتدريب.كل ذلك يشير إلى عدم الاستفادة المثلى من الموارد البشرية.
2. التغير النسبي في مخزون رأس المال :نحسب حصة رأس المال من الناتج لعام 2007= (0.75*1288001)، ثُمَّ حسبنا الإنتاجية الوسطية لرأس المال خلال الفترة (2001-2007)، ثُمَّ نقسم الحصة على الإنتاجية ، فنحصل على k المخزون رأس المال في عام 2007، بشكل تقريبي والتي بلغت (7.16) ثُمَّ بدأنا بطرح الاستثمار الصافي من 2007 k فحصلنا على k للسنوات (2001-2007) و أصبح من الممكن حساب :TFP

TFP 2007 = 6.3 – (0.25*2) –(0.75*7.16)= 0.43.

TFP 2006 = 5.2-(0.25*4) - (0.75*6.6)= -0.75

[1] إعداد الباحثة .

و نلاحظ أنَّ هذا المؤشِّر بدأ في التَّحسُّن الطَّفيف عام 2007 ، إلَّا أنَّ التَّحسُّن مازال دُوْنَ المستوى المطلوب ، فهو ما زال يعكس تراجع حُسْن الإدارة الاقتصاديَّة للدَّولة و تراجع في المراحل التَّنمويَّة للاقتصاد السوريِّ.

1-3-9 النظامُ الضَّريبي في سورية:

يعتبر النِّظام الضَّريبيُّ المَصدَر الأساسيَّ لإيرادات الخزينة العَامَّة للدَّولة ، و المُمَوِّل الأساسيَّ للإنفاق العَامِّ ، إضافةً إلى ذلك يُعوَّل عليه للتَّعويض عن الإيرادات النفطيَّة ، و كذلك فوائض المُؤسَّسات الاقتصاديَّة الحكوميَّة حيث يشهد هذين المَصدَرَين تراجعاً كبيراً.

تَعودُ نشأة النِّظام الضَّريبيِّ في سورية إلى بدايات القرن العشرين ، حيث صَدَرَت تشريعاتٌ عديدة في ذلك الوقت عَمِلَت على فرض ضرائب و رسوم جمركيَّة وغَيْر جمركيَّة ، ثُمَّ صَدَرَت مجموعة مِنَ التَّشريعات في العقود الَّلاحقة أضافت ضرائب و رسوم جديدة أو عدَّلت في الضَّرائب والرُّسوم القديمة ، وفي أواخر عام 2003 بدأت موجة جديدة مِنْ تحديث النِّظام الضَّريبي و كان أهمُّ ما حَمَلَت في طيَّاتها:

1. إصدار القانون " رقم 24 " لعام 2003 (قانون ضرائب الدَّخل) الَّذي حلَّ محلَّ **القانون** 85 **لعام** 1949.

2. القانون " رقم 25 " لعام 2003 (قانون مكافحة التَّهرُّب الضَّريبيِّ).

مِنْ جانب آخر ركَّزت الموجة الأولى مِنَ الإصلاح الضَّريبيِّ السُّوريِّ على [1]:

1. تخفيض مُعدَّلات الضَّرائب والرُّسوم : اتَّسم النِّظام الضَّريبي بارتفاع مُعدَّلاته فَوَصَل مُعدَّل ضريبة الدَّخل إلى حوالي 92% ، ثُمَّ انخفض إلى حوالي 63% ، ثُمَّ إلى 35% في 1/1/2004 ، ثُمَّ إلى 28% في 1/1/2007 .

وهذه المُعدَّلات العالية كانت السَّبب الرئيسيَّ للتَّهرب الضَّريبي في سورية ، كَمَا خُفِّضت مُعدَّلات الرُّسوم و مِنَها الرُّسوم الجمركيَّة ، فمثلاً كان أعلى مُعدَّل للرَّسم الجمركيِّ يصل إلى 255% بينما في عام 2007 أعلى مُعدَّل هو 60% ، و أصبح المُعدَّل المتوسِّط للتَّعريفة الجمركيَّة في سورية 14.5% ، وخُفِّضت الرُّسوم الجمركيَّة على المواد الأوَّلية و مستلزمات الإنتاج إلى 1% للمواد الأوليَّة و يُمْكِن أنْ تتصاعد إلى 5% فقط بالنِّسبة لباقي المستلزمات النِّصف مُصنَّعة أو

[1] راجع : د. حسين ، محمد ، دراسة مقارنة نشرت على موقع وزارة المالية الالكتروني بتاريخ 7/10/2007 ، الموقع الشبكي للدراسة : www.barasy.com/news-view-1002.html.

المصنَّعة ، مِمَّا شكَّل دعماً حقيقيَّاً للصِّناعة السُّوريَّة ، و أسهم في زيادة الاستثمارات المباشرة في السَّنوات الأخيرة .

2. عَمِلَت التَّشريعات الضَّريبيَّة على جعلها أكثر شفافيَّة وسهولة ، و ألغت التَّقدير الشَّخصي لموظفي الدَّوائر الماليَّة والعلاقات الشَّخصيَّة ، وعلى التَّوازي انطلقت جُهود مكافحة الضَّريبة مع صُدورِ القانون "25" لعام 2003 ، و الَّذي تتضمَّن إجراءات رادعة بحقِّ المتهرِّبين ضريبيَّاً و استطاع هذا القانون إعادة أموال هامَّة للخزينة .

- **نتائج النَّظام الضَّريبي :**

الجَّدول (2-12) [1]

الحصيلة الفعليَّة لقِطَاع الضَّرائب و الرُّسوم الجمركيَّة للسَّنوات 1990-2007

السنوات	1990	1996	2000	2002	2004	2005	2007
الحصيلة الفعلية (مليار ل.س)	49.277	130.315	170.872	231.583	238.242	251.509	297

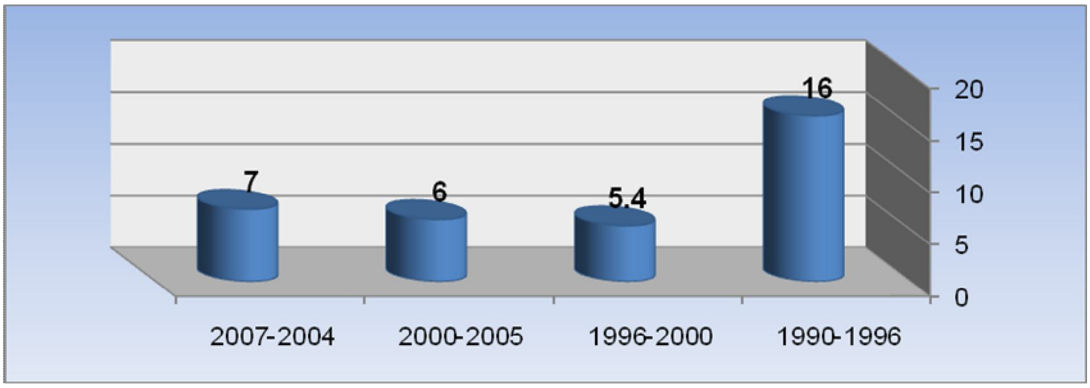
يُلاحَظ أنَّ السَّنوات الأخيرة بدءاً مِنْ عام 2005 سجَّلت زيادة ملحوظة في الحصيلة الضَّريبيَّة على الرَّغم من تخفيض المعدَّلات ، و إلغاء بعض الضَّرائب و الرُّسوم ، و بالمقارنة مع مُعدَّل نموِّ النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ بالأسعار الجَّارية و الَّذي ازداد بنسبة 14.6% عام 2007 بالمقارنة مع عام 2005 نَجِدُ أنَّ الحصيلة الضَّريبيَّة لعام 2007 قد ازدادت بنسبة 18.7% عن عام 2005.

مِنْ جانبٍ آخر نَجْدُ أنَّ مُعدَّل نموِّ الحصيلة الضَّريبيَّة خلال فترة 1990-1996 وَصَلَ إلى 16% سنوياً مقابل مُعدَّل نموٍّ 7% خلال الفترة 2004-2007.

الشَّكل (2-9) [2]

معدَّلُ نموِّ الحصيلة الفعلية للضَّرائب و الرُّسوم بما فيها الرُّسوم الجمركية

[1] تقرير الاستثمار السنوي الثاني في سورية لعام 2007 ، هيئة الاستثمار السورية ، دمشق ، ص (17).
[2] إعداد الباحثة ، المعدلات محسوبة بالاعتماد على بيانات الجَّدول (2-12).



1-3-9-1 مقارنةٌ لنتائج بعض الأنظمة الضَّريبيَّة في العَالَم[1] :

1. نِسبةُ الحصيلة الضَّريبيَّة إلى النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ :

الجَّدول (2-13)

الدولة	نسبة الحصيلة الضريبية للناتج المحلي الإجمالي(%)
السويد	37.4
الدنمرك	49.1
فرنسا	27.2
ألمانيا	22.3
بريطانيا	29.8

[1] تقرير الاستثمار السَّنوي الثاني في سورية لعام 2007، المرجع سابق ، ص (19، 20).

الاتحاد الأوروبي	26.6
أمريكا	18.4
المغرب	21.1
تونس	21.3
الأردن	19.6
مصر	19.5
سوريا	18.1

2. مُعدَّلاتُ الضَّريبة على الدَّخل:

الجدول (2-14)

الدولة	معدل الضريبة على الشركات(%)	معدل الضريبة على الأفراد(%)
السويد	28	0-25
الدنمرك	28	5.5-30
فرنسا	33.3	0-48
ألمانيا	25	0-42
أمريكا	15-35	10-35
المغرب	35	0-42
تونس	35	0-35

الأردن	15-35	5-25
مصر	20	0-20
سورية	0-28	0-28

4-1 التَّطورات الاجتماعيَّة:

تَفتَرِض نظريَّة النُّموِّ الاقتصاديِّ وجودَ عناصر إنتاج قويَّة و بُنْيَة اجتماعيَّة مُتماسِكة لتستطيع تحقيق النَّاتج المأمول في عَالَمٍ تَنافُسيٍّ . و هذا يَعْنِي أنَّه ما لم تَكُنْ البُنْيَة الاجتماعيَّة للمُجتمَع و للفرد مَحميَّة فإنَّ الإنتاجيَّة الاقتصاديَّة ستَكون في حدِّها الأدنى ، و إنَّ مُستوى الدَّخل لن يتحسَّن للمُستوى الَّذي يحظى به المُنافِسون ، و لهذا فإنَّ التَّفكير بحُزمة الأمان الاجتماعيَّة ليس مجرَّد جانب إنسانيٍّ و حقوقيٍّ فقط وإنَّما أيضاً اقتصاديٌّ بحت[1].

1-4-1 الفقر (Poverty):

إذا عُرِّفَت التَّنمية على أنَّها توسيع خيارات الفرد في المُجتمَع ، فإنَّ فقر الدَّخل يعتبر أحد العوامل المُحدِّدة لآفاقه وخياراته ، لاسيَّما مقدرته على الحصول على حاجاته الأساسيَّة مِنْ غذاء و لباس و مأوى و رعاية صحيَّة و تعليم و غيرها مِنَ الحاجات الضَّرورية اللازمة لعيشٍ كريمٍ للإنسان .

و يتوقَّف تخفيف الفقر على عنصرين رئيسيَّين هُمَا : النُّموُّ الاقتصاديُّ و توزيع الدَّخل ، فكلَّما زاد متوسِّط مُعدَّل النُّموِّ الاقتصاديِّ مع ثبات الأشياء الأُخرى على حالها ، أو كلَّما تَحسَّن توزيع الدَّخل و أصبح أكثر عدالة مع ثبات الأشياء الأُخرى على حالها ، كلَّما انخفضت مستويات الفقر.[2]

ضِمْنَ هذا السِّياق جاءت تعاريف متعدِّدة للفقر ، مِنْ أهمِّها تعريف الأمم المتَّحدة للفقر في عام 1999 على أنَّه :" يتَّخذ الفقر أشكالاً متنوِّعة تَتَضمَّن انعدام الدَّخل و الموارد المُنْتَجَة الكافية لضمان مستوىً معيشيَّاً لائقاً ، و مِنْ مظاهره الجُوع ، وسوء التَّغذية ، و سوء الصِّحَّة ، و

---

[1] د. العماش ، حسين ، بحث : حزمة الأمان الاجتماعي ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الحادية والعشرين (حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية)، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ،11\3\2008، ص (10).

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2007 ، الفصل الثاني ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية ، مرجع سابق ، ص (26).

الوصول المَحدُود أو المعدوم إلى التَّعلُم وغيره مِنَ الخدمات الأساسيَّة ، و انتشار الأمراض و الوفيَّات ، و انعدام المُؤن و السَّكن غير المناسب ، و العيش في بيئةٍ غَيْرِ آمنة ، بالإضافةِ إلى انعدام المشاركة في صنع القرارات في الحياة المدنيَّة و الاجتماعيَّة ".[1]

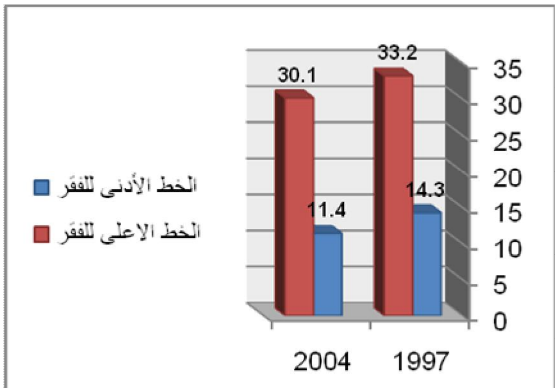
1-4-1 - 1 واقع الفَقْر في سورية :

نظراً لَعَدَمِ توفُّر بيانات عن الفَقْر في سورية قبل عام 1997 فلا يُمْكِن لتحليل الفقر أنْ يتبنَّى الأعوام 1991-1996 ، لذا تمَّ اعتماد عام 1997 أساساً للدِّراسة ،و مقارنته مع عام 2004 *.

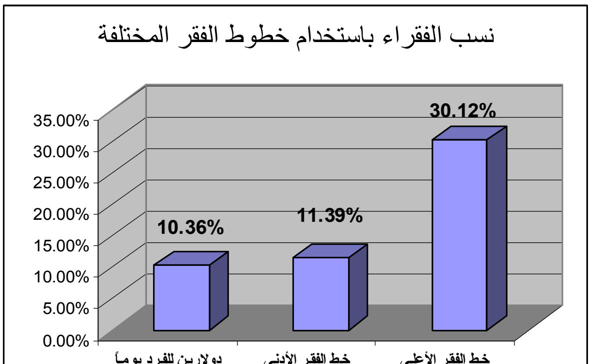
تُشير البيانات المُتاحَة إلى أنَّ نسبة السُّكان الفُقَراء عِنْدَ الخَطِّ الأدنى للفقر* قد تراجعت مِنْ 14.26% عام 1997 إلى 11.39% عام 2004 ، و ذلك بسبب ارتفاع إنفاق الفرد بمُعدَّل يزيد عن مُعدَّل نموِّ النَّاتج المَحلِّيِّ.

الشكل (2-10) [2]

مقارنةُ نِسَبِ الخطِّ الأعلى والأدنى للفَقْر بَيْنَ عامي 2004-1997



عام 2004

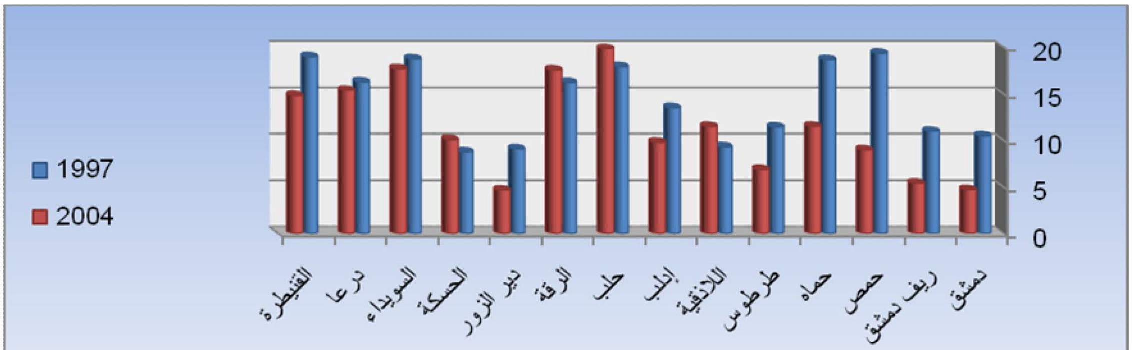


[1] جبريل ، محمد ، دراسة : الفقر في الوطن العربي ، 2007 ، ص 44 ، موقع الدراسة على شبكة الإنترنت، www.islam today.net.
* لا يمكن دراسة الفقر بعد عام 2004 لعدم توفر البيانات المطلوبة.
* الخط الأدنى للفقر هو (1459 ليرة للفرد شهريًا) فيما الخط الأعلى للفقر هو (2052ليرة للفرد شهرياً)
[2] دراسة حالة تشخيص الفقر في سورية ، بالتعاون بَيْنَ هيئة تخطيط الدولة والمكتب المركزي للإحصاء و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 2004 ، ص(16،26).

و مِنْ جانبٍ آخر تُظْهِرُ البيانات اختلافاتٍ حادَّة بَيْنَ المناطق في سورية ، ففي حين كان التَّقدُّم الحاصل باتجاه الحدِّ مِنَ الفقْر في المناطق الحَضَريَّة سريعاً نسبياً ومتجانساً ، بدا أَنَّ الفَقْــر في المناطق الرّيفيّة لا يزال واضحاً. وتعزّز ملامح الفقر الفَجــوة الرِّيفيَّــة الحــضريَّة ، فهنـــاك 38.3% مِنَ الفقراء يَعمَلُونَ في الزِّراعة و هو قطاع غَيْرُ آمنٍ بسبب خَطَرِ الجَّفاف. وقد اكتسبت الخصائص الجُّغرافية أهميَّةً إحصائيَّةٍ في تفسير مدى الفقر إذْ تبيَّن أنَّ الفقر يتركَّز فـــي المَنطِقَـــة الشَّماليَّة – الشَّرقيَّة حيثُ يَقطُن 58.1% مِنَ الفقراء. و تُظهر المعطيات أَنَّ وضع بعض المنـــاطق يزداد سوءاً. و بشكل خاصٍّ المناطق الرِّيفيَّة التَّابعة للمناطق الشّماليّة الــشّرقيّة والــسّاحليّة _ ألا وهي محافظة اللاذقيَّة ، والمحافظات الثّلاث الَّتي يُطلَق عليها اسم مثلث الفقر وهي حلب والرَّقَّــة و الحسكة_ أمَّا محافظتا السّويداء و درعا فهما في تحسُّن بطيءٍ نحو تحقيق الغاية.

الشكل (2–11) [1]

نسبةُ السُكان الفُقَراء وفقَ الخطِّ الأدنى للفقْر حسب المحافظات في عامي 1997 و 2004



1–4–1–2 فجوةُ الفَقْر:

[1] إعداد الباحثة ، بالاعتماد على البيانات الواردة في :(تشخيص حالة الفقر في سورية)، مرجع سابق ، ص (37).

يَقِيْس هذا المؤشِّر مقدار عمق الفقر في المُجتمَع ؛ و أظهر تحليل هذا المؤشِّر على المستوى الوطنيِّ تناقص عُمْق الفَقْر حيثُ انخفضَ مَنْ 2.88% عام 1997 إلى 2.13% عام 2004 ، وهذا ناجمٌ عن تقارب مستويات إنفاق الفقراء مِنْ بعضها بصورة عامَّة مِنْ جهة و عَدَمِ انخفاضها تحت خطِّ الفقر كثيراً مِنْ جهةٍ أُخرى ، فالفقر في سورية يُعدُّ ظاهرةً سطحيّةً إذا ما قارنّاه بالبلدان الأُخرى ذات الدَّخل المتوسِّط و القليل. و يلعب توزيع الدَّخل دَوْرَاً أساسيَّاً في ارتفاع نسبة الفقراء ، و الواقع أَنَّ "مُعامِل جيني" الخاصَّ بتوزيع الدَّخل قد ارتفعت قِيمته مِنْ 34% في سنة 1997 إلى 37% في سنة 2004 ممَّا يشير إلى تراجع عدالة توزيع الدَّخل ، وأَنَّ التَّحولات الاقتصاديَّة الأخيرة لم تكن في صَالِحِ الفقراء[1] و خاصَّةً أَنَّ مستوى هذا المُعَامِل اقترب مِنْ حدِّ الخطورة المحدَّد عالميَّا بعتبة 40% . فيما انخفضت قيمة "مُعامِل جيني" إلى 36% عام 2007 ، ممَّا يدلُّ على تحسُّن عدالة توزيع الدَّخل في السَّنوات الأولى مِنَ الخُطَّة الخمسيَّة العاشرة .

الجَّدول (2-15)[2]

نسبة الأُسَر الفقيرة وفقَ فجوة الفقر حسب المحافظات في عامي 1997 و 2004 (%)

المحافظات	1997	2004
دمشق	2.04	1.24
ريف دمشق	2.15	0.71
حمص	3.98	1.38
حماه	4.27	2.15
طرطوس	2.19	1.48

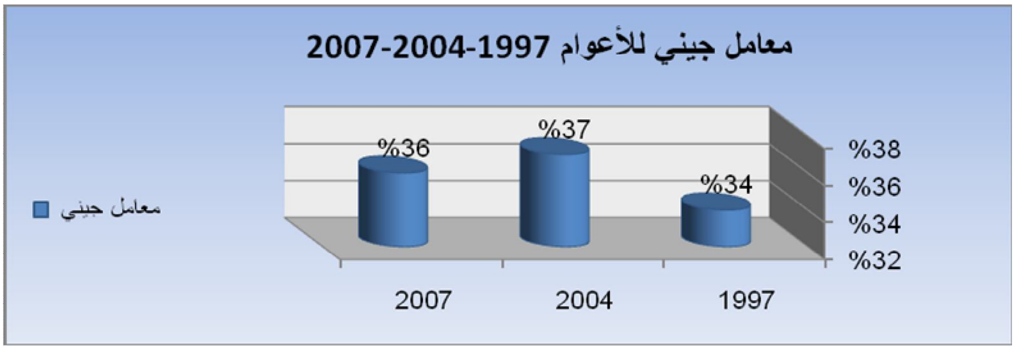
[1] التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية للألفية في الجمهورية العربية السورية ، مرجع سابق ، ص(20).
[2] دراسة حالة تشخيص الفقر في سورية ، مرجع سابق ، ص (27).

2.28	1.73	اللاذقية
1.69	2.41	إدلب
3.65	3.9	حلب
3.91	2.84	الرقة
0.68	1.69	دير الزور
1.71	1.75	الحسكة
4.17	3.64	السويداء
3.22	2.92	درعا
3	4.28	القنيطرة
2.13	2.88	المجموع

أمَّا فيما يخصُّ عدالة توزيع الدَّخل على مستوى المناطق فقد أمكن تحديد أنماط عدَّة مِنَ التَّطـــور حتَّى في الحالات الَّتي كان تَغَيُّر " مُعَامِل جيني " فيها محدُوداً جداً ، فقد تحسَّن توزيع الدَّخل فـــي ريف المناطق الجَّنوبيَّة و السَّاحليَّة ممَّا يُفسِّر الانخفاض السَّريع للفقر في هذه المناطق ، في حـــين تراجعت نسبة العدالة في توزيع الدَّخل تراجعاً طفيفاً أو بقيت على حالهـــا فـــي جميـــع المنـــاطق الأُخرى. و يتَركَّز الفَقْر الآن في المنطقة الشَّماليَّة الشَّرقيَّة و يأخذ صـــوراً مُتَنَوعِـــة ، حيـــث أنَّ محافظتي حلب و الحسكة اللَّتين تنتميان إلى مَثَلَّث الفقر لا تزالان متخلِّفتين عـــن تحقيـــق هـــدف إنقاص نسبة فَجْوَة الفَقْر بالرَّغم مِنَ التَّحسن الَّذي تحقَّق فيهما.

الشَّكل (2-12)[1]

[1] إعداد الباحثة ، بالاعتماد على دراسة حالة تشخيص الفقر ، المرجع السابق ، ص38، و محاضرة الأستاذ عبد الله الدردي ، الخطة الخمسية العاشرة (الحصيلة والتوقعات)، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرين ،(حول بعض تداعيات الأزمة الاقتصاد العالمية الراهنة)، 3\2\2009، ص (42).



الجَّدول (2-16)[1]

مُعَامِل جيني حسب المناطق والرِّيف والحضر في عامي 1997 و 2004

السنة	الجنوبية		الشمالية الشرقية		الوسطى		الساحلية		المجموع
	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	
1997	0.33	0.33	0.33	0.33	0.32	0.33	0.36	0.33	0.34
2004	0.37	0.31	0.38	0.33	0.39	0.36	0.35	0.33	0.37

1-4-1-3 ملامحُ الفَقْر والجُّوع:

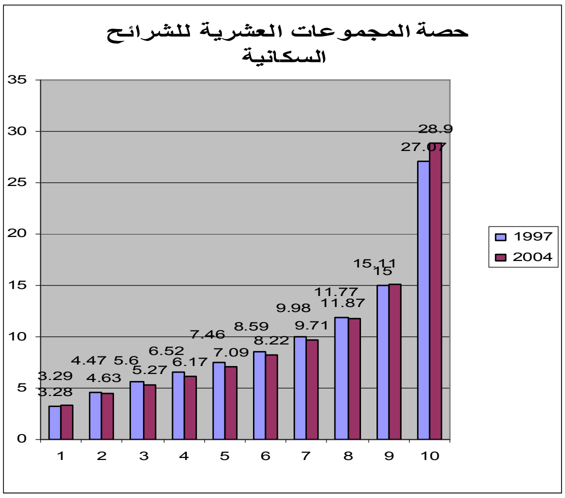
يرتبط التَّعليم ارتباطا سلبيًّا قويًّا بالفقر فأكثر مِنْ 18% مِنَ الفقراء هم أمِّيُّون ، و يشتدُّ الفقر ويتعمَّق بَيْنَ الأفراد الأمِّيِّين و أرباب الأُسَر الأمِّيِّين . و تظهر اختلافات مهمة بَيْنَ المناطق الحَضَريَّة والرِّيفيَّة ، و مِنَ الطَّبيعيِّ أَنْ يَكُون هناك تأثيرٌ متبادلٌ بَيْنَ المُستوى المتدنِّي لرأس المال البشريِّ والفَقْر ، فالفَقْر يُقلِّل مِنْ فُرص التَّعلم و فرص تلقي الخدمات الصِّحيَّة و يؤدِّي إلى نموٍّ سريعٍ للسُّكَّان والعكس صحيح . أضف إلى ذلك أَنَّ الخصوبة العالية تُصَعِّد مِنْ مشكلة الفَقْر ، و تَرْتَبِط ظاهرة الفَقْر بحجم الأُسْرَة ارتباطًا كبيراً إذ يعيش 44.6 % مِنَ الفقراء في أُسرٍ تتكوَّن مِنْ 7-9 أشخاص ، في حيْن يعيش 34% مِنْ غَيْر الفقراء في أُسَر تتكوَّن من 4 -6 أشخاص ، و تحظى المناطق الرِّيفيَّة بأكبر حجم للأُسر.

1-4-3 حصَّة أفقرِ خُمْسٍ سكانيٍّ من الاستهلاك الوطنيِّ:

[1] دراسة حالة تشخيص الفقر ، المرجع السابق ، ص(30).

تُظْهِرُ بيانات حِصَص الشَّرائح السُّكانيَّة مِنَ الإنفاق العامِّ للأُسَر وجود تباينات كبيرة و حالة مِنْ عَدَمِ العدالة في توزيع الإنفاق بَيْنَ أفراد المُجتمَع أدَّت إلى جعل نسبةٍ لا بأس بها مِنَ السُّكَّان غَيرِ قادرين على الوصول إلى الموارد الَّتي تَكْفَل لهم مستوى معيشة لائق ، و سدِّ احتياجاتهم الأساسيَّة مِنَ السِّلع والخدمات ، و الأكثر دلالةً على التَّباينات في توزيع الإنفاق هو وجود حوالي 50 %مِنْ السُّكَّان ينفقون 25 % مِنْ إجماليِّ الإنفاق الأُسَرِي،وفي هذا الصَّدد نَذْكُرُ مايلي:

- بَلَغت حصَّةُ أفقر 10% مِنَ السُّكَّان3.02% مِنْ مجموع الإنفاق. الشكل (2–13)[1]
- بَلَغَتْ حصَّة أفقر 20% من السُّكَّان 7.24% مِنَ مجموع الإنفاق.
- بَلَغَتْ حصَّة أغنى 10% من السُّكَّان 29.90% مِنَ مجموع الإنفاق.
- بَلَغَتْ حصَّة أغنى 20% مِنَ السُّكَّان 45.25% مِنَ مجموع الإنفاق.
- بَلَغَتْ نسبة إنفاق أغنى 10% مِنَ السُّكَّان إلى أفقر 10% مِنَ السُّكَّان 99%.
- بَلَغَتْ نسبة إنفاق أغنى 20% من السُّكَّان إلى أفقر 20% مِنَ السُّكَّان 63%.



وتُشِير التَّحليلات الشَّاملة لمُسُوحِ إنفاق الأُسَرِ المعيشيَّة (1996-1997 و 2003-2004) إلى تراجعِ الفَقْر في سورية بصورة عامَّة بَيْنَ الأعوام 1997 و2004 ، وكان التَّراجع مدفوعاً بزيادة نصيب الفرد مِنَ الإنفاق خاصَّة في إقليم الوسط ، وعلى المستوى القوميِّ بزيادة سنويَّة في متوسط نصيب الفرد مِنَ الإنفاق تَبْلُغ 1.99%.

بينما ازدادت حصَّة العُشْرِ الأفقر مِنَ السُّكَّان بمقدار 0.46% مِنْ إجماليِّ الإنفاق عام 2007 مقارنة بعام 2004.

و في مجال التَّغْيرات على الإنفاق الأُسَرِيِّ الشَّهريِّ أدَّى ارتفاع أسعار السِّلْعة الغذائيَّة للمستهلك الَّتي يتمُّ بموجبها تحديد خطِّ الفقر ، إلى ارتفاع قيمة إنفاق الأفراد و الأُسَر على الغذاء و وِفْقَ

---

[1] إعداد الباحثة ، بالاعتماد على دراسة مسح دخل ونفقات الأسرة 2003-2004، المكتب المركزي للإحصاء ، الجمهورية العربية السورية ،ص(6).

السِّلعة الغذائيَّة المستهلكة مِنْ قبل شريحة الخُمْسِ السُّكاني الثَّاني.

و يبيِّن التَّقرير النَّتائج الَّتي تشير إلى أَنَّ الفرق في إنفاق الشَّريحتين الأولى و الثَّانية الأفقر بَيْنَ عامي 1997 و2007 كانت إيجابيَّة ، نحو زيادة حصَّة إنفاقهم مِنَ النِّسبة المئويَّة لإجماليِّ الإنفاق ، مقابل انخفاض حصَّة 10% مِنَ الشَّريحة الأغنى بَيْنَ عامي 1997 و2007 بمقدار 2.23% و هو مؤشِّر إيجابيٌّ نحو تحسُّن مؤشِّر عدالة التَّوزيع بَيْنَ إنفاق الفقراء والأغنياء.

2-4-1 التّعليم (Education):

عَمِلَت الجُمهوريَّة العربيَّة السُّوريَّة منذُ أكثر مِنْ ثلاثة عقود على تحقيق مبدأ ديمقراطيَّة التَّعليم و رَبْطِ التَّعليم بالتَّنمية الشَّاملة، وَ وَضْعِ التَّعليم في متناول الجَّميع ذكوراً و إناثاً باعتباره حَقَّاً تَكْفُلُه الدَّولة لجميع أبنائها ، و طَبَّقَت إلزاميَّة التَّعليم بموجب القانون "رقم 35 " لعام 1981 والمتضمِّن التحاق جميع الأطفال السُّوريين و مَنْ في حُكْمِهِم مِنْ 6 – 11 سنة في مدارس التَّعليم الابتدائيِّ. و لمَّا كانت نسبة التَّسرب بعد إنهاء مرحلة التَّعليم الابتدائيِّ مِنَ الَّذين يلتحقون بالصَّفِّ السَّابع الإعداديِّ كبيرة فقد اقتضت الحاجة إلى مَدِّ إلزاميَّة التَّعليم حتَّى الصَّفِّ التَّاسع ، لذا صَدَرَ القانون "رقم 32" لعام 2002 الَّذي قضى بدمج مرحلتيِّ التَّعليم الابتدائيِّ و الإعداديِّ في مرحلة واحدة سمِّيَّت مرحلة التَّعليم الأساسيِّ ، و بذلك أصبحت المرحلة الإلزاميَّة للتَّعليم تمتدُّ مِنَ الصَّفِّ الأوَّل حتَّى الصَّفِّ التَّاسع.

سنهتم فيما يلي بثلاث مؤشِّرات رئيسيَّة في التَّعليم هي : نسبة القَيْد الصَّافي في التَّعليم الابتدائيِّ ، و نسبة التَّلاميذ الَّذين يصلون إلى الصَّفِّ السَّادس ، و مُعدَّل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الفئة العمريَّة 15–24.

1-2-4-1 الأُميَّة (Ilteracy):

يُلاحَظ انخفاض لا بأس به في نسبة الأُمِّيَّة (بَيْنَ السُّكَّان 15 سنة فأكثر) حيث بَلَغَت نِسبَتُها 10.8% عام 2004 بَعْدَ أَنْ كانت هذه النِّسبة 15.4 في عام 1994 ، و تدرَّجت هذه النِّسبة في انخفاضها حتَّى بَلَغَتْ 8.3% عام 2006 ، على الرَّغم مِنَ الارتفاع المفاجئ عام 2005 حيث بَلَغَتْ نسبة الأميَّة لهذا العام 9.1% .

أَمَّا فيما يَخصُّ الإناث فيُلاحَظ ارتفاع مُعدَّلات الأميَّة لهذه الفئة مقارنة بالذُّكور ، على الرَّغم مِنَ الجُّهود المُنصبَّة مِنْ قِبَلِ الدَّولة لرفع المستوى التَّعليمي للمرأة و الانخفاض الملحوظ لهذه النِّسبة إلَّا أَنَّ هذه النِّسبة مازالت في عام 2006 (22%) و هو مُعدَّل عالٍ نسبياً .

الجَّدول (2–17)[1]

معدلاتُ الأمّيّة في الجّمهوريّة العربيّة السّوريّة 1994-2006

السنوات	1994	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
نسبة الأمية 15 سنة فأكثر - ذكور	15.4	10.8	10.0	9.1	8.3	8.3	9.1	8.3
نسبة الأمية 15 سنة فأكثر – إناث	39.7	29.6	27.7	26.1	24.8	23.7	22.7	22.0
نسبة الأمية 15 سنة فأكثر - إجمالي	27.4	20.0	18.5	17.3	16.4	15.9	15.6	14.8

2-2-4-1 معدَّلاتُ الالتحاق بالتَّعليم الأساسيِّ :

بَلَغَتْ مُعدَّلات الالتحاق الإجماليَّة بالتَّعليم الأساسيِّ 93% خلال العام الدِّراسي عام 1990-1991 بنسبة 97% للذُّكور و88% للإناث ، شَهِدَ هذا المُعدَّل بَعدَها تناقصاً متزايداً استمرَّ حتَّى العام الدِّراسي 1998-1999 حيث وَصَلَ إلى 81% (84% للذُّكور _ 77% إناث).

ومَعَ بداية العام 1999-2000 عاود هذا المُعدّل الارتفاع حيث بَلَغَ 86% ، و على الرَّغم مِنْ تطبيق أنموذج التَّعليم الأساسيِّ عام 2002 ، الَّذي عَمِلَ على مدِّ إلزاميَّة التَّعليم حتَّى الصَّف التَّاسع ، فإنَّ هذه النِّسب لم تَشْهَد بَوَادِرَ التَّحسُّن حتَّى عام 2004-2005 حيث بَلَغَت 95% للذُّكور و 92% للإناث و استمرَّت هذه النِّسبة على حالها حتَّى العام الدِّراسي 2006-2007.

و يُمْكِن إرجاع هذا التَّحسن في مُعدَّلات الالتحاق إلى تشدِّيد العقوبات ، على عَدَمِ الملتحقين إضافةً إلى زيادة النّموِّ السُّكَّانيِّ .[2]

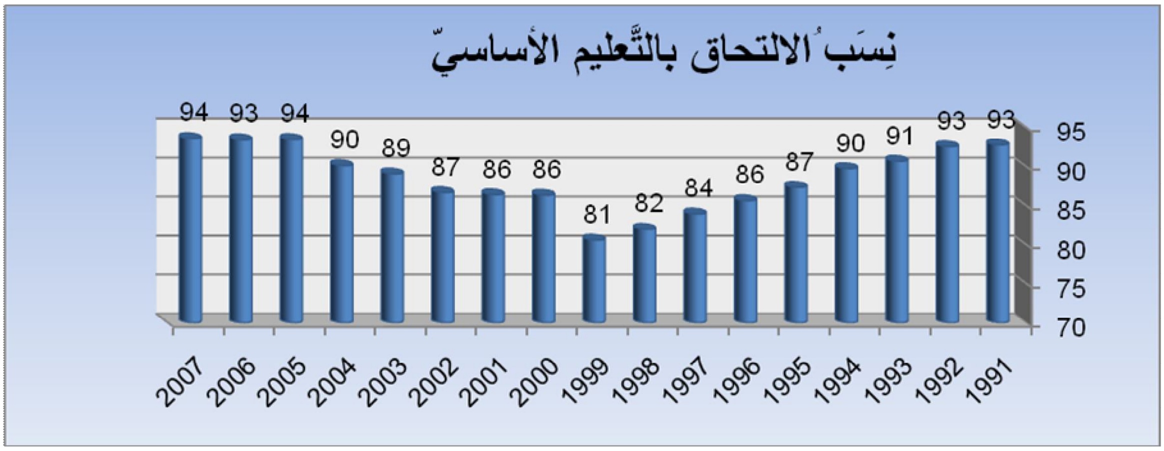
الشَّكل (2–14)[3]

---

[1] إعداد الباحثة ، بالاعتماد على البيانات الواردة في : سورية بالأرقام 2000 ، وسوريا بالأرقام 2003 ، وسوريا بالأرقام 2007، المكتب المركزي للإحصاء، الجمهورية العربية السورية ، ص(1) من كل مرجع .

[2] التقرير الوطني الثاني للتنمية البشرية (التعليم والتنمية البشرية – نحو كفاءة أفضل) في سورية ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، بالتعاون مع هيئة تخطيط الدولة ،دمشق ، 2005 ، ص (32).

[3] إعداد الباحثة ، المعدلات محسوبة بالاعتماد على بيانات المراجع التّالية : المجموعة الاحصائية (1992)، ص(314،326) ، و المجموعة الاحصائية (1993) ، ص(314، 326) ، و المجموعة الاحصائية (1994)، ص (320،334) ، و المجموعة الاحصائية (1995)، ص (322 ، 336) ، و المجموعة الاحصائية (1996) ، ص (346،360) ، و المجموعة الاحصائية (1997)،ص (356،370) ، و المجموعة الاحصائية (1998) ،ص(344،358) ، و المجموعة الاحصائية (1999) ، ص (340 ، 354) ، و المجموعة الاحصائية (2000) ، ص (380 ، 394) ، و المجموعة الاحصائية (2001) ، ص (384، 398) ، و المجموعة الاحصائية (2002)، ص (386،400) ، و المجموعة الاحصائية (2003) ، ص (393،407) ، و المجموعة الاحصائية(2004) ، ص (380) ، والمجموعة الاحصائية (2005)، ص (379) ، و المجموعة الاحصائية(2006) ، ص(378) ، و المجموعة الاحصائية (2007)، ص (379) ، و المجموعة الاحصائية (2008) ، ص(377) ،الفصل الحادي عشر (التعليم و الثقافة) من كل مجموعة ، مراجع سابقة .



و في إحصاء استبياني عن أسباب عَدَمِ الالتحاق بالتَّعليم أو التَّسرب مِنْه تبيَّن أَنَّ ما نِسبتُه 35% من الأطفال غير المقيَّدين بالمدارس لا يلتحقون بالتَّعليم لعَدَمِ الرَّغبة بذلك ، و 17% مِنْهُم لعدم النَّجاح بالتَّعليم .

الجَّدول (2–18)[1]

إحصاء استبياني عن أسباب عدم الالتحاق بالتعليم أو التسرب منه

توزيع الأطفال 6-14 من العمر غير المقيدين بالمدارس حسب السبب والنوع ومكان الإقامة

سبب عدم الالتحاق بالتعليم أو التسرب منه	ذكور	إناث	حضر	ريف	مجموع
للعمل	20.2	9.0	14.4	14.1	14.2
لأسباب صحية	3.6	3.2	4.6	2.4	3.4
عدم النجاح بالتعليم	19.9	15.1	16.3	18.2	17.4
عدم الرغبة	34.4	35.5	35.6	34.6	35.0
لا توجد خدمة	2.2	2.8	0.7	4.0	2.6
الكلفة عالية	2.5	3.4	3.6	2.4	3.0
الوصول إلى مستوى مناسب	3.0	10.1	7.4	6.3	6.8
الاستعداد للزواج	0.0	0.3	0.3	0.0	0.2
أسباب أخرى	3.5	6.2	5.3	4.6	4.9
لا يعرف/ غير محدد	6.1	7.5	5.8	7.7	6.8
غير مبين	4.6	6.9	5.8	5.8	5.8
مجموع	604	681	582	703	1285

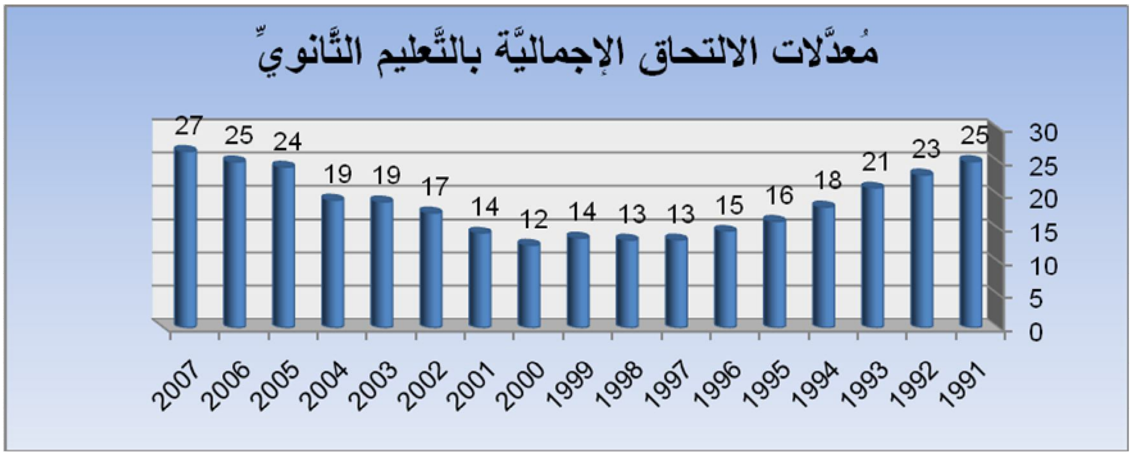
[1] التقرير الوطني الثاني للتنمية البشرية (التعليم و التنمية البشرية – نحو كفاءة أفضل) في سورية ، مرجع سابق ، ص(33).

3-2-4-1 مُعدَّلاتُ الالتحاقِ بالتَّعليم الثَّانوي:

بَلَغَ عَدَدُ طلَّاب المرحلة الثَّانويَّة 190654 طالباً في عام 1991 مِنْ بينهم 82800 طالبةً حيث بَلَغَ مُعدَّل الالتحاق بالتَّعليم الثَّانويِّ في ذاك العام 25% للفئة العُمْرِيَّة 15-17 ، و قد أَخَذَت هذه النِّسبة بالانخفاض حتَّى عام 2000 حيث بَلَغَتْ 12.5% ، لتأخذ بعدها بالارتفاع بسبب الاهتمام المتزايد بالتَّعليم حيث استطاعت الوصول إلى نسبتها عام 1995 في عام 2006 ، و قد تمَّ تحقيق مُعدَّل أعلى 2007 مَعَ مُلاحظة أَنَّ نسبة التحاق الإناث عام 2007 بلغت 28% وهي أعلى مِنْ نسب التحاق الذُّكور لنفس العام و البالغة 25%.

وعلى الرَّغم مِنَ الجُهود الَّتي بذلتها الدَّولة ، و زيادة الاهتمام بالتَّعليم الإلزاميِّ ، و زيادة الإنفاق على التَّعليم ، و ارتفاع هذا المُعدَّل في السَّنوات الأخيرة إلَّا أنَّ هذا المُعدَّل ما يزال منخفضاً وشديد الإقلاق !.

الشَّكل (2-15)[1]



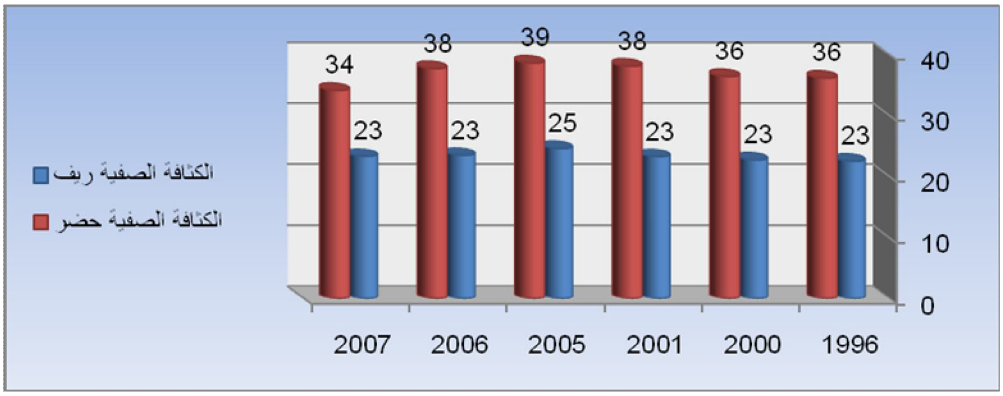
[1] إعداد الباحثة ، المعدلات محسوبة بالاعتماد على بيانات المراجع التالية : المجموعة الاحصائية(1992)،ص(326) ، و المجموعة الاحصائية (1993)، ص(326) ، و المجموعة الاحصائية (1994)، ص(334) ، و المجموعة الاحصائية (1995)، ص(336) ، و المجموعة الاحصائية (1996)، ص (360) ، و المجموعتين الاحصائيتين(1997، 1998)، ص(358) من كل مجموعة ، و المجموعة الاحصائية (1999)، ص (354) ، و المجموعة الاحصائية (2000)، ص (394) ، و المجموعة الاحصائية (2001)،ص(398) ، و المجموعة الاحصائية (2008)، ص(394) ، الفصل الحادي عشر (التعليم و الثقافة) من كل مجموعة ، مراجع سابقة .

4-2-4-1 الكثافةُ الصَّفيَّة *:

يتذبذب مستوى كثافة الشَّعب في التَّعليم الأساسيِّ و الثَّانويِّ حَوْلَ 27 طالباً (23 طالباً في الرِّيف و 36 طالباً في الحَضَر) ، غير أنَّ جميع هذه المتوسِّطات دُوْنَ المِعيَار العالميِّ لليونسكو الَّذي حَدَّد الكثافة الصّفيّة بـــ (20 طالباً) ، و يلاحظ أنَّه على الرَّغم مِنْ تراجع مُعدَّلات الالتحاق بالتَّعليم ما قبل الجَّامعيِّ خلال الفترات المُشار إليها آنفاً إلَّا أنَّ الصّفوف ما تزال مكتظَّةً بالطُّلاب ولا تُتِيح للعمليَّة التَّعليميَّة أَنْ تَتَحقَّق بالشَّكل المطلوب ، فالأسلوب المُمَارس لا يتعدَّى الإملاء والملخَّص والمحاضرة الَّتي تَهدر الجَّانب التَّعلُّمِي الذَّاتي لصالح طريقة التَّلقين ، و تمثِّل على طول الخَّطِّ نقيضاً لمفاهيم المَدرسة الحديثَة .

الشَّكل (2−16)[1]

الكثافة الصفية



5-2-4-1 نسبةُ عَدَدِ الطُّلاب لكلِّ مدرس :

---

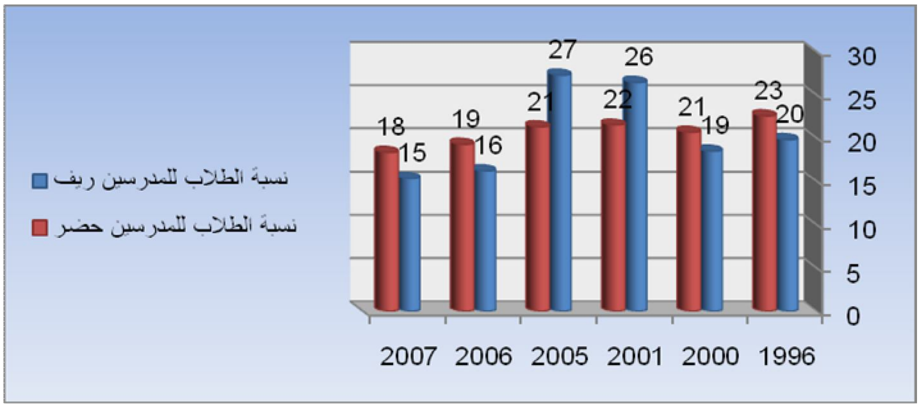
* تنويه : البيانات حول عدد الشعب في الريف والحضر عن عامي 1995 -1991غير متوفرة .

[1] إعداد الباحثة ، المعدلات محسوبة بالاعتماد على بيانات المراجع التالية ، المجموعة الاحصائية (1999) ،ص(353) ، والمجموعة الاحصائية (2002)، ص(397) ، و المجموعة الاحصائية(2008) ، ص (393) ، الفصل الحادي عشر (التعليم والثقافة) من كل مجموعة ، مراجع سابقة.

تُعْطِي البياناتُ الإحصائيَّة مؤشِّراتٍ متفائلة عن متوسِّط نسبة المُعلِمِين إلى التَّلاميذ في المدارس حيث يتأرجح هذا المتوسِّط بَيْنَ 19 و 24 مُعَلِمٍ لكلِّ تلميذ ، و وصلت هذه النِّسبة في عام 2007 إلى17 طالب لكلِّ مدرسٍ.

إلَّا أنَّ هذا المتوسِّطَ غيرُ واقعيٍّ و يتمثَّل انحرافه في أنَّ هناك كثرة مِنَ المُعلِمِين لا يعملون في الشُّعب الصَّفِّيَّة بل هم مندوبون إلى أعمال إداريَّة تربويَّة ، أو إلى أعمال حزبيَّة و نقابيَّة و شبيبيَّة و طلائعيَّة ، حيث تسدُّ وزارة التَّربية و دوائرُها الفرعيَّة في المحافظات حاجتها بالموظَّفين بندب المُعلِمِين والمُدَرِسين بدلاً مِنْ إجراء مسابقة خاصَّة ، و بالتَّالي فإنَّ المتوسَّط الفعليَّ يختلف عن المتوسِّط الإحصائيِّ المطلق.[1]

الشَّكل (2-17)[2]



6-2-4-1 مُعدَّلاتُ الالتحاقَ بالتَّعليمِ العالي :

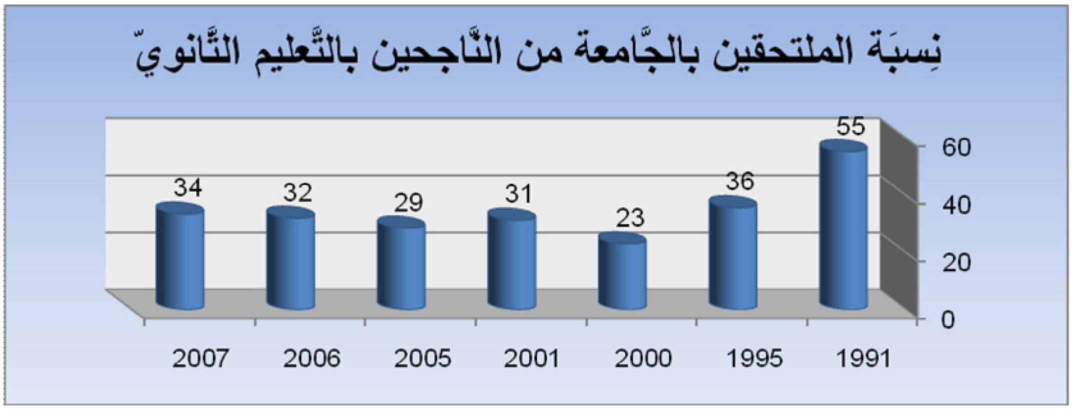
[1] التقرير الوطني الثاني للتنمية البشرية (التعليم و التنمية البشرية – نحو كفاءة أفضل) في سورية ،مرجع سابق ، ص (49).

[2]إعداد الباحثة ، المعدلات محسوبة بالاعتماد على بيانات المراجع التالية ، المجموعة الاحصائية(1999) ، ص (352،354) ، و المجموعة الاحصائية(2002)، ص(396،398) ، و المجموعة الاحصائية (2008)، ص (392،394) ،الفصل الحادي عشر (التعليم والثقافة)، مراجع سابقة.

ازداد عَدَدُ الجَّامعات مِنْ جامعتين متمركزتين في كلٍّ مِنْ دمشق و حلب في العام 1970 إلى أربع جامعات في العام 2003 ، و خَمس جامعات عام 2006 ، إضافةً إلى 8 جامعات خاصَّة ، و ارتفع عَدَدُ الكُليَّات الجَّامعيَّة خلال تلك الفترة مِنْ 19 كُليَّة إلى 26 كُليَّة عام 2007 . و يَبلُغ عَدَدُ الملتحقين بالتَّعليم العالي بأشكاله كافَّةً (جامعات و تعليم موازي وتعليم مفتوح وتعليم خاص وتعليم افتراضي ومعاهد عاليَّة ومتوسِّطة) مِنْ المتخرجين مِنَ التَّعليم الثَّانويِّ 36977 طالب عام 1991 ، مرتفعاً هذا العدد إلى 67246 طالبِ عام 2007 .

مَنْ جانبٍ آخر ، نَجِدْ أنَّ نِسبةَ الملتحقين بالتَّعليم العالي مِنَ المتخرِّجين مِنَ التَّعليم الثَّانويِّ قد انخفضت مِنْ 55% عام 1991 إلى 23% عام 2000 ، و عاودت هذه النِّسبة الارتفاع إلى 34% عام 2007 ، و بالتِّالي نجد أنَّ أقلَّ مِنْ نصف النَّاجحين بالثَّانوية العامَّة بكافَّة فروعِها يلتحقون بالتَّعليم العالي(جامعات ومعاهد).

الشَّكل (2−18)[1]



7-2-4-1 الإنفاق على التَّعليم (Expenditure on education)

[1] إعداد الباحثة ، النسب محسوبة بالاعتماد على بيانات المراجع التالية : المجموعة الاحصائية (2008)، ص (352 ،353 ،359 ،363 ، 364 ، 365 ، 366 ، 367 ، 368) ، والمجموعة الاحصائية (2005)، ص(336،337) ، و المجموعة الاحصائية(1995) ، ص (346 ،347) ، الفصل الحادي (التعليم والثقافة) من كل مجموعة، مراجع سابقة .

" التَّمَيُّزُ للجميع " شعارٌ جديد في هذا القرن يَظْهَرُ الهدف المُتَمَثِّلُ في هذا الشِّعار عاكساً مَطْلَبَ الاستجابة للتقدُّم العلميِّ الهائل ، و لضرورة تعميمه في عَالَم إنسانيٍّ جديدٍ .

في ضوء هذا الشِّعار واستجابةً من سورية لِرُوحِ العصر، نَجِدُ أَنَّها عَمِلت على زيادة حِصَّة موازنة التَّعليم مِنَ الموازنة العامّة للدَّولة ، حيث بلغت حصَّة التَّعليم من الموازنة 14.8%- 13.2% في عامي 2006-2007 على التَّوالي بعد أن كانت 4% عام 1991 .

من جانب آخر نجد أنَّ حِصَّة الطَّالب من موازنة التَّعليم قد أخذت بالازدياد من 30413 ليرة سورية (2528 نصيب الطَّالب في مرحلة التَّعليم ما قبل الجَّامعيِّ و 27885 نصيب الطَّالب في مرحلة التَّعليم الجَّامعيِّ) عام 1996 إلى 55610 عام 2007.

الجَّدول (2−19)[1]

السنوات	عدد الطلاب	الموازنة العامة للتعليم ما قبل العالي	نصيب الطالب	عدد الطلاب	الموازنة العامة للتعليم العالي	نصيب الطالب
نصيبُ الطَّالب مِنَ الموازنة العامَّة للدَّولة						
1996	3519738	8897029000	2528	206218	5750460000	27885
2000	3730212	11374195000	3049	214212	7310910000	34129
2001	3845180	35489288000	9230	242663	8792999000	36235
2005	4519172	58566365000	12960	404175	15925470000	39402
2006	4630239	73060399000	15779	479970	18087615000	37685
2007	4756039	77333517000	16260	533016	20974375000	39350

1−4−3 مؤشِّرات الصِّحَّة: (Health index)

[1] إعداد الباحثة ، بالاعتماد على المجموعة الاحصائية(2008)، الفصل الحادي عشر (التعليم والثقافة) ، مرجع سابق ، ص(337).

سنهتم فيما يلي بست مؤشِّرات رئيسيَّة في الصِّحَّة هيَ :عدد السُّكَّان لكلِّ طبيب صـــحَّة عامَّـــة ، وعدد السُّكَّان لكلِّ صيدلانيٍّ ، وعدد السُّكان لكلِّ سرير في المشافي ، ومعدَّل وفيَّات الأطفال دون السَّنة ، ومعدَّل وفيَّات الأطفال دون الخَمس سنوات ، ومعدَّل وفيَّات الأمومة .

1-4-3-1 عدد أطبَّاء الصِّحَّة :

على الرَّغم مِنْ زيادة مُعدَّل النُّموِّ السُّكَّاني ، إلَّا أنَّ متوسِّط عدد السُّكَّان لكلِّ طبيب قد انخفض من 1061 مواطن عام 1991 إلى 922 مواطن عام 1995 وصولاً إلى 728مواطن عام 2000 وقد شَهِدَ هذا المؤشِّر أكبرَ تحسُّنٍ له عام 2004 حيث وصل إلى 644 مواطن ، لكلِّ طبيب صِحَّةٍ عامَّة ليعاود الارتفاع عامي 2006-2007 .

1-4-3-2 عدد الصَّيادلة :

لقد شَهِدَ هذا المؤشِّر تحسُّناً خلال فترة الدِّراسة. فقد انخفض عدد السُّكَّان لكلِّ صيدلانيٍّ مِنْ 3100 مواطن عام 1991 إلى 1278 مواطن عام 2004 ،حيث انخفض متوسِّط عدد السُّكَّان لكلِّ صيدليَّة بمعدَّلِ نموٍّ وسطيٍّ -4% خلال الفترة 2000-2007 .

1-4-3-3 عدد الأَسِرَّة :

تَعَرَّضَ هذا المؤشِّر لتذبذبٍ خلال الفترة 1997-2007 حيث تراوحت قيمته بَيْنَ 946 مـــواطن لكلِّ سريرٍ و 762 مواطن بَيْنَ عامي 1991-2005 ، في حين وصلت هذه القيمة إلى 667-678 في عامي 2006-2007 على التَّوالي.

الجَّدول (2-20)[1]

متوسط عدد السكان لكل طبيب صحة	متوسط عدد المواطنين لكل صيدلاني	متوسط عدد المواطنين لكل سرير	سنوات
1061	3100	902	1991
1020	3000	946	1992
966	2805	911	1993
972	2765	920	1994

[1] إعداد الباحثة ، بالاعتماد على بيانات المراجع التالية : المجموعة الاحصائية(2008)، ص(381،384) ، المجموعة الاحصائية (2006)، ص (439،442) ، المجموعة الاحصائية (2000)، ص (352،353) ، المجموعة الاحصائية (1995) ، ص(362،363)، الفصل الثاني عشر (الصحة) من كل مجموعة ، مراجع سابقة .

1995	805	2397	922
1996	828	2309	861
1997	851	2084	797
1998	897	1965	746
1999	906	1967	753
2000	888	1840	728
2001	908	1692	703
2002	829	1704	683
2003	804	1624	717
2004	807	1413	694
2005	762	1372	642
2006	682	1535	677
2007	667	1287	650

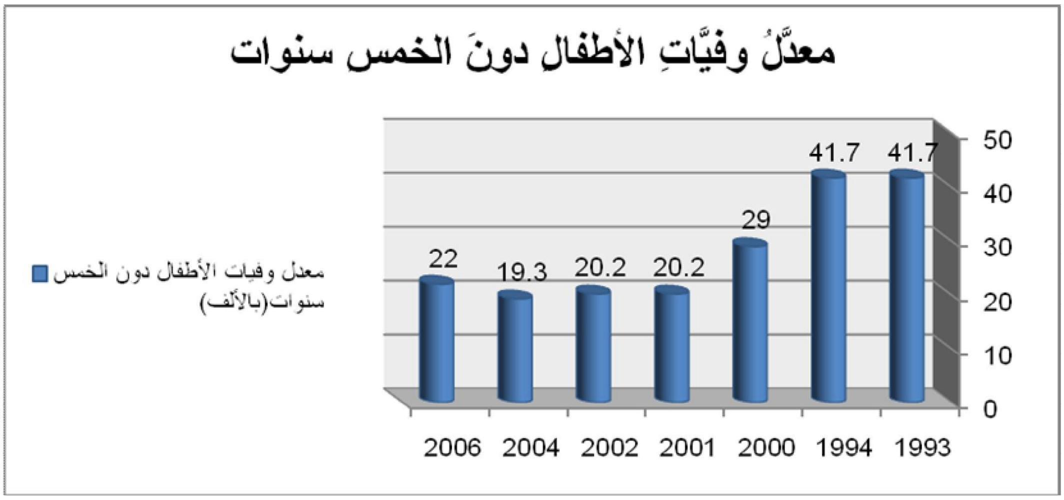
4-3-4-1 معدّلُ وفيّاتِ الأطفالِ :

تُولي حكومة الجُمهوريّة العربيّة السُّوريّة اهتماماً خاصّاً بقضايا الطُّفولة ، و تهيِّئ أفضل السُّبُل لرعايتها ، وقد تجلَّى ذلك في الخُطط الوطنيَّة و توجيهات السِّياسة العليا للدَّولة للارتقاء بأوضاع الأطفال (الاجتماعيَّة و الصِّحيَّة و التَّربويَّة و القانونيَّة و الثَّقافيَّة و الإعلاميَّة) ومتابعة تقييمها. وقد أثمرت الجُهود المبذولة مِنْ قِبَل جميع الجِّهات إلى تحسُّنٍ ملموس في المؤشِّرات الصِّحيَّة الخاصَّة بصحَّة الطِّفل . و أدَّى ذلك إلى انخفاض مُعدَّلات وفيَّات الرُّضع ، و وفيَّات الأطفال دون الخَمس سنوات انخفاضاً ملموساً خلال السَّنوات القليلة الماضية و ذلك على الصَّعيد الكلِّيِّ و على صعيدِ كلِّ محافظة.

- وفيَّاتُ الأطفال دونَ سنِّ الخامسة :(Under five mortality rate)

كانت قيمة هذا المُعدَّل على المستوى الوطنيِّ 41.7 بالألف في عام 1993 ، و19.3 بالألف في عام 2004 ، فيما عاودت هذه النِّسبة للارتفاع عام 2006 لتصل إلى 22 بالألف.

الشَّكل (2−19)[1]



أمَّا فيما يتعلق بمعدَّلِ وفيَّات الأطفال على مستوى المناطق فإنَّنا نلاحظ بعضَ الفـروق الطَّفيفـة بَيْنَ المحافظات فيما يتعلق بقيمة هذا المؤشِّر، حيث يلاحظ أنَّ قيمة هذا المُعدَّل في عـام 2004 تصل إلى حدِّها الأدنى في محافظـة طرطـوس (18.7بـالألف) ، ثُـمَّ فـي محافظـة دمـشق (18.44بالألف) ، و تصل قيمة المُعدَّل عام 2004 إلى حـدِّها الأعلـى فـي محـافظتي الرَّقَّـة والسُّويداء (19.9بالألف).

- **مُعدَّل وفيَّاتِ الرُّضَّع: (Infant mortality rate)**

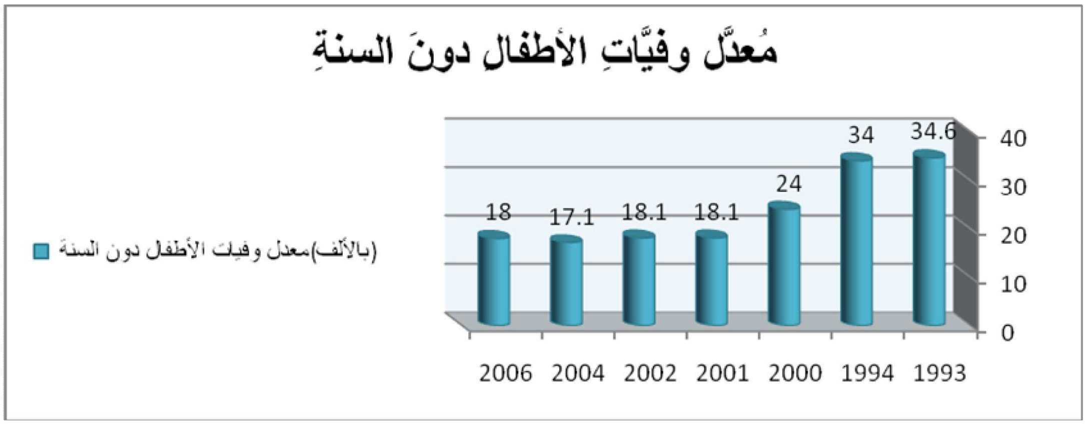
أمَّا مُعدَّل وفيَّات الرُّضع فقد كان 34.6 بالألف في عام 1993 ، انخفض إلى 24 بـالألف عـام 2000 ، و 17.1 بالألف في عام 2004 ، ثُمَّ عاودت هذه النِّسبة بالارتفاع عام 2006 لتصل إلـى 18 بالألف .

الشَّكل (2−20)[2]

---

[1] إعداد الباحثة ، بالاعتماد على البيانات الواردة في المسح العنقودي متعدد الاغراض (متابعة أوضاع النساء و الأطفال)2006 ، المكتب المركزي للإحصاء بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للطفولة و المشروع العربي لصحة الأسرة جامعة الدول العربية ،الجمهورية العربية السورية ، شباط 2008، ص(20) .

[2]إعداد الباحثة ، بالاعتماد على البيانات الواردة في المراجع التالية : المسح العنقودي متعدد الاغراض 2006 ، ص(22-23)، مرجع سابق ، و مسح صحة الأم والطفل 2001 ، المكتب المركزي للإحصاء ، الجمهورية العربية السورية ، دمشق ، ص (175،176) ، و مسح صحة الأم والطفل 1993، المكتب المركزي للإحصاء ، الجمهورية العربية السورية ، ص (254-255-256) .



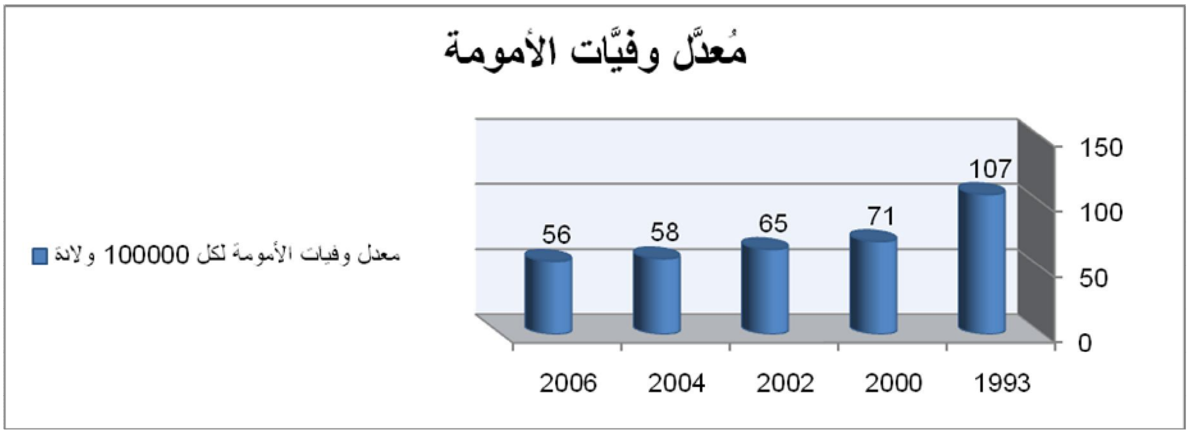
أَمَّا على مستوى المحافظات نلاحظ فروقاً واضحةً بَيْنَ المحافظات فيما يتعلَّق بقيمة هذا المؤشِّر ، و تصل قيمة هذا المُعدَّل عام 2004 إلى حدودها الدُّنيا في محافظة اللاذقيَّة (15.52 بالألف) ، ثُمَّ في محافظتي طرطوس (16.95 بالألف) ، و دمشق (16.98 بالألف) ، أَمَّا أعلى القيم الَّتي يأخذها هذا المُعدَّل فهي في محافظة الحسكة (19.56 بالألف) ، و محافظتي درعا و القنيِّطرة (19.17بالألف) ، ممَّا يتطلَّب مِنَ الحكومة اهتماماً خاصَّاً بالواقع الصِّحيِّ في هذه المحافظات.

1-4-3-5 مُعدَّل وفيَّاتِ الأمومة :

إنَّ الاهتمام بصِحَّة المرأة في كافَّة مراحل حياتها و لاسيَّما خلال مرحلة الإنجاب كان و ما يزال مِنْ أولويَّات القِطَاع الصِّحي في الجُمهوريَّة العربيَّة السُّوريَّة ، و لقد ازداد هذا الاهتمام بَعْدَ انعقاد المُؤتمر الدُّوليِّ للسُّكَّان والتَّنمية في القاهرة عام 1994 الَّذي شاركت فيه سورية. و هناك الآن برامج صِحيَّة كثيرة تعمل على تعزيز صِحَّة الأمَّهات و تساهم بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشر في خَفْضِ وفيَّات الأمومة ، و لعلَّ مِنْ أبرزها برامج الأمومة الآمنة الَّتي تتضمَّن رعاية الحامل، الرِّعاية أثناء الولادة ، الرِّعاية أثناء النَّفَاس ، بالإضافة إلى برنامج تنظيم الأُسْرَة ، و الكَشْف المُبَكر عن أهمِّ السَّرطانات عند المرأة ، وكذلك البرامج المتعلِّقة بصحَّة المراهقين ، و كشف و تدبير الأمراض المنقولة جنسيَّاً.

كان هذا المُعدَّل 107 لكلِّ 100000 ولادة عام 1993 ، انخفض إلى 71 عام 2000 ، وصولاً إلى 56_58 خلال عامي 2004-2006على التَّوالي .

الشَّكل (2–21)[1]



رَغْم ما تَحقَّق حتَّى الآن على المستوى الوطنيِّ لا يزال هناك تفاوتٌ بَيْنَ المحافظات في مُعدَّل وفيات الأمومة ، فلقد بلغ هذا المُعدَّل أعلى قيمه (81.04) في محافظة الرَّقَّة الَّتي تُعتبَر مِنْ المحافظات النَّائية الَّتي يصل مُعدَّل الفقر فيــها إلى 17.6 % وهو أعلى مُعدَّل للفقر في سورية ، تَلِــيها الحسكة (75.10) ، و ريف دمشق (72.62) ، ثُمَّ في دير الزَّور (65.62) ، و درعا (65.55) . و يؤكِّد كلُّ ذلك على أنَّ المناطق الأشدُّ احتياجاً تتركَّز في المناطق الشَّرقيَّة الَّتي ينخفض فيها المستوى الاقتصاديِّ والتَّعليميِّ ، و ترتفع فيها نِسبَة الوِلادات الَّتي تَجري في المنازل و نِسبة الوِلادات الَّتي تجري على يد الدَّايات البلديَّات.

و يُمْكِن القول إنَّ سُوء انتشار الخدمات الصِّحيَّة بصورة عامَّة ، و التَّوليديَّة بصورة خاصَّة ، و نَقْص ُالكادرِ المُقدَّم للخدمات التَّوليديَّة كان له دورٌ في ارتفاع مُعدَّل الوفيَّات في تلك المناطق.

4–4–1 دليلُ التَّنمية البشريَّة: (Human development index)

قيمةُ هذا الدَّليل تُعطِي دلالاتٍ مُحدَّدة عمَّا وصل إليه مستوى التَّنمية في بلد معين ، وحينما تبتعد قيمة الدَّليل عن الواحد الصَّحيح يشير ذلك إلى طُول المسافة الَّتي يتوجب على الدَّولة أنْ تقطعها نحو تحقيق هذه الأهداف ، و في هذه الحالة كان على خطَّة التَّنمية أنْ تستكشف الفجوات الَّتي تعاني منها، وتضع السِّياسات الوطنيَّة اللازمة لتحقيق أهداف التَّنمية البشريَّة ، وهي أعمق وأشمل مِنْ زيادة الدَّخل وحدها .

يتمُّ تحديدُ القيمِ القصوى و الدُّنيا لأدلَّة التَّنمية البشريَّة الثَّلاثة وفق ما يلي :

[1] إعداد الباحثة ، بالاعتماد على البيانات الواردة في المراجع التالية ، المسح العنقودي متعدد الأغراض 2006 ، ص (27) ، و مسح صحة الأم والطفل 2001، ص (138،139) ، ومسح صحة الأم والطفل 1993 ، ص (130) ، مراجع سابقة .

مؤشِّر البعد	القيمة القصوى	القيمة الدنيا
العمر المتوقع عند الولادة	85	25
نسبة معرفة القراءة والكتابة بَيْنَ البالغين (%)	100	100
نسبة القيد الإجمالي في التعليم (%)	100	100
لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية)	Log40000	Log100

استناداً إلى ما سبق نستطيع حساب مؤشِّر التَّنمية البشريَّة كما يلي :

$$\frac{\text{القيمة الحقيقيّة} - \text{القيمة الدُّنيا}}{\text{القيمة القصوى} - \text{القيمة الدُّنيا}}$$

1. دليلُ العمرِ المتوقَّع عندَ الولادة: (Life expectancy at birth)

التَّوسع في شبكةِ الخدمات الصِّحيِّة المتنوعة ، و تحسُّن مستوى الأغذية أدَّى إلى انخفاضٍ ملموسٍ في معدَّلات الوفيَّات الخام والرُّضَّع و الأطفال دون سنِّ الخامسة ، و بالتَّالي ارتفاع العمر المُتَوَقَّعُ عند الولادة مِنْ 68.1 سنة في عام 1995 ، إلى 70.5 سنة عام 2000 ، وصولاً 73.6 سنة عـــام 2007[1].

مؤشِّر العمر المتوقع عند الولادة 1995 = $\frac{25 - 68.1}{25 - 85}$ = 0.718

مؤشِّر العمر المتوقع عند الولادة 2000 = $\frac{25 - 70.5}{25 - 85}$ = 0.758

مؤشِّر العمر المتوقع عند الولادة 2007 = $\frac{25 - 72.9}{25 - 85}$ = 0.798

[1] سورية بالإرقام (2007)، ص(2) ، و ، سورية بالأرقام (2000)،ص(2)، مراجع سابقة .

2. دليلُ التَّحصيل العلميِّ

ارتفعت نسبة معرفة القراءة والكتابة بَيْنَ البالغين (15 سنة فأكثر)[1] مــن 78.1% عــام 1995 إلى 80% عام 2000 وصولاً إلى 86 %عام 2007 .

أمَّا نِسبةُ القيد الإجماليَّة في التَّعليم في كافَّة مراحل التَّعليم معاً فقــد بلغــت 60.9% عــام 1995 لتنخفض إلى 57.1% عام 2000 ثُمَّ لترتفع إلى 61.7% عام 2007 .

دليل التَّحصيل العلميّ 1995= $(0,609 \times 1/3) + (0,781 \times 2/3) = 0.724$

دليل التَّحصيل العلميّ 2000= $(0,571 \times 1/3) + (0,80 \times 2/3) = 0.723$

دليل التَّحصيل العلميّ 2007= $(0,617 \times 1/3) + (0,86 \times 2/3) = 0.779$

3. دليل نصيب الفرد من النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ :

ارتفعَ نصيب الفرد مِنَ النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ بأسعار 2000 الثَّابتة مِنْ 52951 ل.س في عــام 1995 إلى 55389 ل.س عام 2000 ، ثُمَّ إلى 67181 ل.س عام 2007 ، أَيْ مــا يعــادل بالقوَّة الشِّرائية للدُّولار الأمريكي 3236 دولار عام 1995 و 4072 عام 2000 ، ثُمَّ ارتفع إلى 5598 دولار أمريكي في عام 2007.

دليلُ نصيبِ الفرد مِنَ النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ 1995= $\frac{(Log3236 - Log100)}{Log40000 - Log100} = 0.580$

---

[1] مُعدَّل الإلمام بالقراءة والكتابة بَيْنَ البالغين = 100 – مُعدَّل الأميَّة

دليلُ نصيبِ الفرد مِنَ النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ 2000= $\frac{(Log4072 - Log100)}{Log40000 - Log100}$ =0.619

دليلُ نصيبِ الفرد مِنَ النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ 2007= $\frac{(Log5598 - Log100)}{Log40000 - Log100}$ = 0.672

دليلُ التَّنمية البشريَّة لعام 1995 = (0.718 + 0.724+0.580)/ 3 = 0.67

دليلُ التَّنمية البشريَّة لعام 2000 = (0.723 + 0.619+0.758)/ 3= 0.7

دليلُ التَّنمية البشريَّة لعام 2007 =(0.798 +0.779 + 0.672)/ 3= 0.75

المَبْحَثُ الثَّاني : طبيعةُ الأداءِ الاقتصاديِّ في سورية

النَّظرةُ العِلميَّةُ تبدأ مِنْ تحليل الواقع كي نتعرف على نقاط قوَّته لنعزِّزها ، و على نقاط ضَعْفِه لنتجاوزها ، وعلى إمكاناته لنستغلَّها ، وبذلك نَكُون قادرين على وضعِ حلولٍ قابلةٍ للتَّنفيذ .

مِنْ هذا المُنطَلَق لابدَّ لنا بدايةً مِنْ مَعرِفَة المُشكلات و المُعوِّقات الاقتصاديَّة الدَّاخلية ، والتَّحديَّات الخارجيَّة الَّتي يعاني مِنْها الاقتصاد السُّوريُّ .

فالمعرفةُ العميقةُ بالواقع تشكِّل شرطاً رئيسياً للإصلاح الجَّيد ، إذْ تَحْكُم هذه المعرفة إلى حدٍّ بعيدٍ طبيعة الإصلاح ، كَمَا تَشْتَرِط صياغته و إدارته على نحوٍ كفءٍ مَعرِفَةُ الواقعِ الاقتصاديِّ و الاجتماعيِّ مِنْ مُخْتَلَفِ الجَّوانب .

مِنَ المعروف أنَّ نقاط قوَّة الاقتصاد السُّوريِّ عديدة أهمُّها : أنَّه اقتصادٌ متنوِّعٌ يعتمد على صناعاتٍ استخراجيَّةٍ ، و صناعاتٍ تحويليَّةٍ ، و زراعة ، و سياحة ، و موقع جغرافيٍّ يُقدِّم العديد مِنَ المزايا ، وقوى عاملة مُتعلِّمة و ماهرة في العديد مِنَ القِطَاعات ، و رجال أعمال مشهودٌ ببراعتهم.

لا تُعاني سورية مديونيَّة تُرْهق اقتصادها ، وتُجبرها على إتِّباع وصفاتٍ تَفْرِضُها الجِّهات الدَّائنة وهذا يمنحها مرونةً كبيرةً في تحديد خياراتها .

يُضاف لكلِّ هذا دوراً سياسيَّاً هامَّاً في المنطقة ، و روحاً وطنيَّةً لدى الشَّعب يُمْكِنُ إيقاظها وتحويلها إلى طاقةِ دفعٍ ، يتعزز ذلك باستقرار سياسيٍّ طويل الأمد يحقِّق شرطاً هامَّاً للنُّموِّ الاقتصاديِّ[1] .

لَكِن بقولنا أنَّ كلَّ الأمور على ما يرام ، نُفْقِد الجُّهود الَّتي تُبذَل للإصلاح المشروعيَّة ، فبدون الحاجة للإصلاح لا مشروعيَّة له .

فما هي التَّحديات والموجبات الَّتي تتطلَّب الإصلاح ؟ ، و أين الحاجة للإصلاح الاقتصاديِّ ؟ ، و ما هو الواقع الَّذي أفضى إلى ضرورة هذا الإصلاح ؟.

2- 1 الأداءُ الاقتصاديُّ :

حَقَّقَ الاقتصاد السُّوري مُنْذُ الحركة التَّصحيحيَّة **في السَّبعينات** مِنَ القرن الماضي مُعدَّلات نُموٍّ عاليَّة ؛ بَلَغَت حوالي 10% في السَّنة نتيجةً لارتفاع حجم الاستثمارات الَّتي بلغت ما بَيْنَ 25 إلى 30% مِنَ الدَّخل القوميِّ السُّوريِّ ، إضافةً إلى الدَّعم المَاليِّ المُقدَّم لسورية مِنْ دول الخليج العربيِّ و المعسكر الاشتراكيِّ في أعقاب حرب 1973 ، وارتفاع حصيلة تصدير البترول بسبب ارتفاع أسعاره في تلك الحقبة مِنَ الزَّمن .

[1] د. سكر ، نبيل الإصلاح الاقتصادي في سورية ، رياض الريس للكتب والنشر ، بيروت ، 2000، ص(13).

اتَّبعت سورية خلال هذه الفترة سياسة إحلال الواردات دُوْنَ تشجِّيع التَّصدير ، كَمَا عَمِلَت على تثبيت الأسعار ، و وَضْعِ برامج لتعظيم العَمَالة ، و توفير الخَدمات الصِّحيَّة والتَّعليميَّة ، و تقديم الدَّعم للإنتاج والاستهلاك ، مِمَا ساهم في توفير الاحتياجات للمواطنين ، كَمَا ساعد على تحقيق رَخَاءٍ اجتماعيٍّ نسبيٍّ .

هذا الوضع لم يَدُمْ طويلاً ، حيث وقع الاقتصاد السُّوريُّ **في الثَّمانينيات** بأزمةٍ حادَّة نتيجة تقلُّص حَجْمِ المساعدات الخارجيَّة (مِنْ 1.5 مليار دولار سنوياً في نهاية عَقْدِ السَّبعينات بالمتوسِّط ، إلى 300 مليون دولار خلال منتصف عَقْدِ الثَّمانينات بالمتوسِّط) ، وبانحسار حَجْمِ المساعدات الخارجيَّة ، و تدنِّي توفُّر القَطْع الأجنبيِّ بَرَزَت الاختلالات الهيكليَّة في الاقتصاد السُّوريِّ ، و الجُمودات في البنيَّة الإنتاجيَّة ، كَمَا ظَهَرَت سلبيات المُؤسَّسات والشَّركات المُؤمَّمة ، و عَدَمِ قدرة الاقتصاد السُّوريِّ على تنفيذ بعض المشاريع الكبيرة الَّتي بدأت في تنفيذها بَعْدَ حرب 1973.

تراجعت مُعدَّلات النُّموِّ الاقتصاديِّ في الثَّمانينات و التِّسعينات من القرن الماضي مع بروز نَقْص و اختناقات في العرض السِّلعيِّ ، و تضخُّم مُفْرِط للأسباب المذكورة أعلاه ، إضافةً إلى أسبابٍ داخليَّةٍ تَمَثَّلت في سوء الإدارة ، و تفشِّي الفساد و المحسوبيَّة و عَدَمِ المُساءَلة .

لم تخرجْ سورية مِنْ هذه الأزمة إلَّا بفضل مجموعة مُتفرِقَّة مِنَ الإصلاحات الاقتصاديَّة الَّتي أطلقتها الأزمة ، و تدفُّق أموال النِّفط الجديد الَّذي كان قد اُكتشِف في عام 1984 ، و لم يَمر وقت طويل حتَّى برزت الاختلالات الهيكليَّة والجُمودات مِنْ جديد ، بسبب الإحباطات الَّتي ظَهَرَت نتيجة تباطؤ عمليَّة الإصلاح ، فوقع الاقتصاد في أزمة جديدة .

2-2 التَّحدِّيات الَّتي تواجه الاقتصاد السُّوري :

التَّحدِّيات الَّتي تواجه الاقتصاد السُّوري و الَّتي تتطلب الإصلاح في ذات الوقت ، تَنْقَسِم إلى :

- التَّحديات ذاتِ البُعدِ الدُّوليِّ والعربيِّ.
- التَّحدِّيات ذات البُعدِ المحلِّيِّ .

أولاً : التَّحدِّيات ذات البعد الدُّوليِّ و العربيِّ :

1. تحدِّي إقامة علاقة متوازنة مع الدُّول الكبرى تُحقِّق المَصالح الوطنيَّة لسورية.
2. تحدِّي التَّهميش إذا فَشِلت سورية في الاندماج الفاعل ، أيْ إذا فشلت سورية في الاندماج في عَالَم اليوم.
3. المُتغيِّرات الاقتصاديَّة الدَّوليَّة الَّتي كان مِنْ أهمِّها ، إقرار إقامة مُنظَّمة التِّجارة العالميَّة ، لتستكمل بذلك مُنظَّمات العولمة (صندوق النَّقد الدَّوليُّ والبنك الدَّوليُّ للإنشاء والتَّعمير) ، المسؤولون عنْ نظام النَّقد العالميِّ ، و عنْ حركة رؤوس الأموال والاستثمار وضَبْطِ هذه الحركة ، و يَفْرِضُون على الدُّول النَّامية إحداث إصلاحٍ اقتصاديٍّ مُعيَّن كشرطٍ مِنْ أَجْلِ الحصول على الأموال الَّتي تستلزمها عمليَّات التَّنمية في هذه البلدان .
4. شُيوعُ ثقافة حرِّيَّة السُّوق ، والتَّرويج للفكر اللِّيبراليِّ الاقتصاديِّ الجَّديد ، الَّذي يُقدِّم آليَّات السُّوق كبديل عنْ التَّخطيط والتَّوجيه المَركزيِّ الَّذي تتولاه الدَّولة ، أيْ الدَّعوة إلى مَا يُسمَى (بحكومةِ الحَدِّ الأدنى) لإقصاءِ الدَّولة عنْ التَّدخل في الشَّأن الاقتصاديِّ.
5. إضافةً إلى مأزق التَّنمية الَّذي دخلته الدُّول العربيَّة ، كان هُناك مآزق العمل العربيِّ المُشترَك ، إذْ إنَّه بالرَّغم مِنْ كلِّ الاتفاقات الجَّماعيَّة في إطار الجَّامعة العربيَّة والاتِّفاقات الثُّنائية ، فقد بَقِيَ العمل العربيُّ المُشترَك دُوْنَ المُستوى المَطلوب .

ثانياً: التَّحديِّات ذات البعد المَحلِّيِّ المُتعلِّق بالواقع السُّوريِّ [1]:

1. التَّحدي الرَّئيس الَّذي تواجهه سورية ، هو تحدِّي المواءمة بَيْنَ ثلاثة عوامل مُتناقضة أوَّلها: أعباء الدِّفاع الكبيرة ، و ثانيها احتياجات التَّنمية على المدى الطَّويل ، و ثالثها تلبية الاحتياجات الآنيَّة للمواطنين. فأعباء الدِّفاع و متطلبَّات الاستهلاك تَكُون عادة على حساب الاستثمار خاصَّة أنَّ سورية فَقَدَت سَندها المَّادي و المعنوي " الاتِّحاد السُّوفيتي" حليفها

[1] د.قنوع ، نزار ، بحث :(إضاءات على بعض جوانب عملية الإصلاح الاقتصادي في سورية ، التحديات و إمكانية الاستفادة من تجارب دول أخرى ، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد (27)، العدد (1)،2005 ، ص(31-32).

السَّابق ، كَمَا أنَّ الدُّول العربيَّة الغنيَّة تَخلَّت مُنْذُ حرب الخليج الأولى 1980–1988 عن التزاماتها تجاه سورية للمساهمة في دَعْمِ ميزانية الدِّفاع السُّورية.

2. تحدِّي الانتقال مِنَ الاقتصاد المركزيِّ إلى اقتصاد السُّوق ، و خَلْق مُناخ جاذبٍ للاستثمار و وقف هروب رؤوس الأموال والاستثمارات الوطنيَّة ، و تأمين مُستلزمات هذا الانتقال مِنْ بناء مُؤسَّسات اقتصاد السُّوق وتأهيل إدارة حكوميَّة تُجِيد إدارة السُّوق ، و العمل ضِمْنَ مُناخات اقتصاديَّة تنافسيَّة ، و إدارة تنظيم دَوْرِ الدَّولة مِنَ الدَّولة المُتحكِّمة إلى الدَّولة المُسانِدة دُونَ التَّخلي عن دَورِها في توجيه و دَعْمِ التَّنمية ، بل التَّدخُّل الرَّشيد المباشر في عمليَّات الاستثمار. هذه التَّغييرات تعني الخروج مِنَ نظام الاقتصاد المركزيِّ ، و الانتقال تدريجيَّاً إلى اقتصاد السُّوق ، و إنشاء بنية تشريعيَّة و تنظيميَّة و مؤسَّسيَّة جديدة تتفق مع اقتصاد السُّوق.

3. إعادة تأهيل قِطَاعٍ خاصٍّ قادر على العمل في مُناخ سوقٍ تنافسيٍّ ، بَعْدَ أَنْ تعوَّدَ على أجواء الحماية الَّتي تَضْمَن له النَّجاح في جوٍّ مِنَ الاحتكار المَحمِي ، فالانتقال إلى اقتصاد السُّوق يُثِيْرُ مسألة المُواءَمة بَيْنَ شروطه ، و ضغوط المُنافسة لتقديم مزايا لرأس المال لتشجيع الاستثمار مِنْ جهة ، و بَيْنَ أخطاره المُختلِفَة بِمَا فيها أخطاره على وجود قِطَاع الأعمال السُّوريِّ ، و بَيْنَ الطَّابع الاجتماعيِّ التَّقدميِّ لسوريَّة الَّتي تسعى للحفاظ على حقوق العمل والعَامِلِين و شبكة الضَّمان الاجتماعيِّ ، و سياسات إعادة توزيع الدَّخل ، و دَورِ الدَّولة و الإصرار على أَنْ يَكُون النُّموُّ بجانبين (اقتصاديٌّ و اجتماعيٌّ) و ليس اقتصاديَّاً فقط مِنْ جهة أخرى ، و تحت هذا التَّحدِّي تندرج تحدِّيات جزئيَّة مثل :

– تحدِّي التَّصدير ، إذْ إنَّ سورية تَمْلِك قدرةً كبيرةً على إنتاج سلع وخدمات قابلة للتَّصدير، لكنَّها لا تَمْلِك مُؤسَّسات التَّصدير وأقنيته الدَّوليَّة اللازمة ، ولاسيَّما بَعْدَ أَنْ فقدت جزءاً كبيراً مِنْ خِبرتها وقدرتها التَّصديريَّة خلال العُقود الماضية.

– تحدِّي تطوير الإدارة السُّوريَّة الَّتي تعاني مِنْ نقاط ضَعْفٍ كثيرة وغُربة عن العَصْر في أساليب عملها ، و خبرات كوادرها ، و تقنيَّتها المَكتبيَّة ، و تطويرها إلى مستويات الإدارة الحديثة . و قد ظَهَرَ تناقض واضح بَيْنَ قرارات الإصلاح الَّتي اتخذتها القيادة السُّورية ، و بَيْنَ قدرة أجهزة الإدارة التَّنفيذيَّة على تنفيذها.

- تحدِّي تكنولوجي لامتلاك مزايا تَنافسيَّة تقوم على العِلْمِ و المعرفة و التِّكنولوجيا المتطوُّرة ، و هُنَا تعاني سورية مِنْ تَبعيَّة تكنولوجيَّة مؤلمة ، حيث أنَّ قـدرة البحـث العلميِّ و الاختراع و الابتكار و التَّطوير التَّقاني الوطنيِّ متدنية جـداً، هـذا التَّحـدي يقودنا إلى ضرورة رفع كفاءة التَّعليم و التَّأهيل و التَّدريب ، مِنْ أجل تأهيل قوَّة عمل ماهرة أصبحت عماد الاقتصاديات الحديثة .

4. تحدِّي التَّزايد السُّكَّاني الانفجاري (مُعدَّل النُّموِّ حوالي 3%) و البَطالة التَّراكمية (حيث تَبْلُغ البَطالة نحو 8% حسب التَّقديرات الرَّسميَّة ، و نحو 20% بحسب التَّقديرات غير الرَّسميَّة) ، مِمَا يجعل سورية تُعاني مِنَ البَطالة وتبعاتها إلى حين تخفيض مُعدَّلات زيادة السُّكَّان إلى ما دُوْنَ 1% .

5. تحدِّي الطَّاقة ، سورية تُؤَمِن طاقتها مِنَ المَصَادِر التَّالية : (69% نفط ، 24% غاز،7% كهرباء) و اعتمادنا في إنتاج الطَّاقة هو على النِّفط و الغاز ، بينما إنتاجنا الوطنيُّ لا يكفي مِمَّا سيطَّرنا للاستيراد . في حين أنَّ أسعاره تَشْهَد ارتفاعاً كبيراً مِمَا سيرتب على ميزانية الدَّولة و تكاليف الصِّناعة و مجمل الاقتصاد الوطنيِّ أعباء كبيرة.

3-2 مراحلُ عمليّات الإصلاح الاقتصاديّ في سورية:

بَدَأَ الحديث عن الإصلاح في سورية في منتصف الثَّمانينات ، ومرَّت عمليَّة الإصلاح بعدَّة مراحل :

2-3-1 المرحلة الأولى و الثَّانية (الإصلاحات الَّتي تصدَّت لها الحكومة السُّوريَّة في الثَّمانينات و التِّسعينات):

اتَّبعت الحكومة بدءاً مِنْ مُنتصف الثَّمانينات سياسة ماليَّة انكماشيَّة هدفها تخفيض العَجْزِ في الميزانيَّة ، و تخفيض نسبة التَّضخُّم المتزايدة ، وقد أدَّت تلك السَّياسة إلى **نتائج سلبيَّة** حيث زادت مُعدَّلات البَطالة والفقر ، و توقفت حركة التَّنمية ، و وَقَعَ الاقتصاد السُّوريُّ في موجةٍ مِنَ الرُّكود حتَّى وَصَلَ مُعدَّل النُّموِّ عام 1998 إلى 1.8 %، ثُمَّ تدهور إلى ما يقرب مِنَ الصِّفر ، هذا بالإضافة إلى أنَّ مُعدَّلات النُّموِّ السُّكاني العالي بَلَغَت في نهاية القرن 2.7% ، كما بَلَغَت مُعدَّلات قوَّة العمل 3.4%.[1]

إنَّ انخفاض مُعدَّلات النُّموِّ الاقتصاديِّ لا شكَّ تؤثر إلى حدٍّ كبير في تقلُّص مُعدَّلات الاستثمارات ، فقد هَبَطت نِسبَة الاستثمارات إلى النَّاتج القوميِّ في عام 2000 إلى 18% بعد أنْ كانت في السَّبعينيات تتراوح ما بَيْنَ 25إلى 30% .

إنَّ النَّتائج العكسيَّة للسِّياسات الانكماشيَّة الَّتي اتبعتها الحكومة السُّوريَّة ، أدَّت إلى ضرورة اتِّخاذ إجراءاتٍ سريعة لمجابهة انخفاض مُعدَّلات الاستثمار، و ارتفــاع مُعدَّلات البَطالة والتَّضخُّم وانخفاض مريع كما رأينا لمُعدَّلات النُّموِّ .

ممَّا شجَّع البعض على المطالبة بالتَّوجه نحو اقتصاد السُّوق اللِّيبراليِّ ، و تحرير التِّجارة ، و تسليم القِطَاع الخاصِّ دفَّة قيادة الاقتصاد ، والرُّضوخ إلى توصيات و مطالب البنك الدَّوليِّ وصندوق النَّقد الدَّوليِّ و منظمَّة التِّجارة العالميَّة في إعادة هيكلة الاقتصاد ، واغتيال القِطَاع العَامِّ ، و إتباع أسلوب الخصخصة ، و الاندماج بالاقتصاد العالميِّ ، و الالتحاق بالعولمة ، إلى آخر ما هنالك مِنْ الإجراءات الَّتي تقضي على جميع المُكتسباتِ الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة الَّتي حقَّقتها السِّياسات الاشتراكيَّة في السَّبعينيات .

وقد تضمَّنت السِّياسات إصلاحاً لكلٍّ مِنَ العَرْضِ و الطَّلب :[2]

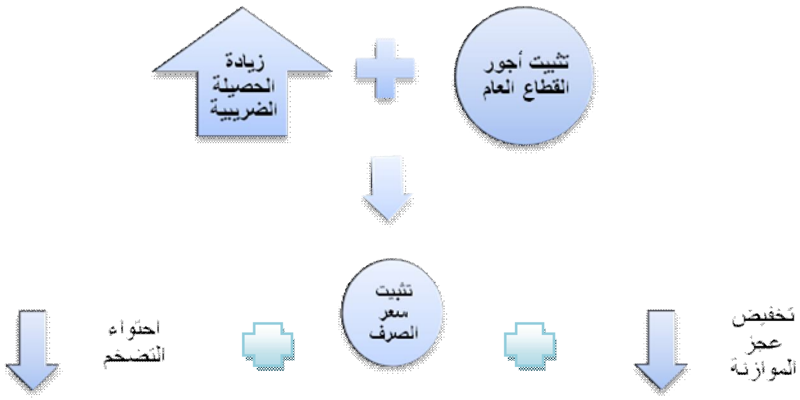
2. <u>إصلاح الطَّلب :</u>

رَكَّزت الحكومة السُّوريَّة على سياسة ضغط الإنفاق العامِّ ، وتعظيم إيرادات الخزينة مِنَ الضَّرائب ، و كان السَّبيل إلى ذلك :

[1] د. مرزوق ، نبيل ، الفقر والبطالة في سورية ، المركز العربي للدارسات الإستراتيجية في دمشق ، سورية ، 2004 ، ص(9).
[2] صندوق ، عفيف عبد الكريم صندوق ، دور السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي (دراسة حالة الجمهورية العربية السورية)، بحث معد لنيل درجة الكتوراه في الاقتصاد المالي ، جامعة دمشق ، 2005، ص(51).

1. إلغاءُ الدَّعم المُقدم للسِّلع الأساسيَّة بشكلٍ تدريجيٍّ.
2. تثبيت أجور القِطَاع العَامِّ.
3. زيادة الحصيلة الضَّريبيَّة ، مِنْ خلال فرض أنواعٍ جديدةٍ مِنَ الضَّرائب و الرُّسوم مع محاولة للإصلاح في التَّشريعات الضَّريبيَّة .

وقد أدَّت السِّياسات الانكماشيَّة إلى انخفاض في عَجْزِ الموازنة العامَّة ، واحتواء التَّضخُّم وتثبيت سعر الصَّرف ، و لَكِن دُونَ الالتفات إلى أهميَّة النُّموِّ ، وعمليَّة التَّنمية الاقتصاديَّة الاجتماعيَّة .



3. إصلاح العَرْض :

لقد قامت الحكومة السُّوريَّة منذ منتصف عَقْدِ الثَّمانينات بإصلاحات أدَّت إلى زيادة عرض السِّلع الاستهلاكيَّة ، وكذلك عَرِض مُستلزَمَات الإنتاج الزِّراعيِّ والصِّناعيِّ ، و تحقيق وَفْرَةٍ في الإنتاج الزِّراعيِّ . وقد كانت الإجراءات الحكوميَّة متردِّدة في دَعْمِ القِطَاع الخَاصِّ ، وقاصرة عن دَعْمِ القِطَاع العَامِّ.

د- برامج الإصلاح الاقتصاديِّ والتَّحول إلى اقتصاد السُّوق :

اتَّسَمَت سياسات الإصلاح الاقتصاديِّ في سورية بما يلي :

1- زِيَـــادةُ دَوْرِ القِطَاع الخَاصِّ بالسَّماح له بدخول قِطَاعات كانت حِكْرَاً على القِطَاع العَامِّ .

2- العمل على جذب الاستثمارات الخارجيَّة والدَّاخليَّة ؛ بإصدار قانون الاستثمار "رقم 10" في عام 1991 القاضي بتشجيع الاستثمارات في مشروعات التَّنمية الزِّراعيَّة و الصِّناعيَّة ، و مَنْحِها تخفيضات سَخيَّة في الضَّرائب إلى درجة الإعفاء أحياناً ، و تسهيلات و مزايا كبيرة غير مسبوقة على مستورداتها مِنَ مواد وآليَّات ، وإعفاء أسهمها وأموالها وأرباحها مِنَ الضَّرائب المفروضة على الدَّخل لمدة تتراوح ما بَيْنَ 7 إلى 9 سنوات ، و السَّماح لها بإخراج العُمْلات الصَّعبة المتأتِّية عن أرباحها بدون قيود .

3- اتخاذ إجراءات باتجاه تحريرٍ جزئيٍّ في التِّجارة الخارجيَّة ، وفي السِّياسة السِّعريَّة .

4- التَّوجه نحو تشجيع التَّصدير و هَجْرِ سياسة إحلال الواردات .

5- رفع أسعار المنتجات الزِّراعيَّة الرَّئيسيَّة .

6- تقليص الدَّعم للمواد الغذائيَّة الَّتي توزعها الدَّولة إلى مادتين فقط هما السُّكر والأَرُزُ .

7- إعادة النَّظر في أوضاع القِطَاع العَامِّ ، و العمل على إصلاح أوضاعه الإداريَّة والنِّفطيَّة.

لم تَنعَكِس هذه السِّياسات على أرض الواقع بما يكفي لإحداث الإصلاح المطلوب . إذ لم يتم إعادة النَّظر في الإجراءات التَّنظيميَّة والتَّشريعية ذات الصِّلة بما يتماشى مع هذه السِّياسات ، كمَا لم توفِّر الحكومة تسهيلات وإجراءات مصرفيَّة و نقديَّة تتلاءم مع دخول اقتصاد السُّوق و دَوْرِ القِطَاع الخَاصِّ الجَّديد ، كمَا لم تُبَادِر الحكومة بشكلٍ جدِّيٍّ إلى إصلاح القِطَاع العَامِّ ، و كانت المحاولات خجولة وجزئيَّة و لم تكن نابعة عن تصوُّر تصحيحي شامل ممَّا جعل الاقتصاد السَّوري حائراً بَيْنَ التَّخطيط و القِطَاع العَامِّ و بَيْنَ متطلبات اقتصاد السُّوق .

لقد أَخْفَقَت دعوات وزارت الاقتصاد والصِّناعة والتَّخطيط إلى العمل على تشجيع التَّصدير ولم تلقَ آذاناً صاغية لدى الصِّناعيين في ظلِّ سياسات القطع السَّابقة الَّتي لم تتغير . و كلُّ ما جرى في موضوع التَّصدير هو سعي التُّجار إلى تصدير المواد المتوفرة محلِّيَّاً ، و الَّتي يحتاجها السُّوق المَحلِّيُّ طمعاً في الاستيراد بنسبة 75% مِنْ قيمتها بالقطع الأجنبي مِنَ المواد المحظور استيرادها سابقاً. [1]و قد أدَّى ذلك إلى إحداث نقص في توفر المواد الغذائيَّة الضَّروريَّة ، و رفع أسعارها

[1] مما شجع التجار على التلاعب والتصدير الوهمي . فحدثت حالات أن قام البعض بتصدير نفايات حتى من قصاصات الورق والأقمشة بشكل "بالات" باسم أقمشة مصنعة محلياً والعمل على إتلافها في الطريق إلى مصدرها أو إغراقها في البحر ثُمَّ المطالبة باستيراد ما قيمته 75% من القيمة المصرح بها بالقطع الأجنبي من السلع المحظور استيرادها قبلاً وإغراق السوق المحلي بها وباسعار عالية نظراً لندرتها ورغبة المستهلك السوري باقتنائها . هذا وقد تم تصدير سلع عديدة وهمية إلى الاتحاد السوفييتي والدول الأخرى .

محليَّاً بشكل يفوق القدرة الشِّرائية للمستهلك ، وقد سبب ذلك معاناة كبيرة خاصَّة لأصحاب الدَّخل المحدود ، و ظلَّت هذه السِّياسة متَّبعة حتَّى نهاية التِّسعينيات .

2- 3 –2 المَرحَلَة الثَّالثة : التَّحول إلى اقتصاد السُّوق الاجتماعي :

آثار التَّحول إلى اقتصاد السُّوق ظهرت جليَّاً مع مطلع القرن الحادي والعشرين بعد إعلان سياسة التَّطوير والتَّحديث ، الَّتي أقرَّها السَّيد الرَّئيس الدكتور " بشَّار الأسد" في خطابه أمام مجلس الشَّعب منتصف عام 2000 ، هذه السِّياسة قامت على ثلاثة محاور أساسيَّة [1]:

1- طَرح أفكارٍ جديدةٍ سواءً بهدف إيجاد الحلول للمشكلات الرَّاهنة أو تطوير الواقع الحالي للاقتصاد .

2- تجديد أفكار قديمة لا تناسب الواقع السُّوريَّ مع إمكانيَّة الاستغناء عن أفكارٍ قديمةٍ لا يمكن تجديدها .

3- تطوير أفكار قديمة تمَّ تجديدها لكي تتناسب مع الأهداف الحاضرة والمستقبليَّة .

و قد تمحورت الخطوات الرَّئيسيَّة لإصلاح التَّطوير والتَّحديث على أساس الأفكار التَّالية :

1- دراسة الواقع للوقوف على عناصر الضَّعف والقوَّة و معرفة الإمكانيات ، وهذا يتطلب مشاركة فاعلة و ديمقراطيَّة مِنْ جميع فئات الشَّعب .

2- إجراء تغييرات اقتصاديَّة مُتدَرِجَة مِنْ خلال :

- تحديث القوانين و إزالة العقبات البيروقراطيَّة أمام تدفق الاستثمارات الدَّاخليَّة والخارجيَّة لتعبئة رأس المال العامِّ و الخاصِّ.
- مَنْحُ القطَّاع الخاصّ فرصاً أفضل للعمل على تعزيز مشاركته في الحياة الاقتصاديَّة.
- توزيع الدَّخل القومي بصورةٍ متوازنةٍ .
- زيادة فُرَصِ العمل ، و تحسين الظُّروف المعيشيَّة للمُواطِنِين .
- إجراء إصلاحٍ إداريٍّ في القِطَاعين العامِّ و الخاصِّ .

[1] د. شومان ، عدنان شوكت ، بحث : التجارب الاشتراكية في سورية و آثار تحولها إلى اقتصاد السوق و أثر العولمة و إعادة الهيكلة ، ضمن ندوة :(دولة الرفاهية الاجتماعية)، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي في الإسكندرية، الاسكندرية ، مصر ، 28\11\2005، ص (15،16).

- محاربة الفساد بجميع أشكاله ، و إنهاء حالة التَّهرب مِنْ أداء الواجب ، و معاقبة المُقصِّرين والمُفسدِين .

3- إصلاح المؤسَّسات التَّربويَّة و التَّعليميَّة و الثَّقافيَّة و الإعلاميَّة .

4- التَّأكيد على دَوْرِ الدَّولة في الاقتصاد ، و إعادة تأهيل القطَّاع العَامِّ .

أَفَضَت هذه الخطوات إلى تبلور الرُّؤية حول ماهيَّة الاقتصاد السُّوريِّ الَّذي بات مُنْذُ حزيران 2005 يحمل اسم " اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ" .

المَبْحَث الثَّالث : تقييمُ أداءِ الاقتصادِ السُّوريِّ.

سنَعمل مِنْ خلال هذا المَبْحَث على تقييم أداء الاقتصاد السُّوريَّ بالتَّركيز على فترتين : فترة الخُطَّة الخمسيَّة التَّاسعة(2001–2005) ، و الفترة الأولى مِنَ الخُطَّة الخمسيَّة العاشرة (2006–2007) ، متطرقين إلى تقييم كلٍّ مِنْ المَنْحَى الاقتصاديِّ و الاجتماعيِّ .

و ذلك بالاعتماد على بيانات هيئة تخطيط الدَّولة الواردة في الخُطَّة الخمسيَّة العاشرة والتَّاسعة ،

إضافةً إلى التقرير الثاني للتَّنمية الألفيَّة في سورية ، و دراسة الفَقر في الجُمهوريَّة العربيَّة السُّوريَّة ، و دراستيّ مسح دخل ونفقات الأسرة 2004/2003 و 2007/2006 ، و بيانات وزارة المالية و وزارة التَّعليم العالي.

3-1 تقييمُ أداءِ الخُطَّة الخمسية التَّاسعة:

3-1-1 مُعدَّل نموِّ النَّاتج المحليِّ الإجمالي بالأسعار الثَّابتة :

حدَّدت الخُطَّة الخمسيَّة التَّاسعة في الجمهوريَّة العربيَّة السُّوريَّة مُعدَّل نموٍّ وسطيٍّ سنويٍّ 3.4% لكامل سنوات الخُطَّة ، و ذلك بما يقارب 3% و 4% للفترتين 2001-2003 و 2004-2005 على التَّوالي.

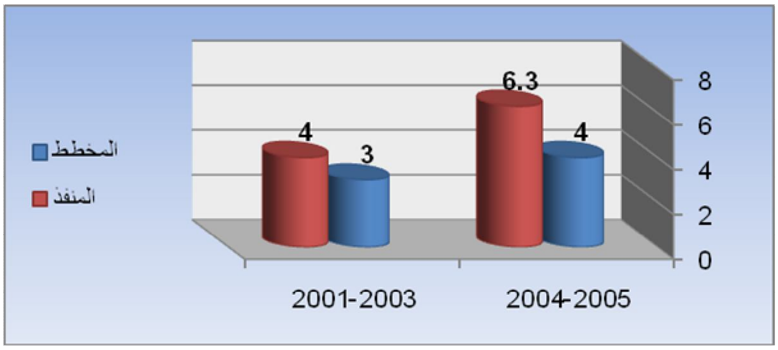
في حين بَلَغَ هذا وسطي مُعدَّل النُّمو النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ بأسعار 2000 الثَّابتة للفترة 2001-2005 ما يقارب 3.8% ، أيْ أكبر مِنْ وسطي مُعدَّل النُّموِّ المُخطَّط ، في حين بَلَغَ مُعدَّل النُّموِّ الوسطيِّ للفترة 2004-2005 ما يقارب 6% وهو أعلى مِنْ المُعدَّل المُخَطَّط.

الشَّكل (2–22)[1]

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

خلال سنوات الخطة الخمسية التاسعة

[1] إعداد الباحثة ، بالاعتماد على الخطة الخمسية العاشرة ، الفصل الثاني (تقييم اداء الخطة الخمسية التاسعة)، هيئة تخطيط الدولة ، الجمهورية العربية السورية ، ص(20).



2-1-3 مُعدّل نموِّ قطاعات النَّاتج المحليِّ الإجمالي بأسعار 2000 الثَّابتة :

على المستوى القِطَاعي حقَّقت الصِّناعات التَّحويليَّة مُعدَّل نموٍّ إيجابيٍّ إلَّا أنَّه لم يستطع الوصول إلى مستوى النُّموِّ المُخطَّط كما هو الحال في كلِّ مِنْ قِطَاع الزِّراعة ، و النَّقل ، و المواصلات ، و الماء و الكهرباء ، فيما حقَّقت الصِّناعات الاستخراجيَّة مُعدَّل نموٍّ سلبيٍّ و حقَّقت بقية القِطَاعات معدَّلات نموٍّ تفوق معدَّلات النُّموِّ المحقَّقة.

الجَّدول (2–21)[1]

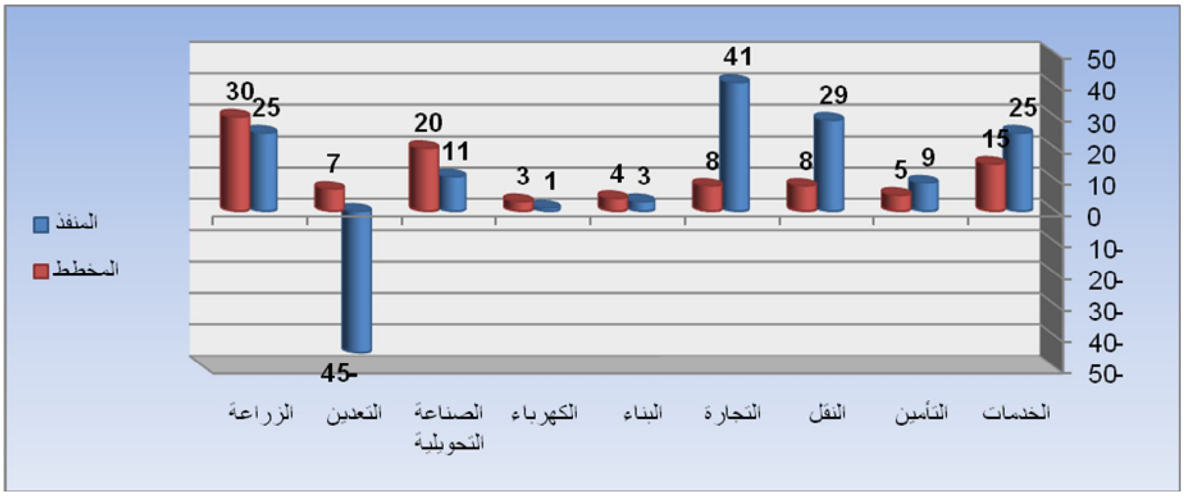
القطاعات	الزِّراعة	التَّعدين	الصِّناعة التَّحويليَّة	الماء والكهرباء	الصِّناعة	البناء والتَّشييد	التِّجارة	النَّقل	المال والتَّأمين	الخدمات
المنفذ	1.8	-7.7	16.69	4	-3.96	4.7	9	0.6	11.1	8
المخطط	3.8	-5.5	41.7	12.8	0.8	3.1	5.7	2	7.6	3.1

3-1-3 مساهمة القِطَاعات في النُّموِّ:

تباينت مساهمة القِطَاعات الاقتصاديَّة في مُعدَّل النُّموِّ الفعليِّ الَّذي بَلَغَ 3.8% حيث كانت على التَّوالي : 25 % للزِّراعة ، و 45% للصِّناعات الاستخراجيَّة ، و 11% للصِّناعات التَّحويليَّة ، و 1% للماء والكهرباء ، و3% للبناء والتَّشييد ، و 41% للتِّجارة ، و 29% للنَّقل ، و 9% للمال والتَّأمين ، و 25% للخدمات ، و يتضح أنَّ الزِّراعة و التِّجارة و النَّقل و الخدمات كانت القِطَاعات الرَّئيسيَّة المساهمة في توليد النُّموِّ الاقتصاديِّ.

الشَّكل (2–23)[2]

[1] المرجع السابق.
[2] الخطة الخمسية العاشرة ، الفصل الثاني (تقييم اداء الخطة الخمسية التاسعة)، مرجع سابق ، ص (21).



3-1-4 النَّاتج المَحلّيّ الإجماليُّ حسب الإنفاق:

3-1-4-1 الاستثمار:

الجَّدول (2–22)[1]

	مُعدّل النّموِّ السّنوي للاستثمار الإجماليّ	مُعدّل نموِّ الاستثمار العامّ	معدّل نموِّ الاستثمار الخاصّ	نسبة الاستثمار إلى النَّاتج المَحلّيّ الإجماليّ
منفذ	11.5	4.7	19.22	22.8
مخطط	12	12	11	24

بلغ مُعدَّل النُّمو الوسطي السَّنوي للاستثمارات الإجماليَّة خلال فترة الخُطَّة الخمسيَّة التَّاسعة 11.5% ، أيْ بانخفاض بَلَغَ قَدْرُهُ 0.5% عمَّا هو مُخطَّط ، و يعود ذلك إلى التَّراجع في مُعدَّل نموِّ الاستثمارات العامَّة (لم تُحقّق إلّا 4.7% مِنْ أصل 12% مُخطَّط) ، مِنْ جانبٍ آخر استطاعت الاستثمارات الخَاصَّة تحقيق مُعدَّل نموٍّ يفوق مُعدَّل النُّموِّ المُخطَّط بشكلٍ ملحوظٍ .

ونتيجةً لتراجع مُعدَّل النُّموِّ في الاستثمارات العامَّة ، لم تتجاوز نسبة الاستثمار الفعليَّة إلى النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ 22.4% ، أيْ أنَّ الاستثمار الإجماليَّ الفعليَّ أدنى مِمَّا هو مُخطَّط بما يعادل 1.2 نقطة ، مِمَّا جعل حصَّة الاستثمار الخاصِّ مِنْ إجماليِّ الاستثمارات تتجاوز نسبة 44% ، و ذلك نتيجة للإجراءات الَّتي قامت بها الحكومة لتشجيع الاستثمار إمَّا مِنْ حيث تخفيض الشَّرائح الضَّريبيَّة على الدَّخل ، أو مِنْ حيث السِّياسات الاقتصاديَّة المحفزة للقِطَاع الخاصِّ لأداء دورها في عمليَّة التَّنمية و تبسيط الإجراءات الإداريَّة لإقامة المشاريع التَّنمويَّة.

[1] إعداد الباحثة ، بالاعتماد على بيانات المرجع السابق ، ص(21).

2-4-1-3 الاستهلاك:

الجَّدول (2–23)[1]

	معدل النمو السنوي للاستهلاك الإجمالي	معدل نمو الاستهلاك العام	معدل نمو الاستهلاك الخاص	نسبة الاستهلاك إلى الناتج المحلي الإجمالي
منفذ(%)	6.61	6.62	6.59	76.8
مخطط(%)	4.1	5	3.9	78

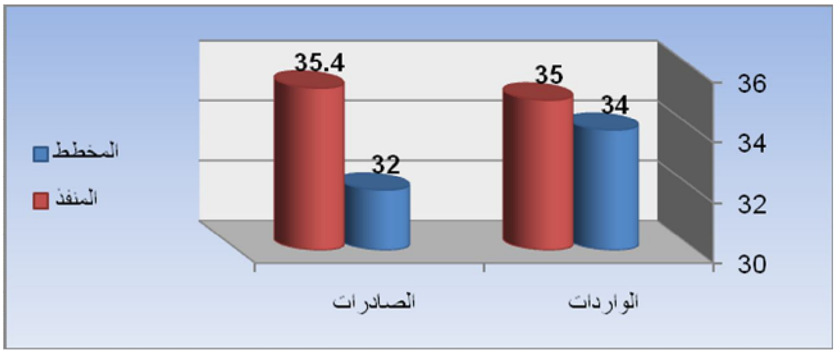
بَلَغَ وسطيُّ مُعدَّل نموِّ الاستهلاك الإجماليِّ 6.6% بينما كان مخطَّطاً له أنْ يَبْلُغ 4.1% للفترة 2001-2005 حيث ارتفع وسطيُّ نموِّ الاستهلاك الخَاصِّ و العَامِّ ، مِنْ جانبٍ آخر انخفضت نسبة الاستهلاك الإجماليُّ إلى النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ بمقدار 1.2% عَمَّا هو مخطَّط ، و يعود ذلك إلى تراجع نسبة الاستهلاك الخَاصِّ إلى النَّاتج مِنْ 65% "المُخطَّط" إلى 64% "المُنفَذْ"، و قد انعكس ذلك على وسطيِّ نسبة مساهمة الاستهلاك في مُعدَّل نموِّ النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ ، الَّتي تراجعت مِنْ 3.1% (المُخطَّط) – أيْ 0.5% للعَامِّ و 2.5% للخَاصِّ – إلى 2.3% (المُنَفَذ) – أيْ 0.5% للعَامِّ و 1.8% للخَاصِّ .

3-4-1-3 الصَّادرات و الواردات:

كان مُعدَّل نموِّ الصَّادرات الوسطيِّ الفعلي أقل مِنْ 3% سنوياً (المُخطَّط 3.4% للفترة الأولى و 0.2 % للفترة الثَّانية) ، في حين كان وسطيُّ مُعدَّل نُموِّ الواردات 4% بانخفاض قدره 4% عمَّا هو مُخطَّط ، وارتفع وسطيُّ نسبة المستوردات إلى النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ مِنْ 34% (المُخطَّط) إلى 35% (المُنَفَذ) ، بينما ارتفع وسطيُّ نسبة الصَّادرات إلى النَّاتج مِنْ 32% (المُخطَّط) إلى 35.4% (المُنَفَذ).

الشَّكل (2–24)[2]

[1] إعداد الباحثة ، بالاعتماد على بيانات المرجع السابق ، ص(22).
[2] إعداد الباحثة ، بالاعتماد على بيانات المرجع السابق ، ص (22).



3-1-5 توزيع الدَّخل:

3-1-5-1 حصَّة الفردِ من النَّاتج المحليِّ الإجماليِّ:

بَلَغَ وسطيُّ مُعدَّل نموِّ حصَّة الفرد مِنَ النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ 1.55% للفترة 2001–2003 ، و قد تزايدت هذه الحصَّة عام 2005 لتَبْلُغ (وسطيُّ الزِّيادة خلال سنوات الخُطَّة 1.97% سنوياً).

3-1-5-2 توزيع الدَّخل القوميِّ:

على الرَّغم مِنْ زيادة حصَّة الفرد مِنَ النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ إلَّا أنَّ حصَّة الرَّواتب و الأجور مِنَ الدَّخل القومي خلال فترة الخُطَّة على وضعها ، بحيث بَلَغَتْ حوالي 42% مِنَ النَّاتج لعام 2005 و 38% خلال فترة الخُطَّة ، و مع تراجع نصيب الفرد مِنَ الاستهلاك الخَاصِّ حيث بَلَغَ وسطيُّ مُعدَّل نموِّ نصيب الفرد مِنَ الاستهلاك الخَاصِّ 4.7% للفترة 2001-2005 ، و بَلَغَ وسطيُّ حصَّة الادِّخار مِنَ الدَّخل المتاح للتصرُّف حوالي 20 % للفترة 2001-2005 ، ممَّا يشير إلى زيادة دخول الفئات القادرة على الادِّخار ، و انخفاض دُخول الفئات ذات الميل العالي للاستهلاك . ممَّا يؤكد أيضاً على تراجع العدالة في توزيع الدَّخل. ارتفاع "مُعَامِل جيني" إلى 37% ، و بالتَّالي فإنَّ عوائد النُّموِّ الاقتصاديِّ كانت لصالح غير الفقراء أكثر مِنْها للفقراء.

3-1-6 مصادر النُّموِّ الاقتصاديِّ طويل الأجل:

3-1-6-1 الإنتاجيَّة الحديَّة لرأس المال:

حسب النَّتائج المستقاة مِنْ أرقام المكتب المركزي للإحصاء ، بَلَغَ وسطيُّ الإنتاجيَّة الحديَّة للاستثمار الإجماليِّ 20% للفترة 2001-2003 ، و 5.1% للفترة 2004-2005 ، و 14% للفترة 2001-2005 ، بينما بَلَغَ وسطيُّ الإنتاجيَّة الحديَّة للاستثمار العَامِّ 3% ، و للاستثمار الخَاصِّ 35% خلال الفترة الزمنية ذاتها.

2-6-1-3 القدرة على توليد فرص العمل:

بَلَغَ عَدَدُ السُّكَّان 18138 ألف نسمة في عام 2005 [1] مِنْهم 12.1 % في الفئة العمريَّة 10-14 سنة (حوالي 2195 ألف نسمة) ، و 11.7% في الفئة العمريَّة 15-19 سنة (حوالي 2122 ألف نسمة) ، في حين بَلَغَ عَدَدُ الدَّاخلين الجُدد إلى سوق العمل حوالي 196 ألف طالب للعمل (مُعدَّل المشاركة المنقح 44.9%[2]) ، واستطاع الاقتصاد الوطنيُّ تأمين حوالي 140 ألف فرصة عمل وسطيَّاً خلال سنوات الخُطَّة ، و بالتَّالي فإنَّ عَدَدَ العَاطِلِين عن العمل قد تزايد سنويَّاً في المتوسط بحوالي 56 ألف شخص.

و مِنَ الجَّدير بالذِّكر أنَّ البرنامج الوطنيَّ لمكافحة البطالة عام 2002[3] يُعْتَبَر مِنْ أهمِّ البرامج الَّتي تضمنتها الخُطَّة الخمسيَّة التَّاسعة ، و النَّابعة مِنْ أحد أهدافها الرَّئيسيَّة المتعلقة بتشجيع إقامة المشاريع الصَّغيرة المُولِّدة للدخل ، و كثيفة الاستخدام لقوَّة العمل (الهدف الرَّابع في الخُطَّة) ، وقد استطاع هذا البرنامج خلال سنوات الخُطَّة تحقيق الآتي:

- إنفاق نحو 18.5 مليار ليرة سورية على تمويل المشروعات ، حيث تم تَّمويل نحو 62580 ألف مشروع.
- شكَّلت القروض الأُسَريَّة نسبة ما يعادل 68% و قروض المشروعات الصَّغيرة نحو 32% مِنَ المجموع.

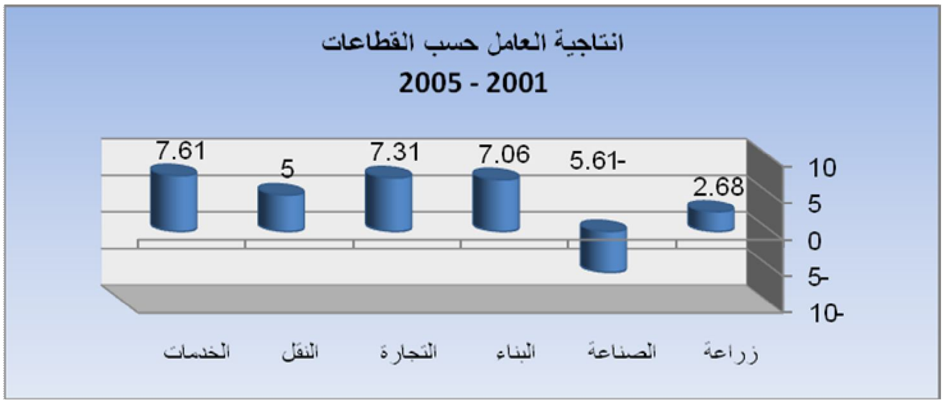
إلَّا أنَّ نتائج التَّقييم تدلُّ بأنَّ هنالك صعوبة في الوصول الكامل للفقراء إلى الخدمات الَّتي تقدمها الهيئة ، فهنالك 44% مِنَ المشاريع الَّتي تدرسها الهيئة لا تجد طريقاً إلى التَّمويل لصعوبة توفير الضَّمانات المصرفيَّة مِنْ قِبَلِ طالبي القروض، و خاصَّة طالبي القروض الأُسَريَّة وهم بوجه العموم مِنَ الفقراء.

[1] المجموعة الإحصائية 2006 ، الفصل الثاني (السكان والمؤشرات الديموغرافية)، مرجع سابق ، ص(62).
[2] المجموعة الإحصائية 2006 ، الفصل الثالث (القوة البشرية والقوة العاملة)، مرجع سابق ، ص (85).
[3] برنامج إنمائي يهدف إلى تشجيع وترويج المشروعات الصغيرة وتمكين القروض الصغيرة للعاطلين عن العمل.

3-6-1-3 إنتاجيَّة العامل:

كان وسطيُّ مُعدَّل نموِّ إنتاجيَّة العامل خلال فترة الخُطَّة 2.9% ، و كان قد بَلَغَ 3.73% للفترة 2001-2003 و 0.9 % للفترة 2004-2005.

الشَّكل (2–25)[1]



و كانت إنتاجيَّة العامل قد تباينت على مستوى القِطَاعات الاقتصاديَّة خلال الفترة ، ففي قِطَاع الزِّراعة بَلَغت 2.7% ، و في الصِّناعة (–5.6)% ، و البناء 6.5% ، و التِّجارة 7% ، و النَّقل 5% ، و بَلَغَت في قِطَاع الخدمات الَّذي تضمَّن المال و التَّأمين 7.6% ، و كان تراجع الإنتاجيَّة قد بلغ أَشُدَّه في قِطَاع البناء حيث كانت إنتاجيَّة العامل 16% للفترة 2001-2003 ، و تراجعت إلى–6% للفترة 2004-2005 ، و في قِطَاع النَّقل تراجعت إنتاجيَّة العامل مِنْ 7% إلى 1.8% للفترتين الأولى و الثَّانية على التَّوالي ، و تراجعت في قِطَاع الزِّراعة مِنْ 3.5 % إلى 2.7% ، و تراجعت في قِطَاع الخدمات مِنْ 10.6 % إلى 7.6% ، بينما ارتفعت في التِّجارة مِنْ 3% إلى 7% وذلك للفترتين الأولى و الثَّانية على التَّوالي.

الجَّدول (2–24)[2]

إنتاجيَّة العامل في الخُطَّة الخمسية التَّاسعة حسب القِطَاعات

[1] الخطة الخمسية العاشرة ، الفصل الثاني (تقييم اداء الخطة الخمسية التاسعة)، مرجع سابق ، ص (24).
[2] المرجع السابق .

للفترتين(2001-2003) و(2004-2005)

القطاعات	الزراعة	الصناعة	بناء	تجارة	نقل	خدمات	المجموع
2003-2001	3.35	4.03−	16.04	3.15	7.15	10.64	3.73
2005-2004	1.41	-7.99	-6.41	13.65	1.77	3.06	0.88

إنَّ لانخفاض الإنتاجيَّة أسباب اقتصاديَّة و اجتماعيَّة و تقنيَّة عديدة ، و لكَنْ الأخطر فيها هو التَّدهور في مستوى المهارات، حيث تراجع المستوى التَّعليمي للمشتغلين خلال سنوات الخُطَّة، ففي عام 2005 بلغت نسبة الحاصلين على الابتدائية فما دون 65% من مجموع المشتغلين الذين كان14% منهم يحملون الشهادة الإعدادية و7% فقط يحملون شهادات جامعية، ويتضح أنَّه بهذه التَّركيبة لا يمكن دخول سباق التَّنافسية مع دول العالم الَّتي سبقتنا في الاستثمار في التَّعليم والبحث العلمي ، و لا يمكن بناء صناعات ذات تقانة متقدِّمة مما يعطي أولوية قصوى للتَّعليم كمياً و نوعياً بالإضافة إلى التَّدريب والتَّأهيل المستمرين.

4-6-1-3 إنتاجيَّة مُجْمَلِ عواملِ الإنتاج:

تُمثِّل إنتاجيَّة مُجْمَلِ عوامل الإنتاج ، المصدر النَّوعي للنموِّ الاقتصادي (المصدر الكمّي هو الاستثمار المادي وعدد المشتغلين) حيث تعكس الجَّانب التِّقْني في العمليَّة الإنتاجيَّة بالإضافة إلى رأس المال البشري ، و فعالية الإدارة أو المؤسَّسات وبالتَّالي فإنَّ رَفْعَ مُعدَّلات النَّمو الاقتصادي بشكلٍ مستدام ، لا يمكن أنْ يتمَّ عَبْرَ الزِّيادات التَّراكميَّة في مصادر النمو الكمية فقط، وذلك لأنَّ هذه الموارد محدودة من جهة ، و خاضعة لقانون الغلَّة المتناقصة من جهة أخرى، أمَّا النُّمو المستند إلى الإنتاج المعرفي الَّذي يتولد من استثمار عالٍ في رأس المال البشري فإنَّه ينعكس على العمليَّة الإنتاجيَّة ، مِنْ خلال عمليَّة التَّقدم التِّقْنِي الَّذي يقود إلى خَلْق قيم مضافة عالية ، و بالتَّالي فإنَّ استثمار الدَّولة في الصِّحة والتَّعليم ، و البَحْث العلمي يعتبر استثماراً حقيقياً وليس دعماً ، و لا تخضع عوائد الإنتاج المعرفي إلى قانون الغلَّة المتناقصة بسبب قدراته الإبداعيِّة و الخلاقة[1].

و يتبين مِنَ الجَّدول أنَّ مُجملَ إنتاجيَّة عوامل الإنتاج قد تراجعت بشكل ملحوظ خاصَّة خلال السَّنتين 2004-2005 مِنْ سنوات الخُطَّة الخمسية التَّاسعة.

[1] تحليل الاقتصاد الكلي السوري، هيئة تخطيط الدولة ، الجمهورية العربية السورية ، 2005 ، ص(36).

الجَّدول (2–25) [1]

مُجمَل إنتاجيَّة عوامل الإنتاجِ خلال الخُطَّة الخمسية التَّاسعة

الفترة	نموُّ النَّاتج	مساهمةُ رأسِ المال	مساهمةُ العمل	مُجمَل إنتاجيَّة العوامل
2003-2001	3.55	6.79	0.22	-3.47
2005-2004	3.28	6.37	0.87	-3.96
2005-2001	3.74	6.69	0.43	-3.38

7-1-3 السِّياسة الماليَّة العامَّة:(Public financial policy)

هَدَفَتْ السَّياسة الماليَّة العامَّة في الخُطَّة الخمسيَّة التَّاسعة إلى تخفيض العجز كنِسْبَة مِنَ النَّاتج المحلِّيِّ الإجماليِّ ، وتحقيق التَّوازن الاقتصاديِّ ، و تناسب أفضل بَيْنَ الموارد المَحلِّيَّة والنَّفقات في الموازنة العَامَّة للدَّولة ، وانعكاسها على النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ ، كما سَعَتْ لتحسين المستوى المعيشي للعَامِلِين في الدَّولة ، و التَّركيز على عمليَّة التَّنمية عن طريق زيادة اعتمادات المشاريع الاستثماريَّة ، و ترشيد الإنفاق الجاري ، ولا سيَّما الإنفاق الإداريُّ ، والحدُّ مِنَ الهدر، كما سَعَتْ إلى زيادة الإيرادات المَحلِّيَّة و خاصَّةً الموارد الضَّريبيَّة ، و تنويع مَصادِرِ الإيرادات المَحلِّيَّة والتَّركيز على مَصادِرِ الإيرادات الدَّائمة ، و تنمية إيرادات الموازنة ، وذلك مِنْ خلال السِّياسات والإجراءات التَّالية[2]:

- تطويرُ التَّشريعات النَّاظمة للضَّرائب النَّوعية على الدَّخل و الثَّروة و رأس المال ، وإعادة النَّظر بالإعفاءات الاجتماعيَّة ، و المعدَّلات و الشَّرائح التَّصاعديَّة.
- إدخالُ الضَّريبة على إجماليِّ الدَّخل وِفْقَ برنامجٍ زمني محدَّد.
- إعادةُ النَّظر بالإعفاءات الضَّريبيَّة.
- معالجة العجز التَّمويني ، وعجز المشتقات النِّفطية و حصره بالمستحقين.

[1] الخطة الخمسية العاشرة ،الفصل الثاني (تقييم أداء الخطة الخمسية التاسعة) ، مرجع سابق ، ص (25).

[2] أصدرت وزارة المالية خلال فترة الخطة التاسعة العديد من التشريعات الضريبية، أهمها إصدار القانون 24 للضرائب الموحدة على الدخل حيث أعتمد على تنمية الموارد بالتوسع الأفقي وليس بالزيادة الضريبية كما صدر القانون 25 المتعلق بالاستعلام الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي إضافة إلى العديد من القوانين والمراسيم أهمها المرسوم 56 المتعلق بإلغاء ضريبة التركات والمرسوم 60 المتعلق برسم الاغتراب والمرسوم 319 الخاص بتعديل الرسوم الجمركية والمرسوم 68 لعام 2004 القاضي بإحداث هيئة للرقابة على التأمين بهدف تشجيع صناعة التأمين في سورية، إضافة إلى فرض رسم الإنفاق الاستهلاكي ليكون محاولة للحد من التهرب الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية، والتي لم تظهر نتائجها حتى الآن مما يبين مدى الحاجة لإصلاح الإدارة الضريبية، وتطبيق مبدأ المحاسبة.

- تطوير خدمات الصِّحة والتَّعليم.
- تحسين كفاءة الإدارة الضَّريبيَّة ، و الاستعلام الضَّريبيُّ ، و الجباية ، والتَّحصيل الضَّريبيِّ.
- رَبْطُ الجِّهازِ المركزيِّ للرَّقابة الماليَّة بمجلس الشَّعب.

استطاعت السِّياسة الماليَّة العامَّة ، تخفيض عجز الموازنة العامَّة للدَّولة بالنِّسبة للنَّاتج ، كما عَمِلَت على زيادة الرَّواتب و الأجور ، وترشيد الإنفاق الإداريِّ ، و زيادة الإيرادات المَحلِّيَّة وتوفير الاعتمادات للمشاريع الاستثماريَّة.

إلَّا أنَّ هذه الزِّيادة الحاصلة في الإيرادات مؤقتة ، فقد اعتمدت بالدَّرجة الأولى على الإيرادات النِّفطية الَّتي هي في تناقصٍ مستمرٍ ، و لم تأتِ مِنْ تنويع مَصادِرِ الإيرادات كما هو مستهدف ، إضافةً إلَّا أنَّ زيادة الاعتمادات للمشاريع الاستثماريَّة لمْ تَكُنْ مَدروسَةَ مِنْ خلال جدوى اقتصاديَّة ، و لَمْ تحقِّق الغاية المرجوَّة مِنَها ، فالموارد لَمْ تخصَّص بالشَّكل الكفء.

من جانب آخر نلاحظ التَّأخر في العديد مِنَ السِّياسات و الإجراءات الَّتي أوصت بها الخُطَّة الخمسية التَّاسعة و عدم تنفيذها (كإعادة النَّظر بالإعفاءات الضَّريبيَّة بما يخدم الأهداف التَّنموية للاقتصاد ، حيث أنَّ كثرة الإعفاءات الضَّريبيَّة أصبحت عبئاً على الاقتصاد) ، كما لم تعالج الخُطَّة التاسعة مُشكِلَة العجز التَّمويني ، و عجز المشتقات النِّفطيَّة و توجيه هذا الدَّعم لمستحقيه ليطال الفئات الأكثر فقراً و الأكثر حاجة له.

يوضح الجَّدول حجم الإيرادات المحصلة والنَّفقات الإجماليَّة بشقيها الجَّاري والاستثماري ، ونسبة العجز إلى النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ بأسعار 2000 الثابتة لفترة 2001 – 2005 .

الجَّدول (2–26) تطوُّر الإيرادات الضَّريبيَّة المُحَصَّلَة خلالَ سنواتِ الخُطَّة الخمسية التَّاسعة[1]

البنــــــــد		2000	2001	2002	2003	2004	2005
الإيرادات	المخطط	239000	284000	304000	295000	306000	356000

[1] الخطة الخمسية العاشرة ، الفصل الثاني (تقييم أداء الخطة الخمسية التاسعة) ، مرجع سابق ، ص (28).

	المنفذ	245574	305286	301658	320939	342465	356290
	%	102.75	107.8	99.2	108.7	111.9	100.08
النَّفقات	المُخطَّط	275400	322000	356389	420000	449500	460000
	المنفذ	246193	274831	314050	353651	405145	431402
	%	89.4	85.4	88.1	84.2	90.1	93.7
النَّفقات الاستثماريَّة	المُخطَّط	132000	161000	184000	211000	217000	180000
	المنفذ	94895	110070	135718	152871	156647	154358
	%	71.9	68.4	73.8	72.4	72.1	85.7
الإنفاق الجَّاري	المُخطَّط	143400	161000	172389	209000	232500	280000
	المنفذ	151298	164761	178332	200780	248498	277004
	%	105.5	102.3	103.4	96	106.9	98.9
العَجْز/ الوفْــر		-0.07	3.2	-1.2	-3.2	-5.7	-6.2

8-1-3 التَّضخُّم: (Inflation)

تَضمَنَّت الأهداف الإستراتيجيَّة للخُطَّة الخمسيَّة التَّاسعة تحقيق توازنٍ اقتصاديٍّ بَيْنَ التَّدفقات النَّقديَّة و التَّدفقات السِّلعية ، حيث يعكس هذا الهدف الاهتمام باستقرار الأسعار عن طريق استهداف التَّضخُّم و الوصول بمُعدَّلاته إلى أدنى حدٍّ ممكن ، ويوضح الجَّدول تطوُّر مُعدَّلات التَّضخُّم خلال فترة الخُطَّة الخمسيَّة التَّاسعة.

الجَّدول(2–27) تطوّر معدَّلات التَّضخَّم في سورية خلال سنوات الخُطَّة الخمسية التَّاسعة[1]

السَّنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدَّل التَّضخُّم	%0.90-	%0.45-	%2.30	%3.55	%5	%6

[1] المرجع السابق ، ص (29).

ويبيِّن الجَّدول السَّابق أنَّ معدَّلات التَّضخُّم في سنوات الخُطَّة الخمسيَّة التَّاسعة اتجهت إلى الزِّيادة إلَّا أنَّ وسطيَّ مُعدَّل التَّضخُّم لسنوات الخُطَّة الخمسيَّة التَّاسعة قد سجل انخفاضاً عن وسطي السَّنوات الخمس السَّابقة ، و هذا يدلُّ على أنَّ السِّياسات الماليَّة والنَّقديَّة المستخدمة لتحقيق التَّوازن بَيْنَ التَّدفق السِّلعيِّ والتَّدفق النَّقديِّ قد حقَّقت أهدافها في المحافظة على استقرار نسبي في الأسعار، وضَبْطِ مُعدَّلات التَّضخُّم عند حدود معينة و المُحافظة على القوَّة الشِّرائيَّة لليرة السُّوريَّة.

3-1-9 أداءُ القطاع الصِّحيَّ في الخُطَّة الخمسيَّة التَّاسعة:

عَمِلَتْ الخُطَّة الخمسيَّة التَّاسعة في الميدان الصِّحيِّ على خُطَا الخُطَّط السَّابقة لها في تركيزها على المُدْخَلات " البُنى التَّحتيَّة " دون الاهتمام بالمُخْرَجات ، مِمَّا أدَّى إلى استمرار تدنِّي الكفاءة الاقتصاديَّة للاستثمارات الصِّحيَّة ، و عَدَمِ عدالتها و أثرها المحدود على الواقع الصِّحيِّ للسُّكَّان. و نتيجة لذلك لم تؤدِ هذه الخُطَّة إلى تحسين جودة الخدمات الصِّحيَّة وعدالتها واستجابتها لتوقُّعات المُواطِنِين و إحداث نقلةٍ نوعيَّةٍ في المنظومة الصِّحيَّة بشكلٍ عامٍّ.

وعلى الرَّغم مِنْ ضَعْفِ التَّخطيط لحلِّ المشكلات بشكلٍ جذريٍّ ، فقد تمَّ تحقيق بعض أهداف الخُطَّة الخمسيَّة التَّاسعة في مجالات مُحدَّدة مِنْها:

1. خَفْضُ مُعدَّل وفيَّات الأطفال الرُّضع مِنْ 24 حالة وفاة لكلِّ ألف مولود حيٍّ في عام 2001 إلى 17.1 في عام 2004 ، متجاوزةً المُعدَّل المستهدف في نهاية الخُطَّة و المقدَّر بحوالي 20 لكلِّ ألف مولودٍ حيٍّ ، بالإضافةِ إلى خفض مُعدَّل وفيَّات الأطفال دُوْنَ الخامسة مِنْ 29 حالة وفاة لكلِّ ألف مولودٍ حيٍّ في بداية الخُطَّة إلى19.3 عام 2004 .

2. خفض وفيَّات الأمَّهات مِنْ 71 حالة وفاة لكلِّ 100 ألف ولادة حيَّة عام 2001 إلى 58 لكلِّ 100 ألف ولادة حيَّة عام2004 ، و قد تجاوز هذا الانخفاض الأهداف المطلوب تنفيذها في الخُطَّة الخمسيَّة التَّاسعة و المقدرة بـــ 65 لكلِّ مئة ألف ولادة حيَّة بالنِّسبة للأمهات.

الجَّدول (2–28)[1]

البيان	2001	2004	المستهدف عام 2005
معدَّل وفيَّات الأطفال الرُّضع	**24**	**17.1**	**20**
معدَّل وفيَّات الأطفال دون سنِّ الخامسة	**29**	**19.3**	**24**

[1] إعداد الباحثة ، بالاعتماد على بيانات الخطة الخمسية العاشرة 2006-2010، الفصل عشرون (الصحة)، مرجع سابق ، ص(740).

وفيَّات الأمومة	71	58	65
العمر المتوقع عند الولادة	70.5	71.5	-

3. تمَّ زيادة عَدَدِ المراكز الصِّحيَّة بمقدار 372 مركزاً صحياً ، و هو ما يتجاوز الهدف المُحدَّد في نهاية الخُطَّة والمقدر بـــ 132 مركزاً .

الجَّدول (2-29)[1]

البيان	2001	2005
عدد المراكز الصِّحيَّة	1188	1560
نسبة أسرة المشافي للسُّكَّان (لكلِّ ألفٍ مِنَ السُّكَّان)	3.1	1.6

4. شَمِلَت برامجُ القُرَى الصِّحيَّة 253 قريةً جديدةً ، و هو ما يتجاوز الهدف المُقدَّر في عام 2005 بحوالي 247 ليصل إجماليُّ القُرَى المشمولة بالبرنامج إلى 530 قرية.

5. إنجاز خُطَطِ البرامج الوقائيَّة كما هو مقرَّر لها في الخُطَّة حيث تمَّ تحقيق التَّغطيَّة الشَّاملة لبرنامج الُّلقاحات الوطنيّ.

6. إضَافَةُ حوالي 8 آلاف سَرِير جديد وهو ما يتجاوز الهدف المُقدَّر في عام 2005 بـــ 6 آلاف سرير.

الجدير بالذِّكر أنَّ التَّوسع في البُنَى التَّحتيَّة الصِّحية لم يترافق مع التَّطـــوير الهيكلـــيِّ و الإداريِّ و الماليِّ و القانونيِّ الَّذي يَسْمَحُ بتحسين الكفاءة الاقتصاديَّة ، و الإنتاجيَّة و العدالـــة الاجتماعيَّـــة ، وهي ما تمثِّل أولويات مُلِحَّة للخُطَّة الخمسيَّة العاشرة.

3-1-10 أداءُ التَّعليم والبحثُ العلميِّ في الخُطَّة الخمسيَّة التَّاسعة:

- أداءُ التَّعليم ما قَبْلَ العالي في الخُطَّة الخمسيَّة التَّاسعة :

الجَّدول (2-30)[2]

التَّوصيف	المستهدف	المحقق

[1] المرجع السابق ، ص (741).
[2] الخطة الخمسية العاشرة 2006-2010، الفصل التاسع عشر (قطاع التعليم والبحث العلمي)، مرجع سابق ، ص(704).

نِسْبَة الالتحاق في التَّعليم الأساسي (%)	%100	%89
عدد المباني الَّتي تمَّ تشييدها للتَّعليم الأساسي	3529	3322
عدد المعلمين الَّذين تمَّت إضافتهم في مرحلة التَّعليم ما قبل الجَّامعي	87469	78168
نسبة الالتحاق في التَّعليم الثَّانوي (%)	%80	%19
عدد المباني الَّتي تمَّ تشييدها للتَّعليم الثَّانوي	194	349
عدد المدرِّبين في التَّعليم الفني	3537	2397

- **أداءُ التَّعليم العالي في الخُطَّة الخمسيّة التَّاسعة :**

الجَّدول (2−31)[1]

التَّوصيف	المستهدف	المحقق
عدد الطُّلاب في التَّعليم الجَّامعي	321000	234039
عدد الطُّلاب في المعاهد المتوسطة	47000	34138
عدد الجَّامعات	6	6
عَددُ الكليَّات	64	91
عَددُ المعاهد	31	35
نسبة الالتحاق في التَّعليم العالي	**%18**	%17
عَدد الطُّلاب في الدِّراسات العليا	**10850**	8765

[1] المرجع السابق ،ص(705).

لقد أَوْصَتْ الخُطَّة الخمسيَّة التَّاسعة بضرورة العمل على تنفيذ ما يلي*:

- تطويرُ البيئة الإداريَّة وتأمين المُناخ الملائم للبحث العلميِّ ، و نقل التِّقانة.
- استكمالُ البنية التَّحتيَّة للبحث العلميِّ.
- إقامة مراكز تميُّز علميَّة بحثية و تقانيَّة جديدة.
- التَّوسع في التَّعليم العالي كمَّاً ونوعاً.

11-1-3 **الفقر**:

لَمْ تتضمَّن الخُطَّة الخمسيَّة التَّاسعة أهدافاً مُحدَّدة بشكلٍ مُباشر في مجال الحدِّ مِنَ الفَقْر، إلَّا أنَّ سورية و منذ بداية عام 2000 تسعى إلى تحقيق الأهداف الإنمائيَّة للألفية الثَّالثة ، حيث تعطينا المعلومات المستقاة مِنَ الدِّراسة الاستطلاعيَّة للفقر الَّتي جرَت عام 2004 تشخيصاً لأوضاع الفقر وتطوُّره خلال سنوات الخُطَّة التَّاسعة، حيث تشير إلى أنَّ:

1. مُستوى الفقر وِفْقَ الخَط الأدنى للفقر قد انخفض عام 2004 إلى 11.39 متجاوزاً بذلك الهدف المرحلي المُحدَّدَ لهذا العام ، و ذلك بفضل الزِّيادة النِّسبيَّة في نصيب الفرد مِنَ الإنفاق بِمُعدَّل يفوق مُعدَّل الزِّيادة في النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ .

---

* وفي هذا الصدد نذكر أهمَّ الخطوات الَّتي تم تحقيقها:

- إحداث الهيئة العليا للبحث العلمي بموجب المرسوم التشريعي رقم" 68 " عام 2005. وتتركز مهامها على التنسيق بَيْنَ الهيئات العلمية البحثية تنسيقاً كاملاً ورسم السياسة الوطنية الشاملة للبحث العلمي والتطوير التقاني واستراتيجياتها .
- اعتماد هيكلية جديدة للبحث العلمي في الجامعات تقوم على تجنب الهرمية المفرطة في إدارة مشاريع البحث العلمي تسهيلاً لعمليات اتخاذ القرار باعتمادها بشكل أساسي على مخبر البحث المرتبط بالكلية كبنية أساسية. كما تعتمد صيغة فرق العمل البحثية منح صلاحيات واستقلالية واسعة لإدارات فعاليات البحث العلمي مع الحفاظ على آلية رقابة علمية ومالية.
- صياغة قانون جديد لتنظيم الجامعات يؤمِّن تحسيناً للوضع الدِّراسي لأعضاء هيئة التدريس ويؤمن مزيدا من الاستقلالية للجامعات .
- الانضمام إلى عضوية المنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية WIPO.
- استحداث أنماط تعليمية جديدة (الجامعة الافتراضية السورية – التعليم الالكتروني – التعليم المفتوح ...)
- إقامة شبكة التعليم العالي والبحث العلمي السورية SHERN .
- المعاهد العليا النوعية الجديدة والمراكز البحثية التخصصية الجديدة :

  المعهد العالي لإدارة الأعمال HIBA بدمشق - المعهد الوطني للإدارة INA بدمشق- المعهد العالي لبحوث الليزر بجامعة دمشق- المعهد العالي لبحوث الزلازل بجامعة دمشق- مركز الدراسات الزلزالية (وزارة النفط)-الهيئة العامة للتقانة الحيوية (مركزها في دمشق ولها فروع في الجامعات الأربعة وتعتمد النموذج الشبكي) - مركز بحوث الطاقة (وزارة الكهرباء)
- إطلاق العديد من برامج التعاون البحثي المشترك:

البرنامج البحثي السوري اللبناني - البرنامج البحثي السوري العماني - البرنامج البحثي السوري الباكستاني- البرنامج البحثي السوري المصري - البرنامج البحثي السوري الفرنسي - البرنامج البحثي السوري الإيطالي- مشاريع التعاون الخاصة بتطوير التعليم مع الاتحاد الأوربي (ميدا – تيمبوس)

2. هناك درجةٌ عاليةٌ مِنَ التَّباين في مستوى الفقر و الرَّفاهية بَيْنَ المناطق والمحافظات المُختلِفَة ، حيث استطاعت مُعظَم المحافظات الوصول للهدف المَرحلي أو تجاوزه باستثناء " السُّويداء و درعا و اللاذقية و حلب و الرَّقَّة و الحسكة " ، و تُعَدُّ المحافظات الثَّلاث الأخيرة مِنَ أكثر المناطق فقراً سواءً في حَضَرِها أو في ريفها ، حيث أنَّ 58% مِنَ الفقراء يعيشون في المَنطقة الشَّماليَّة الشَّرقيَّة.

الجَّدول(2-32)[1]

نِسْبَة السُّكان الفقراء وفقَ الخطِّ الأدنى للفقر حسب المحافظات

في عام 2004 والنسبُ المستهدفة (%)

المحافظات	الفعلية 2004	المستهدفة 2004	الفرق بَيْنَ المستهدفة والفعلية عام 2004
دمشق	4.74	8.47	3.73
ريف دمشق	5.44	8.88	3.44
حمص	9.02	15.6	6.58
حماه	11.57	15.06	3.49
طرطوس	6.94	9.26	2.32
اللاذقية	**11.55**	**7.52**	**4.03-**
إدلب	9.81	10.92	1.11
حلب	**19.88**	**14.45**	**5.43-**
الرقة	**17.59**	**13.11**	**4.48-**
دير الزور	4.7	7.35	2.65
الحسكة	**10.09**	**7.1**	**2.99-**

[1] التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية الألفية ، مرجع سابق ، ص(22).

السويداء	**17.72**	**15.12**	**2.6−**
درعا	**15.43**	**13.15**	**2.28−**
القنيطرة	14.85	15.3	0.45
الإجمالي	**11.39**	**11.49**	**0.1**

3. استطاعت سورية إنجاز الهدف المرحلي في تقليص فجوة الفَقْر علـــى المـــستوى الوطنيِّ بصورةٍ أسرع مِنَ المطلوب ، وبالتَّالي تخفيض تـــدنِّي مـــستويات إنفـــاق الأُسَر الفقيرة باستثناء تلك الأُسَر المتوطِّنة في المنطقة الشَّماليَّة الشَّرقيَّة الَّتي تقع في قاع ترتيب الأُسَر الَّتي تعيش تحت خَطِّ الفقر.

الجَّدول (2−33)[1]

نسبة الأُسَر الفقيرة وفق فجوة الفقر حسب المحافظات في عام 2004(%)

المحافظات	2004		الفرق بَيْنَ الهدف والقيمة المحققة لعام 2004
	فعلي	مستهدف	
دمشق	1.24	1.64	0.4
ريف دمشق	0.71	1.73	1.02
حمص	1.38	3.21	1.83
حماه	2.15	3.44	1.29
طرطوس	1.48	1.76	0.82
اللاذقية	**2.28**	**1.39**	**0.89−**
إدلب	1.69	1.94	0.25
حلب	**3.65**	**3.14**	**0.51−**

[1] المرجع السابق ، ص(24).

الرقة	3.91	2.29	1.62-
دير الزور	0.68	1.36	0.68
الحسكة	1.71	1.41	0.3-
السويداء	4.17	2.93	1.24-
درعا	3.22	2.35	0.87-
القنيطرة	3	3.45	0.45
المجموع	2.13	2.32	0.19

2-3 التَّقييمُ المرحليُّ لأداءِ الخُطَّة الخمسيَّة العاشرة :

تَجْدُرُ الإشارةُ في هذا الصَّدد إلى أنَّ الخُطَّة الخمسيَّة العاشرة قد اعتمدت على مشهدين أساسيين للقيام بالإسقاطات ورسم التَّوقعات المستقبلية ، يتوقع المشهد الأوَّل (المشهد المتفائل) والَّذي يفترض استقرار الأوضاع الإقليمية تحقيقَ مُعدَّل نموٍّ عالٍ أثناء الخُطَّة العاشرة ، و مُعدَّل إسهام عال للقِطَاع الخَاصِّ المَحلِّيِّ والأجنبيِّ في تمويل استثمارات الخُطَّة القِطَاعية ، أمَّا المشهد الآخر الَّذي تمَّ حِسَاب إسقاطاته في الخُطَّة فقد كان أقلَّ تفاؤلاً مِنَ المشهد الأوَّل.

حيث تجد الخُطَّة الخمسيَّة العاشرة أنَّه مِنَ الضَّروري تحقيق مُعدَّل نُموٍّ وسطيٍّ سنويٍّ بحدود 7 % مِنَ النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ مِنْ أجل خلق فُرَصِ عمل بحدود (1250) ألف فُرصَةِ عمل ، و خفض نسبة البطالة إلى (8 %) ، و نسبة السُّكَّان تحت خطِّ الفقر إلى (7.12%) ، و تُأَكد الخُطَّة على زيادة الإنتاجيَّة و الارتفاع بمستواها لتعظيم العوائد ، و الانتفاع مِنَ المستوى المحقَّق مِنْ أجل تعزيز التَّنافسيَّة ، و توفير الخدمات بمستوى نوعي متميَّز. و بالرَّغم مِنْ أنَّ نموَّاً اقتصاديَّاً سنوياً بمعدَّل 7 % خلال سنوات الخُطَّة يعدُّ الحدَّ الأدنى لإنجاز الغايات المرسومة، فإنَّه من الصَّعب تحقيق ذلك في حال استمرار الأوضاع الإقليمية على ما هي عليه في الوقت الحالي. ومن هنا فإنَّ المشهد الثَّاني (الأقلُّ تفاؤلاً) هو تحقيق مُعدَّل نموّ سنويٍّ 5% خلال السَّنوات الخمس للخُطَّة.

1-2-3 مُعدَّل نموِّ النَّاتج المحليِّ الإجماليِّ بالأسعار الثَّابتة :

حَدَّدت الخُطَّة الخمسية العاشرة في الجّمهوريّة العربيّة السُّوريّة مُعدَّل نموٍّ وسطي سنوي 7% لكامل سنوات الخُطَّة ، وذلك بِمَا يقارب 5.6% و 5.9% لعامي 2006 و 2007 على التَّوالي.

في حين بَلَغَ مُعدَّل النُّموِّ النَّاتجَ المحليَّ الإجماليَّ بأسعار 2000 الثابتة لعام 2006 ما يقارب 5.2% ، أيْ أقل مِنْ مُعدَّل النّموِّ المُخطَّط . في حين بَلَغَ مُعدَّل النموِّ الوسطيِّ لعام 2007 ما يقارب 6.3% ، و هو أعلى مِنَ المُعدَّل المُخطَّط (وفق السِّيناريو التَّفاؤلي).

الجَّدول (2–34)[1]

السِّيناريو الأوَّل: مُعدَّل النُّموِّ %7			
	2005	2006	2007
النّاتجُ المَحليِّ الإجماليِّ بسعر السوق (المُخَطَّطْ)	1083650	1144070	1212528
النّاتجُ المحليِّ الإجماليِّ بسعر السوق (المُنَفَّذ)	1151462	1211339	1288001

السِّيناريو الثَّاني: مُعدَّل النُّموِّ %5			
	2005	2006	2007
معدَّل نموِّ النَّاتج المحليِّ الإجماليِّ بأسعار2000 الثَّابتة (المُخَطَّط)	3.8	4.43	4.71
معدَّل نموِّ النَّاتج المحليِّ الإجماليِّ بأسعار 2000 الثَّابتة(المنفذ)	6	5.2	6.3

2-2-3 مُعدَّل نموِّ قطَّاعات النَّاتجِ المحليِّ الإجمالي بأسعار 2000 الثّابتة :

على المستوى القِطَاعي حقَّقت كلٌّ من الصّناعات التَّحويليَّة و الاستخراجيَّة و الزِّراعة ، مُعدَّل نموٍّ سلبيٍّ ، و لم تستطع الوصول إلى مستوى النُّموِّ المُخطَّط له في عامي (2006-2007) ، باستثناء قِطَاع الخدمات الحكوميَّة ، و غَيْرِ الحكوميَّة ، و النَّقل ، و البناء و التَّشييد ، و التَّأمين ، الَّتي تجاوزت مُعدَّلات النُّموِّ المخطَّطة لها لهذه الفترة .

الجَّدول (2–35)[1]

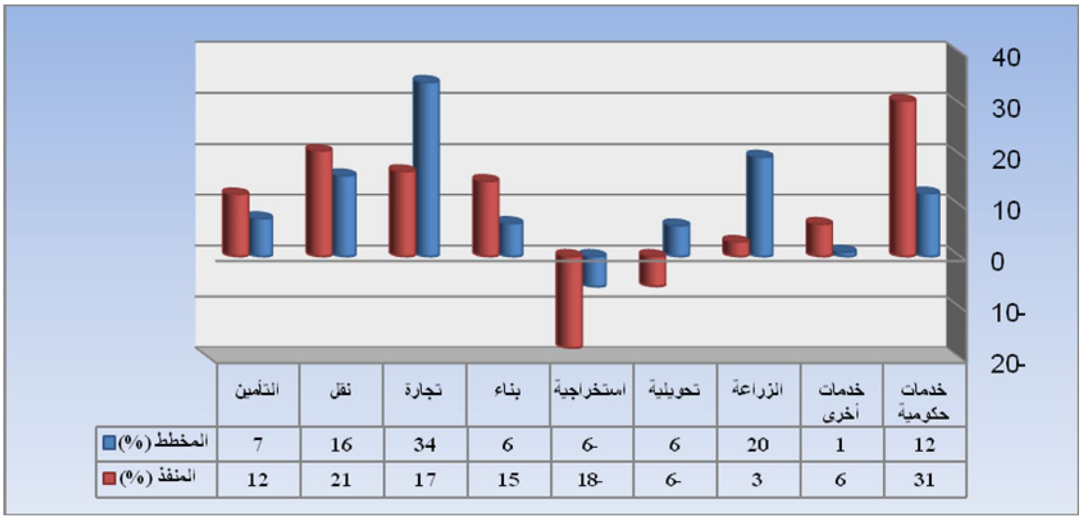
---

[1]إعداد الباحثة ، بالاعتماد على بيانات هيئة تخطيط الدولة ، مع العلم أنها غير منشورة .

القطاعات	2006		2007	
	المنفذ	المخطط	المنفذ	المخطط
الزِّراعة	10.2	37.0	-10.3	5.5
قطاع التعدين	-4.3	-2.2	-9.1	-2.3
الصِّناعة التحويلية	-4.0	13.1	-6.7	10.5
البناء	38.8	10.5	8.9	11.9
التِّجارة	-5.0	7.5	18.2	12.8
النَّقل	9.1	6.3	12.5	5.4
التَّأمين	0.9	8.8	23.0	9.6
خدمات أخرى	14.0	14.0	11.1	1.6
الخدمات الحكوميَّة	6.5	11.2	28.9	1.7

3-2-3 مساهمة القِطَاعات في النُّموِّ:

الشَّكل (2–26)[2]



بمراجعة مساهمة القِطَاعات في النُّموِّ ، يتبدَّى التَّأثير الضئيل أو السَّلبي لقِطَاعات الإنتاج المادي

[1] إعداد الباحثة ، بالاعتماد على بيانات المرجع السابق.
[2] المرجع السابق.

(الزِّراعة ــ الصِّناعة) ؛ و لاسيَّما قِطَاع الزِّراعة الَّذي تَكْشِفُ حالته بَعْدَ الجَّفاف الَّذي حاقَ به عن سؤالٍ جوهريٍّ حول جدوى مشاريع الاستصلاح الزِّراعيِّ ، و مسألة تحقيق الأمن الغذائيِّ الَّذي تعرض للاهتزاز جرَّاء التَّراخي في تحسين كفاءة استخدام الموارد المتاحة ، و تحسين غلَّة وحدات المساحة المزروعة و لاسيَّما المزروعة قمحاً ، و قِطَاع الصِّناعة التَّحويليَّة بشقيه العَامِّ والخَاصِّ الَّذي لازال يعاني مِنْ جملة همومٍ و مشكلاتٍ تبعده عن المساهمة الفاعلة في العمليَّة الاقتصاديَّة .

ممَّا يعكس خللاً بنيوياً في تكوين النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ ، و يستدعي تبنِّي سياسات اقتصاديَّة تعتمد على القِطَاعات الإنتاجيَّة في توليد القيمة المضافة و الدَّخل ، بَدَلَ التَّركيز على القِطَاعات الخدميَّة الَّتي كانت صاحبة الحِصَّة الأكبر في النُّموِّ . حيث أنَّ النُّموَّ الَّذي تحقَّق كان ناجماً عن قِطَاعات هامشية على حساب الاقتصاد المُنتِج ، و هو ما يدفع إلى التَّأكيد على أنَّ الاقتصاد السُّوريُّ الَّذي أريد له أنْ يَكُونَ اقتصاداً مُنتِجاً متنوعاً (على قاعدة التَّعددية الاقتصاديَّة و دعم الصِّناعة و الزِّراعة) بات أقرب ما يَكُونْ إلى كونه اقتصاداً ريعيَّاً .

و الجَّدول التَّالي يبيِّن تباين مُعدَّلات مساهمة القِطَاعات الاقتصاديَّة في مُعدَّل النُّموِّ الفعليِّ ، و اختلافِها عن المُخطَّط لعامي (2006 - 2007) ، حيث يتضح أنَّ التِّجارة و النَّقل و الخدمات الحكوميَّة كانت القِطَاعات الرَّئيسيَّة المُساهِمَة في توليد النُّموِّ الاقتصاديِّ.

الجدول (2−36)[1]

القطاعات		خدمات حكومية	خدمات أخرى	الزراعة	تحويلية	استخراجية	بناء	تجارة	نقل	المال والتأمين
2007	المخطط	3	1	22	5	-6	7	42	14	8
	المنفذ	48	5	-39	-6	-22	6	53	22	17
2006	المخطط	21	1	17	7	-6	6	26	18	7
	المنفذ	13	7	45	-5	-14	24	-20	19	7

[1]إعداد الباحثة ، بالاعتماد على بيانات هيئة تخطيط الدولة .

3-2-4 النَّاتجُ المحليُّ الإجماليُّ حسب الإنفاق:

3-2-4-1 الاستثمار:

الجدول (2–37)[1]

البيان		معدَّل النُّمو السنوي للاستثمار الإجمالي	معدل نمو الاستثمار العام	معدل نمو الاستثمار الخاص	نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي
2007	منفذ	8	5	10	23
	مخطط	6	3	10	24
2006	منفذ	-12	-12	-12	23
	مخطط	11	13	8	24

بلَغَ مُعدَّل النُّموِّ الوسطيِّ السَّنوي للاستثمارات الإجماليَّة خلال عامي(2006-2007) حوالي -2% ، أيْ بانخفاض قدره 12 % عمَّا هو مخطَّط ، و يعود ذلك إلى التَّراجع في مُعدَّل نموٍّ الاستثمارات العَامَّة و الخَاصَّة ، مِنْ جانبٍ آخر استطاعت الاستثمارات الخَاصَّة تحقيق مُعدَّل نموٍّ مطابقٍ لمُعدَّل النُّموِّ المُخطَّط عام 2007 ، و الاستثمارات العَامَّة تحقيق مُعدَّل نموٍّ يفوق المُعدَّل المُخطَّط بحوالي 2% ، و يرجع النُّموُّ في هذا العام لتأثير تطور الاستثمار في المشاريع العقاريَّة و السِّياحيَّة ، الَّتي قُدِرَت خلال عامي (2006-2007) فقط بحدود 750 مليار ليرة سورية ، أيْ ما يعادل 75% مِنَ مُجمَل الاستثمارات الَّتي وظِفَت في الاقتصاد.

و بَلَغَتْ نسبة الاستثمار الفعليَّة إلى النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ 23% _ إيْ أنَّ الاستثمار الإجماليَّ الفعلي أدنى مِمَّا هو مخطَّط بِمَا يعادل 1 نقطة _

[1] إعداد الباحثة ، بالاعتماد على بيانات المرجع السابق.

3-2-4-2 الاستهلاك:

الجدول (2–38)[1]

البيان		معدل نمو الاستهلاك الإجمالي	معدل نمو الاستهلاك العام	معدل نمو الاستهلاك الخاص	نسبة الاستهلاك إلى الناتج المحلي الإجمالي
2007	المنفذ(%)	6	24	2	81
	المخطط(%)	4	2	5	73
2006	المنفذ(%)	3	2	3	82
	المخطط(%)	4	2	4	75

تساوى وسطيٌّ مُعدَّل نموِّ الاستهلاك الإجماليِّ لفترة (2006-2007) مع ما كان مخطَّطاً له حيث بَلَغَ 4% ، مِنْ جانبٍ آخر ارتفع وسطيُّ نموِّ الاستهلاك الخَاصِّ و العَامِّ (بمقدار 1% للخَاصِّ و 9% للعَامِّ) ، و نسبة الاستهلاك الإجماليِّ إلى النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ (بمقدار 7.5%) عَمَّا هو مخطَّط ، و يعود ذلك إلى ارتفاع نسبة الاستهلاك الخَاصِّ إلى النَّاتج مِنَ 62% "المخطَّط" إلى 67.5% "المنفذ" ، و العامِّ مِنَ 12% "المُخَطَّطْ" إلى 14% "المُنَفَذْ" .

3-2-4-3 الصَّادرات والواردات:

كان مُعدَّل نموِّ الصَّادرات الوسطيِّ الفعلي حوالي 11% سنوياً (المُخطَّط 1.2% لعام 2006 و 0.004 % لعام 2007)، في حين كان وسطيُّ مُعدَّل نموِّ الواردات – 0.7% ،و بانخفاض قدره 1.6% عمَّا هو مخطَّط، ، و ارتفع وسطيُّ نسبة الواردات إلى النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ مِنْ 27% "المخطَّط" إلى 39% "المنفذ" ، بينما ارتفع وسطيُّ نسبة الصَّادرات إلى النَّاتج مِنْ 28% "المُخطَّط" إلى 37% "المنفذ".

الجَّدول (2–39)[2]

البيان	2006(%)		2007(%)	
	مخطط	منفذ	مخطط	منفذ
نسبة الصَّادرات إلى النَّاتج	29	37	27	36

[1] إعداد الباحثة ، بالاعتماد على بيانات المرجع السابق.
[2] إعداد الباحثة ، بالاعتماد على بيانات المرجع السابق.

نسبة الواردات إلى النَّاتج	28	38	25	40
معدَّل نموّ الصّادرات	1.2	20.5	0.004	1.4
معدَّل نموّ الواردات	0.015	-12.6	-4.6	11.3

3-2-5 توزيعُ الدَّخل:

لم يترافق النُّموُّ الاقتصاديُّ المتحقِّق مع توزيع عادل له ، حيث أنَّ الشَّرائح الواسعة مِنْ أبناء المُجتمَع لم تستفد مِنْ هذا النُّموِّ.

3-2-5-1 حصَّة الفرد مِنَ النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ:

بَلَغَ وسطيُّ مُعدَّل نموِّ حصَّة الفرد مِنْ النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ 3.5% للفترة (2006–2007) حيث تمكن مِنْ تحقيق الهدف المرحلي المُخطَّط له ، و الجَّدول التَّالي يبيِّن تطور معدَّلات نموِّ حصَّة الفرد مِنَ النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ بالأسعار الثَّابتة لعام للفترة 2006-2007 .

الجَّدول (2–40)[1]

البيان	2006 (%)			2007 (%)		
	مخطط		منفذ	مخطط		منفذ
	السيناريو الأول	السيناريو الثاني		السيناريو الأول	السيناريو الثاني	
معدل نمو حصة الفرد من الناتج	2	6.6	2	4.7	2.2	5
نصيب الفرد من الناتج (%)	60402		63953	63244		67181

3-2-5-2 توزيعُ الدَّخل القومي:

عملت الخُطَّة الخمسيَّة العاشرة على الجمع بَيْنَ هدفي النُّمو وعدالة التَّوزيع في آنٍ واحدٍ ، بدلاً مِنَ التَّركيز على النُّموِّ الاقتصاديِّ أولاً ثُمَّ معالجة خلل التَّوزيع و الفقر النَّاتج بَعْدَ ذلك بإجراءات تعويضيَّة لاحقة ، و تقوم هذه السَّياسة الَّتي تتبناها الخُطَّة الحاليَّة على النُّموِّ الدَّاعم للفقراء و الَّذي يحقِّق العدالة دُوْنَ التَّضحية بالكفاءة.

على الرَّغم مِنْ زيادة حصَّة الفرد مِنَ النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ ، إلَّا أنَّ حصَّة الرَّواتب و

[1] إعداد الباحثة ، بالاعتماد على بيانات المرجع السابق.

الأجور مِنَ الدَّخل القومي قد تراجعت ، بحيث بَلَغَتْ حوالي 25% من النَّاتج لعام 2007 .

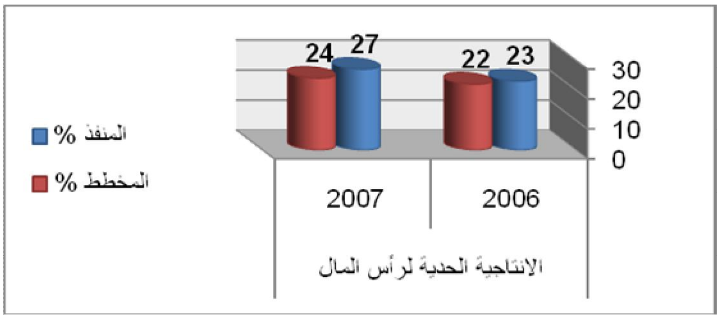
وعلى الرَّغم مِنْ تراجع قيمة (مُعَامِل جيني) عام 2007 ، إلَّا أنَّ نصيب الفرد مِنَ الاستهلاك الخَاصِّ قد تراجع هو الآخر (فقد بَلَغَ مُعدَّل نموِّ نصيب الفرد مِنَ الاستهلاك الخَاصِّ 0.8% ، 0.2% لعامي 2006 - 2007 على التَّوالي) ، في حين بَلَغَ وسطيُّ حصَّة الادِّخار مِنَ الدَّخل المتاح للتَّصرف حوالي 21 % لعام 2006 و 37% لعام 2007 ، ممَّا يشير إلى استمرار الوضع على ما هو عليه خلال الخُطَّة السَّابقة مِنْ حيث زيادة دخول الفئات القادرة على الادِّخار وانخفاض دخول الفئات ذات الميل العالي للاستهلاك.

6-2-3 مصادرُ النُّموِّ الاقتصاديِّ طويل الأجل:

1-6-2-3 الإنتاجيَّة الحدِّية لرأس المال:

حسب النَّتائج المستقاة مِنْ أرقام المكتب المركزي للإحصاء ، بَلَغَ وسطيُّ الإنتاجيَّة الحدِّية للاستثمار الإجماليِّ 25% للفترة 2006-2007 حيث بَلَغَتْ 23% لعام 2006 و 27% لعام 2007.

الشَّكل (2–27)[1]



2-6-2-3 القُدْرَة على توليد فُرَصِ العمل:

تَهدِف الخُطَّة الخمسيَّة العاشرة إلى تخفيض نسبة البطالة مِنْ حوالي 12% عام 2004 إلى 8% عام 2010 ، و يتفرَّع عن هذا الهدف الرَّئيسيِّ أهدافاً عديدةً أُخرى مِنْ أهمِّها نِسْبَة استثمار تصل إلى 30% خلال فترة الخُطَّة ، مع ترشيد الاستثمارات بكلِّ أصنافها على أنْ لا تقل حِصَّة النَّشاطات كثيفة العمالة عن ثُلْثِ الاستثمارات.

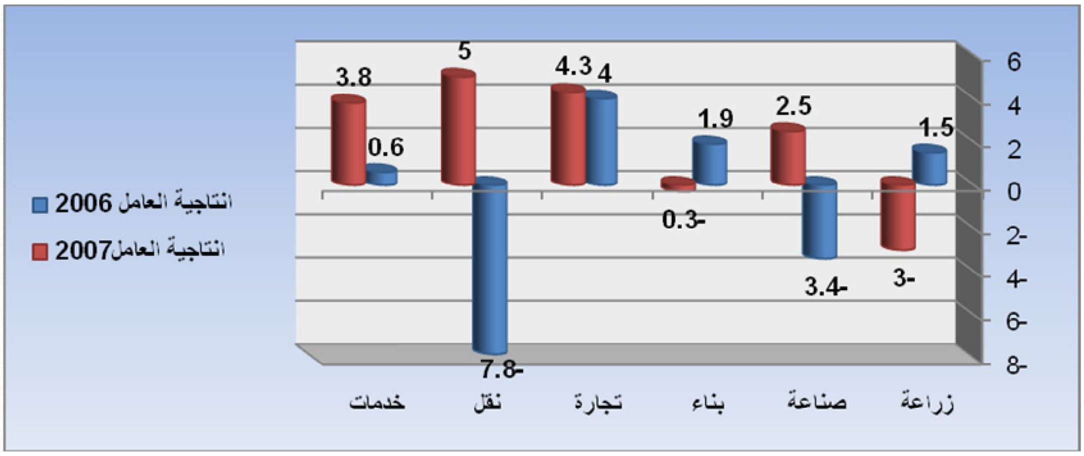
[1] إعداد الباحثة ، بالاعتماد على بيانات المرجع السابق.

بَلَغَ عددُ السُّكان 19172000 ألف نسمة في عام 2007 [1] منهم 12 % في الفئة العمريَّة 10–14 سنة (حوالي 2319 ألف نسمة) ، و 11.6% في الفئة العمريَّة 15-19 سنة (حوالي 2242 ألف نسمة) ، في حين بَلَغَ عَدَدُ الدَّاخلين الجُدُد إلى سوق العمل حوالي 560 ألف طالب للعمل (مُعدَّل المشاركة المنقح 44.9%[2]) ، واستطاع الاقتصاد الوطنيُّ تأمين حوالي 511 ألف فرصةِ عملٍ ، وبالتَّالي فإنَّ عددَ العاطلين عن العمل قد تزايد خلال السَّنتين في المتوسط بحوالي 24 ألف شخص.

3-6-2-3 إنتاجيَّةُ العامل:

بلغت إنتاجيَّة العامل 26% و 24.9% لعامي 2006 – 2007 على التَّوالي ، وفي حين بَلَغَ وسطيّ مُعدَّل نُموٍّ إنتاجيَّة العامل خلال العَامَيْن 2006-2007 حوالي 0.75 % .

الشَّكل (2–28)[3]



وكانت إنتاجيَّة العامل قد تباينت على مستوى القِطَاعات الاقتصاديَّة خلال الفترة ، ففي قِطَاع الزِّراعة بلغت –0.75% ، و في الصِّناعة –0.45% ، و البناء 0.8% ، و التِّجارة 4% ، و النَّقل –1.4% ، و بلغت في قِطَاع الخدمات (الَّذي تضمَّن المال و التَّأمين) 2.2%.

---

[1] المجموعة الإحصائية 2008 ، الفصل الثاني(السكان و المؤشرات الديموغرافية)، ص(66)، مرجع سابق.

[2] المجموعة الإحصائية 2008 ، الفصل الثالث (القوة البشرية والقوة العاملة)، ص(81)، مرجع سابق.

[3] إعداد الباحثة ،بالعتماد على البيانات الواردة في المراجع التالية : المجموعة الاحصائية (2007)، ص (89، 90،534،535) ، و المجموعة الاحصائية (2008) ،ص (85،467،466)، الفصل الثالث (القوى البشرية والقوى العاملة) و الفصل السادس عشر (الحسابات القومية) من كل مجموعة ، مرجعين سابقين .

الجدول (2–41)[1]

إنتاجيَّة العامل في الخُطَّة الخمسيَّة العاشرة حسب القطاعات

للفترة 2006-2007

القطاعات	زراعة	صناعة	بناء	تجارة	نقل	خدمات	المجموع
إنتاجية العامل	-0.75	-0.45	0.8	4.15	-1.4	2.2	0.75

بِمَا أنَّ لانخفاض الإنتاجيَّة أسباب عديدة أخطرها تدهور المستوى التَّعليمي و مستوى المهارات ، حيث تراجع المستوى التَّعليمي للمُشتغِلِين خلال سنوات الخُطَّة ، ففي عام 2005 بَلَغَتْ نسبة الحاصلين على الابتدائيَّة فما دُوْن 65% مِنْ مجموع المُشتغِلِين ، و 14% منهم يحملون الشَّهادة الإعداديَّة ، و 7% فقط يحملون شهادات جامعيَّة ، و يتَّضح أنَّه بهذه التَّركيبة لا يُمْكِن دخولُ سباقِ التَّنافسية مع دُوَلِ العَالَم التَّي سبقتنا في الاستثمار و التَّعليم و البحث العلمي ، و لا يُمْكِن بناء صناعات ذات تقانة متقدمة مِمَّا يعطي أولويَّة قصوى للتَّعليم كمياً و نوعياً بالإضافة إلى التَّدريب و التَّأهيل المستمرين.

فقد وَضَعَت الخُطَّة الخمسيَّة العاشرة هدفاً و هو الوصول إلى رَفْعِ نِسْبَةِ مِنْ أنهوا التَّعليم الأساسي (تسعة سنوات) إلى **50%** مِنْ إجمالي القوى العاملة في أواخر الخُطَّة عن طريق تطوير النِّظام التَّعليمي و تحسين أدائه ، و استطاعت خَفْضَ هذه النِّسْبَة مِنْ **78%** عام **2005** إلى **73%** عام **2007** ، بمعدَّلٍ وسطيٍّ سنويٍّ حوالي **2.5%** ، مِمَّا لا يُبَشِّر بتحقيق الهدف المنشود في نهايةِ الخُطَّة . و مِنْ جانبٍ آخر لم يتم تطوير التَّعليم المهني فنِسْبَة الملتحقين بالتَّعليم المهني بقيت على ما هي عليه في سنوات الخُطَّة الخمسيَّة العاشرة .

4-6-2-3 إنتاجيّةُ مجملِ عوامل الإنتاج:

يُشيْرُ الجّدول التَّالي إلَّا أنَّ مجمل إنتاجيَّة عوامل الإنتاج قد تحسَّنت بشكلٍ طفيفٍ ، إلَّا أنَّ النُّمو الاقتصادي مازال يعتمد بشكلٍ أساسيٍّ على العامل الكميِّ (العمل و رأس المال) ، و يشكل ذلك تأثيراً سلبيَّاً على استمراريَّة النُّموِّ الاقتصاديِّ .

[1] إعداد الباحثة ، بالاعتماد على بيانات المراجع التالية : المجموعة الاحصائية (2006) ، ص (84)، الفصل الثالث (القوى البشرية والقوى العاملة) ، و المجموعة الاحصائية (2007)، ص (89، 90،534،535)، الفصل الثالث (القوى البشرية والقوى العاملة) و الفصل السادس عشر (الحسابات القومية) ، و المجموعة الاحصائية (2008) ،ص (85،467،466)الفصل الثالث (القوى البشرية والقوى العاملة) و الفصل السادس عشر (الحسابات القومية) ، مراجع سابقة .

الجدول (2–42)[1]

مجملُ إنتاجيَّة عوامل الإنتاج خلال الخُطَّة الخمسيَّة العاشرة

للفترة 2006-2007

الفترة	نمو الناتج	مساهمة رأس المال	مساهمة العمل	مجمل إنتاجية العوامل
2005	6	4.48	3.48	-1.96
2006	5.20	4.41	1.54	-0.75
2007	6.30	5.06	0.81	0.43

7-2-3 السَّياسة الماليِّة العامَّة :

تَهْدِفُ الخُطَّة الخمسيَّة العاشرة في ميدان إصلاح السِّياسة الماليَّة إلى[2]:

1. العمل على زيادة مرونة الإيرادات عن طريق توسيع القاعـدة الـضَّريبيَّة و التَّعبئـة المثلـى للموارد المَحلِّيَّة.

2. تحسين المستوى المعيشي و إعادة توزيع الدَّعم لمستحقيه.

3. العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصاديِّ.

4. العمل على إعادة توزيع الدَّخل القوميِّ بشكل أكثر عدالة و فَاعليَّة.

5. ستُواصل الدَّولة دَعْمها للمواد الغذائيَّة و المحروقات مع التَّأكيد على ضرورة توجيه الدَّعم لمستحقيه.

لذا عَمِلَت على صياغة سيناريو يغطي الفترة (2006-2010) يَعْمَل على زيادة مستوى الإنفاق العَامِّ على الرَّغم مِنْ انخفاض العائدات النِّفطيَّة . حيث يُمْكِن رفع مستوى الإنفاق بنسبة تؤدِّي إلي زيادةٍ محدودة في نسبة العجز إلى حوالي (4–5%) مِنَ النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ ، على أنْ يتراجع مستوى العجز إلى حوالي 3 % عام 2010.

---

[1] إعداد الباحثة ، راجع الصفحة (114).
[2] الخطة الخمسية العاشرة ، الفصل الخامس (لسياسات الاقتصادية الكلية وقضايا الإصلاح الاقتصادي)، مرجع سابق ، ص(79، 80).

كما يقتضي السِّيناريو تحقيق زيادة في حَجْمِ و نسبة الإيرادات الضَّريبيَّة مِنْ 10% عام 2005 إلى (16–18%) ، مقسَّمة إلى (4–5%) ضرائبٍ غَيْرِ مباشرة و (12– 13%) ضرائب مباشرة ، و هذا يعني زيادة سنويَّة في الإيرادات الضَّريبيّة (10%) سنوياً.

و الجَّدول التَّالي يبيِّن تطور نسبة الإيرادات الضَّريبيَّة المباشرة و غَيْرِ المباشرة مِنَ النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ لعامي 2006-2007 :

الجدول(2–43)[1] نسبة الإيرادات الضريبية المحصلة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الخطة الخمسية العاشرة لعامي 2006 -2007 والمستهدف لعام 2010

البنـــــــــد		2006	2007	المستهدف عام 2010
نسبة الإيرادات الضريبية	المخطط	18 - 16	18 – 16	16
	المنفذ	16.6	17	
نسبة الضرائب غير المباشرة	المخطط	5 – 4	5 – 4	5
	المنفذ	8.12	8.8	
نسبة الضرائب المباشرة	المخطط	13 - 12	13 - 12	13
	المنفذ	8.48	8.2	

من جانبٍ آخر نلاحظ أنَّ التَّوجه العَامَّ لِسِياسَة الماليَّة العَامَّة أثناء الخُطَّة الخمسيَّة العاشرة هو رفع مستوى الإنفاق و العجز لدعم النُّموِّ و التَّشغيل في الأجل القريب ، إلّا أنَّ جزءاً كبيراً مِنَ عجز الموازنة ناجمٌ عن ارتفاع حجم التَّهُّرب الضَّريبيِّ نسبةً إلى حجم الموازنة ، و إلى النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ ، على أنْ لا تستمر الزِّيادة في مستوى العجز إلى ما بَعْدَ العام الأخير في الخُطَّة و بأنْ يبدأ بالتَّراجع بعدها ، و يشترط تحقيق تقدُّم ملحوظ في زيادة نسبة الإيرادات الضَّريبيَّة مِنْ

[1] إعداد الباحثة ، بالاعتماد على بيانات هيئة تخطيط الدولة ، و الخطة الخمسية العاشرة ، الفصل الخامس (السياسات الاقتصادية ومقومات برنامج الإصلاح الاقتصادي)، ص (80) ، مرجع سابق.

النَّاتج . و يساعد في ذلك الوضع الجيِّد للاقتصاد السّوريِّ كونه يتّمتع بفوائض هامَّة مِنْ العملة الأجنبيَّة مصحوبةً بمعدَّلات مديونيَّة ضعيفة.

يوضِّح الجّدول التَّالي حَجْمَ الإيرادات المُحصّلة و النَّفقات الإجماليَّة بشقيها الجَّاري و الاستثماري ، و نسبةَ العجز إلى النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ بأسعار 2000 الثَّابتة لعامي (2006 – 2007).

الجدول(2–44)[1] تطوّر الإيرادات الضَّريبيّة المحصَّلة خلال سنوات الخُطَّة الخمسيّة العاشرة لعامي 2006-2007 والمستهدف لعام 2010					
البنـــــــــد		2005	2006	2007	المستهدف عام 2010
الإيرادات	المخطط	356000	380864	425154	635517
	المنفذ	356290	434865	458571	
	%	100.08	114	107.8	
النفقات	المخطط	460000	495000	467248	600491
	المنفذ	431402	493700	520531	
	%	93.7	99.7	111.4	
العجز/ الوفـــر		-6.2	3.46-	2.3-	-3

3–2–8 أداءُ القِطَاع الصّحي في الخُطَّة الخمسيَّة العاشرة:

في ميدان القِطَاع الصِّحي تهدف الخُطَّة الخمسيَّة العاشرة إلى تحديث و تطـــوير الإطـــار العامِّ النَّاظم للخدمات ، و التَّدابير الصِّحيَّة ، و تحديد أولويـــات العمـــل الـــصِّحيِّ ، و الأهـــداف الإستراتيجيَّة لهذا القِطَاع ، و الَّتي تَضمَن استجابة الخدمات الصِّحية للاحتياجات الحقيقيَّة للسُّكان ، و تُحقِّق أعلى مردودٍ صحيٍّ مُمْكِن مِنَ الاستثمارات و الموارد الصِّحيَّة.

و فيما يلي الأهداف المحدَّدة للخُطَّة الخمسيَّة العاشرة في هذه المجالات:

---
[1] إعداد الباحثة ، بالاعتماد على بيانات هيئة تخطيط الدولة ، و الخطة الخمسية العاشرة ، الفصل الخامس (السياسات الاقتصادية ومقومات برنامج الإصلاح الاقتصادي)، ص(79،80)، المرجع السابق.

1. بلوغُ أهدافِ التَّنمية للألفيَّة في المجال الصِّحيِّ المُتمثِّلة في :

- خَفْضُ مُعدَّل وفيَّات الأطفال الرُّضع إلى 14 لكلِّ ألف مولود حي عام 2010 ، و مُعدَّل وفيَّات الأطفال دُوْنَ الخامسة إلى 16 لكلِّ ألف مولود حي ، وقد وصلت هذه النِّسبة إلى 18 لكلِّ ألف مولود حي ، و 22 لكلِّ ألف طفل عام 2006 ، مِمَّا يُشِير إلى القُدرة على تجاوز الهدف المنشود عام 2010 ، و تحقيق هدف التَّنمية عام 2015 .
- خَفْضُ مُعدَّل وفيَّات الأمَّهات إلى 45 لكلِّ مائة ألف ولادة حيَّة ، و قد انخفضت هذه النِّسبة إلى 56 لكلِّ مائة ألف ولادة عام 2006 (بمعدَّل 2 نقطة عن عام 2004) ، مِمَّا يشير و بشكل ملحوظ إلى عدم قدرة سورية على تحقيق الهدف سواءً عام 2010 أو 2015 ، و ضِمْنَ مُعدَّل الانخفاض السَّنوي الحالي .

الجَّدول (2–45)[1]

تطوّر مُعدَّل وفيَّات الأطفال ووفيات الأمومة

لعام 2006 والمستهدف في عامي 2010–2015

السنة	2004	2006	المستهدف عام 2010	سنة الهدف 2015	نسبة الإنجاز بَيْنَ عامي 2004-2006 من هدف الألفية (%)
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	27.8	22	16	13.90	42
معدل وفيات الأطفال دون السنة	23.1	18	14	11.53	44
معدل وفيات الأمومة	58	56	45	26.75	6.4

2. تعزيز أنماط الحياة الصِّحيَّة للوقاية من الأمراض عن طريق خفض نِسَب انتشار عوامل الخطورة الرَّئيسية الثَّلاثة المسبِّبة للعبء المرضي في سورية ، وهي التَّدخين و السُّمنة و سوء التَّغذية بمقدار الثُّلث.

3. التَّوسع في توفير الخدمات الإستشفائيَّة لتحسين مُعدَّل إمداد أَسِرة المشافي إلى حوالي

[1] إعداد الباحثة ، بالاعتماد على بيانات المراجع التالية : المسح العنقودي متعدد الأغراض 2006 ،ص(6،22،23،34) ، والخطة الخمسية العاشرة ، الفصل العشرون (قطاع الصحة) ، ص(745 ، 746) ، و التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية الألفية في الجمهورية العربية السورية ، ص (16،17،55،57) ، مراجع سابقة.

(1.8) لكلِّ ألف مِنَ السُّكان ، و قد زاد هذا المُعدَّل بمقدار 0.2 لكلِّ ألف مِنَ السُّكان ، مِمَّا يشير إلَّا أنَّ سورية في هذا المضمار تسير على الخطى الصَّحيحة لتحقيق المُعدَّل المستهدف عام 2010.

الجَّدول (2-46)[1]

البيان	2005	2006	2007	لمستهدف عام 2010
عدد الأسرة (لكل ألف من السكان)	1.3	1.4	1.5	1.8

4. رفع متوسط نصيب الفرد مِنَ الإنفاق الإجماليِّ على الصِّحة إلى حوالي 100 دولار ، و تقليص الفوارق الجغرافيَّة و الاجتماعيَّة في الإنفاق ، بحيث يَبْلُغ الحدَّ الأدنى لمتوسط الإنفاق الإجماليِّ على الصِّحة 75 دولار في أيِّ منطقة جغرافيَّة أو شريحة اجتماعيَّة.

5. استكمال جميع المتطلَّبات الَّلازمة لتعميم تجربة الضَّمان الصِّحي الشَّامل ، بَعدَ اختبارها و تقييمها في ثلاث محافظات مختارة.

6. تحسين توقع الحياة للإنسان السُّوري ليصل إلى 73 سنة في نهاية الخُطَّة، و تحسين المستوى الصِّحيِّ الإجماليِّ للمُجتمَع السُّوري.

الجَّدول (2-47)[2]

البيان	2007	المستهدف عام 2010
العمر المتوقع عند الولادة	72.9	73

3-2-9 أداءُ التَّعليم والبحث العلمي في الخُطَّة الخمسيَّة العاشرة:

- **أداء التَّعليم ما قبل العالي في الخُطَّة الخمسيّة العاشرة :**

تهدف الخُطَّة الخمسيَّة العاشرة إلى :

[1] إعداد الباحثة ، بالاعتماد على بيانات المراجع التالية : المجموعة الاحصائية (2008)، الفصل الثاني عشر (الصحة)، ص(381،384)، والخطة الخمسية العاشرة ، الفصل العشرون (قطاع الصحة) ، ص(746) ، مراجع سابقة

[2] إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الخطة الخمسية العاشرة ، الفصل العشرون (قطاع الصحة) ، ص(744) ، مرجع سابق.

1. مواصلة تحقيق هدف محو الأمِّية ، و ذلك عن طريق توفير فرص تعلـيم القـراءة و الكتابـة لنحو (50%) مِنَ الأمُّيين خلال سنوات الخُطَّة.

2. زيادةُ معدَّلات القيد الصَّافي في التَّعليم الابتدائي لتصل إلى حدود 98 %

3. تخفيضُ معدَّلات التَّسرب مِنَ 4 % إلى 1 % مع نهاية الخُطَّة.

4. زيادةُ نِسبَةِ المُعلِمين المؤهلين إلى 70 %.

5. رفع مُعدَّل القبول و الانتقال مِنَ التَّعليم الأساسي إلى 85 %.

الجَّدول (2–48)[1]

التوصيف	2006	2007	المستهدف عام 2010
نسبة الأميَّة(%)	**8.3**	**9.1**	**4**
نسبة الالتحاق في التَّعليم الأساسي (%)	**93**	**94**	**98**
معدَّلات التَّسرب	**18**	**17**	**1-4**
نسبة الالتحاق في التَّعليم الثانوي (%)	**25**	**27**	**85**

- **أداء التَّعليم العالي في الخُطَّة الخمسيَّة العاشرة :**

تَهدِفُ الخُطَّة الخمسيَّة العاشرة على صعيد المرامي الكميَّة إلى :

1. تحسين فرص الالتحاق بالتَّعليم العالي الَّذي تقل نسبته في سورية عن 20% إلى عدد أفراد الفئة العُمرية المقابلة ، في حين أنَّ هذه النِّسبة تتراوح في البلدان المتطورة بَيْنَ 60– 80%.

2. تطوير و تنفيذ خطَّة قبول جامعي ، و نظام مفاضلة يهدفان إلى زيادة نسب الالتحاق بالجَّامعـات و المعاهد ، بِمُعدَّل نحو 3% مِنْ نسبة الطُّلاب الحاليين في كلِّ عام حتَّى عام 2010.

3. تصميم و تنفيذ خطَّة لإدارة قبول و توزيع الطَّلبة على الدِّراسات العليا ، و بحيث يتم الارتفاع بعدد طلبة الدِّراسات العليا و إيصاله مِنْ 3 % في وضعه الحالي إلى 10 % من مجموع طلبة الجَّامعات عام 2010.

[1] إعداد الباحثة ، بالاعتماد على بيانات الخطة الخمسية العاشرة ، الفصل التاسع عشر (قطاع التعليم و البحث العلمي) ، ص(709 ، 710)، مرجع سابق.

و تُشِير البيانات أنَّ نسب الالتحاق في التَّعليم العالي قد تجاوزت النِّسب المستهدفة عام 2010 في عام 2007

الجدول (2–49)[1]

التوصيف	2005	2006	2007	المستهدف عام 2010
عدد الطلاب في التعليم العالي	404175	479970	533016	464801
نسبة الالتحاق في التعليم العالي	%29	%32	%34	%32

3-2-10 **الفقر***:

التزاماً بأهداف الألفية للتَّنمية ، و تحقيقاً للرُّؤية المستقبليَّة في الحدِّ مِنَ الفقر ، و استجابة لتطلعات المرحلة الجديدة المتمثلة في التَّطوير و التَّحديث و الانفتاح و الإصلاح و الانتقال إلى اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ ، ستسعى الخطَّتان العاشرة و الحادية عشرة (مِنْ عام 2006 و حتَّى عام 2015) لتخفيض نسبة مَنْ يعيشون دُوْنَ خط الدَّخل الأدنى مِنْ 11.4% مِنَ السُّكان (2.2 مليون نسمة) ، إلى 7.13% مِنَ السُّكان ، أيْ نصف النِّسبة مَا كان عليه الوضع عام 1997 ، و بذلك يتم مقابلة أهداف الألفية للتَّنمية الَّتي نصَّت على ضرورة تخفيض حجم الفَقِر إلى النِّصف بَيْنَ فترتي 1990 و 2015[2].

لذلك عملت الخُطَّة الخمسيَّة العاشرة على تبني المرامي الكميَّة التَّالية[3]:

1. ربط السِّياسات الاقتصاديَّة الكليَّة بالحدِّ مِنَ الفقر ، و بحساب التَّكاليف الاجتماعيَّة.
2. توسيع الاستثمار في قطاعات التَّنمية البشريَّة ، وزيادة فرص وصول الفقراء إلى الموارد الاجتماعيَّة والماديَّة.
3. تخفيض نسبة مَنْ يعيشون تحت خطِّ الهشاشة (وهو 2052 ليرة سوريَّة شهرياً للفرد و الذين يقدَّر عددهم بنحو 5.3 مليون شخص) مِنْ 30.13% إلى 22.6% بنهاية الخُطَّة عام2010.
4. تخفيضُ نسبةِ مَنْ يعيشون دون خطِّ الدَّخل الأدنى و هو 1458 ليرة سوريَّة شهريًا للفرد، و عددهم 2.2 مليون شخص ، مِنْ 11.4% في 2004 إلى 8.7% بنهاية الخُطَّة تمهيداً لتخفيضها

[1] إعداد الباحثة ، بالاعتماد على بيانات المرجع السابق ، ص(717،718،719).
* نظراً لعدم توفر أرقام حول الفقر في الجمهورية العربية السورية لعامي 2006-2007 ، فسنكتفي بذكر الأهداف الكمية للخطَّة الخمسية العاشرة.
[2] التقرير الوطني الثاني لأهداف التَّنمية للألفية في الجمهورية العربية السورية ، مرجع سابق، ص(12).
[3] الخطة الخمسية العاشرة ، الفصل السادس (القضايا المشتركة عبر القطاعات) ، مرجع سابق ، ص(9).

إلى 7.13% عام 2015 (أيْ نصف النِّسبة لعام 1997 طِبْقًا لأهداف الألفيَّة)

الفصل الثَّالث

الآفاق المُستقبليَّة لاقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ في سورية

- المَبحَث الأوَّل : اقتصاد السُّوق الاجتماعيُّ كوسيلةٍ لتحسين الأداء الاقتصاديِّ السُّوريِّ .

- المَبحَث الثَّاني : مُتطلَّبات قيام اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ في سورية .

- المَبحَث الثَّالث : الآفاق المُستقبليَّة لتطبيق اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ في سورية

تمهيد :

هل نَطوي صفحة الاقتصادِ المُخطَّط إلى غير رجعة ، أَمْ نواصل التَمسُّك به وبتدخُّلِ الدَّولةِ في الحياة الاقتصاديِّة ؟ ، ما مدى تدخُّلِ الدَّولة المرغوبِ فيه ؟، هل مِنْ نظامٍ يحافظُ على دَورِ الدَّولة و يُسْمَح بذاتِ الوقت للمُبادرَات الفرديَّة بالعَمل والانِّفتاح ؟ ، هل بإمكاننا مَنْح القِطَاع الخَاصِّ حرِّيَّةً أكبر في الحركة بالأسواق مع الحفاظِ على المُكتسبات (الصَّحة والتَّعليم خاصَّةً) الَّتي حقَّقناها خلال العقود المَاضية ؟ ، هل تستطيع آليَّات السُّوق لوحدها أَنْ تُحقق النُّموَّ الاقتصاديَّ مع ضمان عدالة التَّوزيع ؟ ،أَيحيا المُجتمَعُ السُّوريُّ بحالةٍ لا تُشبهُ الاقتصاد المُخطَّط و لا حتَّى اقتصادَ السَّوق ، بل بحالةٍ يُمْكِن أَنْ نُطلق عليها "اقتصادُ سوقٍ مشوَّهٍ" قائمٍ على الفَسادِ الإداريِّ ؟. ضِمْنَ هذه الدَّوامة مِنَ الأسئلة وغيرها الكثير، أَمضى اقتصاديُّو سورية ومفكروها سنواتِهم الأخيرة.

وقد تَركزت حالةُ الاجتهادِ الفكريِّ هذه حول مُستقبَلِ الاقتصادِ السُّوريِّ وسُبلِ إصلاحهِ المُلائِمَة مُنْذُ عام 2000 ، وبشكلٍ أكثر تحديداً حَوْلَ الإطارِ التَّنظيميِّ المُلائَم لعمليِّة الإصلاح الاقتصاديِّ، مُنْطَلِقةً مِنَ النُّقاط التَّالية[1] :

1. وَاقِعُ الاقتصاد السُّوريِّ ، و الرَّغبة في تجاوز السَّلبيات الَّتي بَرَزَت في السِّنوات الأخيرة خاصَّةً في مجال تباطؤ النُّموِّ الاقتصاديِّ.
2. واقعُ العَلاقات الاجتماعيِّة ، والحالة الاجتماعيِّة بوجهٍ عَامٍّ ، (خاصَّةً في مجالات الصِّحة و التَّعليم و البَطالَة و الفَقْرِ).
3. تَجاربُ الدُّول النَّامية الَّتي سَبقْتنا في مَيدانِ التَّحوُّل إلى اقتصاد السُّوق الحُرِّ، والمُشكلات الاقتصاديَّة و الاجتماعيَّة الَّتي تَعَرَّضت لَها.
4. واقعُ التَّحولات الحاصلة في الاقتصاد السُّوريِّ ، و التَّجربة ُالسُّوريَّة ذاتَها ، والتَّجاذبات الحاصلة في هذا المَجال مِنْ أجل تحقيق التَّنمية الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة.
5. التَّطورات الحاصلة على الصَّعيد العالميِّ ، خاصَّةً في مَعْرِضِ العَلاقات التِّجاريَّة الدُّوليَّة والاتِّفاقات التِّجاريَّة والاقتصاديَّة الثُّنائيَّة و مُتَعَدِّدة الأطراف ، و الشَّراكات المَطرُوحَة على سورية و دُولِ المَنطقَة ، سواءً في إطار الشَّراكة الأوربيَّة – المَتوسطيَّة ، أو في إطارِ مَشرُوع " الشَّرق الأوسط الكبير".
6. برامج الإصلاح الاقتصاديِّ ، مِنْ خلالِ توصيات البنك الدُّوليِّ و صندوق النَّقد الدُّوليِّ.

---

[1] مجموعة باحثين ، سورية [illegible](دراسة عامة حول الجمهورية العربية السورية) ، مركز المعلومات القومي ، دمشق ، [illegible]، ص ([illegible]).

ومِنْ جانبٍ آخر، صَدَرَ خلال الفَترةِ المَاضيةِ العديدُ مِنَ التَّشريعات و الأنظمة في إطار الإصلاحِ الاقتصاديِّ ، تَهْدِف إلى إعطاء المَزيد مِنَ التَّسهيلات للقِطَاع الخَاصِّ ، وإلى إشاعةِ مُنَاخ استثماريٍّ مُلائِمٍ لِجذْبِ الاستثماراتِ المَحلِّيَّة و العربيَّةِ و الأجنبيَّة ، إضافةً إلى صدور مجموعة مِنَ تعليمات و لوائح العمل الَّتي مِنْ شَأنِها التَّخفيفُ مِنَ الرُّوتين و التَّخلصُ مِنَ البيروقراطيَّة الزَّائدة و تحسين ظُروف العمل للعَامِلِين في الدَّولة والقِطَاع العَامِّ.

وعلى الرَّغم مِنَ هذه الاجتهادات و الإجراءات والتَّشريعات بَقَيَّ التَّوجه العَامُّ للسِّياسة الاقتصاديِّة السُّوريَّة غَيْرُ واضحٍ بشكلٍ يُبَيُّن الخِيَار الَّذي تَمَّ اعتمادُهُ مِنْ قِبَلِ القيادة السِّياسيَّةِ ؛ إلى أنْ اتَخَذَ المُؤتمرُ القُطريُّ العَاشرُ لحزب البعث العربيِّ الاشتراكيِّ في حُزيران 2005 قراراً تاريخيَّاً على الصَّعيدين الاقتصاديِّ و الاجتماعيِّ يَقْضِي بِتَبَنْي نَهج "اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ " فَحَسَمَ بذلك النِّقاش الدَّائر حَوْلَ هُويَّةِ الاقتصاد السُّوريِّ.

إلَّا أنَّ الأَمر لَمْ يُحْسَم نهائياً ، فقد أَثار هذا القرار مُنْذُ صدوره و حتَّى الآن، كثيراً مِنَ التَّساؤلات كَمَا خضع إلى تفسيراتٍ مُتفَاوتة، كانت في مُعْظَمِها مُتأثِّرةً بصيَغٍ عقائديَّة تقليديَّة أو برؤى فكريَّة جديدة ذات طبيعة ليبراليَّة مُبسَّطة، وقد كان واضحاً للعيان بأنَّنا بحاجةٍ لِتوضيح مفهومنا لاقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ ، لأنَّ هذا المفهوم يَخْتَلف مِنْ مُجتمَع لآخر حَسْبَ مُستوى التَّطور الَّذي بَلَغَهُ هذا المُجتمَع أو ذاك و كذلك حَسْبَ درجة التَّطور الاقتصاديِّ .

المَبحَث الأوَّل

اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ كوسيلةٍ لتَحسين الأداءِ الاقتصاديِّ في سورية

ظَهَرَت فِكرةُ تدخُّل الدَّولة لأهدافٍ اجتماعيَّةٍ بَعْدَ الحرب العالميَّة الثَّانية عندما خَشِيَت الدُّول الرَّأسماليَّة مِنْ جاذبية الدُّول الاشتراكيَّة الفكريَّة ، مِمَا دفعها لتقديم أُنْمُوذَجٍ للخدمات الاجتماعيَّة المجانيَّة لا تُقاوَم جاذبيَتُهُ لأغلبية القوى العاملة في أوروبا .

دولة الرَّفاه الاجتماعيِّ هذه تأسست على فكرة "الضَّبط الاجتماعيِّ للسُّوق" بِمَا يحقق مكاسب اجتماعيَّة للطَّبقة العاملة ، وذلك بقرارٍ وإرادةٍ سياسيَّةٍ مِنْ كافَّةِ الأطراف الاجتماعيَّة (الدَّولة وأرباب العمل والشَّركات الكبرى و الأحزاب والنَّقابات العُماليَّة) ، عَبْرَ عَقدٍ اجتماعيٍّ وحوارٍ مُنَظَّم بَيْنَ كافة الفَعَّاليات الاجتماعيَّة ذات المصالح المتناقضة . و قد ساهم في تحقيق ذلك الفائض الاقتصاديِّ الكبير الَّذي مَكَّنَ مِنْ اقتطاع حِصَصٍ اجتماعيَّةٍ مِنْه.

لقد ظَهَرَ الضَّبطُ الاجتماعيُّ للسُّوق بِمَا يَعْنيه مِنْ توجيه الإنفاق الاستثماريِّ لتلبية حاجاتٍ اجتماعيَّةٍ بِعدَّةِ أشكالٍ وعقودٍ اجتماعيَّةٍ في مُختلَف أنحاء العَالَم*. بحيث شكلت في مُعظمها منافساً حقيقيَّاً للدُّول الاشتراكيَّة فيما يَخُصُ **التَّشارك الواسع بالمُكْتَسبات الاجتماعيَّة مِنْ جانب و التَّشارك في صُنعِ القرار السِّياسيِّ مِنْ جانبٍ آخر** ، الأمر الَّذي افتقدته الدُّول الاشتراكيَّة فَقَدْ شكَّل غياب الدِّيمقراطيَّة فيها مَصْدَرَ رَفْض نموذج الدُّول الاشتراكيَّة في الدُّول الأوروبيَّة.

في حين بَقِيت المُكتسبات الاجتماعيَّة في البُلدانِ الاشتراكيَّة مَصْدَرَ جَذْبٍ لشعوب الدُّول النَّاميَّة الفاقدة للإمتيازين معاً.

ومع انهيارِ المَنظُومة الاشتراكيَّة الَّتي كانت تنادي بسقوط الرَّأسمالية و الَّتي لَمْ تَصنعْ أكثر مِنْ دَفْعِ شعوبها للحلم بها، أُعلِنَ انتصار اللِّيبراليَّة الاقتصاديَّة و آليَّات السُّوق الحُرَّة و الفرديَّة والعَولمة المُتمادية بِدُون أيَّة ضوابط.

* في اليابان تم إلزام بعض الشركات بإجراء عقود لتثبيت العمال مدى الحياة. بينما في ألمانيا عُبر عنه بالتفاهم بَيْنَ أرباب العمل والنقابات حول الأجور وإعطاء أهمية للتدريب .

سَيْطرة العولمة اللِّيبراليَّة الجديدة بأطروحتها اللِّيبراليَّة مَرَّةً أُخرى *، لَمْ يَحصِدْ سوى الأزمات الَّتي واجهت المُطالبة بالمزيد مِنَ التَّكافل الاجتماعيِّ والعدالة في توزيعِ الثَّروة و الدَّخل.

و مَرَّة أُخرى تَكُون الدُّول النَّاميَّة هي الَّتي تَدفعُ الثَّمن مَرَّتين:

- مَرَّة لأَنَّها دولٌ لَمْ تَتَحَقَقْ فيها مُكتسبات اجتماعيَّة بالقدر الكافي ، فجاءت اللِّيبراليَّة الجديدة لتُعمِّق الشَّقاءَ الاجتماعيَّ القائم فيها.
- ومَرَّة لأنَّها تُعمِّق الهوة بينها وبَيْنَ الدُّول المتقدمة ، الأمر الَّذي أَدى إلى تهميش دول و شعوب بأكملها.

وبذلك تَكُون الخيارات الاقتصاديَّة المُتاحة أَمام أَيَّة دولة مَحدودةٌ، وتحتاج المُقاومة الاجتماعيَّة فيها إلى عوامل قوَّة داخليَّة، تَتَمَثَّل بالتَّوافق والتَّعاقد الاجتماعيِّ . كي يَشتَرك المُجتمَع كُلُّه في مواجهة وحشيَّة العولمة اللِّيبراليَّة الحاليَّة. وفرض الخيارات الاقتصاديِّة الَّتي يَخْتَارُها البلد.

وهكذا نَجِد أنَّ الأفكار المُرتبطة بنظام اقتصادِ السُّوق الاجتماعيِّ و المَطروحة في المُؤتمر القطريِّ العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي لَمْ تَأتِ مِنْ فراغ و ليست بنزوةٍ ولا تقليدٍ للدُّول الأُخرى ، كَمَا لَمْ تَكن تراجعاً عَنْ نَهْجٍ سابق ، فَكَلِمَة "اجتماعيٍّ" في هذا المُصطلح رسالةٌ لا غُموضَ فيها بأَنَّ الإصلاح الَّذي يُنادي به " حزب البعث العربي الاشتراكي" لا يَعنِي التَّخلي عَنْ مَصالِح تِلك الطَّبقات والشَّرائح بل تجديد وتأكيد الالتزام بِهَا والدِّفاع عَنْها ، وبالتَّالي كانت استجابةً لقوى الواقع كَمَا يُعبِّر عَنْ نفسه، وليس كما يريده أو يَتخيَّله الإيديولوجيُّون المَتشدِّدون، مِنْ أهل اليسار أو أَقرانِهم مِنْ أهلِ اليمين .

فلا يزال نشاط سورية الاقتصاديِّ _ كبقيَّة الدُّول النَّاميَّة_ مُبعثَرٌ يُعاني مِنْ غياب الفكر والعمل المُؤسَّساتيِّ ، مِمَا يَجْعَلُها غير قادرة على مُمَارسة السِّياسات الَّتي تَتحكم بها الايديولوجيَّا أكثر مِمَا ينبغي. لأنَّ هذه السِّياسات تَتَمَتَع بفضيلة الوضوحِ النَّظريِّ والبناء الفكريِّ المُتمَاسك، إلَّا أنَّ

* جاءت العولمة الليبرالية الجديدة هذه المرة في وجه دولة الرفاه في أوروبا ، وليس في وجه الأرستقراطية والدولة التدخلية الاستبدادية ،وقد سميت باللِّيبراليَّة المتوحشة لأنَّها جاءت في مواجهة كلِّ المكتسبات الاجتماعيَّة السَّابقة ، ولأنَّها و تحت شعارها الكلاسيكيِّ "دعه يعمل دعه يمر"، لا تُعنى بحدود الدَّولة القوميَّة فحسب ، و إنَّما بالوحدة الكبرى ، أيْ العَالَم كلّه. جاءت اللِّيبراليَّة الجديدة ضدَّ الدَّولة القوميَّة نفسها كأداة ضبط وتنظيم وأداة تنفيذية للعقد الاجتماعيِّ ، لتحولها إلى أداة تنفيذية لصالح رؤوس الأموال فقط ، وبالحدِّ الأدنى المُمْكِن مِنَ السِّياسة.

تَطبيقَها يواجُه اختناقات الجمود العقائديِّ المُكلِف، و بالتَّالي عَدَم قُدرتِها على الاستجابة السَّريعة و العمليَّة للحالاتِ و الظروف المُستجِدة و مُتطلَّباتِ الواقع[1].

1-1 مبررات اعتماد اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ في سورية :

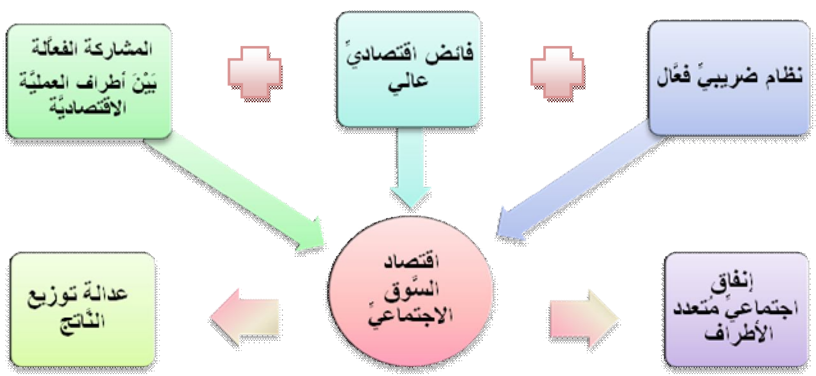
عانى الاقتصاد السُّوريُّ خلال السَّنوات المَاضية مِنَ الجمود و الرُّكود الاقتصاديِّ و دَخَلَ نتيجة مُشكلاته العَديدَة إلى عُنُقِ الزُّجاجة ، و لإخراجه مِنْ مُشكلاتِه وتنميته وتطويره و إنعاشه طُرِحَ نَهْجُ اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ .

وقد بَاتَ مِنَ المَعلوم أنَّ البُلدان الرَّأسماليَّة الصِّناعيَّة المُتطورة الَّتي تَبَنَّت نظام اقتصادِ السُّوق الاجتماعيِّ تَمَكَّنت مِنْ إقامة دولة الرَّفاه الاجتماعيِّ بفضل قُدْرتِها على تحقيق فائضٍ اقتصاديٍّ عالٍ، وجباية ضرائب تصاعديَّة ضخمة و تَقَاسُمِ فائض العَمليَّة الاقتصاديَّة الإجماليَّة (أرباح الصِّناعة و الزِّراعة والتِّجارة) بَيْنَ أرباب الصِّناعة و العُمَّال ، فَضْلاً عَنْ الإنفاق الاجتماعيِّ مُتَعَدِّد الأطراف والمَرافق .

وهذه ليست بالحالة السُّورية ، فسورية بلد نامٍ واقتصادها مُتَخَلِّف في نمط التخَصّص الدُّوليِّ (نمط الإنتاج الأوليِّ) و مُتَخَلِّف في الصِّناعة التَّحويليَّة وعاجز عَنْ تحقيق قيمةٍ مضافة ذات أهميَّة ، إضافةً إلى عَجْزِها عَنْ تَفعِّيل نِظام ضريبيٍّ قادرٍ على جَنيِ ضرائب كافية لتمويل سياسات التَّنميَّة الاجتماعيَّة .

الشَّكل (3-1)[2]

الشُّروط الأساسيَّة لتطبيق اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ



---

[1] راجع ، د. نجمة ، إلياس ، مقال : اقتصاد السوق الاجتماعي ، منشور بتاريخ 18\6\2009 ، موقع المقال على شبكة الإنترنت : http://www.syriandays.com/?page=show_det&select_page=56&id=15290.
[2] إعداد الباحثة.

مِنَ السَّهولة بمكان صَرفِ النَّظر عَنْ اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ ، غَيْرَ أنَّنا نمتلك من الأسباب ، مِا يجعلنا نتمسك به _ فالمَسألة ليست مسألة رُؤىً وخياراتٍ اقتصاديَّةٍ فقط ، بل تتصل وتتعامل مع جميع جوانبِ وأجزاءِ النِّظام السِّياسيِّ و الاجتماعيِّ القائم، والقِوى المُحركة للنُّموِّ و التَّغيير ، وهي[1]:

1. **الأسباب الاجتماعيَّة** : توقعات جماهير السُّكان و العَامِلِين و المُستَهلِكِين و الأباء و الأبناء و الأولياء ومَطالبِهم المَشروعة .
2. **الأسباب الوطنيَّة والقوميَّة والاستراتجيَّة** : المُتعلِّقة بالدِّفاع الوطنيِّ ، و إنهاء الاحتلال الصُّهيونيِّ ، و سرقة المياه و المَوارد في الجولان المُحتل ، و حلِّ القضيَّة العربيَّة الفلسطينيَّة حلَّاً شرعيَّاً وعادلاً.
3. **الأسباب الاقتصاديَّة** : المُحدَّدة بحاجاتِ النُّموِّ الاقتصاديِّ وتطوير الإنتاج و التَّخصُّص الدُّوليِّ للاقتصاد السُّوريِّ وَتفعِّيل الصِّناعة التَّحويليَّة و التَّجديد الصِّناعيِّ وتحقيق التَّنمية الاقتصاديَّة ولا تَنْفَصِلُ عَنْها التَّنمية الاجتماعيَّة .

1-1-1 أسبابُ انتقاءِ اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ:

أسباب اختيار نهج اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ على وجه التَّحديد كثيرة ، يُمْكِن أنْ نُوردَ أَهمَّها كَمَا يلي :

1. حاجتُنا إلى نهجٍ اقتصاديٍّ قادرٍ على تحقيق كلٍّ مِنَ النَّجاعة الاقتصاديَّة عَبْرَ تفعِّيل آليَّاتِ السُّوق ، والعدالة الاجتماعيَّة ، بحيث لا تَلتهِمْ الدَّولة المُجتمَع وتكبْر على حسابه كما حدث في الاتحاد السوفيتيِّ ، وحتَّى لا تَكُون الأمور للأسواق وانطلاقتها لأنَّ الأسواق بحاجة إلى مَنْ يُنَظِّمُها ، و ذلك للأسباب التَّالية :

- تَركيِزُ عمليَّة الإصلاح الاقتصاديِّ على الجَانب الاقتصاديِّ بطريقة السُّوق الحرِّ فقط _ الَّذي إذا تُرِك لعفويَّته وللفِئات المُسيطرة عليه _ ، يؤدي إلى تحوّل الاقتصاد إلى اقتصاد يُعزِّز التَّفاوتَ الطَّبقيَّ (التَّفاوت في الدُّخول و الثَّروات ، و الاستغلال ، واغتنام الفُرص على حسابِ أَمْنِ المُجتمَع) ، إضافةً إلى أنَّ إطلاق حرِّيَّة رأس المال يُؤدِّي إلى هَدْرِ المَوارد وجَشع الأرباح.

[1] د. الزعيم ، عصام ، بحث : اقتصاد السوق الاجتماعي إزاء التحديات الاقتصادية و الدولية ،ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشر (حول اقتصاد السوق الاجتماعي) ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، 22\11\2005، ص(10).

2. حاجَتُنَا إلى الانتقال مِنْ اقتصاد السُّوق المُشوَّه إلى اقتصاد سوقٍ مُنظَّمٍ ، لا تَتَعارَض آليَّاتُه مع الأهدافِ الاجتماعيَّة ، حيث تَتَحدَّد فيه حقوق وواجبات كلٍّ مِنَ الفَعَّاليَّات الاقتصاديَّة على نحوٍ واضحٍ في المُجتمَع، بمعنى قوننةِ اقتصاد السُّوق القَائِم وتَنظِيمه اجتماعيَّاً .

3. تَمَحْور دعواتِ الإصلاح الاقتصاديِّ في سورية حَوْلَ التَّنمية الاجتماعيَّة الهَادفة إلى رَفْعِ المُستوى المَعيشيِّ و الصِّحيِّ و التَّعليميِّ لمُختَلَف فِئاتِ الشَّعب ، و القضاءِ على الآفاتِ الاجتماعيَّة.

4. سيطرة الأفكار الَّتي تَسعى لإقامةِ أنظمةٍ اقتصاديَّةٍ ديمقراطيَّةٍ و شَفَّافةٍ تَسْتَجيبُ لمُقتضيات التَّقدم و الرَّفاه و العدالة الاجتماعيَّة ، و تسعى إلى نَزْعِ القيود الَّتي تَمْنَع الشَّعب مِنَ الإنتاج والإبداع، وإلى إشراك الشَّعب كلِّه (أفراداً وجماعات) في عمليَّة النُّموِّ والتَّحديث والتَّطوير والتَّقدم .

5. حَاجَتُنَا إلى مشاركةِ جَميع فئاتِ المُجتمَع في عمليَّة التَّنمية ، فقد أَثبَتَتْ جميعَ التَّجاربِ الدَّاخليَّة والخَّارجيَّة فَشل عمليَّات التَّنمية المُرتَبطة بفئةٍ أو طبقةٍ واحدةٍ مِنَ المُجتمَع، فالقرارات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة خَاصَّة بجميع المُواطِنين ، و مِنَ الخُطورة بِمكَان تَحميلِه لفئةٍ اقتصاديَّة أو اجتماعيَّة أو حتَّى سياسيَّة واحدة .

لِذَا فإنَّ اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ ليس خَياراً نَأخذ به أو لا نَأْخُذ به ، و ليس مَسألة تَكيُّفٍ اقتصاديٍّ فَحَسْب، بل هو خَيَارٌ اجتماعيٌّ و سياسيٌّ أيضاً، و ذلك لتوفير عدالة التَّوزيع، وتأمين المُتطلَّبَات الأساسيَّة للفردِ والمُجتمَع مِنْ غذاءٍ و صحَّة و تعليم و مرافقَ عامَّة مُتطوِّرة وحديثة، بأسعارٍ مدعومة مِنْ قبل الدَّولة ، وضمانِ أمنِ الحياة الشَّخصيَّة الماديَّة و المعنويَّة للمُواطِن[1].

2-1 شروط نجاح اقتصاد السُّوق الاجتماعيّ في سورية:

يَرْتَكِزُ اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ على ثلاثة أُسُس هامَة:

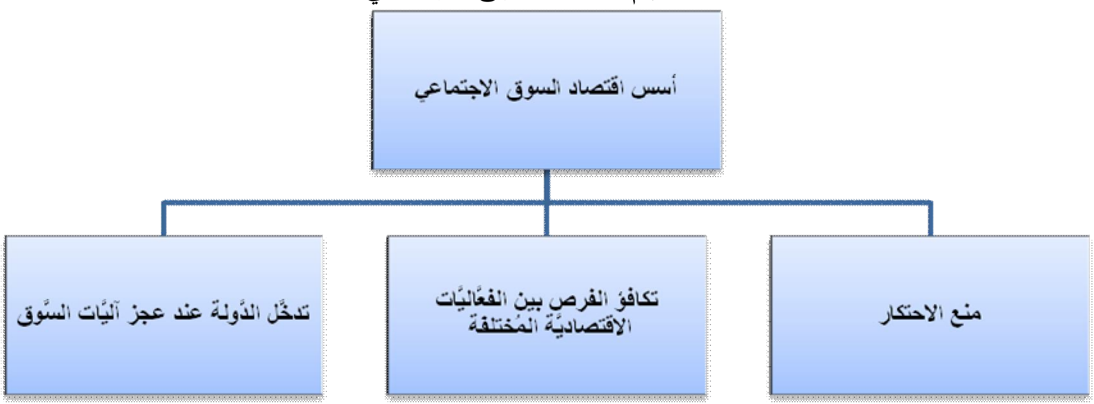
---

[1] مجموعة من الباحثين ، اقتصاد السوق الاجتماعي بَيْنَ المفهوم و التطبيق ، حوار الطاولة المستديرة الذي نظمته الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بتاريخ 14\7\2009 في مكتبة الأسد بدمشق ، نون للنشر و والطباعة والتوزيع ، حلب ، سورية ، 2009، ورقة الدكتور إلياس نجمة ، ص (185).

1. **المُنافَسَة** : أيْ مَنْعِ الاحتكار مِنْ أيِّ مَصْدَر كان ، لأنَّ الاحتكار دائماً يؤدِّي إلى الرُّكود ويُعطِّل إمكانية استخدام كلِّ الطَّاقات الكَامِنَة.
2. **خَلْق نَوْع مِنْ تكافؤ الفُرص بَيْنَ الهيئات والفَعَّاليَّات الاقتصاديَّة المُختلِفَة** : الحدُّ مِنْ سيطرةِ أقليات على مَقَاليد الأمور الاقتصاديَّة ، بِحَيث تَحظَى جميع هذه الفَعَّاليَّات بالوصول الحُرِّ إلى السُّوق ، بالإضافةِ إلى فُرصَة مغادرته.
3. **تدخُّل الدَّولة عندما تَعْجَز آليَّات السُّوق عَنْ تأدية دَوْرها ، و ثَمَّة سببان لذلك**[1]:
   1. **إخفاقات السُّوق** (أيْ أنَّ السُّوق لا تَعْمَل فَنيَّاً وِفْقَ مبادئه في بعضِ المَواضيع).
   2. رفض نتائج السُّوق (أيْ أنَّ السُّوق يَعْمَل فنيَّاً بِشكلٍ صحيح لَكِنَّه لا يُقَدِم نتائج مقبولة اجتماعيَّاً أو سياسيَّاً) .

الشَّكل (3–2)[2]

أسس قيام اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ



وبالتَّالي حتَّى يَنْجَح اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ على أرض الواقع ولا يَبْقَ مُجَرَّد شعارات وأُمْنِيات، فهو بحاجةٍ إلى:

1. وجُود جهاتٍ حكوميَّةٍ قويَّةٍ قَادرةٍ على قِيادة وإدارةِ الاقتصادِ الوطنيِّ بِمَا يُحقِّق التَّوازن المَطلوب بَيْنَ هَدَفَي النُّموِّ والعدالة الاجتماعيَّة ، إضافةً إلى باقي التَّوازنات الاقتصاديَّة الَّتي أصَابَها الخَلل نتيجة السِّياسات الاقتصاديَّة والماليَّة الخاطئة. أيْ استعادة الدَّولة لدورها المفتاحيِّ في عمليَّة التَّنمية و ذلك مع الشُّركاء الاجتماعيِّين ، فأحد شروط اقتصاد السُّوق

[1] أ.د هيمر ريمبرت ، هانس ، بحث: التخطيط في اقتصاد السوق الاجتماعي ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون (حول بعض تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة) ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، 5\7\ 2009 ، ص(4).
[2] إعداد الباحثة .

الاجتماعيِّ هو **المُشاركة الفَعَّالة** ، بِمَعنى جَعْلِ السُّوق أكثر اجتماعيَّة مِنْ خلالِ توجيه نشاطِهِ لخدمةِ الأهداف الاجتماعيَّة ، بمُشاركةِ قِوى المُجتمَع وفئاته ، و ليس التَّعويض عَنْ فشلِ السُّوق.[1]

2. وجُود مؤسَّسات و بُنيَة ماليَّة وضريبيَّة حكوميَّة قويَّة قَادِرة على وَضْعِ نظام ضريبيٍّ عادل وفَعَّال ، يُمَكِّن الدَّولة مِنَ الحصول على الإيرادات الماليَّة الكافية لتغطية التَّكاليف الباهظة الَّتي تتطلبها شبكاتُ الضَّمان الاجتماعيِّ ، و فَرْض إجراءاتٍ قاسيةٍ بحقِّ المُتهربين مِنْ دَفْع الضَّرائب . فالشَّرط الأوَّل لتطبيق اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ هو **وجود فائض اقتصاديٍّ** لدى الدَّولة.
3. تَحَمُّل القِطَاع الخَاصُّ لمسؤوليَّاته الاجتماعيَّة مِنْ خلال مُساهماتِه واشتراكاته ، و ذَلِك ليس فَقَط تجاه العَامِلِين لديه بل تجاه المُجتمَع السُّوريِّ بأكمله.
4. تطوير القوانين والتَّشريعات الاجتماعيَّة ذات العلاقة بالسِّياسة الاجتماعيَّة، كقانون تنظيم الجمعيات الأهليَّة و مُنظَّمات المُجتمَع المَدنيِّ ، و قانون الجمعيات التَّعاونيَّة و قانون الفئات الخَاصَّة كالمُسنين و ذوي الاحتياجات الخَاصَّة .
5. وجُود تنظيمات فَعَّالة للمُجتمَع الأهليِّ على مستوىً عالٍ مِنَ التَّنظيم و رُوحِ المُبادرة والتَّعاون ، تَقودُها شخصيات و مجالس إدارةٍ مُتفهمَة لأدوارها وواعيةٍ لمَهَامِهَا الوطنيَّة والاقتصاديَّة و الاجتماعيَّة.
6. تأسيس وتعزيز شبكات الضَّمان الاجتماعيِّ وتَمْكِينها مِنْ تقديم خِدْمَات التَّأمين للفقراء بكفاءةٍ واقتدار ، انطلاقاً مِنْ أنَّ شبكات الضَّمان الاجتماعيِّ استثمار تَنْمَويّ طويل المَدى و ليس على أنَّها عبئاً على الميزانية الجاريَّة للدَّولة.
7. وجُود تنظيمات عُمَّاليَّة وحرفيَّة واعية وديمقراطيَّة مُنسجِمَة مع نفسها و مع أعضائها ومتوازنة مع أرباب العمل.
8. تحرير مُؤسَّسات التَّربية والتَّعليم والبحث العلميِّ مِنَ البيروقراطيَّة الإداريَّة ، وتطوير المَنَاهِج والبرامج لتساير المُستجدات ، و رَبْطِ التَّعليم بالعمل و الاستثمار والإنتاج و بحاجات المُجتمَع ، و تحفيز الطُّلاب نَحْوَ الاختصاصات المَطلوبة المَرغوبة المَوجودة في سوق العمل. أيْ تعزيز ديمقراطيَّة التَّعليم و التَّحول مِنْ التَّعليم الكميِّ إلى التَّعليم النَّوعيِّ وتحديثه أسلوباً ومضموناً .

[1] د. مرزوق ، نبيل ، بحث : دور آليات السوق وتدخل الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشر (حول اقتصاد السوق الاجتماعي) ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، 6\12\2005 ، ص(13).

9. وجُود تشريعات كافية ومُتكامِلَة وسَلِيمَة و إدارة حكوميَّة ديناميكيَّة لِمَسكِ خيوط اقتصاد السُّوق بحيث يَكُون تَنافُسيَّاً حرَّاً مُنضبَطاً ، تَعْمَل أركانه على خلفيةِ التَّشاركيَّة و الوعي والحسِّ الوطنيِّ في بيئةٍ ماديَّة ومعنويَّة مُساعدة ، وفي ظلِّ ظروف عدالة وتكافؤ الفُرص ، وتأمين الأرضيَّة التَّشريعيَّة الضَّروريَّة اللازمة لاقتصاد السُّوق ، بحيث تتضمنُ إصلاحاً ضريبيّاً وماليَّاً جاذباً للاستثمار ، و بُنْيَة متينة للمُؤسَّسات المَصرفيَّة قادرة على تَمويل المَشاريع بتكاليف معقولة و دُونَ تعقيدات وبضمان المَشاريع ذاتها.

10. توفير الحدِّ الأدنى مِنَ الوعي والرِّضى والقَبول والحَماس لدى الشُّركاء كافةً (القائِمين على الجهاتِ الحكوميَّة و أرباب العمل و العَامِلِين و أعضاء المُجتمَع الآخرِين) ، أيْ سيادة القانون وموضوعيَّة القَائِمين على تطبيقه.

11. الإصلاح الإداريُّ وتكوين جهاز بيروقراطيٍّ نزيه وكفء ومُخْلِص لِمَشروع التَّنمية. إنَّ التَّحولات الَّتي طرأت على البُنيَة الاقتصاديَّة و الاجتماعيَّة في العقود القليلة الماضيَّة قادت إلى نهوضٍ اجتماعيٍّ و نُموٍّ اقتصاديٍّ ظَهَرَ في العديد مِنْ جوانبِ حياتنا الماديَّة، لَكِنَّه أدَّى بسبب سوء توزيع الدَّخل القوميِّ ، إلى اتسَّاع تَمَرْكُز الثَّروات ، كَمَا أتاح أيضاً لتَعاظُّم دَوْرِ طبقةٍ بيروقراطيَّة عقيمة انتشرت في أغلب المُؤسَّسات العامَّة ، و عَمِلَت على تعمِّيم الجهل في الإدارة والفَساد في المُعاملات و جَعَلَت بعض المُؤسَّسات وسيلةً لنقلِ الثَّروة لها[1].

حيث نُلاحظ في هذا المَجال أنَّ سورية احتلَّت مَوقِعاً ضعيفاً في تقرير مُنظَّمة الشَّفافيَّة الدُّولية إذْ احتلَّت المَوقِع 147 مِنْ بَيْنَ 180دولة مَدْرُوسَة في التَّقرير)[2]، مِمَا يشير إلى انتشارٍ واسعٍ للفَساد ، والفساد يَخْلِقُ تكاليف إضافيَّة و يَطردُ الاستثمار و يَخْلِقُ نوعيَّةَ حياة أدْنَى و يُسيء للقيم ، فيبدو المُجتمَع زائفاً.

1 – 3 مُرتكزات اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ في سورية :

لا شك مِنْ توفر نقاط قوَّة يُمْكِن للاقتصاد السُّوريِّ الاستناد إلِيَّها في تطبيق نَهْجِ " اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ" ، نَذْكُر مِنْهَا :

[1] مجموعة من الباحثين ، اقتصاد السوق الاجتماعي بين المفهوم والتطبيق ، مرجع سابق ، ورقة الدكتور عابد فضلية ، ص(47،48).

[2] د. خضور ، رسلان ، المؤسسات الرائدة ودورها في الإصلاح الاقتصادي ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون (حول بعض تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، 12\5\2009، ص(8).

1. وجُود مَنظومة تعليميَّة واسعة مِنَ المرحلةِ الأولى و حتَّى التَّعليم الجامعيِّ لدى الدَّولة ، و تَتَمَتَعُ هذه المَنظومَة باستمرار نُموِّ تقديم خَدَمَاتِها المَجانيَّة لتَشمل كافة مناطق وشرائح المُجتَمَع .

2. انتشار المُؤسَّسات الصحيَّة الحكوميَّة ، الَّتي تُوفر خدمات صحيَّة مَجانيَّة وشبه مَجانيَّة في كافةِ المَناطِق.

3. وجُود مُؤسَّسات ماليَّة حكوميَّة تستطيُع في حال اكتملت عمليَّة اصلاحها لَعِبَ دَوْرٍ ايجابيٍّ في توجيه السِّياسة المَاليَّة كأداة رئيسيَّة مِنْ أدوات السِّياسة الاقتصاديَّة.

4. الحركة الواسعة للتَّغيير في التَّشريعات والقوانين ، الَّتي لَعِبَت دوراً أساسيَّاً في عمليَّة جَذْبِ الاستثمارات الخارجيَّة ، و تَفْعِيل حركة الاستثمار الدَّاخليِّ.

5. وجُود دِراسات جادة حَوْلَ التَّنمية البشريَّة والفَقَر والمناطق الأقل نمواً ، تُوفِر صورةً واضحةٍ للاقتصاد السُّوريِّ وامكانيات القوُّة والضَّعف وقابليَّة تطويره .

6. وجُود مَوارِد اقتصاديَّة ومناطق غَيْرِ مُستغلَّة ، نَذْكُر مِنَها على سبيل المِثال لا الحصر :

- البادية السُّوريَّة والمَوارِد المائيَّة للفرات و دِجلة .
- قِطَاع النَّقل : فَمَوقِع سورية الجُغرافيُّ يُؤهلُها إلى لَعِبِ دَوْرٍ أهمَّ بكثير في هذا الميدان ، إضافةً إلى أنَّ سورية مَنطقة لعبور أنابيب النِّفط و الغاز ، و قد مَنَحَهَا مَوقعها الاستراتيجيُّ هذه المَزيَّة *.
- قِطَاع السِّياحة : يُشكل فُرصةً كبيرةً و فعَّالةً لرَفع مُعدَّلات نُموِّ الاقتصاد ، فسورية مَتحفٌ تاريخيٌّ عاصَرَت أهمَّ الحضارات و تَمْتَلِكُ أكثر مِنْ (10000) موقع أثريٍّ ، ومَواقع دينيَّةٍ (مسيحيَّةٍ و إسلاميَّةٍ)، مِمَا يجعلها قادرةً على جذبِ عددٍ أكبر مِنَ السُّياح سنويَّاً . لقد ازداد الاهتمام بهذا القِطَاع بشكلٍ مَلْمُوس خلال

* أكدت الدول الأوروبية هذه الميزة بإطلاقهم مشروع تطوير أسواق الغاز في منطقة المشروق وقد وضعوا مقره في مدينة دمشق .

السَّنوات الماضيَّة إلَّا أنَّه ما زال دَوْنَ المُستوى المَطلوب فالنَّتائج على أرضِ الواقع ما زالت محدودة.

- قوَّة العمل الشَّابة الوافدة لسوق العمل (الَّتي تُشكِّل إحدى التَّحديات الرَّئيسيَّة اليوم) مِنَ المُمْكِن أنْ تُصبح ثروةً وطنيَّةً ، و نقطة قوَّةٍ و ميزة تنافسيَّة ، في حال تَوَفُر برامج التَّدريب و التَّأهيل المُناسبة لَها ، و تَوَفُر مُنَاخٍ استثماريٍّ مُلائِمٍ ، و استثمارات مُختارةٍ لامتصاص العَمَالَة كالسِّياحة و الخدمات.

7. وجُود بعض الصِّناعات التَّحويليَّة القادرة على المُنافَسَة في حال تحقَّقت الشُّروط المُلائِمة لَها ، و مِنْ أمثلتها :

- صناعة الدَّواء الَّتي حقَّقت تقدماً واضحاً ، و هي بحاجةٍ الآن للرِّعاية للبدء بصناعة بعض المَواد الفاعلة مِنَ النَّباتات السُّورية.
- صناعة المُنظفات وهي إحدى الصِّناعات الَّتي حقَّقت فيها سورية تَقَدُماً جيداً وتُصدِّر الآن لبُلدانٍ كثيرة .

8. الإرادة السِّياسيَّة الَّتي تُوَفِر المُنَاخ المُلائم لعَمَلٍ تَشاركيٍّ يؤدي إلى تطوير البُنى التَّشريعيَّة والتَّنظيميَّة والمُناخ المُلائم للاستثمار الَّذي يسهل الطريق المُلائم للانتقال إلى هذا النَّمط الاقتصاديِّ المبني على إرادة و مصلحة المُجتمَع.

4-1 التَّحديات الَّتي تواجه تطبيق اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ في سورية:

هناك مجموعة مِنَ التَّحديات الَّتي تواجه تطبيق نظام اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ في سورية هذه التَّحديات ليست مُستورَدة مِنَ الخارج ، بل وليدة السِّياسات والإجراءات السَّابقة ، حيث يُعاني الاقتصاد السُّوريُّ مِنْ اختلالاتٍ جوهريَّةٍ ، تَعود إلى مشكلات تَتَعَلَّق بِمَصادرِ النُّموِّ الاقتصاديِّ فهُنَاك تراجعاً كميَّاً في كلٍّ مِنَ الاستثمار والتَّشغيل، إضافةً إلى تراجع كيفيٍّ في إنتاجيَّة العَمَل وكفاءةِ رأس المَال وعوامل الإنتاج كافةً . ويعكس هذا التَّراجع تدهوراً في رأس المال البشريِّ الَّذي يُعَد المَصدَر الرَّئيسيَّ للإنتاجيَّة والتَّنافسيَّة ، كنتيجة مُباشرة لتدني مُستوى تعليم وتدريب القُوى العَامِلة مِنْ حيث الكميَّة والكيفيَّة، وعَدَم تطوير الجَانب المعرفيِّ في العمليَّة الإنتاجيَّة، إضافةً إلى ضَعفِ استخدام التِّقانة مِمَا ينعكس سلباً على العمليَّة الإنتاجيَّة.

و مِنْ نَتَائِج الأداء الاقتصاديّ الضّعيف انخفاض استغلال الإمكانيات الكامنة الكبيرة نسبيّاً في الاقتصاد السُّوريّ، و خَاصَّة الموارد البشريَّة . مِمَا أدى إلى خسائر اقتصاديَّةٍ و اجتماعيَّةٍ مِنْ جانبِ انخفاض العَائد الاقتصاديّ وتَراجُع المُؤشرات الخَاصَّة بتوزيع الدَّخل القوميّ، وعَدَم تحقيق أهداف التَّنمية في العدالة الاجتماعيَّة.

1-4-1 التَّحدي الأوَّل : تَذَبْذُب مُعدَّلات النُّموِّ الاقتصاديّ ، و اختلال التَّوزيع القِطَاعيّ للنَّاتج المَحَلِّيّ الإجماليّ :

اتسمَ النُّموُّ الاقتصاديُّ منذ السِّتينات و حتَّى الآن بِمُعدَّلات نُموٍّ اقتصاديَّةٍ مُرتفعة بالمُتوسِط ، فقد حَقَّق الاقتصاد الوطنيُّ نمواً وسطيّاً (5.9%) خلالَ الفتَرة 1970-2007 ، و هي مِنْ بَيْنَ أعلى نِسَبِ النُّموِّ بَيْنَ الدُّول النَّامية إذا استثنينا دول جنوب شرق آسيا و الصّين [1]، إلَّا أنَّ هذه المُعدَّلات مُتقلِّبة بشكل كبير ، فإذا تأملنا نُموَّ النَّاتج نَجد أنَّه يتأرجح صعوداً وهبوطاً بِشكلٍ حادٍ . وعلى الرَّغم مِنْ تَراجُع التَّقلبات الحادة إلى حدٍّ ما في العقد الحاليّ إلَّا أنَّ استدامة واستقرار مُعدَّلات النُّموّ يُعَدُّ أحَد التَّحديات الجدِّيَّة للاقتصاد الوطنيّ ، ويعود سبب التَّقلُّبات في مُعدَّلات النُّمو إلى :

1. **اعتماده على العوامل الخارجيَّة و السِّياسة الخارجيَّة لسورية ، إذْ نُلاحظ أنَّ :**

أسباب ارتفاع مُعدَّلات النُّموِّ الاقتصاديّ خلال فترة السَّبعينات يَعُود إلى ارتفاع أسعار النِّفط العالميَّة ، و مساعدات الدُّول العربيَّة النِّفطيَّة الكبيرة الَّتي تلقتها سورية بَعْدَ حرب تشرين التَّحريريَّة عام 1973 ، و استخدام هذه المُساعدات في التَّوسع بالخدمات العَامَّة و إقامة بعض الصِّنَاعات .

بينما تَرْجِع أسباب انخفاض مُعدَّلات النُّموِّ لفترة الثَّمانينات إلى : انحسار المُساعدَات العربيَّة مع وقوف سورية ضدَّ اتفاقية كامب ديفيد 1979 ، و تزايد الأعباء العسكرية بَعْدَ تدخُّل سورية في لبنان[2] ، إضافةً إلى تراجع أسعار النِّفط العالميَّة و تراجع تحويلات العَمَّالة السُّوريَّة في الدُّول النِّفطيَّة ، و الحصار الاقتصاديّ الَّذي عَانَت مِنْه سورية في تلكَ الفترة.

[1] نصر ،ربيع ، بحث : النمو الاقتصادي المحابي للفقراء ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون (حول بعض تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة) ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، 26\5\2009 ، ص(4).

[2] د. سعيفان ، سمير ، بحث : تحديات الاقتصاد السوري ومخاطر تجاهلها ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون (حول بعض تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة) ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2\6\2009، ص(8).

وفي فترة التِّسعينات ارتفعت مُعدَّلات النُّمو خلال فترة 1990 – 1996 بسبب سياسات الانفتاح الاقتصاديِّ الَّتي أتاحت الفُرصَة أمام القِطَاع الخَاصِّ للاستثمار(قانون الاستثمار رَقَم 10) ، وانطلاق عمليَّة السَّلام في مدريد الَّتي شجَّعت المُستثمرين أكثر ، وزيادة إنتاج النِّفط المُكتَشَف حديثاً في منطقة دير الزور، و تزايد المُساعدات العربيَّة ، بَعْدَ انضمام سورية إلى الحلفِ الدُّوَلِيِّ لإخراج القوات العراقيَّة من الكويت . أمَّا في فترة 1997 – 2000 كان الانكماش الاقتصاديَّ السِّمة المُميِّزة لها بسبب تراجع الاستثمار الخَاصِّ لعَدَم توفر المُنَاخ الاستثماريِّ المُناسب ، حيث تَعَرقَلتْ عمليَّة السَّلام بَعْدَ اغتيال اليمين الإسرائيليِّ لرئيس الوزراء " رابين " ، و السِّياسات المَاليَّة و النَّقدية الَّتي اتُبعَت كتجميد الرَّواتب و الأجور و تخفيض الإنفاق الاستثماريِّ والقيود على التَّسليف و الحِفَاظ على مُعدَّلات الفائدة مُرتَفعة .

كلُّ هذا يشير إلى ارتباطٍ كبيرٍ لمُعدَّلات النُّموِّ بعوامل خارجيَّة وبالسِّياسة الخارجيَّة لسورية، بينما تَتَطَلَّب قوَّة الاقتصاد اعتماده على عوامل داخليَّة بِالدرجةِ الأولى ، فَمِنَ المُلاحَظ أنَّ مُعدَّلات النُّموِّ بقيت دَوْنَ المُستوى المَطلوب خلال فترة 2001- 2005 ، على الرَّغم مِنْ : التَّوسع الحاصل في الإنفاق العَامِّ و زيادة استثمار القِطَاع الخَاصِّ المُترافِقَة مع مجموعة الإجراءات التَّشجيعيَّة الجزئيَّة المُتخذةَ مِنْ قِبَلِ الحكومة لتحسين مُنَاخ الاستثمار ، ويَعُودُ ذلك إلى ضُعف كفاءة المُؤسَّسات العَامَّة و قصور الإقراض المَصرفي ، و توجهُ مُعْظَمِ الإنفاق العَامِّ إلى الاستبدال و التَّجديد ، وإلى استثمارات لا تؤدي إلى آثارٍ مُباشرة في النُّموِّ الاقتصاديِّ على المدى القصير ، مثل الإنفاق على الصِّحة والتَّعليم، وانخفاض كفاءةِ الاستثمار .

2. **اعتماده على القِطَاعات الرَّيعيَّة** : حيث تُعَدُ قِطَاعات الزِّراعة و النِّفط أهمُّ القِطَاعات المُساهِمَة في النُّموِّ ، إضافةً إلى قِطَاع التِّجارة ، إلَّا أنَّ طبيعة هذه القِطَاعات وبالذَّات النِّفط والزِّراعة واللَّذان يُشكِلان حوالي نِصْفَ النَّاتج سَاهَمَا في تَقَلُب مَعدَّلات النُّموِّ وعززا الجانب الرَّيعيَّ على حساب القِطَاعات ذات القيمة المُضافة العاليَّة كالصِّناعة التَّحويليَّة . ومِنَ المُلاحظ تراجع حصَّة النِّفط والزِّراعة مِنَ 53% مِنَ النَّاتج في عام 2000 الى 34% عام2007 نتيجةً لتراجع الإنتاج النِّفطي بشكلٍ حاد وتدهور الإنتاج الزِّراعي في السَّنتين الأخيرتين، مِنْ جانبٍ آخر نُلاحظُ انخفاض مُساهَمة قِطَاع البناء في النَّاتج (تتراوح مُساهمته في النَّاتج بَيْنَ 3 و 4 %) ، وارتفاع نِسبة مُساهمِة قِطَاع التِّجارة الَّذي وَصَلَ إلى 20% عام 2007 دليل آخر على هَشَاشَةِ النُّموِّ الاقتصاديِّ لاعتماده على قِطَاعات ريعيَّة .

و مِنَ الأدلة الهامَّة على هَشَاشَةِ النُّموِّ الاقتصاديِّ التَّغير في نسبة النَّاتج المَحلِّيِّ الصَّافي ، الَّذي يعكس التَّغير في القيمة المُضافة ، حيث تَوضِّح البيانات الوَاردة في الجَّدول أدناه عَدَم وجود تَغَيُّر يُذْكَر في نسب تركيب النَّاتج الصَّافي إلى الإجماليِّ ، مِمَا يُؤَكِدِ سيطرة القِطَاعات ذات القيمة المُضافة المُتدنية*، بينما نَجِد الاستهلاك الوسيط بقي يتأرجح حَوْلَ 56% .

الجدول (3-1)[1]

التَّركيب الهيكليِّ النِّسبي للنَّاتج المَحلِّيِّ الصَّافي بتكلفة عوامل الإنتاج

البيان	1963	1970	1980	1990	2000	2007
الاستهلاك الوسيط	34	41	41	45	43	42
اهتلاك رأس المال الثابت	3	3	1	2	1	2
النَّاتج المَحلِّيِّ الصَّافي	63	56	58	53	56	56
المجموع	100	100	100	100	100	100

1-4-1-1 تراجع الصِّناعة التَّحويليَّة (العامل المُنَافي لاقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ) :

شهدت سورية طفرةً نوعيةً في نُموِّ الصِّناعة التَّحويليَّة خلالَ النِّصف الأوَّل مِنَ التِّسعينات حيث سَجَّلَت مُعدَّل نُموٍّ يناهز12.14% ، لَكِنَّها تراجعت تراجعاً شديداً مُقلِقَاً خلال السَّنوات 1996-2000 حيث وَصلَ إلى -46.13 % ، وقد شَهِدَ هذا المُعدَّل تَحسُّناً مَلْحُوظاً خلال الفترة 2001-2005 ليستقِر بعدها عِنْدَ مُعدَّل نُموٍّ سالبٍ مُتَدنٍ لَمْ يتجاوزْ -6.67 % عام 2007.

الجدول (3-2)[2]

مُعدَّل نُموُّ الصِّناعة الاستخراجيَّة والصِّناعة التَّحويليَّة بأسعار 2000 الثَّابتة

القِطاع	1991-1995	1996-2000	2001-2005	2006	2007

* نمو القيمة المضافة ينعكس عادة كزيادة في نسبة الناتج الصافي مقابل انخفاض في نسبة الاستهلاك الوسيط.

[1] المجموعة الاحصائية 2008 ، الفصل السادس عشر (الحسابات القومية)، مرجع سابق ، ص (526 ،527).

[2] إعداد الباحثة ، بالاعتماد على بيانات المراجع التالية ، المجموعة الاحصائية 2008 ، الفصل الخامس (الاحصاءات الصناعية)، ص(181،182،183)، المجموعة الاحصائية 2007، الفصل الخامس (الاحصاءات الصناعية)، ص(180، 189،190،191)، و بيانات من المكتب المركزي للإحصاء ، قسم الحسابات القومية ، مراجع سابقة .

الصِّناعة الاستخراجيَّة	4.66	18.08	-3.96	-4.28	-9.1
الصِّناعة التَّحويليَّة	12.14	-46.13	16.69	-4.03	-6.67

ويأتي التَّأثير السَّلبي على الصِّناعة السُّوريَّة خلال السَّنوات الأخيرة مِنْ مَصْدَرَين الأوَّل تأثير الأزمة الماليَّة و الاقتصاديَّة العالميَّة ، و الثَّانية تأثير السِّياسة الانفتاحيَّة السُّوريَّة . إنَّ سياسة تحرير التِّجارة قد أَضَرَت بالصِّناعة لِعدة أسباب مِنْها: عَدَم تصميمها بشكلٍ جيد مِنْ جهة ، وعَدَم الاستعداد الجيد للانفتاح مِنْ جهةٍ أُخرى ، والتَّقصير هُنَا يَشْمَل أداء القِطَاعَيْن العَامّ و الخَاصّ.

1 - 4 - 2 التَّزايد السُّكانيِّ المُرتَفِع (Annual population growth rate)

مُعدَّل النُّموِّ السُّكانيِّ في سورية يُعَد مِنَ الأعلى بَيْنَ دول العَالَم ، حيث بَلَغَ متوسط نُموِّه خلال فترة 1991-2007 حوالي 3%*، ويُشَكِّل هذا المُعدَّل العالي عِبئاً كبيراً على الاقتصاد الوطنيِّ ويَخْلِق مجموعة مِنَ المَخاطر السِّياسيَّة والاجتماعيَّة.

الجدول(3-3)[1]

تطور عدد السكان في سورية

السنوات	عدد السكان	نسبة النمو
1991	12529000	3.4
1992	12958000	3.4
1993	13393000	3.4
1994	13844000	3.4
1995	14186000	2.5
1996	14619000	3.1

* تجدر الإشارة هنا إلى أن معدلات نمو السكان في المناطق الشرقية أعلى منه في المناطق الأخرى مما يخلق فائضاً في قوة العمل في المناطق الشرقية مما يشكل آثاراً سلبية كازدياد معدلات الهجرة الداخلية نحو المناطق الغربية التي تتمتع بمعدلات نمو اقتصادي أعلى .

[1] إعداد البَّاحثة ، بالاعتماد على المجموعة الاحصائيَّة 2007 ، الفصل الثاني (السَّكان والمؤشرات الديموغرافية) ، مرجع سابق ، ص(67).

3.3	15100000	**1997**
3.3	15597000	**1998**
3.3	16110000	**1999**
1.3	16320000	**2000**
2.5	16720000	**2001**
2.5	17130000	**2002**
2.5	17550000	**2003**
2.5	17980000	**2004**
0.9	18138000	**2005**
3.2	18717000	**2006**
2.4	19172000	**2007**

1-4-3 ضُعفَ تأهيل المَوارِدِ البشريَّة :

سُئِل فوليتر : مَنْ سيقودُ العُنصرَ البشريَّ ؟ ، فأجابَ : الَّذين يَعْرِفُون كيف يقرؤو ن ويكتبون. وهذه ليست بحالة سورية ، حيث يَتَسم المُستوى التَّعليميُّ للمُشتغِلِين في سورية بالتَّراجعِ ، فقَدَ بَلَغَتْ نِسبَةُ الحاصلين على الابتدائية فَمَا دُون حوالي 60% مِنْ إجماليِّ المُشتغِلِين لعام 2007 مقابل 8% مِنْ حملة الشَّهادة الجامعيَّة.

ولا يُمْكِن ضِمْنَ هذه التَّركيبة بناء صناعات ذات تقانات مُتقدمَة ، ولا يُمْكِن دُخول سباق التَّنافسيَّة مع دول العَالَم الَّتي سبقتنا في التَّعليم و البحث العلميِّ مِمَا يُعطي أولويةً قصوى للتَّعليم الكميِّ و النَّوعيِّ .

1-4-4 ضَعْفُ إنتاجيَّة العامل :

تراجع وسطيِّ إنتاجيَّة العامل بَيْنَ عامي 1991 و 2007 ، إذْ لَمْ تَسجِل الإنتاجيَّة عام 2007 سِوى 31 % مِنْ إنتاجيَّة عام 1991[1]

هذا المُؤشر دليلٌ خطيرٌ على تراجع المُستوى التَّعليميِّ والتَّأهيليِّ للعَامِلِين إضافة إلى تردي وضع الإدارة الخَاصَّة والعَامَّة . ضِمْنَ هذه التَّركيبة لا يُمْكِن تَحقِيق مُعدَّلات نُموٍّ مُرتَفِعة ، فالعُمَّال أهمُّ عناصر النُّموِّ الاقتصاديِّ ، و بالتَّالي العَجز عَنْ تحقيق الشَّرط الأوَّل لاقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ.

5-4-1 الخَلَلُ في توزيع الدَّخل القوميِّ :

الخَلل الواضح الَّذي أصابَ هيكليَّة توزيع الدَّخل القوميِّ يتجلى في ازدياد الفجوة بَيْنَ حِصَّةِ الأجور مِنَ النَّاتجِ المحليِّ الاجماليِّ مِنْ جهة (بَلَغَت 25% مِنَ النَّاتج عام 2007 مقابل 42% لعَامَي 2005 و 2000 و 40 % لعَام 1992) ، و حِصَّةِ الفوائد و الرِّيوع و الأرباح (بَلَغَت 75% مِنَ النَّاتج عام 2007) مِنْ جهة ثانية ، وحينما نتكلم عَنْ أصحاب الأجور إنَّما نتكلم عَنْ الكُتلةِ الأساسيَّة مِنَ السُّكان الَّتي تغطي 70 % مِنْهُم { وسطيُّ الإعالة (4.1) } ،و لا يستهلكون أكثر مِنْ 12 % مِنَ الدَّخل القوميِّ.

وتُشِير بيانات نصيب الفرد مِنَ النَّاتج و الاستهلاك و حِصَّةِ الادِّخار مِنَ الدَّخل المُتاح إلى انخفاض حصَّة الفرد مِنَ الاستهلاك مُقابِل ارتفاع حصَّته مِنَ النَّاتج و ارتفاع حصَّته مِنَ الادِّخار {انظر الجدول(2–4) ص78 } وهذا يَعْكِسُ زيادة دخل الأفراد ذوي القدرة على الادِّخار وانخفاض نصيب الأفراد ذوي الميل العالي للاستهلاك.

6–4–1 عَجْزُ الموازنة العَامَّة للدَّولة :(General Budget of State Deficit)

تَعْتَمِد قوَّة الدَّولة على تَوَفُّر الموارد ، في حين تُشير بيانات الحكومة عَنْ أدائها عام 2008 إلى أنَّ نسبة العْجزِ في المُوازنة العَامَّة قد بَلَغَ 9.8% . و تَعُودُ أسبابُ عَجْزِ المُوازنة بشكلٍ أساسيٍّ إلى ضَعْفِ إيراداتها مِنْ فوائض و تحويلات القِطَاع العَامِّ (النَّابع مِنْ العجز عَنْ إصلاح القِطَاع العَامِّ الَّذي يَسْتَمر في هَدْرِ المَال العَامِّ) ، و تراجع إيراداتها مِنَ النَّفط و استمرار التَّهرب الضَّريبيِّ . مِمَا أدَّى إلى نقص رؤوس الأموال اللازمة للإنفاقِ أو الاستثمارِ في مجالاتٍ تَصُبُّ في خدمة النَّفع العَامِّ وبالنِّهاية لخدمة الحاجات الاجتماعيَّة .

---

[1] راجع الجَّدول (2- 9) ، صفحة (111) .

أمَّا مِنْ جانب الإنفاق ، فَقَد بَلَغَتْ حِصَّةُ الإنفاق الاستثماريِّ نَحْوَ 38% مِنْ إجماليِّ المُوازنة ، مِمَا يؤكد على الاتجاه الَّذي سارت عليه الحكومة في السَّنوات الأخيرة و خصوصَّاً في العَامَين الأخيرين والقاضي بتقليص دَوْرِ الدَّولة الإنتاجيِّ و الاستثماريِّ ، في الوقت الَّذي تحتاج فيه سورية إلى مزيدٍ مِنَ الاستثمار لإيجاد فُرَص عملٍ جديدةٍ و توسيع قاعدة الإنتاج الوطنيَّة.

الجدول (3-4)[1]

البيان		2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الإيرادات		245574	305286	301658	320939	342465	356290	434865	458571
النَّفقات	إجمالي	246193	274831	314050	353651	405145	431402	493700	520531
	نسبة الانفاق الاستثماريِّ مِنْ إجماليِّ المُوازنة (%)	%39	%40	%52	%48	%48	%39	%39	%38
نسبة العجز مِنَ النَّاتج المَحلِّيِّ (%)		-0.07	3.2	-1.2	-3.2	-5.7	-6.2	3.4-	2.3-

1-4-7 الإصلاح الإداريِّ :

عمليَّة الإصلاح الإداريِّ مُرتبطــة بإصــلاح كافــةِ الأوضـــاع الاقتـــصاديَّة و الـــسِّياسيَّة والاجتماعيَّة السَّائدة في الدَّولة .لأنَّها مُرتبطة بالمفاهيم و القيم و أنماط السُّلوك على مستوى الدَّولة والأفراد . وليست عمليَّة إداريَّة فنيَّة بحتة ، فالبيئةُ المُلوَّثةُ لَنْ تُنجِب إلَّا جهــازاً إداريَّــاً مريــضاً بالولادة[2] ، و غَضُّ النَّظر عَنْ هذه الحقيقة يُؤدي إلى وَضْعِ حلولٍ تُصبِح عديمــة الفائــدة بَعْــدَ تَفاعُلِها مع البيئة المُحيطة.

والتَّأخُر في تنفيذ عمليَّة إصلاحٍ إداريٍّ حقيقيٍّ ، يَعني التَّأخُرَ في تنفيذِ أيَّة استراتيجيَّةٍ تنمويَّةٍ ، فمَا فائدة الأخذ بأفضل نظامٍ اقتصاديٍّ و أفضل القوانين والتَّشريعات ، إذا كان مَنْ يتولى مسؤوليَّة تطبيقها إداراتٍ تَفْتَقِد للنَّزاهة . و لهذه الظَّاهرة أسبابٌ ثقافيَّةٌ وأُخرى بنيويَّةٌ اقتصاديَّةٌ ، حيثُ أدَّى

[1] إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المراجع التالية ، المجموعة الاحصائية 2008 ، الفصل الرابع عشر (المالية)، ص(422، 423، 424 ، 425 ، 426) ، والمجموعة الاحصائية 2007 ، الفصل الرابع عشر (المالية)، ص(491،492،493،494) ، و الخطة الخمسية العاشرة ، الفصل الثاني (تقييم أداء الخطة الخمسية التاسعة) ،ص (28) ، مراجع سابقة .

[2] الكبيسي ، عامر ، دراسة تحليلية لواقع الخدمة المدنية ودورها في التنمية الشاملة- المجلة العربية للإدارة -العدد الرابع كانون الأول 1992 ، ص (27).

النُّموُّ الاقتصاديُّ الَّذي شهدته سورية خلال العقودِ القليلة المَاضية إلى تَعَاظُم دَوْرِ طبقةٍ بيروقراطيَّة عَمَّمَتِ الجهل في الإدارة والفساد في المُعاملات .
وقد شكَّلَ استمرار احتلالِ العراق و أزمةُ لبنان و الانقسامَ الفلسطينيَّ و الخلافات مَعْ بعضِ دولِ المِنْطَقة و الدُّول الغربيَّة مُنَاخاً ضاغطاً على الاقتصاد الوطنيِّ ، مِنْ المُمْكِن أنْ يَكُونَ سبباً في تأجيل قيامِ إصلاحٍ يُعْتَبَرُ شرطاً ضروريَّاً للقيامِ بعمليَّة التَّحوُّلِ الاقتصاديِّ الاجتماعيِّ المطلوبة.

1-4-8 اختلالُ ميزانِ التِّجارة الخارجيَّة :

تُؤثِّر التِّجارة الخارجيَّة في مُختلَف فروع الاقتصاد الوطنيِّ، وتأتي أهميِّتها الأساسيَّة مِنْ تأثيرها على سَيرِ عمليَّة التَّنمية الاقتصاديَّة ، وذلك مِنْ خلال حاجة التَّنمية إلى استيراد السِّلع الرَّأسماليَّة اللازمة لبناء الطَّاقات الإنتاجيَّة، وعمليَّة تأمين حاجاتِ الاستهلاكِ الوسيطِ والاستهلاك النِّهائي . و الحِفاظ على توازن التِّجارة الخارجيَّة يُساهِم في تحقيق الاستقرارِ والتَّوازن الاقتصاديِّ ،لأنَّ ترشيدها يؤدِّي إلى تَفعِّيل و دَعْمِ التَّخصُّص وبالتَّالي زيادة الإنتاجيَّة الَّتي تُؤدِّي بدورها إلى تحسين مستويات المعيشة. وبإمكاننا دِراسَة هذا المُؤشر مِنْ خلال المُؤشرَين الفَرعِيِّين التَّاليَّين:
1- مُؤشر "نسبة الانكشاف التِّجاري*": يُشِير ارتفاع هذه النِّسبة إلى عُمْق اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجيَّة لتصريف مُنتَجاتِه وللحصول مِنْه على حاجته مِنَ سلعٍ وخدماتٍ استهلاكيَّة واستثماريَّة، و التَّبعيَّة للخارج، و مِنْ ثُمَّ إلى مدى حساسيَّة الاقتصاد المَحلِّيِّ للمُتغيرات الخارجيَّة كالأسعار العالميَّة والسِّياسات الماليَّة والاقتصاديَّة و التِّجاريَّة للشُّركاء التِّجاريِّين والاتفاقيات والتَّكتلات الاقتصاديِّة والأحداث السِّياسيَّة العالميَّة .

ومِنْ خلال تحليلنا لدرجةِ الانكشاف التِّجاريِّ نلاحظ زيادة درجةِ الانكشاف التِّجاريِّ ، إلَّا انَّ دلائل هذا المُؤشر تبدو أكثر وضوحاً إذا حلَّلنا نسبة الواردات إلى إجماليِّ النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ. حيث نَجِد أنَّ مُعدَّل زيادة الواردات إلى النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ أكبر مِنْ زيادة مُعدَّل نموِّ النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ ، و هذا المُؤشر يَدُلُّ على أنَّ القسم الأكبر مِنَ الواردات هو سلعٌ استهلاكيَّةٌ.

والجدول التَّالي يُبَين مُعدَّل نُموِّ الصَّادرات و الواردات و عجْزِ الميزانِ التِّجاريِّ ودرجة الانكشاف التِّجاريِّ:

الجدول (3-5)[1]

* ويقاس بنسبة اجمالي التجارة الخارجية (الصادرات+ الواردات) من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

[1] إعداد الباحثة ، بالاعتماد على المجموعة الاحصائية 2008 ، الفصل التاسع (التجارة الخارجية) ، مرجع سابق ، ص (290).

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الصَّادرات	**243,149**	**315,919**	**265,039**	**249,014**	**424,300**	**505021**	**579034**
الواردات	**220,744**	**235,755**	**236,768**	**327,019**	**502,369**	**531324**	**684558**
مجموع الصَّادرات و الواردات	**463893**	**551674**	**501807**	**576033**	**926669**	**1036345**	**1263592**
درجة الإنكشاف التِّجاريّ	**%48**	**%54**	**%47**	**%46**	**%62**	**%74**	**%51**
مؤشر نسبة التغطية (النسبة بين الصادرات و الواردات)	**%110**	**%134**	**%112**	**%76**	**%84**	**%95**	**%85**

ويتضح مْنَ الجَّدول ما يلي :

- إنَّ قيمة الصَّادرات ارتفعت خلال السَّنوات الثَّلاث الأخيرة ، في حين نَجِدُ أنَّ الواردات قد زادت ولنفس الفترة بنسبةٍ أكبر مِنْ زيادة الصَّادرات.
- تَرَتَّب على ما سبق أنَّ عجزَ الميزانِ التِّجاريِّ قد ارتفع خلال الفترة نفسها ، و هذا يُشَكِلُ نُقطة ضَعْفٍ كبيرةٍ في اقتصادنا ، وقد ساهم (العجزُ النِّفطيُّ) في زيادتها.

2. **مُؤشر نسبة التَّغطية** : أيْ النَّسبة بَيْنَ (الصَّادرات و الواردات) ، فإذا كانت النِّسبة تُعادِل 100% فإنَّ هذا يَعنِي حالة توازنٍ ، أمَّا إذا كانت أقل مِنْ 100% فإنَّ هذا يَعنِي أنَّ الواردات أكبر مِنَ الصَّادرات ، وهذا يُعرِّض احتياطياتنا النَّقدية المتوفرة للنُّقصان ، لذلك يجب أنْ نَسعى إلى زيادة صادراتنا لزيادة الاحتياطيات اللازمة لتمويل المستوردات الضَّرورية ، ومِنْ خلال تحليل نسبة التَّغطية وجدنا أنَّها وللفترة المذكورة كانت كما يلي: (84%- 95%- 85%) .

المَبحث الثَّاني : مُتطلبات قيام اقتصاد السُّوق الاجتماعيّ في سورية :

" إنَّ سياستَنا التَّنموية مُعتمِدة على مسؤوليتنا تجاه الفقر، والبيئة، و دَرْءِ الأخطار، وتقوية شراكاتنا العلميَّة والاقتصاديَّة والسِّياسيَّة ، إنَّ أهداف سياساتنا التَّنموية كجزءٍ مِنَ النِّظام العالميِّ هي : الدِّيموقراطيَّة، سيادة القانون، واقتصاد سوق ذو توجُّهٍ اجتماعيٍّ و بيئيٍّ . نريد أَنْ نُشارِكَ في عَالَمٍ يسوده المزيد مِنَ الحرِّيَّة والمساواة والعُدْل"[1] .

فالتَّنمية الحقَّة تتجسدُ في إشباع حاجات كافَّة فئات المُجتمَع ورفع مستوى المعيشة ، و تكافؤ الفُرص في العمل و الإنتاج ، والعدالة في توزيع الدَّخل ، والمساواة في تَحمُّل الأعباء ، و زيادة قِيَمِ الشَّعب وثقافته .

ومِنَ البديهي مَعرفةُ وجود فرقٍ كبيرٍ بَيْنَ تَبَنِّي نَهْجٍ تنمويٍّ ، و بَيْنَ توفير المُتطلبات اللازمة لتطبيقه . وبِمَا أنَّ تحقيق التَّنمية في ظلِّ " اقتصادِ السُّوق الاجتماعيِّ " لا يُمْكِن أنْ تتمَّ بمعزلٍ عَنْ التَّعاقد أو التَّوافق الاجتماعيِّ بَيْنَ الأطراف الفَاعِلِة في الحياة الاقتصاديَّة (الدَّولة ، العُمَّال ، أرباب العمل) ، والتزام كلٍّ مِنْها بالمسؤوليَّات المُلْقَاة على عاتقها . فَمِنَ الضَّروري تقسيم مُتطلبات قيامه على كافة الأطراف لمَعرفَة الدَّور التَّنموي لكلٍّ مِنْها .

1-2 دَوْرُ الدَّولة : (Government role)

" إنَّ المَطْلُوبَ مِنَ الدَّولة هو السَّهرُ على الإطارِ العَامِّ لآليَّة عمل السُّوق وليس التَدخُّلُ بالفَعَّاليَّة الاقتصاديَّة ذاتها"[2]. إذ لا يُمْكِنُ للدَّولة ولا يجب أنْ تَتَدَخَّل إلَّا بِهَدَف ضمانَةِ حرِّيَّة المُنافَسَة على المُستويَّين الوطنيِّ والدُّولي، وكذلك بِهَدَف تصحيح الإعوجاج والتَّعسف الَّذي قَدْ يَحْصُل **في آليَّات عَمَلِ الاقتصاد الحرِّ**، ولاسيَّما في مجال التَّمركُزِ وتُشَكِّل

---

[1] تقرير "الأهداف الرئيسية لحزب التجمع الألماني الديموقراطي المسيحي" في المؤتمر الواحد والعشرين ، هانوفر ، 3-4\12\2007 ، ص(7).

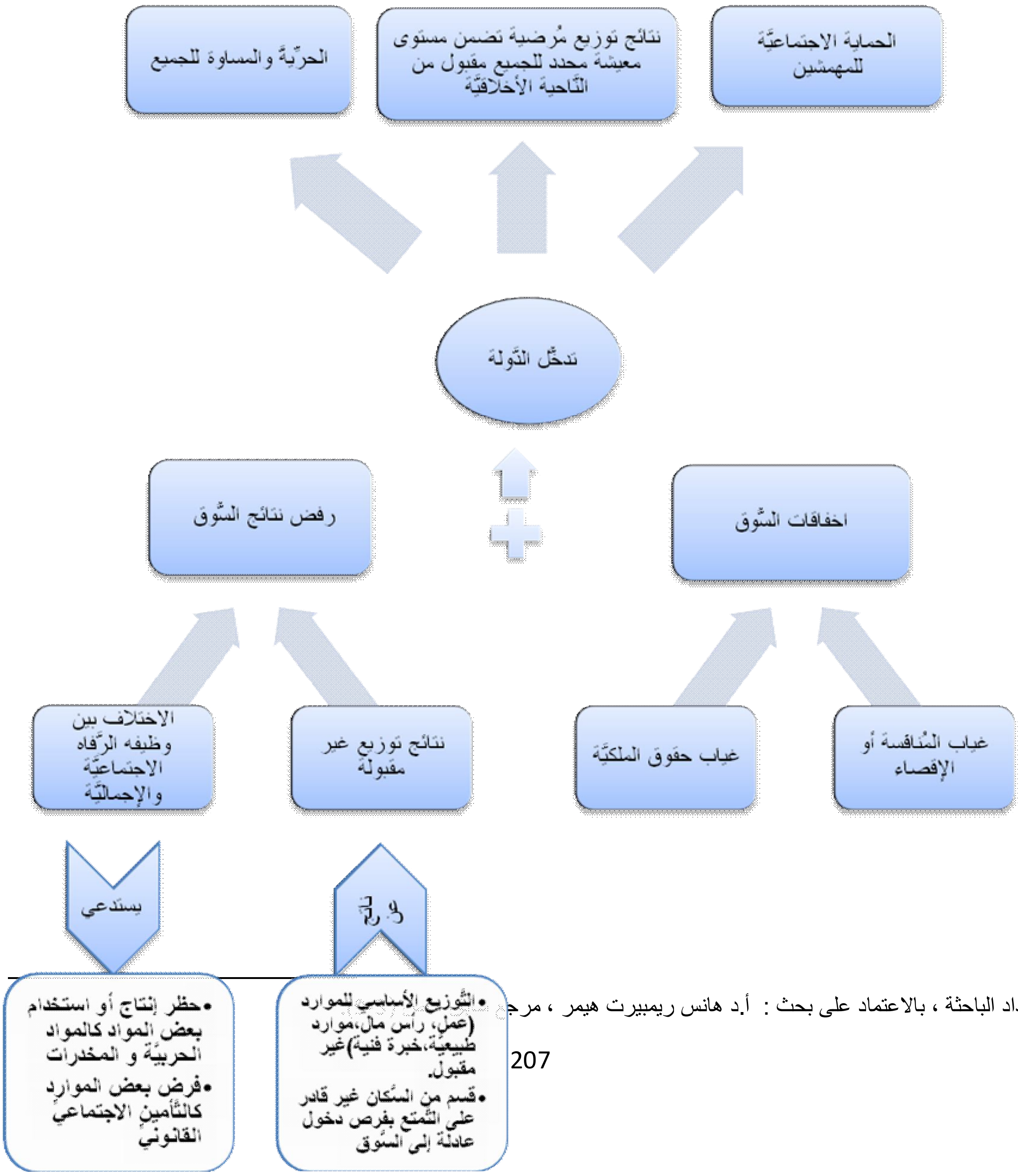
[2] Ludwig-Erhard-Stiftung (Hg), previous reference, p.(291).

الاحتكارات (أيْ التَّدخل في حالتي إخفاق السُّوق ورفض نتائج السُّوق كَمَا أوضحنا سابقاً)

والشَّكل (3-4) التَّالي يُبَيِنُ مجالات تدخُّل الدَّولة في الحياة الاقتصاديَّة و الاجتماعيَّة .

الشَّكل (3-3)[1]

دَوْرُ الدَّولة في ظلِّ اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ



[1]إعداد الباحثة ، بالاعتماد على بحث : أ.د هانس ريمبيرت هيمر ، مرج

مجالات تدخُّل الدَّولة :

تَتَدخُّ الدَّولة عندما يعَجزْ القِطَاع الخَاصُ عَنْ القيام بمبادراته الخَاصَّة (تحقيق النُّموِّ المرغوب ، تحقيق التَّوازن الاقتصاديِّ مع العَالَم الخارجيِّ ، تأمين تشغيل قوَّة العمل واستقرار الأسعار) ، إذ أنَّ هنالك عَدَدَاً مِنَ المَهام ، لا يستطيْع القِطَاع الخَاصُ إنجازها ، وبشكلٍ أكثر تحديداً ، المَهام الَّتي تأخذ طابَعاً استراتيجيَّاً ، ونَذْكُر مِنَها على سبيل المثال :

- تحقيقُ نوع مِنَ المُوازنَة في النُّموِّ بَيْنَ المدينة والرِّيف ، و بَيْنَ التَّوزع الجغرافيِّ للثَّروات الطَّبيعيَّة والتَّوزع السُّكانيِّ .
- المُوازنَة ما بَيْنَ الادخار والاستثمار والاستهلاك.
- المُوازنَة ما بَيْنَ الأسعار والأجور .

إلى غير ذلك مِنَ المُوازنَات الاقتصاديَّة، الهادفة إلى دَعْمِ عمليَّة التَّنمية وضَمَانِ استمراريتها.

يُعَدُّ تحقيق التَّوازن الاجتماعيِّ وتعميقه (المُهمَة الأساسيَّة للدَّولة)، مادةً دسمةً للإسهاب والحديث المُطوَّل ، وعلى الرَّغم مِنْ ذلك ، يُمكِنُنا استيفاء مَا تَحْمِلُه هذه الفِكْرَة مِنْ معانٍ بمقولةِ الخليفة الرَّاشديِّ عمر بن الخطَّاب : (ولَّانا اللهُ على الأُمةِ لنسُدَّ لهم جوعتهم ، ونستر عورتهم ونوفِّر لهم حرفتهم ، فإنْ أعطيناهم هذه النِّعم ، تقاضينا شكرَهُم ،وإنْ عجزْنا عن ذلك اعتزلناهم . إنَّ الله خَلَقَ الأيدي لتعمل ، فإذا لَمْ تَجِدْ في الطَّاعة عملاً ، التَّمست في المعصية أعمالاً ، فاشغلها بالطَّاعة قَبْلَ أنْ تُشغِلك بالمعصيَّة).

تحقيق الدَّولة الرَّفاه الاجتماعيِّ المُتزايد، بإعادة توزيع الدَّخل. وقد تَحْمِل نتائج إعادة التَّوزيع طبيعة نقديَّة أو غير نقديَّة فنتائج إعادة التَّوزيع النَّقدية تأتي ، على سبيل المثال ، مِنَ ضريبة الدَّخل التَّصاعديَّة إذا حُوْلِت الإيرادات و وُزعِت على الفئات ذات الدَّخل المنخفض ، أمَّا نتائج إعادة التَّوزيع غير النَّقديَّة ، فَتَنْجُم عَنْ استخدام الإيرادات الضَّريبيَّة في تقديم السِّلع العَامَّة كالخدمات الصِّحيَّة الأساسيَّة و التَّعليم الأساسيِّ المُتاحة بالدَّرجة الأولى للفئات الفقيرة[1] .

ومِنَ المَهام الأساسيَّة للدَّولة خَلْقُ الشُّروط الضَّروريَّة لآليَّة عمل السُّوق ، ومِنْ أمثلتها :

[1] أ.د ريمبرت هيمر ، هانس ، مرجع سابق ، ص(9).

- إصدار قانون المُنافَسة ومَنْعِ الاحتكار لِيَكُون ناظماً لعمل جميع القِطَاعات الاقتصاديَّة العَامَّة والخَاصَّة والمشتركة بدون أيِّ تمييز ، وتلازم ذلك مع إصدار قوانين تَتَعَلَّق بمكافحة الإغراق ، وقوانين حماية المُلكيَّة .
- متابعة إنجاز التَّشريعات المُلائمة لتنشيط عَمَلِ القِطَاع الخاصِّ ومِنْها إعادة النَّظر بالتَّشريعات الضَّريبيَّة لتَكُون واضحةً و مبسَّطةً و معتدلةً و محفِّزةً للعمل الاقتصاديِّ، وكذلك كافَّةِ القوانين المُتعلِقة بالعمليَّة الاقتصاديَّة.
- اعتماد سياساتٍ نقديَّة مُستقرة تُحافِظُ على قيمة النَّقد الوطنيِّ ، وسياساتٍ ماليَّةٍ و ضريبيَّةٍ مُشجَّعةٍ و محفِّزة للنَّشاط الإنتاجيِّ الوطنيِّ ضِمْنَ خارطةٍ استثماريَّةٍ تُلَبِّي احتياجات التَّنمية.
- إلغاء جميع ما يرتبطُ بالتَّسْعير الإداريِّ للسِّلع والخدمات الَّذي خَلَقَ تشوهات اقتصاديَّة وماليَّة بالغة الخطورة، و وَضْعِ برنامج للإلغاء التَّدريجيِّ للدَّعم الَّذي يُشوِّه الأسعار واعتماد آليَّة جديدةٍ لرعاية الطَّبقات الأقل دخلاً . [1]
- إفساح المجال للقِطَاع الخَاصِّ مع الإبقاء على وجود فاعلٍ للحكومة ضِمْنَ خدماتٍ اجتماعيَّةٍ ذات رسوم رمزيَّةٍ لتحقيق مجالٍ واسعٍ للاختيار بَيْنَ شرائح المُجتمَع ، و بَيْنَ تلك الخدمات.
- السَّماح للبدائل التَّطوعيَّة والخَاصَّة بالدُّخول إلى جميع الميادين والقِطَاعات الَّتي تَرغَبُ بالعمل فيها (تعليم _ صحة _ خدمات...) ، بهدف احترام مبدأ حرِّيَّة الفرد في اختيار المَدرَسة والعلاج، وإعطاء الجميع في القِطَاع الخَاصِّ و غَيْرِ القِطَاع الخَاصِّ (القِطَاع الأهليِّ) حقَّهم في المُساهمة بإنتاج وتوفير هذه الخدمات ، و ذلك وِفْقَ معايير و ضوابط موضوعيَّةٍ ، اقتصاديَّةٍ و مهنيَّةٍ ، تَحُول دَوْنَ استغلال الحاجة إلى العلاج أو التَّعليم لتحقيق غاياتٍ تجاريَّةٍ بَحْتَةٍ.

[1] القلاع ، غسان ، بحث : دور القطاع الخاص في اقتصاد السوق الاجتماعي ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشر (حول اقتصاد السوق الاجتماعي) ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ،20\12\2005 ، ص(8).

2-2 دَوْرُ القِطَاعِ العَامِّ*: (puplic sector role)

إنَّ النَّظرة المَنهجيَّة للقِطَاع العَامِّ ، تؤكد على عَدَمِ الخلط بَيْنَ مفهوم القِطَاع العَامِّ والاشتراكيَّة فالاشتراكيَّة نِظَام سياسيٌّ - اجتماعيٌّ - اقتصاديٌّ مُتكامِلٌ ، في حيْن أنَّ القِطَاع العَامَّ (كظاهرةٍ اجتماعيَّةٍ – اقتصاديَّةٍ) نَشَأَ مع ظُهورِ دَوْرِ الدَّولة الاقتصاديِّ. لِذَا يَجِبُ النَّظر إلى القِطَاع العَامِّ على أنَّه إحدى وظائف الدَّولة الاقتصاديَّة ، وأنَّ شرعيته تأتي مِنْ هذه الوظيفة ، مَهْمَا اختلف شَكْلُ نِظَام الحُكْم[1] . فالنَّشأة التَّاريخيَّة للقِطَاع العَامِّ لَمْ تَقمْ لأسباب ايديولوجيَّةٍ أو سياسيَّةٍ فقط ، بل لأسبابٍ اقتصاديَّةٍ بَحْتَه في كثيرٍ مِنْ الحالات . ففي أعقابِ الحرب العالميَّة الثَّانية ،على سبيل المثال ، سَعَت جميع الدُّول إلى تحقيق التَّنميَّة الاقتصاديَّة ، ونظراً لِضَعفِ القِطَاع الخاصِّ في تلك الحُقبَة ، وبشكل خَاصٍّ في الدُّول النَّامية ، أَجمع مُعظَم الاقتصاديين على اختلافِ رؤاهم العقائديَّة على ضرورةِ قيام الدَّولة مِنْ خلال قِطَاعها العَامِّ ، بالاستثمار في مُختلف الأنشطة الاقتصاديَّة الَّتي تشكل نقطة ارتكاز في تحقيق النُّموِّ الاقتصاديِّ ، وَ تَولِّي مُهِمَة تحقيق التَّنمية الاقتصاديَّة و الاجتماعيَّة .

و إنَّ حَسْمَ خيار اقتصادِ السُّوق الاجتماعيِّ ، بحاجةٍ إلى دولةٍ قويَّةٍ ، أيْ قادرةٍ على تحقيق التَّوازن بَيْنَ هدفي النُّموِّ والعدالة الاجتماعيِّة، و كيف يُمْكِن للدَّولة تحقيق هذه الأهداف بدون امتلاكها لمُؤسَّسات اقتصاديَّة ، تستطيع مِنْ خلالها تحقيق الأهداف المَطلوبة .

و كيف يُمْكِن للدَّولة مَنْع الانحرافات في السُّوق ، إذا لَمْ يَكُن لها تواجد في جانبيِّ الطَّلب والعرض.

لذا يَتَجَلى التَّدخل الإيجابيُّ للدَّولةِ مِنْ خلال مُؤسَّسات القِطَاع العَامِّ في :

1. مجالي الإنتاج و التَّوزيع لضمان التَّوازن بَيْنَ الأجور و الأسعار خصوصَاً أنَّ القِطَاع العَامَّ يؤثِّرُ في السِّياسة الاقتصاديَّة للدَّولة ، يُشارك في صُنْعِ نظامها الاقتصاديِّ والاجتماعيِّ سواءٌ بِمَا يتصل بتقسيم العمل أو بما يتعلُق بتوزيع الدَّخل و الثَّروة.
2. استجابتِه بكفاءةٍ أكبر مِنَ القِطَاع الخَاصِّ لــ :
   - الاستثمارات المُتصلة بالبنيَة التَّحتيَّة.

* القطاع العام تعريفاً :هو المؤسسات والمنشآت الَّتي تمتلكها الدولة، في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتستخدمها من أجل تحقيق سياساتها الاقتصادية والاجتماعية والخدمية

[1] د. الحمش ، منير ، بحث : القطاع العام واقتصاد السوق الاجتماعي ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشر (حول اقتصاد السوق الاجتماعي) ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، 24\1\2006 ، ص(17).

- الاستثمارات الَّتي لا يَقدِرُ أو لا يَرْغَب بِهَا القِطَاع الخَاصُّ "إمَّا بسبب ضخامة المَوارِد الماليَّة الَّتي تتطلبها أو بسبب ضعف ربحيَّتها".
- الاستثمارات المُتجهة لإنتاج السِّلع و الخدمات الَّتي لا تقبل التَّجزئة.
- الصِّناعات الَّتي يرتبط بتطورها وتقدمها تطور وتقدم مجموعة مِنَ الصِّناعات الفرعيَّة والجُزْئيَّة، سواءاً كان ذلك في إطار القِطَاع العَامِّ أو الخَاصِّ.
- كُلُّ ما له علاقةٌ بالأمن الوطنيِّ و المَرافِق العَامَّة. والتَّعليم والتَّدريب والتَّأهيل والصِّحة وبناء الإنسان .
- رعاية الأبحاث وتطوير المُكتشفات ونَقْلِ التُّكنولوجيا وتوطينها .

3-2 دَوْرُ القِطَاعِ الخَاصِّ :

تقوم آليَّات السُّوق بدورٍ هامٍ في إطار القرارات الَّتي لها طابعٌ إجرائيٌّ مثل قرارات الاستهلاك والإنتاج، أي القرارات المتعلقة بالعرض و الطَّلب ، لكن مع المحافظة على دَوْرِ الدَّولة في السُّوق لِمَنْعِ الاحتكار والغش والتَّلاعب بالأسعار . و ضِمْنَ هذا المجال يستطيع القِطَاع الخاصُّ لعب الدَّور الرَّئيسيَّ ، في حين يكون للقِطَاع العامِّ الدَّور المساعد[1]. و يتجلى دَوْرُ القِطَاع الخاصِّ في ظل اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ _ في حال توفرتْ له الأرضيَّة التَّشريعيَّة الضَّروريَّة و المُناخ الاستثماريُّ الملائم _ بِـ [2]:

- تطوير القِطَاعات الاقتصاديَّة الواعدة الَّتي يُمْكِن أنْ تُشَكِّل مَصْدَراً هاماً لتوليد الدَّخل القوميِّ و تحقيق فرص عمل أكثر من غيرها (الصِّناعة ، السِّياحة ، الزِّراعة و التَّصنيع الزِّراعيِّ ، الإنشاءات ، النَّقل...إلخ) ، إضافةً إلى مساهمته في الاستثمار بالبنية التَّحتيَّة الفنيَّة و الاجتماعيَّة.
- زيادة الإنتاج و الوصول بالمنتجات السُّوريَّة إلى المقاييس والمستويات العالميَّة
- زيادة إسهامه في إيرادات الدَّولة مِنْ خلال التزامه بالقوانين و القواعد الضَّريبيَّة و الإقرار الضَّريبيِّ.
- تشكيل علاقات متوازنة مع مُمَثِلِي العُمَّال ، و آليَّات لحل الخلافات و المفاوضات ، كما يساعد في إنشاء مراكز تدريبيَّة بالتَّعاون مع المؤسَّسات الحكوميَّة و مُنظَّمات العُمَّال مِنْ

---

[1] د. الحمش ، منير ، المرجع السابق ، ص(20).
[2] راجع : الخطة الخمسية العاشرة ، الفصل الأول (مدخل إلى الخطة) ، مرجع سابق ، ص(15- 16) .

أجل تطوير الموارد البشريَّة و تحقيق مستوياتٍ عاليةٍ مِنَ الإنتاجيَّة.

كما يتحمل القِطَاع الخَاصُّ ، إضافةً لِمَا سبق ، العبء الأكبر و المباشر مِنَ المسؤوليَّة الاجتماعيَّة ، انطلاقاً مِنْ دَوْرِهِ الاقتصاديِّ و واجبه المُجتمَعِي و الوطنيِّ ، و ذلك بالقدر الَّذي يستحوذ عليه مِنَ النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ ، أيْ بِمَا يعادل على الأقل حصته مِنَ الأنشطة الَّتي يمارسها.

فعنما خَفْضَت الحكومة الضَّرائب على الأرباح الحقيقيَّة للقِطَاع الخَاصِّ لدعمه و تشجيعه قَلَّصَت مِنْ إيرادات الخزينة ، وبالتَّالي ، و لتحقيق العدالة الاجتماعيَّة لابد للقِطَاع الخَاصِّ أنْ يُسَدِدَ هذا الفرق في الإيرادات[1] .

و بحسب التَّجربة الألمانيَّة (الَّتي أتينا على ذكرها في الفصل الأوَّل) يتحمل القِطَاع الخَاصُّ مِنْ خلال مؤسَّسات الإدارة الذاتية ، مسؤوليَّة تأمين مُتطلبات تأهيل و تدريب العُمَّال ، والرِّعاية الصِّحيَّة و تعويضات العجز و التَّقاعد و البطالة . و بذلك تتمكن الدَّولة مِنْ تغطية الجانب الاجتماعيِّ دون التَّعرض إلى عجز في المُوازنة العَامَّة

2-4 دَوْرُ النَّقابات :

إذا أرادت سورية تطبيق اقتصادِ السُّوق الاجتماعيِّ وتحقيقه آخذةً بآليَّات السُّوق و الاندماج على يَدِ الدَّولة ، فإنَّ بناء نظامٍ وطنيٍّ للتَّفاوض والتَّعاقد الاجتماعيِّ بَيْنَ جميع الفَاعِلِين الاقتصاديِّين والاجتماعيِّين والسِّياسيِّين في البلاد ، قائم على فِكْرَة **تقاسم الفائض الاقتصاديِّ بَيْنَ الأُجور و الأَرباح بِمَا يَضْمَن التَّنمية الاقتصاديَّة والعدالة الاجتماعيَّة معاً** ، مُهِمَة لا غِنَى عَنْها لتطبيق هذا النِّظام. و سيكون هذا الأمر مستحيلاً مع استمرار تهميش الطَّرف الأساسيِّ بالعقد الاجتماعيِّ وموضوع العدالة الاجتماعيَّة ، أيْ العُمَّال بكافة قِطَاعاتهم .

لذلك يستلزم تحقيق هذه المهمة الاعتراف بضرورة تحرير النَّقابات العُمَّاليَّة وتَعَدُدِيتها و استقلال تَنْظِيمها وقرارتها* ، وبالتَّالي فنحن بحاجةٍ إلى :

1. رفع كفاءةِ النَّقابات الفكريَّة و الاقتصاديَّة و التَّفاوضيَّة ، وتأهيلها للدِّفاع المَطلبيِّ عَنْ حقوق العُمَّال و إدارة مَصَالِحِهم بكفاءة ، ويَتِمُّ ذلك مِنَ خلال :

---

[1] مجموعة من الباحثين ، اقتصاد السوق الاجتماعي بَيْنَ المفهوم والتطبيق ، ورقة الدكتور عابد فضلية ، مرجع سابق ، ص (44.

* خاصة عندما نعرف أن غالبية اليد العاملة حالياً تعمل في القطاع الخاص وبالتالي هي لا تملك حتى حق العمل النقابي الحالي بكل قصوره وعيوبه ، فكيف يمكن تحقيق مصالحها الاجتماعية بمواجهة الرأسمال الّذي يمارس الاستغلال بأبشع صوره، وهي مقيدة لا يوجد من يمثلها ومن يفاوض من أجلها .

- دراسة كافة القوانين والتَّشريعات والقرارات الصَّادرة ، الَّتي يُمْكِن أنْ تنعكس سلباً على حقوق العُمَّال وأوضاعهم مِنْ مُنْطَلَق أنَّ العُمَال هُمْ أوَّل مَنْ سيدفع الضَّريبة ، وذلك للحدِّ مِنْ آثار هذه المُنعكسات في ظلِّ الظُّروف المُتسارعة لانفتاح السُّوق.
- الحدُّ مِنْ تدني مُستوى معيشة العُمَّال جرَّاء ارتفاع الأسعار ، وذلك بالعمل على زيادة الأجور ، وهذا يَتَطَلَّب إبراز مَطَالِبُ العُمَّالِ الأساسيَّة ضِمْنَ برامج مَدْرُوسة بعناية ، و تقديم مُبَرِرَات موضوعيَّة لذلك ، والدِّفاع عَنْها و حشدِ كلِّ الطَّاقات اللازمة لتحقيقها .
- تحديث أنظمة الضَّمان الاجتماعيِّ بحيث تَشْمُل المِظَلَّة التَّأمينيَّة كافة العَامِلِين في القِطَاع الخَاصِّ و العَاطِلِين عَنْ العمل خلال فترة تَعَطُلِهِم (إقامة صناديق للبطالة و المُساعدات الاجتماعيَّة).
- التَّدريب والتَّأهيل المُستمِر لرَفْعِ مستوى كفاءة اليد العاملة على أنْ يَتِمَّ إعداد برامج التَّدريب و تمويلها والإشراف عليها مِنْ قِبَل أطراف العَمَل الثَّلاثة (العُمَّال ، أرباب العمل ، الدَّولة) خَاصَّة في ظلِّ التَّقدم التُّكنولوجيِّ وتطور وسائل الإنتاج.

2. إدارة العلاقة و تَفْعيل الحوار الثُّلاثيِّ بَيْنَ (العُمَّال_ أرباب العمل_ الحكومة) ، في ظلِّ تنامي القِطَاع الخاصِّ واتساعهِ مع اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ ، و ذلك مِنْ أجل طَرْحِ مَطَالِب ورُؤى الحركة النَّقابيَّة تجاه عَدَم التزام القِطَاع الخَاصِّ بشكلٍ كاملٍ بإشراك العُمَال في المِظَلَّة التَّأمينيَّة وعَدَمِ التَّقيُد بشروط الصِّحة والسَّلامة المهنيَّة وفرض استقالاتٍ مُسبقَة مِنَ العمل تُودَع لدى صاحب العمل وهذا الواقع يقتضي المُبادرة بتشجيع عقود العمل الجماعيَّة والمفاوضَة الجماعيَّة وتطبيق معايير العَمَلِ الدُّوليَّة والعربيَّة، وتشريعات العَمَل الوطنيَّة[1].

5-2 دَوْرُ القِطَاعِ الأهليِّ :

إنَّ مَكانَة الفرد في المُجتمعَات المُتَخَلِفة تَكُون على أساس انتمائه لقبيلة مُعَيْنَة ، وفي المُجتمعَات النَّامية على أساس الوظيفة الَّتي يَشْغَلُهَا ، أمَّا في المُجتمعَات المُتقدمَة فتُحدَّدُ مَكَانَة الفرد على أساس الدَّور الَّذي يَلعَبُه لخدمة المُواطِنِين ، ومدى مشاركته في أعمال المُجتمَع

[1] الكنج ، عزت ، بحث : دور النقابات والعمال في اقتصاد السوق الاجتماعي ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشر (حول اقتصاد السوق الاجتماعي) ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، 3\1\2006، ص(8 ، 9 ، 10).

للنُّهوض به[1]. ويَتِمُّ ذلك مِنْ خلال مشاركته في مُنظَّمات وهيئات القِطَاع الأهليِّ الَّتي تَتَمَتَع بالتَّطوع و حرِّيَّة الانضمام إليَّها ، والإدارة الدِّيموقراطيَّة .

ويَعْمَلُ هذا القِطَاع (الَّذي يتحدَّد موقعه ما بَيْنَ الدَّولة و مُؤسَّساتها مِنْ جهةٍ و القِطَاع الخَاصِّ الهادف للرِّبح مِنْ جهة أُخرى ، لِذَا يُسمَّى بالقِطَاع الثَّالث الَّذي يَتَّصف بأنَّه غير هادف للرِّبح) ، على تكملة دَوْرِ الحكومات و التَّنظيمات الرَّسميَّة في تقديم برامج الرَّعاية الاجتماعيَّة الهادفة إلى حلِّ المُشكلات القائمة في المُجتمَع ، مُعتَمِدَاً على المُبادَرَاتِ الذَّاتيَّة (مبدأ الاعتماد على الذَّات و التَّسيير الذَّاتيِّ و التَّمويل الذَّاتيِّ كُلَمَا أَمْكَن ذلك) ، وتوظيف الخْبراتِ التَّطوعيَّة بصورة مُنَظَّمَة للنُّهوض بالمُجتمَع وتحقيق طموحاته ورعاية أفراده وتفجير الطَّاقات الكامنة لدى الأفراد.[2]

- **الخصوصيَّة السُّوريَّة :**

إنَّ السِّمة المميَّزة لمُعْظَم مُنَظَّمات وهيئات القِطَاع الأهليِّ في سورية هي العمل الخيريُّ ، أيْ العمل مِنْ أجل تحقيق أهدافٍ خيريَّة تَسعى إلى مُساعدة الفقراء بشكلٍ أساسيٍّ ، إلى جانبِ أهداف أخرى تعليميَّة واقتصاديَّة واجتماعيَّة . و تَقُوم بذلك عادةً عَبْرَ مُساعدَاتٍ ماليَّةٍ وعينيَّةٍ. وبهذا الشَّكل فقط تَكُون المُنَظَّمات قاصرةً عَنْ بلوغ الأهداف التَّنمويَّة المَطلوبة مِنْها ، لذلك عَمِلَت على تَفْعيل طرق جديدة في العمل الأهليِّ ، تتمثل في توفير فرص عمل وتدريب لأفراد الأُسَر الفقيرة ، وتأهيلهم ، وتوفير رؤوس الأموال اللازمة للبدء بمشاريع تنمويَّة صغيرة ، مِمَا يعني توفير مَصْدَر دخل ثابت لهم ، والإسهام في التَّنمية بنفس الوقت .

وبِمَا أنَّ إطلاق التَّنمية لتحقيق مداها الأقصى يتطلب استخدام كافَّة الطَّاقات ، و المَوارِد البشريَّة ، و الطَّبيعيَّة للدَّولة ، كي تتمكنَ مِنْ تلبية كافَّة احتياجات مُواطِنِيها نسبيَّاً . ونَظَرَاً لعَجْزِ القِطَاعين العَامِّ والخَاصِّ عَنْ تلبية جميع هذه الاحتياجات ، مِمَا يؤدي إلى إهمال بعض الفئات . و هي عادةً الفئات الأضعف و الأقل تأثيراً .

فقد أكَّدت الخِبراتُ والدِّراساتُ في عديدٍ مِنَ الدُّول أنَّ القِطَاع الأهليَّ يمتلك قدرةً أعلى مِنْ الحكومات في:

- التَّعبير عَنْ احتياجات الضُّعفاء ، وتَمْثيلهم في المَحَافِل الرَّسميَّة ، و الدِّفاع عَنْ حقوقهم و تقديم الخِدْمات لهم .

---

[1] د. الحلبي ، محمد سعيد، بحث: دور القطاع الأهلي في اقتصاد السوق الاجتماعي ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشر (حول اقتصاد السوق الاجتماعي) ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، 27\12\2005 ، ص(8 ، 9).

[2] مقدمه سعد الدين ابراهيم لكتاب حيدر ابراهيم، المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في السودان، القاهرة ،1995، ص (5).

- تنفيذ مشروعاتٍ إنمائيَّةٍ في المَنَاطِق النَّائيَّة الَّتي غالباً لاتطالُها البرامج الحكوميَّة.
- التَّأثير في سُلوك و مُمَارسة المُواطِنين وتَغْيير اتجاهاتهم ومُواقِفِهم حيال قضايا عديدة كالتَّمييز بكافةِ أشكاله ، إضافةً إلى توعيتهم بحقوقهم ومُستحقَاتِهم لدى الدَّولة .
- إدماج ذوي الاحتياجات الخَاصَّة في حياة المُجتمَع و إشراكِهِم في العمليَّة الإنتاجيَّة و المجالات المُختلِفَة للتَّنمية .
- القُدرة على بلورة السِّياسات و البرامج الانمائيَّة المَحلِّيَّة والتَّعبير عَنْهَا وتنفيذها .

لذلك نقول أنَّ مُنَظَّمَات القِطَاع الثَّالث تَلْعَبُ ، ومِنَ المُمْكِن أنْ تَلْعَب دَوْراً أكبر في محاربة الفقر وإيجاد فرص العمل ، وتحسين الدَّخل والكفاءة للفئات الاجتماعيَّة المحرومة ، إضافةً إلى دَوْرِها في المُشاركة في التَّنمية الاجتماعيَّة و العمل على انخراطٍ أوسعٍ للفئات الاجتماعيَّة في العمليَّة التَّنمويَّة .

وفي سعينا إلى تَلَمُس الطَّريق السَّليم نَحْوَ تحقيق التَّنمية الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة في بَلَدِنا، يجب علينا أنْ نَتَذَكَر دائمًا:

1. يجب ألَّا نَنْسَى أنَّ جزءاً عزيزاً مِنَ بلدنا يَحْتَلُّه عدوٌّ شرسٌ ، طامعٌ في مدِّ نفوذه وسيطرته على المنطقة العربيَّة بأسْرِها ، مدعوماً مِنْ قوى الشَّر والعدوان على الأمة العربيَّة في أوربا والولايات المُتَّحدة .وهذا الأمر بالتَّحديد، يدعونا، مَهْمَا كان شكل وطبيعة النِّظام الاقتصاديِّ والسِّياسيِّ، إلى درجةٍ عاليةٍ مِنَ اليقظة والاستعداد.

2. إنَّ ما أوردناه في النُّقطة الأولى، يستدعي، بالضَّرورة، وجود دولةٍ قويَّةٍ (قويَّة في اقتصادها، قويَّة في قُدرَتِها العسكريَّة).

3. ومِمَّا يُعَزِّز ضرورة وجود الدَّولة القويَّة، ما تواجهه سورية اليوم مِنْ ضغوطٍ و تهديداتٍ ، تَفْرِض حَشْدَ جميع الجهود والإمكانات الماديَّة والبشريَّة مِنْ أجل تعزيز قُدرَتِها على الصُّمود والمُواجهة.

المبحث الثالث

الآفاق المُستقبليَّة لاقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ في سورية

ينْطلِق اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ مِنْ عمليَّة التَّوفيق بَيْنَ الجانبين الاقتصاديِّ و الاجتماعيِّ ، لأنَّهُ إِّذا كان مِنَ الخطأ تَحييد آليَّات السُّوق عِنْدَ تحديد السِّعر، فإنَّ الخطأ الأكبر يَكْمُن في إخضاع حياة النَّاس لآليَّات السُّوق ، حيث نجد أنَّ[1] :

3. الدُّول الَّتي عَمِلَت على تغليب الجانب الاجتماعيِّ على الاقتصاديِّ ، لم تتمكن مِنْ تحقيق أيِّة انجازات على الصَّعيدين (الدُّول الاشتراكيَّة سابقاً).
4. الدُّول الَّتي غَلَّبت الاقتصاديِّ على الاجتماعيِّ ، حقَّقت مُعدَّلات نُموٍّ فَعَّالةٍ على المدى القصير . إلَّا أنَّ عمليَّة النُّموِّ هذه تعرقلت على المدى الطويل. حيث يُرجَع سبب الأزمات الاقتصاديَّة في اقتصاديات السُّوق قبل الأخذ بالوصفات الكنزيَّة إلى هذا السَّبب _ يُعتبَر تهميش دَوْر الدَّولة الاقتصاديِّ في أمريكا السَّبب الرَّئيسيِّ للأزمة الماليَّة الحاليَّة _.

إذاً لكلِّ وصفةٍ اقتصاديَّةٍ أثمان و نتائج ، يدفعها اقتصاد الدُّول على مرِّ السِّنين ، و الوصول إلى المزايا المرجوة مِنْ تحقيق اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ ، والهروب مِنَ الوقوع في بوتقة اقتصاد السُّوق ، أو الاقتصاد الموجه يتطلب تفعيل الجانبين بِدُونِ فرق ، فتحييد إحدهما سيضطرنا إلى إضاعة وقت الأجيال لفترة أخرى .

3-1 المُنعكسات الإيجابيَّة المرجوة مِنْ تطبيق اقتصادِ السُّوق الاجتماعيِّ في سورية :

[1] مجموعة من الباحثين ، اقتصاد السوق الاجتماعي بَيْنَ النظرية و التطبيق ، مرجع سابق ، ورقة الدكتور مطانيوس حبيب ، ص (91 ،92).

اقتصاد السُّوق الاجتماعيُّ نظامٌ اقتصاديٌّ حضاريٌّ مُتَطَور ، قادر في حال تمَّ وضع التَّشريعات المُناسبة له ، و تطبيقها بالشَّكل السَّليم ، على تشكيل نهج لمرحلة تاريخيَّة – اقتصاديَّة – اجتماعيَّة مُتَقدِمة . وبإمكاننا عَرْضُ أهمِّ المزايا الَّتي يُمْكِن أنْ يَمْنَحها على النَّحو التَّالي :

1. اقتصاد السُّوق الاجتماعيُّ يوفر للاقتصاد الوطنيِّ إمكانية النُّمو المستدام، و الارتقاء بمُعدَّلات النُّمو الاقتصاديِّ مِنْ خلال التَّحكم بآليَّات السُّوق مع التَّركيز على الطَّابع الاجتماعيِّ للسُّوق(التَّزاوج بَيْنَ قوى السُّوق و التَّخطيط و التَّنافسيَّة).

2. يبني اقتصاداً مستقرَّاً قادراً على المُنافَسَة وزيادة الإنتاج مع توفير عدالة توزيع النَّاتج بَيْنَ حقوق أصحاب قوَّة العمل (الأجور) و حقوق أصحاب رأس المال (الأرباح والرُّيوع) و إعادة توزيعه .

3. يُوفِّر الخدمات الاجتماعيَّة مِنْ صحة وتعليم وثقافة ...إلخ ، كَمَا يُوَفِر حماية نصيب ذوي الدُّخول المَحدودة في النَّاتج ، مِمَا ينعكس إيجاباً على النُّمو الاقتصاديِّ في الأمدين القصير والطَّويل ، و مِنَ الأمثلة على ذلك:

- الإنفاق على الصَّحة يُؤدِّي إلى تقليل المَرض وتخفيض نِسبَة الغياب عَنْ العمل مِنْ جهة ، ويُؤدِّي إلى تحسين صحة العامل ورفع انتاجيَّة عَمَلِه مِنْ جهةٍ أُخرى .

تُؤكد الأبحاث الاقتصاديَّة في دول أمريكا اللاتينيَّة أنَّ بناءَ مُستشفى لتخليص العُمَّال مِنْ أمراض الإسهال يُؤدِّي الى رَفْعِ إنتاجيَّة العامل بنسبة 1 الى1.5%[1]

- الإنفاق على التَّعليم يُعتَبَر الحامل الرَّئيسيُّ للنُّموِّ الاقتصاديِّ فَعَدَم توفير التَّعليم بكافة مراحله و مُستلزماتِه، بشكل مجاني لِكُلِّ فئات المُجتمَع يَعنِي استبعاد كافة الأطفال و الشَّباب الَّذين لا يَمْلِكُون القدرة على دَفْعِ نفقات التَّعليم مَهْمِا كانت قُدراتِهم و استعدادتَهم الفكريَّة .

4. يُوفِّر الضَّمانات الحقوقيَّة والاجتماعيَّة و الاقتصاديَّة للفئات الضَّعيفة في المُجتمَع ،وبشكل خاصٍّ للفئات الَّتي تعمل بأجر ، عن طريق التَّشريعات الَّتي تُؤَطِّر وتُنَظِّم شروط العمل

[1] مجموعة باحثين ، تقرير عن التنمية في العالم (العمال في عالم يزداد تكاملاً) ، البنك الدولي ، الأهرام ، القاهرة ، 1995، ص (95).

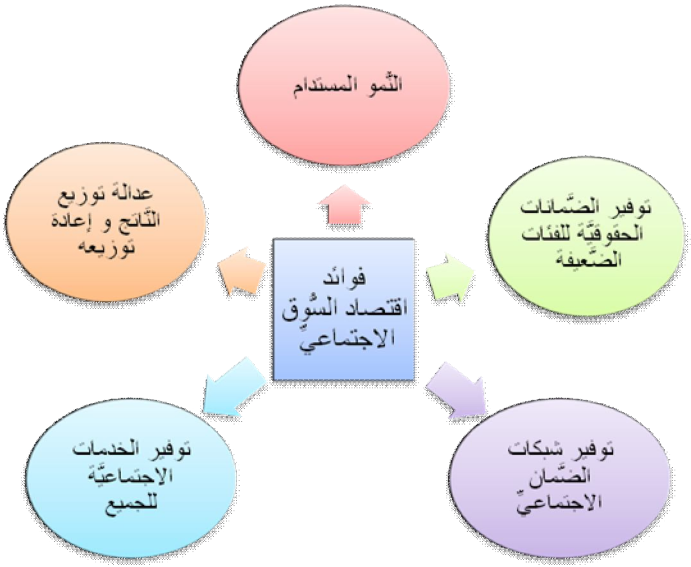
حيث تُؤمِّن الحماية لحقوق العُمَّال ، ويَتِمُّ ذلك على سبيل المثال ، عَبْرَ عقود العمل الجماعيِّ و إقامة التَّنظيمات النَّقابيَّة .

5. يُوفِّر شبكات الضَّمان الاجتماعيِّ الَّتي تسعى لتغطية الحاجات المعاشيَّة الأساسيَّة (الماديَّة و المعنويَّة) لكافة المواطنين بصورة مجانيَّة أو شبه مجانيَّة تُموَّل مِنْ خلال اشتراك المُستفيدِين و مُساهمات أرباب العمل ، و الدَّولة الَّتي تُغطِّي مُساهماتها مِنْ خلال اقتطاعات ضريبيَّة كبيرة تُفْرَض على أصحاب الثَّروات و الدُّخول الكبيرة و لَكِنْ دائماً بشكلٍ عادل و و فقاً لمقدرتهم التَّكليفيَّة.

إنَّ توفير شبكات الضَّمان الاجتماعيِّ مِنْ شأنها ضمان استمرار عمليَّة التَّنمية وعَدَم توقفها عندما تقع الأزمة لأنَّها تُوفِر استمرارية الاستثمار بواسطة الأفراد وذلك في التَّعليم والصِّحة والتَّغذية ، و تَحُول دَوْنَ لجوء الفقراء للتَّخلص مِنْ أصولهم العينيَّ ، على قِلَتِها لتمويل الاستهلاك الجاري[1].

الشكل (3−4)[2]

الفوائد المرجوة مِنْ تطبيق اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ في سورية



[1] تقييم سياسات و استراتجيات الإقلال مِنَ الفقر في عينة مِنَ الدُّول العربيَّة ، المُعهد العربيِّ للتَّخطيط ، الكويت ، ص(6).
[2] إعداد الباحثة ، بالاعتماد على المعلومات الوارد ذكرها في فقرة المنعكسات الإيجابية المرجوة من تطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية .

إنَّ تقديم الخدمات الاجتماعيَّة وخصوصَّاً الصِّحة والتَّعليم هي أهمُّ ما يُمْكِن أنْ يوفرها اقتصاد السُّوق الاجتماعيُّ ، لكافةِ الأفراد ، وهذه الخدمات هي حقٌّ للإنسان وليس مُقابل ثمن يُدْفَع وِفْقَ قوانين العرض والطَّلب، وتأمينها لكافةِ أفراد المُجتمَع في مُنَاخات مِنَ الحرَّيَّة والمُساواة هو أداةٌ لا بُدَ مِنَها، لبناءِ شخصيَّة الفرد بناءً صحيحاً، وتَمتين الوحدة الوطنيَّة، والنُّهوض الاجتماعيِّ الَّذي يُعْتَبَر فَرْضَ عينٍ لأيَّة سياسةِ نهوض اقتصاديِّ.

توفير الخدمات الاجتماعيَّة وتَمْكِيْن قوَّة العمل مِنَ الحصول عليها _ سواءاً أكانت مأجورة (بزيادة أجور العَامِلِين) أَمْ كانت مَجانيَّة تتولاها الدَّولة على حسابِ مُساهمَات قِطَاع الأعمال في الضَّرائب الَّتي تُعبئُها في المُوازنَة وتُنْفِقُها في تأمين الخدمات للعَامِلِين وعائلاتهم _ هي الضَّمانة الوحيدة لتحقيق استمراريِّة النُّموِّ.

2-3 المُنعكسات السَّلبيَّة لتطبيق اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ في سورية :

إِذا لَمْ يَتَمَكَّن التَّنظيم الاجتماعيِّ مِنْ تحقيق التَّوافق بْيَن النِّظام الاقتصاديِّ _ الاجتماعيِّ السَّائد ومُسْتَوى تطور القوى المُنْتِجة ، فإنَّه سيلعب دوراً سلبيَّاً على فعَّاليَّة عوامل الإنتاج و يؤخر عمليَّة التَّنمية الاقتصاديَّة الاجتماعيَّة .

وقد أَبْرَزَ الواقع السُّوريُّ ظواهر سلبيَّة تُنذِر بزيادة عواقِبِها حِدَّةً في المُستقبل (الحصيلة الاقتصاديَّة لِمَا تَمَّ إنجازه هي حصيلة المَال و الأعمال) ، يتلخص أَهَمُّها بما يلي :

1. ظاهرة التَّضخُّم و ارتفاع الأسعار:

تَعَرَضَت سورية خلال العَامِ المُنصرم إلى موجةٍ مِنْ ارتفاع أسعار الحَاجاتِ الأساسيَّة للمُواطِنين بالمُقارنَة مَعْ رواتبهم و مداخيلهم ، و تلاشت القوَّة الشِّرائيَّة للعُملة المَحلِّيَّة . وتُعَبِّر هذه الظَّاهرة عَنْ عَدَمِ توازنٍ واضحٍ في الاقتصاد ، ولَهَا تداعياتٌ اجتماعيَّة و اقتصاديَّة و مَعيشيَّة كبيرة ، و أسباب مُختَلِفَة مِنَها النَّقديُّ و مِنْهَا الماليُّ و مِنْهَا البنيَّويُّ ، و مِنْ أَهمِّ أسبابها في سورية[1]:

---

[1] لمزيد من الإطلاع ، أنظر ، بحث: الدكتور محمد رياض الأبرش ، هوامش على متون السياسات ندوة الثلاثاء الاقتصادية ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، دمشق ، 25\3\2008 .

1. عَدَم مرونة العرض السِّلعي (أيْ لَمْ تستطيع قِطَاعات الاقتصاد الوطنيِّ مِنَ التَّلاؤم السَّريع مع ارتفاعِ الطَّلب المَحلِّيِّ و طلبات التَّصدير).

2. عَجْزُ الميزان التِّجاريِّ السُّوريِّ ، النَّاتج عَنْ التَّباين الشَّاسِع مَا بَيْنَ بُنيَّة الطَّلب الفَعَّال في سورية ، و بُنيَة الاقتصاد السُّوريِّ . مِمَا أَدَّى إلى :

- الاعتِماد على الاستِيراد لتلبيَّة حاجاتِ المُواطِنِين مِنْ مُنْتَجات الحضارَة و تَلبيَّة حاجة الاقتصاد الوطنيِّ إلى التَّحديث بالتِّكنولوجيا الحديثة .
- استِيراد التَّضخُّم مع الواردات مِنَ الدُّول الأوربيَّة والخليجِ العربيِّ وشَرْقِ آسيا وتُركيًّا وإيران ، النَّاجم عَنْ ارتفاع سعر اليورو.

3. إجراء تَخفِيض مُستمِرٍ في سعرِ صرفِ الدُّولار الأمريكيِّ كَمُحاولةٍ لِتَشجِيع الاستِيراد ، وذلك بالاعتماد على وجود احتياطيَّاتٍ نقديَّة ، و على تدفق رؤوس الأموال إلى سورية ، آملين بذلك كبح جماح التَّضخُّم ، و تخفيض أسعار المواد الغذائيَّة والاستهلاكيَّة الأساسيَّة المُستوردة غاضين النَّظر عَنْ أنَّ الدُّولار ليس بعملة الاستِيراد الأولى في سورية كاليورو. وكانت نتيجة هذه السِّياسة :

- زيادة سرعة دوامة التَّضخُّم.
- انخفاض تَنافسيِّة السِّلع السُّوريَّة بنتيجة ارتفاع سعر صرف الليرة السُّوريَّة.

4. تَشجِّيع التَّصدير الَّذي أَدَّى في بعض الأحيان، إلى شُحٍّ في توفير بعض السِّلع مَحلِّيًّاً.

5. وجود عجز في المُوازنِة العَامَّة السَّنويَّة لسوريَّة ؛ في الحقيقة إنَّ عجز المُوازنَة المُعلن عَنْه أقل مِنْ الواقع بسبب وجود عَجْزٍ خارج المُوازنَة يُطفَأ بقروض مِنْ المَصرف المَركزيِّ وبالإصدار النَّقديِّ ، مِمَا يُعَدُّ سبباً أساسيَّاً وراء التَّضخُّم في السَّنوات القلية الماضية.[1]

6. وجود حوالي مليون ونصف لاجئٍ عراقيٍّ .

[1] د. سعيفان ، سمير ، بحث: تحديات الاقتصاد السوري ومخاطر تجاهلها ، مرجع سابق ، ص (24).

7. التَّوسع في التَّسهيلات المصرفيَّة (منح بعض القروض والتَّسهيلات لأغراض اجتماعيَّة أو غير اجتماعيَّة بفائدة مُخفضَة أو بدون فائدة لتلبية حاجات شرائح مُعينة كالسَّكن الشَّبابيِّ، أو الزَّواج، أو شراء سيارة أو آلات مَعَامِل) ، كمحاولةٍ لمعالجةِ انخفاض مُستوى الطَّلب النَّاتج عَنْ ضآلة القوَّة الشِّرائيَّة المُتوفرة لَدَى الأفراد ، وتشجيع بيع السِّلع الاستهلاكيِّة المُعَمِّرة بالتَّقسيط ، أدَّى إلى ارتفاعٍ تدريجيٍّ في كميةِ النَّقد المُتداوَل في السُّوق ، ونَتَجَ عَنْ ذلك العودَة مِنْ جديد إلى مواجهة مُشكلة السُّوق الصَّغيرة مِنْ جديد [1].

8. تحرير أسعار المُشتقات النِّفطيَّة و الأسمدة في إطار سياسة إعادة التَّوازن وتحقيق الاستقرار الاقتصاديِّ إلى استمرار الأسعار بشكل عَامّ بالتَّصاعد بشكلٍ شبهِ يوميٍّ .

9. ارتفاع أسعار الغذاء و الوقود كنتيجةٍ للأزمة الماليَّة العالميَّة .

5. ظاهرة تَفَاقُم المُشكلة البيئيَّة:

مع التَّزايد في عددِ السُّكان وتَعاظُم الضُّغوط على البيئة بات التَّلوث مَدْعاةً للقلق لدى واضعيِّ السِّياسات والمُجتمَع المَدنيِّ على السّواء فالتَّلوث ليس مصدراً للإزعاج ، بل هو تهديدٌ كبيرٌ لأمن الإنسان خصوصاً عندما يتسبب في تَرَدِّي أوضاعِ الهواء و الماء و التُّربة الَّتي يَعتَمِدُ عليها النَّاس في حياتهم ، تُعْتَبَر ظاهرة تدهور البيئة في سورية نِتَاجاً طبيعيَّاً لسِّياسات الاقتصاد وإحدى نتائج تطوير ثقافة الاستهلاك ، فقد بَلَغَ عَدَدُ السِّيارات المُتجولة في الشَّوارع السُّوريَّة يومياً حوالي مليون و أربعمائة ألف سيارة .

6. استمرارُ ظاهرةِ البطالة :

لَمْ تَتَمَكَنْ السِّياسات الاقتصاديَّة في سورية مِنَ القضاء على ظاهرةِ البطالة ، ويعود السَّبب في ذلك بشكلٍ رئيسيٍّ إلى عَدَم كفاية الاستثمارات مِنْ جانب ، وعَدَم كفاية الجِهات المَسؤولة عَنْ ذلك مِنْ جانبٍ آخر .

إذ نُلاحظ أنَّ مُعدَّل البطالة قد انخفض إلى 8% عام 2007 إلَّا أنَّ نسبة المُشتغلِين أقل مِنْ 30 ساعة في الأسبوع بَلَغَت 11% مِنْ إجماليِّ المُشتغلِين ، و نسبة المُشتغلِين المُعرَّضِين لأَنْ يصبحوا عَاطِلِين عَنْ العمل بحوالي 27% مِنْ إجماليِّ المُشتغلِين[2]

---

[1] د. الأبرش ، رياض ، بحث : هوامش على متون السياسة الاقتصادية في سورية ، مرجع سابق ، ص(20).
[2] مسح القوى العاملة 2007 ، المكتب المركزي للإحصاء ، الجمهورية العربية السورية ، ص (30،45،50،56).

7. استمرارُ ظاهرةِ الفقَر:

على الرَّغم مِنْ تَحسُن مستوى عدالة توزيع الدَّخل خلال فترة (2005–2007) ، إلَّا أنَّ مُعدَّل نُموِّ النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ لَمْ يَنْعَكِس بنفس النِّسبة على الأفراد ، بِمْعنىً آخرْ لَمْ يُساعِدْ في تخفيف حدَّة الفقر كَمَا كان مُتوقعاً ، حيث نُلاحظ أنَّ نُموَّ الاستهلاك الفرديِّ الحقيقيِّ عام 2007 يُظْهِرُ تَراجعاً حاداً وصلَ إلى – 6% [1] ، مِمَا يَدُّل على تراجع مستوى رفاه الأفراد [*] ، و مِنَ المُتوقع أنْ يَحْمِل العامين 2008–2009 نتائج أكثر خطورةً فالأسعار ارتفعتْ إلى حدٍّ كبيرٍ . وهذه الظَّاهرة نَاجِمَة عَنْ عَدَدٍ مِنْ الأسباب الجوهريَّة الدَّاخليَّة والخارجيَّة ، الَّتي تَتَلَخَّص بما يلي:

1. *الأسباب الخارجِّية :*

تَفَجُّر الأزمة الماليَّة العالميَّة بأزمة الرَّهن العقاريِّ وما تلاها مِنْ آثارٍ شَمَلَت سوق التَّمويل العالميِّ والقِطَاع الحقيقيِّ ، أدَّى إلى[2]:

- تَرَاجُع في الطَّلب العالميِّ على الصَّادرات السُّوريَّة غير النِّفطيَّة ، و تَرَاجُع في تحويلات العَامِلِين مِنَ الخارج و الاستثمارات الخارجيَّة
- ارتفاع أسعار المُواد الغذائيَّة قَادَ إلى ارتفاع الفقر في مُعظَم دول العَالَم لِمَا للغذاء مِنْ مَساسٍ مُباشرٍ بحياة الفقراء.
- ارتفاع أسعار المُشتقات النِّفطيَّة شَكَّل ضَغْطاً على ميزان المُدفوعات ، فعلى الرَّغم مِنْ ارتفاع أسعار الصَّادرات النفطيَّة ، إلَّا أنَّ تَرَاجُع الإنتاج و زيادة الطَّلب المَحَلِّي على المُشتقات النِّفطيَّة قاد إلى ضغوطاتٍ كبيرةٍ على الميزانيَّة و ميزان المَدفوعات.

2. *الأسباب الدَّاخليَّة :*

- ضَعْفُ إصلاح مُؤسَّسات سوق العَمل و البِيئة الاستثماريَّة اللَّذان يَضْمَنَان توليد فرص عملٍ واسعةٍ للأفراد.

---

[1] مسح دخل ونفقات الأسرة 2006-2007 ، المكتب المركزي للإحصاء ، الجمهورية العربية السورية ،ص(48،113).

[*] التناقض عائد إلى :

1. المسوحات تأخذ الأسر السورية فقط بينما شكل استهلاك الأسر الوافدة بعد احتلال العراق لايدخل ضمن حساباتها .
2. يوزع الاستهلاك النسبي على العشريات ونلاحظ أن الوضع النسبي للفقراء تحسن من خلال زيادة الحصة النسبية للشرائح الأقل دخلا مقابل تراجع حصة الشرائح الأغنى .مما انعكس تحسنًا في توزيع الاستهلاك الَّذي ظهر في مؤشر جيني .

[2] ناصر ، ربيع ، بحث : النمو الاقتصادي المحابي للفقراء ، مرجع سابق ، ص (10-11-12) .

- انخفاض نسبة الضَّرائب المُباشرة مقابل زيادة نسبة الضَّرائب غَيْر المُباشرة إلى النَّاتج .
- عَدَمُ تخفيف الاعتماد على التَّضخُّم لتمويل التَّنميَّة .
- عَدَمُ كفاية الحوافز المُقدَّمة للاستثمار في مناطق الفقر.
- تحرير الأسعار قبل إنجاز المُؤسَّسات اللازمة للقيام بإعادة توزيع الدَّعم ، مِثْل صندوق التَّنميَّة الاجتماعيِّ

8. ظاهرةُ انخفاضِ الأُجور :

تَنْطَلِق هذه الظَّاهرة مِنْ بقاء الأجور النَّقديَّة في مستوى أعلى مِنَ الأجور الحقيقيَّة ، وانخفاضِ القيمة الشَّرائيَّة للعُملَة الوطنيَّة ، والنَّاجمة بشكلٍ أساسيٍّ عَنْ انخفاض الإنفاق الاستثماريِّ (بشقيه العَامِّ والخَاصِّ) كنسبة مِنَ النَّاتج المَحلَّيِّ الإجماليِّ ، و تَدَنِّي مستواه ، فَمَا تزال الاستثمارات حتَّى الآن غَيْرَ قادرة على توفير قاعدة إنتاجيِّة واسعة تُساعِد في زيادة الطَّلب على العَمَالة ، مِمَا يَسْمَح بزيادة مستوى الأجور الحقيقيَّة . وعلى الرَّغم مِنْ رَفْعِ الأجور خلال العام المُنصرِم إلَّا أنَّها لَمْ تَلْعَبْ دوراً إيجابياً في هذا المَجال لأنَّه لَمْ يرتبطْ مع رَفْعِ الإنتاجيِّة.

المُقترحات و التَّوصيات :

مِنْ خلال استعراضِنا للواقع الاقتصاديِّ في سورية على النَّحو الوارد سابقاً ، و الخِشية مِنْ تكرار تجارب الدُّول المجاورة في عمليَّة الإنفتاح التِّجاريِّ و المَاليِّ ، مِنْ دَوْن أَنْ يَكُون هناك

انعكاسات سلبيَّة على الإنتاجيَّة والتَّنافسيَّة مِنْ جهة ، وعلى عدالة توزيع الدَّخل مِنْ جهةٍ أُخرى ، جَعَلَنَا نَرَى أنَّ أهداف المَرحلة القَادمة يجب أنْ تَنْصَب على :

1. **الإبقاء على دَوْرِ الدَّولة القياديِّ في النَّشاط الاقتصاديِّ** : فاستدامة النُّمو و العدالة الاجتماعيَّة لا يتحقَّقان في إطار اللِّيبراليَّة الاقتصاديَّة المُطلقة وسياسات التَّثبيت والتَّكييف الهيكليِّ الَّتي تَفْرِضها أدوات العولمة (البنك الدُّوليِّ و صندوق النَّقد الدُّوليِّ و مُنظَّمة التِّجارة العالميَّة) على جميع الدُّول دُونَ النَّظر إلى الأوضاع المَحلِّيَّة . فالأسواق القَويَّة تُولَدُ في أحضانِ اقتصادٍ قويٍّ ، تكفل الدَّولة مِنْ خلاله الرِّعاية الاجتماعيَّة للجميع.
2. **الإصلاح الإداريُّ** : إنَّ مواجهة مُشكِلات الأجهزة الإداريَّة ، كالرُّوتين والتَّعقيد في شِركات ومُؤسَّسات القِطَاع العَامّ ، لا يُمْكِن أنْ تَتِمَّ إلَّا مِنْ خلال :

- اختيار الكوادر الإداريَّة و القيادات بشَكلٍ موضوعيٍّ لضَمان نجاح عمليِّة الإصلاح الاقتصاديِّ . مِنْ هُنَا تَنْبُع أهمِّيَة العمل على إيجاد بنك للمعلومات يَتَضَمَّن البيانات الأساسيَّة مِثْل المُؤهلات والخِبرات وسِجِلِّ الأداء عَنْ الأفراد الَّذين يُمْكِن ترشيحهم ليشغلوا مَنَاصِب إداريَّة ، فهو بذلك يُسَاعد الجِهَات المُختصَّة على تَحْدِيد الأفراد المُلائِمين بِمَا لديه مِنْ معلوماتٍ دقيقةٍ و مَوثَّقَةٍ يَسْهُل الرجوع إليَّها عِنْدَ الحاجة[1]. وبالنَّتيجة ، يُمَكِّن هذا الأسلوب مِنْ استغلال الكوادر البشريَّة المُتاحة مِنْ خلال وَضعِ الشَّخص المُناسب في المَكان المُناسب بعيداً عَنْ المَحسوبيَّات والوَلاءات في الاختيار، وهو أسلوبٌ مُمْكِنٌ وعَمَليٌّ و مُتَبَعٌ في كثير مِنَ الدُّول المُتقدمة .
- إيجاد هيئات مُختصَّة للقيام بدراساتِ الجدْوى الاقتصاديَّة ، و رَبْطِ قيام أيِّ مَشروع صناعيٍّ عَامٍّ بهذه الدِّراسة ، فمُستقبل أداء أيِّ مَشروع يَتوقَف إلى حدٍّ كبير على سلامة القرارات الَّتي يَتِمُّ اتخاذها قَبْلَ تأسيسه[2] ، مِمَا يوفر علينا إقامة مَشاريع فاشلة تُشَكِّل عِبئاً على الاقتصادِ الوطنيِّ.
- القَضاء على التَّضخُّم الوظيفيِّ مِنْ خلال إعادة هيكلة مُؤسَّسات القِطَاع العَامْ للقضاء أو التَّخفيف مِنْ حالات البطالة المُقَنَّعة ، والعمل على تحقيق التَّوازن المطلوب بَيْنَ

[1] RAY, H.N , public Enter prises and Development in the Arab world, New York , 2003 ، p(11)

[2] علام ، سمير ، إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة ، منشورات جامعة القاهرة ، 2001 ، ص(3).

الرَّواتب والأجور مِنْ جهة وتكاليف المعيشة مِنْ جهة ثانية ، وذلك للحدِّ مِنْ حالات الرَّشوة والفَساد.

- العمل على اختصار الإجراءات اللازمة لإنجازِ الأعمال ، حيث أنَّ طُولَ هذه الإجراءات هو السَّبب الأساسيِّ للتَّهرب مِنَ العمل والفساد الإداريِّ.

3. **التَّأكيد على دَوْرِ الاستثمار العَامِّ بوصفه مُكَمِّل للاستثمار الخَاصِّ** ، وهذا يَتَطَلَب :

- تحديث الأساليب الخَاصَّة بآليَّات العمل ، انطلاقاً مِنْ أسلوب اختيار العَامِلِين وانتهاءً بأسلوب التَّرقية والإحالة على المَعاش ، بِشَكل يَكفل تحقيق العدالة بَيْنَ العُمَّال المُجدين و العُمَّال المُقصرين .
- إخضاع المُؤسَّسات العَامَّة الصِّناعيَّة للمَعايير الاقتصاديَّة ، لأنَّ هذه المَعايير تَدْفَع المُؤسَّسات إلى الالتزام بالاعتبارات الاقتصاديَّة ، فيما يَتَعَلَقُ بالقرارات الَّتي تُتَخَذ وبكيفيَّة استخدام المَوارد المُتاحة. مِمَّا يوفِّر على الخزينة خَسَائر كبيرة كانت تَتَحَملها وتُحَولها إلى مُؤسَّسات رابحة تردف الخزينة بعوائد تُوجَّه إلى :
  - تَمْويل الخدمات الضَّروريَّة لتحقيق التَّنمية الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة (كالصِّحة والتَّعليم، و البُنْيَّة التَّحتية) .
  - دَعْم القدرة الدِّفاعية للدَّولة و توفير الأمن الاجتماعيِّ .
  - الإسهام في زيادة النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ.
  - تَنْفِيذ خُطط استبدال وتجديد الأصول الثَّابتة (استبدال الآلات القديمة بآلات جديدة ذات مستوى تكنولوجيِّ مُرتفع) وتأهيل الكوادر الفنيَّة القادرة على تشغيلها بطاقتها القصوى . دُوْنَ العودة إلى الاقتراض مِنْ صندوق الدَّين العَامِّ لقاء نسبةٍ مُرتَفِعةٍ مِنَ الفوائد ، إنَّما بالاعتماد على أرباح المَشروع .

4. **استيعاب القِطَاع الخَاصِّ الصِّناعيِّ و دَعْمِه وتَشجيعه** : لأنَّ عَدَمَ الإهتمام بقِطَاعات القيمة المُضافة العاليَّة ، يعتبر السَّبب الرَّئيسيِّ في عَدَم استدامة النُّموِّ الاقتصاديِّ . واستمرار الوضع على هذا المنوال يوصلنا إلى نقطة لا يُمْكِن بعدها إيجاد الحلول النَّاجعة ، لذا ذيتوجب علينا :

- تسهيل حصول القِطَاع الخَاصِّ على قروض ميسرة ، باعتماد سياسات نقديَّة تُحابي الدُّخول الصِّناعيَّة، أو العمل على إيجاد مَصَادِر تمويل خارجيَّة للمشاريع الصِّناعيَّة.
- تقديم الدَّعم الماليِّ والفنيِّ لتنشيط إندماج المشاريع الفرديَّة والعائليَّة في مَشاريع مُساهِمة كبيرة.
- رَفْعِ القُدرة التَّنافسيَّة للمُنتَجَات الوطنيَّة و الارتقاء بمواصفات المُنتَجَات الصِّناعيَّة إلى مقاييس الجودة العالميَّة ، مِنْ خلال الاستفادة مِنْ المزايا النِّسبية المُتوفِرة في قُطرِنا.
- رفع سياسة الحماية عَنْ القِطَاع الصِّناعيِّ (العَامُّ والخَاصُّ) حتَّى يُطَوِر نفسه ويصبح قادر على مواجهة كافة السِّلع البديلة و المُنافِسَة له.
- الاهتمام بالتَّسويق و خاصَّةً الدُّوليُّ مِنْ خلال إحداث إدارات مُتخصِصَة. تُعنَى بِمَجالِ التَّسويق حتَّى تَتَمكَّن هذه المشروعات مِنْ تصريف كامل إنتاجها وتحقيق أهدافها.
- عَدَم التَّمييز في المُعاملة بَيْنَ القِطَاعين العَامِّ والخَاصِّ لجهة الحصر أو المنع ، أو لجهة التَّكليف أو الاعفاء مِنَ الضَّرائب وجَعْلُ التَّمييز مَحصوراً حسب النَّشاط مع إعطاء الأولويَّة في المُعامَلَة إلى قِطَاع الصِّناعة التَّحويليَّة[1].
- تعديل قانون الاستثمار بحيث تَقْتَصِر الاعفاءات والمَزايا على المَشارِيع المَطلُوبة في الاقتصاد الوطنيِّ ، و تُعَزز النُّموَّ الذَّاتي وبشكلٍ خَاصٍّ المَشاريع الصِّناعيَّة ذات التَّرابطات الأماميَّة والخلفيَّة.

5. **تحقيق مُستويات أَفضَل مِنَ الرِّعاية الاجتماعيَّة** : أيْ مُعالجَة الأوضاع المَعيشيَّة للسُّكان و رَدْمِ الهوَّة بَيْنَ الدُّخول و الأسعار و القضاء على الفقر ، و هذا يَتَطَلَب :

- توجيه الأولويَّة في الانفاق العَامِّ للخدمات الاجتماعيَّة ، حيث نَجِد أنَّ مُخصَّصات الإنفاق على الخدمات الاجتماعيَّة كنِسبَةٍ مِنَ الإنفاق العَامِّ تَبْلُغ في ألمانيا (78%) و تَنْخَفِض إلى (60%)[2] في أمريكا ، على الرَّغم مِنَ الدَّعوات المتواصلة مِنْ هذه الدُّول إلى تخفيض الإنفاق العَامِّ وحَصْرِ تدخُّل الدَّولة .
- تحقيق التَّوازن الإقليميِّ مِنْ خلال خَلقِ فرص عمل ، و تطوير البنيَّة التَّحتيَّة في المَناطِق الأقل نُموَّاً.

[1] د. حبيب ، مطانيوس ، بحث : الشراكة السورية الأوروبية وقطاع الصناعة (الآثار والمهام)، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشر (حول اقتصاد السوق الاجتماعي) ، جمعية العلوم الاقتصادية ، 16\5\2006 ، ص (38-39) .
[2] Humann development report 2009, previous references,p.(295).

- تطوير أنظمة للضَّمان الاجتماعيِّ ، تَشْمُل إضافةً إلى العَامِلِين في القِطَاع العَامِّ كُلَّ العَامِلِين في القِطَاع الخَاصِّ بالمظلَّة التَّأمينيَّة ، و العَاطِلِين عَنْ العمل خلال فترة تَعَطُّلِهم عَنْ العمل .
- تَفْعِيل القانون رَقَم (78) لعام 2001، الَّذي يُؤَمِّن استثمار أموال التَّأمينات الاجتماعيَّة و يحقِّق المَنفَعَة المرجُّوة للعُمَّال .
- تَفْعِيل دَوْرِ النَّقابات واستقلاليتها ، بِشَكل يَكفُل حرِّيَّة الإضراب والاحتجاج للمُطالبَة بحقوق العُمَّال سواءً على صعيد الأجور بِمَا يتلاءم مع ساعات العمل أو تأمين المُنَاخ الصِّحيِّ السَّليم في العمل .
- تطوير القِطَاعين التَّعاونيِّ و المُشترك ، القادرين على حفظ الوجه الاجتماعيِّ للتَّنمية ، فهو يقدم الخدمات الاجتماعيَّة الضَّرورية للمُواطِنِين.
- استغلالُ كامل الطَّاقات الكامنة و المُعطَّلة في الاقتصاد ، و بشكل أساسيٍّ قِوى العمل المُتُعَطِّلة ، الَّتي تمتلك المزايا والخِبرات ولا تمتلك فرص عمل.
- منح قضيتيّ الصِّحة و التَّعليم (بشقَّيه الكميِّ والنَّوعيِّ) و مسألة الأُمية خاصَّةً اهتماماً أكبر.
- إعطاء الأولويَّة في الإيرادات للضَّرائبِ المُباشرةِ (الأكثر عدالةً).
- استكمال المُؤسَّسات والجهات المسؤولة عَنْ عمليَّة إعادة توزيع الدَّعم إلى مستحقيه.

6. البحث الجدِّيِّ عن مصادر بديلة للطاقة ، لمواجهة تحدي النُّضوب النِّفطيِّ.
7. تَفْعِيل مشاريع الرَّي الحديثة ، والعمل على مُعالجة الآثار السلبيَّة لتحرير الأسعار على المزارعين.
8. زيادة إيرادات الخدمات، خاصَّة السِّياحيَّة مِنْها، ولاسيما في المرحلة المُقبلة .حيث ستصبح السِّياحة مَعَ نهاية هذا القرن أكبر صناعة في العَالَم ، وستتقدم على صناعة النَّفط ، كَمَا أنَّها تُشكِّل حالياً العملاق الخفيِّ ذا الريعيَّة العالية والمَوْرِد الَّذي لا يَنْضُب مهما استُخدِم. لذلك فإنَّ 7% مِنْ عُمَّال العَالَم يعملون في حقل السِّياحة، خَاصَّة و أنَّ تخديم كُلِّ غرفة فندقيَّة يحتاج إلى 7.1 عامل. كَمَا أنَّ السِّياحة أسرع الصِّناعات نُمواًّ .

الخاتمة :

اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ يقوم على تنظيم النَّشاط الاقتصاديِّ مِنْ قِبَل الدَّولة مِنْ أجل صالح المنفعة العَامَّة. فهو يُؤيِّد البرامج الحكوميِّة لتوفير الضَّمان الاقتصاديِّ، وللتَّخفيف مِنْ مُعانَاة الإنسان. وهذه البرامج تتضمَّن : التَّأمين ضدَّ البطالة ، قوانين الحدِّ الأدنى مِنَ الأجورِ ، ومعاشات كبار السِّن ، والتَّأمين الصِّحيِّ........إلخ. وهو يقوم في ذات الوقت على تفضيل الأفراد المُعتَمِدين على أنفسهم والمَسؤولين عَنْ حياتهم ، بحيث لا يتمُّ التَّدخل مِنَ الدَّولة إلَّا تحت أوضاع اجتماعيِّة تَسُوقُ إلى ذلك. ويرتكز على مساعدة الأفراد مِنْ أجل تَمْكِينِهم مِنْ مُساعدة أنفسهم.

وقد شَهِدَ القرن العشرين تنامي تدخُّل الدَّولة في مُعْظَم الدُّول الغربيَّة وكثير مِنْ الدُّول النَّامية في السُّوق لضمان الرَّفاهية في حدِّها الأدنى ، وقد أَخَذَ هذا التَّدخُّل في الغالب شكل تقديم الدَّعم للمواطنين للقضاء على الفقر والمرض والجهل. حيث كانت الدُّول تسعى وراء تحقيق نهوض قوميٍّ و تعزيز جيوش قويَّة ، مُنْطَلِقِين مِنَ الفكرة التَّالية : (إذا كان هناك أفراد أو جماعات محرومة بسبب ظروفهم الاجتماعيَّة، فعلى الحكومة مسؤوليَّة اجتماعيَّة للقضاء على هذا الحرمان) وتَنْعَكس هذه المَسؤوليَّة في تنمية دولة الرَّفاهيَّة. ولا تُقلِّص زيادة مسؤوليَّات الحكومة مِنْ حقوق الفرد بل تُوسِّعها؛ فعلى سبيل المثال ، اكتسب المواطنون مجموعة مِنَ الحقوق الاجتماعيَّة كالحقِّ في العمل والحقِّ في التَّعليم والحقِّ في السَّكن اللائق......إلخ.

ولا يقتصر الجدل في نشر العدالة الاجتماعيَّة على أيديولوجيَّة واحدة دُوْنَ غيرها ولَكِن تَمَّ تناولها بطُرق مختلفة مِنْ قِبَل الاشتراكيِّين واللِّيبراليِّين والمُحافظين وحتَّى مِنْ قِبَلْ أنصار الحركات النِّسائيَّة. مِنْ هُنَا نَجِد أنَّ طَرَحَ مفهوم اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ مِنْ قبل القيادة السِّياسيَّة في سورية لم يُنهِ الجدل القائم حول مستقبل الاقتصاد السُّوريِّ بل أَعلَن بدايته الجدِّية ، فهو طَرَحَ عنوانًا لكتاب لم يُحدَّدْ مضمونه بَعْد ، وتُرِكَ المجال مفتوحاً لتحديد مَضمونِ هذا الكتاب ، وهذا ليس بالأمر السَّهل فأيُّ خطأ يؤدي إلى الانحراف عَنْ الهدف.

قائمة المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية :

1. الكتب باللغة العربية :

1. ببلاوي ، حازم ، التغير من أجل الاستقرار ، دار الشروق ، مهرجان القراءة للجميع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1998 .

2. الحامض ، خالد ، الاقتصاد السياسي ، منشورات جامعة حلب ، سورية ، 1989 .

3. مقدمه سعد الدين ابراهيم لكتاب حيدر ابراهيم، المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في السودان، القاهرة ،1995.

4. د. سكر ، نبيل الإصلاح الاقتصادي في سورية ، رياض الريس للكتب والنشر ، بيروت ، 2000.

5. سليمان ، عدنان ، اقتصاد السوق الاجتماعي واتجاهات تطوره المستقبلية ،الطبعة الأولى ، دار الرضا للنشر ، دمشق ، الطبعة ،2005 .

6. شيحة ، مصطفى رشدي ، علم الاقتصاد ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1985.

7. الصدر ، محمد باقر ، اقتصادنا ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، 1983.

8. عبد الله الكفري ، مصطفى ، الاقتصاد السياسي ، منشورات جامعة دمشق ، 2001 .

9. محمود ، عبد المولى ، تطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي عبر العصور ، الشركة التونسية للتوزيع ، تونس، 1986.

10. عبيدات ، ذوقان ، و ، عدس ، عبد الرحمن ، و ، عبد الحق ، كايد ، البحث العلمي (مفهومه ، أساليبه ، أدواته) ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، الرياض ،2002.

11.عبيد الناصر ، عبيد ، سياسات الإصلاح الاقتصاديِّ و برامج التَّثبيت والتَّكييف الهيكليِّ ، حالة مصر العربيَّة ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 2001 .
12. العسال ، أحمد محمد ، و ، عبد الكريم ، فتحي ، النظام الاقتصادي في الإسلام (مبادئه وأهدافه)، مكتبة وهبة، القاهرة، 1985 .
13. علام ، سمير ، إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة ، منشورات جامعة القاهرة ، 2001 .
14. غسان ، إبراهيم ، اقتصاد السوق الاجتماعي (مقدمات نظرية) ، الجندي للطباعة والنشر ، دمشق ، 2006 .
15. كاظم ، محسن ، مبادئ الاقتصاد بَيْنَ النظرية والتطبيق ، دار المعرفة للطباعة والنشر و الإعلان ، الكويت، 1986.

16. مجموعة باحثين ، سورية ????(دراسة عامة حول الجمهورية العربية السورية) ، مركز المعلومات القومي ، دمشق ، ????.
17. معجم المنجد في اللغة ، دار الشروق ، الطبعة (26) ، 1960.
18. ولعو ، فتح الله ، الاقتصاد السياسي ، دار الحداثة ، بيروت، 1981 .

2. الكتب المترجمة إلى اللغة العربية:

1. أنجليس ، فريدرك ، أصل الأسرة والملكية الخاصة والدولة ، ترجمة أديب يوسف ، منشورات دار الفارابي ، المطبعة التعاونية ، دمشق ، 1958 .
2. سام ويلسون ، بول سام ، و ، دنورد هاوس ، ويليام ، الاقتصاد ، ترجمة هشام عبد الله ، الطبعة الخامسة عشر ،الأهلية للطباعة والنشر ، عمان ، 2001.
3. شاخت ، ريتشارد ، الاغتراب، ترجمة كامل يوسف حسين ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، 1980 .
4. لانكه ، أوسكار ، الاقتصاد السياسي ، مفاهيم وقضايا ، الجزء الأول ، ترجمة د. محمد سلمان حسن ، دار الطليعة ، بيروت ، 1967 .
5. لينين ، فلاديمير إيليتش ، مختارات ، الجزء الثاني ،المجلد الأول ، ترجمة دار التقدم ، مؤسسة العصر الحديث ، مصر ، 1976 .

6. ليونتييف ، موجز الاقتصاد السياسي ، ترجمة دار التقدم ، دار التقدم ، موسكو ، 1975 .
7. ماركس، كارل ، و ، فريدرك ، أنجلز ، دراسة بيان الحزب الشيوعي ، ترجمة الدكتور عصام أمين ، الطبعة الأولى ،1987 .
8. ماركس ، كارل ، و ، أنجليس ، فريدرك ، المؤلفات المختارة ، ترجمة دار التقدم ،المجلد الثالث ، دار التقدم ، موسكو ، 1976 .
9. ماركس ، كارل ، رأس المال ، ترجمة دار التقدم ،الجزء الثالث، دار التقدم ، موسكو ، 1985.
10. المعجم الفلسفي المختصر ، ترجمة توفيق سلوم ، دار التقدم ، موسكو ، 1986 .

الأبحاث و الدراسات و الدوريات :

1. الأبرش ، محمد رياض ، بحث: هوامش على متون السياسات ندوة الثلاثاء الاقتصادية ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، دمشق ، 25\3\2008 .
2. تحليل الاقتصاد الكلي السوري ، هيئة تخطيط الدولة ، الجمهورية العربية السورية ، 2005 .
3. حبيب ، مطانيوس ، بحث : الشراكة السورية الأوروبية و قطاع الصناعة (الآثار والمهام) ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشر(حول اقتصاد السوق الاجتماعي) ، جمعية العلوم الاقتصادية ، 16\5\2006 .
4. الحلبي ، محمد سعيد، بحث: دور القطاع الأهلي في اقتصاد السوق الاجتماعي ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشر (حول اقتصاد السوق الاجتماعي) ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، 27\12\2005 .
5. الحمش ، منير ، بحث : القطاع العام واقتصاد السوق الاجتماعي ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشر (حول اقتصاد السوق الاجتماعي) ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، 24\1\2006 .

6. خضور ، رسلان ، بحث: منعكسات تخفيض سعر صرف الليرة السُّورية على الصَّادرات والواردات وإعادة توزيع الدَّخل ، بحوث اقتصاديَّة وعربيَّة ، الجمعية العربيَّة للبحوث الاقتصاديَّة في مصر ، العدد (21) ، 2000.
7. خضور ، رسلان ، المؤسسات الرائدة ودورها في الإصلاح الاقتصادي ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون (حول بعض تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، 12\5\2009.
8. خطاب ، عبدا لله شحاتة ، بحث : دور الدولة والنظرية الاقتصادية: الدروس المستفادة للحالة المصرية ، مركز أبحاث فقه المعلومات الإسلامية، القاهرة، 2007 .
9. الدردي ،عبد الله ، الخطة الخمسية العاشرة (الحصيلة والتوقعات)، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرين ،(حول بعض تداعيات الأزمة الاقتصاد العالمية الراهنة)، 3\2\2009.
10.الزعيم ، عصام ،الإصلاح الاقتصادي في سورية ، وزارة الصناعة ، آذار 2002
11.الزعيم ، عصام ، بحث : اقتصاد السوق الاجتماعي إزاء التحديات الاقتصادية و الدولية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشر (حول اقتصاد السوق الاجتماعي) ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، 22\11\2005.
12.سعيفان ، سمير ، مقال : الإصلاح الاقتصادي في سورية مفاصل رئيسية ، مقالة نشرت في جريدة الثورة السورية بتاريخ 26 أيلول 2000.
13. سعيفان ، سمير ، بحث : تحديات الاقتصاد السوري ومخاطر تجاهلها ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون (حول بعض تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة) ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2\6\2009.
14. سكر ، نبيل ، بحث : الإصلاح الاقتصاديِّ في سورية ، ندوة الثُّلاثاء الاقتصاديِّة الثَّالثة عشرة حول التَّنمية الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة في سورية ، (الاقتصاد السوريُّ على عتبة القرن الحادي والعشرين .... قضايا تَنْتَظِر الحل) ، 2000\3\22 .
15. شعلان ، عبد الشكور ، بحث:تحديات واستراتجيات التصحيح أمام البلدان العربية ، ضمن كتاب : التصحيح والتنمية في البلدان العربية ، تحرير : سعيد النجار ، ندوة مشتركة تحت إشراف صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، 1987 .

16.د. شومان ، عدنان شوكت ، بحث : التجارب الاشتراكية في سورية و آثار تحولها إلى اقتصاد السوق و أثر العولمة و إعادة الهيكلة ، ضمن ندوة :(دولة الرفاهية الاجتماعية)، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي في الإسكندرية، الاسكندرية ، مصر ، 28\11\2005.
17.صن ، أمارتينا ،التَّنمية حرّيّة، ترجمة : شوقي جلال ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 303، الكويت ، أيار 2004.
18.العبد الله ، مصطفى ، ورقة قدمت لبحث : الاصلاحات الاقتصاديَّة وسياسات الخوصصة في البلدان العربيَّة ، مركز دراسات الوحدة العربيَّة ، بيروت ، 1999.
19.د. العماش ، حسين ، بحث : حزمة الأمان الاجتماعي ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الحادية والعشرين (حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية)، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ،11\3\2008.
20.العيسوي ، إبراهيم ، بحث : التحرير الاقتصادي و أثره على النمو والفقر و البطالة ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الواحدة و العشرين ، حول قضايا اقتصادية راهنة ، جمعية العلوم الاقتصادية ، دمشق ، 2006/5/23 .
21.القلاع ، غسان ، بحث : دور القطاع الخاص في اقتصاد السوق الاجتماعي ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشر (حول اقتصاد السوق الاجتماعي) ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ،20\12\2005 .
22.قنوع ، نزار ، بحث :(إضاءات على بعض جوانب عملية الإصلاح الاقتصادي في سورية ، التحديات و إمكانية الاستفادة من تجارب دول أخرى ، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد (27)، العدد (1)،2005 .
23.الكبيسي ، عامر ، دراسة تحليلية لواقع الخدمة المدنية ودورها في التنمية الشاملة– المجلة العربية للإدارة –العدد الرابع كانون الأول 1992 .
24.الكنج ، عزت ، بحث : دور النقابات والعمال في اقتصاد السوق الاجتماعي ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشر (حول اقتصاد السوق الاجتماعي) ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، 3\1\2006.

25.مجموعة من الباحثين ، اقتصاد السوق الاجتماعي بَيْنَ المفهوم و التطبيق ، حوار الطاولة المستديرة الذي نظمته الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بتاريخ 14\7\2009 في مكتبة الأسد بدمشق ، نون للنشر و والطباعة والتوزيع ، حلب ، سورية ، 2009.
26.مرزوق ، نبيل ، الفقر والبطالة في سورية ، المركز العربي للدارسات الإستراتيجية في دمشق ، سورية ، 2004 .
27.المصبح ، عماد الدين ، بحث :العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية، دراسة تطبيقية باستخدام منهجية التكامل المشترك ،المعهد العربي للتخطيط ، بالكويت ،ضمن أعمال المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية ، آذار 2008، القاهرة ، جمهورية مصر العربية.
28.ناصر، ربيع ، بحث : رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سورية ،ندوة الثلاثاء الاقتصادية، رؤية شبابية للاقتصاد السوري ،30\7\2005 .
29.مرزوق ، نبيل ، بحث : دور آليات السوق وتدخل الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشر (حول اقتصاد السوق الاجتماعي) ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، 6\12\2005 .
30.نبيل مرزوق ، الفقر والبطالة في سورية ، ندوة الثَّلاثاء الاقتصاديَّة ، جمعية العلوم الاقتصاديَّة ، عام 1997 .
31.نصر ، ربيع ، بحث : النمو الاقتصادي المحابي للفقراء ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون (حول بعض تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة) ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، 26\5\2009 .
32.نهرا، فؤاد ، بحث : النموذج التعاوني – دراسة مقارنة : النموذج الدولوي الفرنسي و النموذج التعاوني الألماني ، ندوة فكرية حول دولة الرفاهية الاجتماعية ، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالاسكندرية ، 2006 .
33.هادي ، حسن ، بحث: النموذج الاجتماعي الديمقراطي – دراسة مقارنة بَيْنَ السويد والنرويج والدنمارك وفنلندا– ، ندوة الرفاهية الاجتماعية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، المعهد السويدي بالإسكندرية ، مصر ، 2005 .

34.هيمر ريمبرت ، هانس ، بحث: التخطيط في اقتصاد السوق الاجتماعي ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون (حول بعض تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة) ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، 5\7\ 2009 .

35.تقييم سياسات و استراتجيات الإقلال مِنَ الفقر في عينة مِنَ الدُّول العربيَّة ، المُعهد العربيِّ للتَّخطيط ، الكويت ،2005.

التقارير و المجلات و الصحف و الجهات العامة :

1. تقرير التَّنمية العالميِّ 2005، مُناخ استثماريٍّ أفضل لكلِّ فرد ، البنك الدُّولي .
2. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، صندوق النقد العربي ، الفصل الثاني (التطورات الاقتصادية و الاجتماعية)، 2008.
3. التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية للألفية في الجمهورية العربية السورية ، رئاسة مجلس الوزراء ، هيئة تخطيط الدولة ، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، أيلول 2005.
4. تقرير "الأهداف الرئيسية لحزب التجمع الألماني الديموقراطي المسيحي" في المؤتمر الواحد والعشرين ، هانوفر ، 3-4\12\2007 .
5. التقرير الوطني الثاني للتنمية البشرية (التعليم والتنمية البشرية – نحو كفاءة أفضل) في سورية ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، بالتعاون مع هيئة تخطيط الدولة ،دمشق ، 2005 .
6. تقرير الاستثمار السنوي الثاني في سورية لعام 2007 ، هيئة الاستثمار السورية ، دمشق
7. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، المؤسسة العربيَّة لضَّمان الاستثمار وائتمان الصَّادرات ، الكويت ، 2008 .
8. الخطة الخمسية العاشرة ، هيئة تخطيط الدولة ، الجمهورية العربية السورية .

9. دراسة حالة تشخيص الفقر في سورية ، بالتعاون بَيْنَ هيئة تخطيط الدولة والمكتب المركزي للإحصاء و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 2004 .
10. المجموعات الإحصائية (1992 ،1993، 1994 ، 1995 ، 1996 ، 1997 ، 1998 ، 1999، 2000 ، 2001 ، 2002 ، 2003 ، 2004 ، 2005 ، 2006 ، 2007 ، 2008) ، المكتب المركزي للإحصاء ، الجمهورية العربية السورية .
11. مجموعة باحثين ، تقرير عن التنمية في العالم (العمال في عالم يزداد تكاملاً) ، البنك الدولي ، الأهرام ، القاهرة ، 1995.
12. مسح دخل ونفقات الأسرة (2003–2004 و 2006 – 2007)، المكتب المركزي للإحصاء ، الجمهورية العربية السورية.
13. مسح سوق العمل (1995 ، 2007) ، المكتب المركزي للإحصاء ، الجمهورية العربية السورية.
14. مسح صحة الأم والطفل(1993 ،2001)، المكتب المركزي للإحصاء ، الجمهورية العربية السورية ، دمشق.
15. المسح العنقودي متعدد الاغراض (متابعة أوضاع النساء و الأطفال) 2006 ، المكتب المركزي للإحصاء بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للطفولة و المشروع العربي لصحة الأسرة جامعة الدول العربية ،الجمهورية العربية السورية ، شباط 2008 .
16. مسوح السكان الناشطين اقتصادياً، العمالة والبطالة ، مكتب العمل الدولي ، جينيف ، 1996.
17. وصف سورية بالأرقام (2000 ، 2003 ، 2007) ، المكتب المركزي للإحصاء، الجمهورية العربية السورية .

الرسائل الجامعية :

1. صندوق ، عفيف عبد الكريم صندوق ، دور السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي (دراسة حالة الجمهورية العربية السورية)، بحث معد لنيل درجة الكتوراه في الاقتصاد المالي ، جامعة دمشق ، 2005.

المراجع الأجنبية :

1. Books:

1. Easy guide to social market economy , pocket book ,Friedrich Ebert Stiftung , FES Indonesia,2006.
2. Eucken, W., A Policy for Establishing a System of Free Enterprise", 1952 , in Ludwig-Erhard-Stiftung (Hg) (1982). *Standard Texts on the Social Market Economy* , Stuttgart , New York , Gustav Fisher.
3. Kangas, Olli and Joakim Palme , Statism Eroded ? Labor Market Benefits and the Challenges to the Scandinavian Welfare Model , in *Welfare Trends in Scandinavia* , edited by Erik J. Hansen, Stein Ringen , Hannu Uusitalo and Robert Erikson , New York: M.E. Sharpe , 1993.
4. Ludwig-Erhard-Stiftung (Hg) , *Standard Texts on the Social Market Economy*, Stuttgart, New York, Gustav Fisher, 1982 .
5. RAY, H.N , public Enter prises and Development in the Arab world, New York , 2003 .

2. Reports , working paper and conference:

1. Boeri, T. *Let Social Policy Models Compete and Europe Will Win*, paper presented at a conference hosted by the Kennedy School of Government, Harvard University,11-12\04\2002 .

2. Faculte , miachel , The philosophy of social market economy, analysis of Ordoliberalism , Walter Euken institut , Freiburg Discussionpapers on Constitutional Economics, Goethestr,2007.
3. Gunnar Isacsson , *Essays on the Twins Approach in Empirical Labor Economics* ([n. p.: n. pb.] , 1999 .
4. Human Development report 2007/2008, nations development progmme ,new york , 10017, USA.
5. John , Klaus Dieter , German Social market economy still a model for the European union?, Chemnitz Technical University, Germany , 2006.
6. John , Rawls , ATheory of Justice , Cambridge, Harvard University Press, 1971.
7. Palme, Joakim, *The Nordic Model and Modernization of Social Protection in Europe , Copenhagen , 1999*.
8. Stephan Leibfried , “Towards a European Welfare State ?,” in: Catherine Jones , ed. , *New Perspectives on the Welfare State in Europe* ([n. p.: n. pb.], 1993.
9. Stiglitz , J. "Redefining the Role of the State: What should it do, How should it Do it and How should these decisions be made?", Paper presented on the Tenth Anniversary of MITI Research Institute, Tokyo, the World Bank , 1998 .
10. Tanzi ، V. "The Role of the State and the Quality of the Public Sector", IMF, Working Paper , No. WP/00/36 , (2000).
11. Tanzi, V. (1998). "Corruption Around the World Causes, Consequences, Scope, and Cures", IMF Staff Papers , Vol. 45 , No. 4.
12. Wennemo , Irene *, Sharing the Costs of Children,* Swedish Institute for Social Research , Stockholm , 1994.

المواقع الالكترونية :

1. د. العبد الله ، مصطفى ، بحث : الاشتراكية ، ص(1)، بحث منشور على الموقع الالكتروني التالي :

http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=897&vid

.

2. *القطب* ، محمد ، الليبرالية التي نسعى لها ، مقتطفات من كتاب مفردات الثَّقافة السِّياسيَّة ، دراسة منشورة على الموقع الالكتروني :

www. daoosha.jeeran.com/Temp/libralizm.doc.doc - Saudi Arabia

3. مسيرة الاقتصاد السوري لعام 2008 ، مقال منشور على موقع غرفة تجارة دمشق الالكتروني ، موقع المقال على شبكة الإنترنت :
http://www.dcc-sy.com/?nd/studies/economic-studies/479
4. قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال 2009 / مجموعة البنك الدُّولي ، الموقع الشبكي : www.doingbusiness.org .
5. د. حسين ، محمد ، دراسة مقارنة نشرت على موقع وزارة المالية الالكتروني بتاريخ 7/10/2007 ، الموقع الشبكي للدراسة :
www.barasy.com/news-view-1002.html.
6. جبريل ، محمد ، دراسة : الفقر في الوطن العربي ، 2007 ، موقع الدراسة على شبكة الإنترنت ، http://www.islam today.net
7. راجع ، د. نجمة ، إلياس ، مقال : اقتصاد السوق الاجتماعي ، منشور بتاريخ 18\6\2009 ، موقع المقال على شبكة الإنترنت :
http://www.syriandays.com/?page=show_det&select_page=56&id=15290.
8. بيانات منشورة على موقع المكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية ، موقع البيانات على شبكة الإنترنت :
http://www.cbssyr.org/

النتائج :

تلبي الخطة الخمسية العاشرة بعض متطلبات التخطيط المتسقة مع اقتصاد السوق الاجتماعي ، وهي تتضمن خطة استراشفية سليمة ولاسيما على المستوى الكلي ، وعناصر جيدة لخطط العمل ، ولكن على المستوى التنفيذي كان التطور أقل إقناعاً إذ نلاحظ :

- ✓ تراجع الصِّناعة التَّحويليَّة (العامل المُنَافي لاقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ) : حيث تعتبر الصناعة التحويلية قاطرة النمو الاقتصادي باعتبارها تحتوي على النسبة الأكبر من القيمة المضافة الحقيقية بين القطاعات الاقتصادية. و قِطَاع الصِّناعة التَّحويليَّة بشقيه العَامِّ والخَاصِّ لازال يعاني مِنْ جملة همومٍ و مشكلاتٍ تبعده عن المساهمة الفاعلة في العمليَّة الاقتصاديَّة . ممَّا يعكس خللاً بنيوياً في تكوين النَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ.
- ✓ تراجع معدل نمو ناتج الصناعة الاستخراجية بالأسعار الثابتة ، وهذا يعكس التراجع الواضح في الإنتاج النفطي ، و بالرغم من أنَّ هذا لا يعد إيجابياً بالمطلق إلا أنه يدفع نحو زيادة الاعتماد على القطاعات الأخرى القابلة للديمومة و الاستمرار .
- ✓ انخفاض إنتاجيَّة العامل مما يدل على تدهور المستوى التَّعليمي و مستوى المهارات للمُشتغِلِين ، إضافةً إلى تردي وضع الإدارة الخَاصَّة والعَامَّة . ضِمْنَ هذه الوضع لا يُمْكِن تَحقِيق مُعدَّلات نُموٍّ مُرتَفِعة ، فالعُمَّال أهمُّ عناصر النُّموِّ الاقتصاديِّ ، و بالتَّالي العَجز عَنْ تحقيق الشَّرط الأوَّل لاقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ.
- ✓ بالرغم من تحسن عدالة توزيع الدخل في الفترة المدروسة إلا أنَّ النمو الاقتصادي للناتج المحلي الإجمالي لم ينعكس بنفس النسبة على الأفراد كم أنه لم يساعد على تخفيف حدة الفقر كما كان مأمولا في الخطة الخمسية العاشرة .
- ✓ محدودية التشغيل من خلال خلق فرص عمل جديدة ، حيث يعود هذا الانخفاض الظَّاهري في مُعدَّل البطالة في جزءٍ كبيرٍ مِنْهُ إلى اعتماد طريقةٍ مُختلفَةٍ في مسح

سوق العمل تعتمد على إجراء أربعة مُسوحاتٍ فصليَّةٍ و أخذ المُتوسِّط المُرجَح خلال السَّنة لمُعدَّل التَّشغيل .

- ✓ التَّأخر في الإصلاح المُؤسَّسيِّ ، و الخوف هنا يكمن في تكرار تجارب الدول المجاورة في عمليات تحرير تجاري و مالي دون أن ينعكس ذلك على الإنتاجية و التنافسية من جهة وعلى عدالة توزيع الدخل من جهة أخرى.
- ✓ ساهمت العوامل الخارجية (مثل المناخ و الأزمة المالية العالمية) و العوامل الداخلية (تحرير أسعار المشتقات النفطية و الأسمدة) إلى :
  - انعدام القدرة التنافسية للصناعات الوطنية نتيجة لارتفاع التكاليف الإنتاجية (ارتفاع أسعار المواد الأولية ووسائل النقل والأجور)
  - نخفاض وتراجع مستوى الاستثمارات الوطنية والأجنبية نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض القدرة الشرائية.
- ✓ عَجْزِ المُوازنة العامة للدولة و النَّاجم بشكلٍ أساسيٍّ عن ضَعْفِ إيراداتها مِنْ فوائض و تحويلات القِطَاع العَامِّ ،و من النَّفط ، و استمرار التَّهرب الضَّريبيِّ . مِمَا أدَّى إلى نقص رؤوس الأموال اللازمة للإنفاق أو الاستثمارِ في مجالاتٍ تَصُبُّ في خدمة النَّفع العَامِّ وبالنِّهاية لخدمة الحاجات الاجتماعيَّة .

الكتب :

1. د. الحامض ، خالد ، الاقتصاد السياسي ، منشورات جامعة حلب ، سورية، 1989 .
2. د.عبد الله الكفري ، مصطفى ، الاقتصاد السياسي ، منشورات جامعة دمشق ، 2001 .
3. محمود ، عبد المولى ، تطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي عبر العصور ، الشركة التونسية للتوزيع ، تونس.
4. لانكه ، أوسكار ، الاقتصاد السياسي ، مفاهيم وقضايا ، الجزء الأول ، ترجمة د. محمد سلمان حسن ، دار الطليعة ، بيروت ، 1967 .
5. ماركس ، كارل ، و ، أنجلس ، فريدرك ، المؤلفات المختارة ، المجلد الثالث ، ترجمة دار التقدم ، دار التقدم ، موسكو ،1976 .
6. د. عبيدات ، ذوقان ، و ، د. عدس ، عبد الرحمن ، و ، د. عبد الحق ، كايد ، البحث العلمي (مفهومه ، أساليبه ، أدواته) ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الرياض ،2002.
7. معجم المنجد في اللغة ، دار الشروق ، الطبعة (26) ، 1960 .
8. ببلاوي ، حازم ، التغير من أجل الاستقرار ، دار الشروق ، مهرجان القراءة للجميع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1998 .
9. سام ويلسون ، بول سام ، و ، دنورد هاوس ، ويليام ، الاقتصاد ، ترجمة هشام عبد الله ، الطبعة الخامسة عشر ، الأهلية للطباعة والنشر ، عمان ، 2001 .
10. د. غسان ، إبراهيم ، اقتصاد السوق الاجتماعي (مقدمات نظرية) ، الجندي للطباعة والنشر ، دمشق ، 2006 .
11. شيحة ، مصطفى رشدي ، علم الاقتصاد ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1985 .
12. العسال ، أحمد محمد ، و ، عبد الكريم ، فتحي ، النظام الاقتصادي في الإسلام (مبادئه وأهدافه)، مكتبة وهبة ، القاهرة، 1985 .
13. الصدر ، محمد باقر ، اقتصادنا ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، 1983 .
14. ولعو ، فتح الله ، الاقتصاد السياسي ، دار الحداثة ، بيروت، 1981 .
15. المعجم الفلسفي المختصر ، دار التقدم ، موسكو ، ترجمة توفيق سلوم ، 1986.
16. أنجليس ، فريدرك ، أصل الأسرة والملكية الخاصة والدولة ، ترجمة أديب يوسف ، منشورات دار الفارابي ، المطبعة التعاونية ، دمشق ، 1958 .
17. كارل ماركس ، رأس المال ، الجزء الثالث ، ترجمة دار التقدم ، درا التقدم ، موسكو ،1985.
18. ليونتييف ، موجز الاقتصاد السياسي ، ترجمة دار التقدم ، دار التقدم ، موسكو ، 1975 .
19. كاظم ، محسن ، مبادئ الاقتصاد بَيْنَ النظرية والتطبيق ، دار المعرفة للطباعة والنشر و الإعلان ، الكويت، 1986.
20. ريتشارد شاخت، الاغتراب، ترجمة كامل يوسف حسين ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، 1980 .
21. كاظم ، محسن ، مبادئ الاقتصاد بَيْنَ النظرية والتطبيق ، دار المعرفة للطباعة والنشر و الإعلان ، الكويت، 1986.
22. ريتشارد شاخت، الاغتراب، ترجمة كامل يوسف حسين ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، 1980 .

23. ماركس، كارل ، و ، فريدرك ، أنجلز ، دراسة بيان الحزب الشيوعي ،الطبعة الأولى ، ترجمة الدكتور عصام أمين،.1987 ،
24. لينين ، فلاديمير إيليتش ، مختارات ، الجزء الثاني ،المجلد الأول ، ترجمة دار التقدم ، مؤسسة العصر الحديث ، مصر ، 1976 .

25. د.عبيد الناصر ، عبيد ، سياسات الإصلاح الاقتصاديِّ و برامج التَّثبيت والتَّكييف الهيكليِّ ، حالة مصر العربيَّة ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 2001.
26. د.الزعيم ، عصام ، الإصلاح الاقتصادي في سوريا ، وزارة الصناعة ، آذار 2002 .
27.

البحوث والتقارير :

1. د. العيسوي ، إبراهيم ، بحث : التحرير الاقتصادي و أثره على النمو والفقر و البطالة ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الواحدة و العشرين ، حول قضايا اقتصادية راهنة ، جمعية العلوم الاقتصادية ، دمشق ، 2006/5/23 .

2. خطاب ، عبدا لله شحاتة ، بحث : دور الدولة والنظرية الاقتصادية: الدروس المستفادة للحالة المصرية ، مركز أبحاث فقه المعلومات الإسلامية، القاهرة، 2007 .

3. نهرا، فؤاد ، بحث : النموذج التعاوني – دراسة مقارنة : النموذج الدولوي الفرنسي و النموذج التعاوني الألماني ، ندوة فكرية حول دولة الرفاهية الاجتماعية ، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالاسكندرية ، 2006 .

4. هادي ، حسن ، بحث: النموذج الاجتماعي الديمقراطي ـ دراسة مقارنة بَيْنَ السويد والنرويج والدنمارك وفنلندا- ، ندوة الرفاهية الاجتماعية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، المعهد السويدي بالإسكندرية ، مصر ، 2005 .

5. د. خضور ، رسلان ، بحث: منعكسات تخفيض سعر صرف الليرة السُّورية على الصَّادرات والواردات وإعادة توزيع الدَّخل ، بحوث اقتصاديَّة وعربيَّة ، الجمعية العربيَّة للبحوث الاقتصاديَّة في مصر ، العدد (21) ، 2000.

6. د. العبد الله ، مصطفى ، ورقة قدمت لبحث : الاصلاحات الاقتصاديَّة وسياسات الخوصصة في البلدان العربيَّة ، مركز دراسات الوحدة العربيَّة ، بيروت ، 1999.
7. د. سكر ، نبيل ، بحث : الإصلاح الاقتصاديِّ في سورية ، ندوة الثُّلاثاء الاقتصاديِّة الثَّالثة عشرة حول التَّنمية الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة في سوريا ، (الاقتصاد السوريُّ على عتبة القرن الحادي والعشرين .... قضايا تَنْتَظِر الحل) ، 22\3\2000 .

8. د. شعلان ، عبد الشكور ، بحث:تحديات واستراتجيات التصحيح أمام البلدان العربية ، ضمن كتاب : التصحيح والتنمية في البلدان العربية ، تحرير : سعيد النجار ، ندوة مشتركة تحت إشراف صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، 1987 .

9. سعيفان ، سمير ، بحث : الإصلاح الاقتصادي في سوريا مفاصل رئيسية ، مقالة نشرت في جريدة الثورة السورية بتاريخ 26 أيلول 2000.

10. التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية للألفية في الجمهورية العربية السورية ،رئاسة مجلس الوزراء ، هيئة تخطيط الدولة ، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، أيلول 2005.

المراجع باللغة الأجنبية :

1. Tanzi ، V. "The Role of the State and the Quality of the Public Sector", IMF, Working Paper No. WP/00/36 , 2000.
2. Stiglitz, J. "Redefining the Role of the State: What should it do: How should it Do it and How should these decisions be made?", Paper presented on the Tenth Anniversary of MITI Research Institute, Tokyo, the World Bank , 1998 .
3. Tanzi , V. , "Corruption Around the World Causes, Consequences, Scope, and Cures", IMF Staff Papers, Vol. 45, No. 4, 1998.
4. Faculte , miachel , The philosophy of social market economy, analysis of Ordoliberalism , Walter Euken institut , Freiburg Discussionpapers on Constitutional Economics, Goethestr,2007.
5. Boeri, T. *Let Social Policy Models Compete and Europe Will Win*, paper presented at a conference hosted by the Kennedy School of Government, Harvard University,11-12\04\ .
6. Eucken, W., A Policy for Estabilishing a System of Free Enterprise", 1952 , in Ludwig-Erhard-Stiftung (Hg) (1982). *Standard Texts on the Social Market Economy*, Stuttgart, New York, Gustav Fisher.
7. Easy guide to social market economy , pocket book ,Friedrich Ebert Stiftung , FES Indonesia,2006.
8. Esping – Andersen , G. *The Three Worlds of Welfare Capitalism* , Princeton University Press, Princeton, New Jersey, 1990.
9. Ludwig-Erhard-Stiftung (Hg), *Standard Texts on the Social Market Economy*, Stuttgart, New York, Gustav Fisher
10. Ph . D . Professor John , Klaus Dieter , German Social market economy still a model for the European union?, Chemnitz Technical University, Germany,2006 .
11. Human Development report 2007/2008, nations development progmme ,new york , 10017, USA.

12. Stephan Leibfried , “Towards a European Welfare State ?,” in: Catherine Jones , ed. , *New Perspectives on the Welfare State in Europe* ([n. p.: n. pb.], 1993), pp. 133-155.
13. Palme, Joakim, *The Nordic Model and Modernization of Social Protection in Europe , Copenhagen , 1999.*

14. Gunnar Isacsson , *Essays on the Twins Approach in Empirical Labor Economics* ([n. p.: n. pb.] , 1999 , p. 35**.**
15. John , Rawls , *ATheory of Justice* , Cambridge, Harvard University Press, 1971.
16.

المواقع الالكترونية :

1. د. العبد الله ، مصطفى ، بحث : الاشتراكية ، انظر :

http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=897&vid=

2. *القطب* ، محمد ، الليبرالية التي نسعى لها ، مقتطفات من كتاب مفردات الثّقافة السِّياسيَّة ، دراسة منشورة على الموقع الالكتروني :
daoosha.jeeran.com/Temp/libralizm.doc.doc - Saudi Arabia www.